

فَقَوْلُهُ تَعَالَى قَالَ قَرِيبُهُ هَذَا الَّذِي عَتَبْتُمُوهُ اَرَادَ بِهِ الْمَلِكَ الْمَوْكَلَّ بِهِ وَقَوْلُهُ
قَرِيبُهُ زَيْنًا وَالطَّغْيَةُ اَرَادَ بِهِ الشَّيْطَانَ وَآدَامَ الْاُمَّةَ فَيُطَاوِقُ عَا
اَوَّجَهُ الْاُمَّةَ الْجَمَاعَةَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى جَعَلَ عَلَيْهِ اَمَةً مِنَ النَّاسِ وَانْتَبَاحُ
قَوْلِهِ حَتَّى مَرَّ اَمَةً تَحْمِلُ صُلْحَهُ وَرَجُلًا طَمَعُ الْخَيْرِ يُفْتَدِيكَ بِهِ كَقَوْلِهِ
نَاوِيَهُمْ كَانَتْ اَمَةً فَاِنَّ اللَّهَ وَالْاُمَّةَ الَّتِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى اَنَا وَجَدْتُ اَبَايَا
وَالْاُمَّةَ الْخَيْرِ وَالزَّيْنَانِ كَقَوْلِهِ عَنْ وَجَلِ الْاُمَّةَ مَعْدُونٌ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى
وَرَبُّ الْعَالَمِينَ وَالْاُمَّةَ الْقَائِمَةَ يَقَالُ اَلَا حَسْبُ الْقَائِمَةِ وَامَةً رَحُلُ
بَيْنَ اَلْقَبُولِ فِيهِ اَحَدًا فَالْصَّلَامُ يَبْعَثُ رُسُلًا مِنْ بَيْنِ عِبَادِهِ لِيُقِيمُوا اَمَةً وَاحِدَةً
الْاُمَّةَ يَقَالُ هَذِهِ اَمَةٌ نَبِيَّاكُمْ رُبُّكُمْ وَطَمَاحُ الْوُجُوحِ اَيُّهَا وَرَدُّ فِي الْقَوْلِ
بِشَرِّهِ فَلَا يَطْوُلُ بِاَيِّ اَدْعَايَا وَلَكِنَّهُ يَفْتَقِرُ اَلْهَامُ فِي الْحُرُوفِ مَثَلُ
مَثَلُ نَقْعًا فَوْضَلُ جَمْعًا فَالْاَلْفُ كَمَا فِي كِتَابَةِ عَنِ الْحَوَارِ وَهِيَ لَوْدِيَا
بِالْحَوَارِ يَقْعَا وَلَهَا الثَّانِيَةُ كَمَا فِي عَنِ الْغَارَةِ وَهِيَ الْمَخْرَفَةُ نَحْوًا
بِهِ جَمْعًا جَمْعُ الْمُشْكُوكِ فِي الْغَارَةِ وَجَمْعُهُمْ وَقَوْلُهُ تَعَالَى فَاَنْزَلْنَاهُ لَنَا
نَحْوًا فَخُجَّابَهُ مِنْ هَذِهِ الْقُرْآنِ بِعَيْنِ الْمَلَأَ وَاحْتِمَالُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ
وَمِنْهَا الَّذِي خَرَجَ فِي الْبَيَانِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى تَعَالَى
لِيُكَانَ فِيهِ الْقُرْآنُ اِذَا لَمْ يَظْهَرِ بَابُهُ لِيَكُنْ حَارًا وَبَابُ يَقُولُ اَنَا اَنْزَلْنَاهُ
اَوَّلَهُ وَلَمْ يَظْهَرِ اَنَّهُ فِي اَيِّ اَمَلَةٍ وَظَهَرَ يَقُولُ اَنَا اَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَرَكَ
الظَّاهِرُ الْاِخْلَافُ بِمَنْ هَذِهِ الْاَيَاتُ فَمِنْهَا وَلَيْسَ اَلْبَابُ يَعْنِي بِهِ
وَالسَّمْعُ وَالْقَوْلُ مِنْ اَوَّلِهِ اِلَى اَخْرَجَهُ عَنِ خَالِ هَذَا الْجَنَسِ لَوْنَهُ
بَعْدَ الْعَرَبِ وَكَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى اصْنَافٍ كَثِيرَةٍ مِنْ اَلْجَارِ وَتَطَوُّرِ
وَحَرْفٍ وَابْدَالٍ وَتَقْدِيمٍ وَتَاخِيرٍ لِيُؤَيِّدَ كَلِمَتَهُ وَتُجَوِّدَ فِي



ن



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لافتح المجال بحمده وهذا الى تصدير الكلام بحمده
واللهنا الاقرار بكلمة توحيد وبخمس على طلب الحق وتبديده وصلواته على المصطفين
من عبده خصوصا على محمد وآله المحبوبين من عبده وبعد فكم ان كل الحارث
واجلنا شانا واصدق العلوم واوثقنا بشانا هو المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية
لكل انشروا ما ينسب الى الحقيقة واليقين من جعلتها واولها بان توقف الحق طول
المر على قسما هو معروفه اعيان الموجودات المترتبة المتكاملة من مؤيد ها ومفيد
والعلم باسباب الكاينات المتسلسلة المنتهية الى عاينها ومنها ها وذلك هو الفن
الموسوم بالحكمة النظرية التي تستعمل في اقتناء النفوس البشرية وكما ان المتكلمين
من المتأخرين ما فضلوا على من بعدهم بالتأسيس والتحليل كذا المتأخرون في الحايض
فما قصروا حق من قبلهم بالتأخير في التحليل وكما ان الشيخ الرئيس اعلى الحسنين
عبد الله سبحانه شكرا لله سبحانه كان من المتأخرين مؤيدا بالنظر في الحايض والحسن
الذي صايب محققا في تهذيب الكلام وتقريب المرام محتفيا بتمثيل القواعد وتبديل
الاولا بل مجتهدا في تدوير الفوائد وتجريد ها عن الزوائد كذا كتاب الاشارات
والتنبيهات من تصانيفه وكتبه كما وسعه هو به مستعمل على اشاراتي الى المطالب
في الامايات مشكورين تنبيهات على مباحث في المهمات ملو بجواهر كمالها بالفضول
محتوي على كلمات تجري الكثرها مجرى النصوص من متضمن لبيانات معجزة في عبارات
موجزة وتلويحات رقيقة كالات شائعة قد استوقف العلم العالي على الاشياء بظاهرها
واستقصوا الامال الواقعة دون الاطلاع على غايتها وقد شرحه فيمن شرحه الفاضل
السلامة فخر الدين ملك المتأخرين محمد بن عمر الحسن الخطيب الرازي جدام الله خيرا
في تفسير ما خفي منه باوضح تفسير واجتهاد في تعبيرا والتبس فيه بالحسن
تعبير وسلك في تتبع ما قصد نحوه طريقة الاقتفاء وبلغ في التفتيش على ما وقع فيه
اقصى مدارج الاستقصاء الا انه بالغ في الرد على صاحبه ان شاء الله تعالى جلا وزنه
تفضلوا على حد الاعتدال في توبلدا في سائر لم يزد الا قد خا ولد ذلك في
الظواهر شرحه جرحا ومن شربط الشارحين ان يبدلوا الله في مقامه الذي
شرح به قدر الاستطاعة وان يبدلوا عما قد تكلفوا ايضا به بما يدب به علمه تلك

الصناعة

ولذلك سمي
يعتبر القراء

الصناعة ليكونوا شارحين غير ناقضين ومفسرين غير معترضين اللهم الا اذا عتروا
على شيء يمكن حمله على وجه صحيح فحسد ينبغي ان ينهوا عليه بتعريضه وتصريح
متسكين دليل العدل والامتنان مجتهدين عن البيع الاعتسان فان الحاشية الرجعي
وهو احق بان يحسنوا لعل سالتى بعض اجله الخلال من الاجتهاد الخالص وهو المجاس
الرفيع ربيب الدولة وشهاب الملك وفيه الحكما والاطباء سيدا لا كابرو والفضل بالله
ما يمتناه واخسر منقلبه ومثواه ان لا قدر ما تقدر عندى مع قلبه الصناعة واورد
ما قبض عليه يدى مع قصور الباع في الصناعة من معاني الكتاب المذكور ومقاصد
وما يقتضى ايضا من مباحث ومباني على مبادئه وقواعده مما تعلمته من المعلمين
وما قد من واستغفرت من المشرح المذكور وغيره من الكتب المشهورة واستنبطته
ينظرون القاصرو وكفى القاتر واشبهوا الى اجرة به بعض ما اعترض به الفاضل الشارح
ما ليس في معاني الكتاب يتادح وانما هو ما توجه منه عليها بالاعتداف من اعيان
ذلك شريطة الامتنان واعلم من علم لا يحل ان يطالب ولا يرجع الى حاصل غير ملتزم
جميع ذلك بحكمة الفاظه كما اورد ها بل مقتضوا على ذلك المقاميد التي قصد ها
مخافة لا طنباب المؤدى الى الاسهاب في تبييض شانه ان اوتبعه بجل مشكلا لا يشارا
بعد ان تمه وارجوان بجزئي الى خطياني في تخريني من جرح على صفواتي فاني لخطايا
بالله تروى بالقصور والعجز اختون من الله التوفيق واليه استأثر الطريق

فصل في الكتاب قول المصحح رحمه الله

بوصفه واساله هداية طريقه والهام الحق بحقيقته فاذا الفاضل الشارح ان
هو المعاني يمكن ان يحل على كل واحد من مراتب النفس انسانيه بحسن قوسها المظلم
والعملية من جدي البصمان والجمال امل المطر به ولان جودة الترتيب من الحقائق
المصولة الى من شانه الاستعداد الى من شانه الى الحواس الى العقل الملك الذي
من شانه ادراك الحقولا لا الى اعني النديها بل يكون الا بحسن بوصفه تعالى وجود
الاسرار من العقل الملك الى العقل بالفعول الذي من شانه ادراك المعقولات بالبيان
اعني المكتسبة اساق الى الهنداس تعالى الى سواء الطريق ومن فضلاتها وحصول
العقل المستفاد اعني العقود اليقينية التي هي عاين السلوك لا على الا الهامة
التي بحقيقة فان جميع ما يتفق بها من المبادئ وعندها لا يفتقر الى التفسير الا عندا
ما القصور ذلك القيص من مغبضه واما العمله فلان بعد من الطاهر باستعمال السور

ابعد

الحققة والنواميس لا تصح انما تكون بحسب نوعه وتزكية الباطن من الملكات البدنية يكون
بمداد الله وتخليته التبريا المصور القدرية يكون بالحكمة والحواس الطالفة السالك
بدرجته بغير سلوكه ان مطالبه انما يحصل لتسجيه وكله وهو صوابه تعالى انه في ذلك
وهو جعل الاسباب متواعدة في الترتيب ثم انه اذا اخرج السلوك علم انه لا يقدر
على السلوك لا بغير الله تعالى الى الطريق السوي واذا قارن انتهى طموحه ان
ليس مما حاول من الكليات الا قبالا لبعض علمه من الفاعل الاول حل ذكره وظاهر
انه يري في كل حاله من الاحوال التلبية الى الله تعالى في ذلك ما يروى لنفسه باسرها الا ان
ما يتسببه الى نفسه من التاثير في الحالة الاولى الكبر ما يتسببه الى الله وفي الحالة الثانية
تقريب منه وفي الحالة الثالثة اقل منه وانما يختلف لانه بحسب استكمال قلة الامور
عبر التوفيق والهداية والاعمال عن عاينه فاما سماء الطالفة الى الله تعالى في الاحوال
التلبية ما يراه شيئا لا يحتاج مواءمة ثم انه المتعلم بما اوضح به كتابه على انه ينبغي اذا
دخل في فرع الطالفة الى الله تعالى على ما يتسببه من التوفيق للحوصلة الطلب
والسلوك ويساله ما يرويه من الهداية والاعمال ليقم له بها الوصول الى المسمى فانما
مطالبه **فصل** وان يمتلي على المصطفى من عماده لرسالة خصوص ما على النبي
محمد وآله اما الحد من على الحق في هذا الكتاب هذه الاشارات والبيانات اصولا
وجملا من الحكمة ان اخذت البطانة يدك عليك فتروعيها وتفصيلها الفروع واصلا
كالجوساق لكتبتا مثالها **فصل** في علم الانسان والتفصيل لجملة كالاخرى لكتبتا مثالها
زحل والمشهور في التحيرة والفروع علمه من حوده في الاصل بالفعل بخلاف التفصيل
الموجود في الجملة بالفعل وان لم يكن من كذا وما عينا بالفعل واخراج الفروع الى الفعل
كما جاء الى بصرفه في الاصل وهو المسمى بالمتروك فذلك بالمثل عليك بغيرها ولم
نقل ظهورا ونان كد فروعها **فصل** في علم المصطفى ومقتل عنه الى علم الطبيعة
وما قبله **فصل** في علم المصطفى في علمه ما يراى العلوم واما الطبيعة فهي العلم
الاول فيكون ما هي فيه اعني الجسم الطبعي واستكونه بالذات والعلم المنسوق اليها هو
العلم المسمى بالطبيعات العلم بالطبيعة نفسها فانه احد مسائل العلم المنسوق اليها
فليها ومبادئ الطبيعة من الحوادث انما تكون بغيرها في بعض الامور وبقية بالذات والعلية
والشرف وتكون بغيرها بالنسبة لساكنها بالوضع فانما تذكر المحسوسات كحواسنا
اولا ثم المعنويات بعمولنا بنا ولذا قدم العلم الاول والطبيعات على العلم الثاني والعلم

تعالى

الشرف

مبادئ الطبيعة وما يحوي مجراها من الامور العامة قل اسمي علم ما قبل الطبيعة **فصل**
الاعمال في علم ما يروى بها لاسمها وهو الفلسفة الاولى له فقدم باعتبارها على
علم الطبيعة وعنده من العلوم وذلك لكونه مستملا على بيان الكميات والموصوف
فيها والعلم بالمبادئ اقدم من العلم عاله المبادئ وانما اعني السمع بقوله وما قبله **فصل**
القديم الذي سبق ان المصنف قد عاين الى العلم لا الى الطبيعة والفلسفة الاولى التي
علم ما قبل علم الطبيعة بل اسمي علم ما قبل الطبيعة ولو كان السمع يعني الاعمال الاولى
لقال وما قبلها وما ذكره الفاضل الشارح من كون العلم متاخر عن الطبيعة والتعليم
كذلك اعلنت ان السمع لما ابتد اول وصفاته فلا ينبغي على الطبيعة وما رايه في العلم
في كتابه هذا بالموصوفين في كل ذلك سماه ما قبل الطبيعة كالمعنى من المبادئ
السمع انما هي الاولى وصفاته في هذا الكتاب كما استدل به غيره من الحكماء بالهش
في كتابه الكليات انما خالفه من غير المسائل في علمه من العلوم بالآخر حسب
الشيء التي اثارها **فصل** في علم المصطفى في علمه من العلوم وهو
في بعض النسخ اسمي علمه من المصطفى ان المصطفى في علمه من العلوم وهو
يكون عند الانسان **فصل** في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو
العرض عنه ولما استدل به في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو
على السابق في المصطفى في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو
بغيره من ابحاثها عن ان يصلح فكله **فصل** في علم المصطفى في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو
الاعمال ان منها ما يكون بحسب ذاته بغيرها ما يكون بحسب ذاته مقتضا الى غيره
كفعله او فاعله او عاينه او متى اخر مثلا في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو
وهو راسم بحسب ذاته وبالله المسمى في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو
باعتبار راي المصطفى في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو
عنه في موضع آخر في العلم الذي قبله بحسب كل واحد من الاعمال في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو
بيان العرض هو الذي باعتبار قياسه الى غيره فوسمه في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو في علمه من العلوم وهو
فهمه هو علم ام الناس مما يقع من المحصلين كانه بالذات وساعة متعلقة بالنظر
في المعنويات بالناسه على وجه يقتضي بحصيل شي مطلوب مما هو حاصل عند الناظر
او يحوي على ذلك والمعنويات بالناسه هي العوارض التي يلحق المعنويات التي هي
جوانب الموجودات في احكامها المعنوية فهو علم بطووم خاصه ولا محالة يكون علما ما

التعلم

ماتية

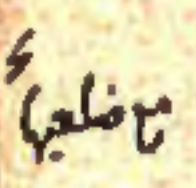
السم

ان احكام المعنويات

الله

منادى الى اهل القصر والحدائق والحدائق

الحق



عن الجدول عن المظاهر العروية على تلك المناهج العلمية لعلنا انما نلخص كل
 من واد اعلمنا اننا نلخص كل المناهج العلمية لعلنا انما نلخص كل
 ولما كان الحق من مفهوم ما هو من حيث هو مفهوما حاصره رجع السمع الى مفهومه الاصلي
 وبقائه اما بورد سولاما عن حقيقته الذي هو من مفهومه الاصلي بالمطابقة كما في المطالب
 بمسائل الحق الذي جعله القوم بآراءه ليس هو احد من حقيقته الذي انما يحصل اجتماع
 ما بينه الحس القوي وما يحسنه يعني الفصل والامراة التي لا يكون اليه ليس هو ما به الشيء
 هو من حقيقته ولا هو ايضا مفهوم اسمه بالمطابقة فاذن ليس هذا الاطلاق بحسب العرف
 اللغوي فان ذهبوا الى اصطلاح طار عليه وادعوه فلم يذكروا ذلك علم ان يسوء المفهوم
 الذي اصطاحوا عليه والسبب الموجب للتعريف اللغوي الى الاصطلاح وان يستلزم ذلك
 الى التعريف فان طرقت في هذه الصناعة من الينام مصطلاحا في الينام مع ما يترتب عليه
 على ما يحسنه وليس علم ذلك مع انهم مستبعدون عن هذا التعريف على ما يستلزمه
 الى اصناف المفردات فوا ان اصنافا والذات على ما هو من غير حقيقته مفهوم العرف
 عليه يعني بالحق والحق في المذكور ووجه الحس ان يقال المسؤول عنه بما هو اما ان يكون
 واحدا او اسما كغيره ولا اول اما ان يكون كليا او جزيا والباقي اما ان يكون كليا او جزيا
 الحقائق او يكون منسوبة للحقائق وهذه اربعة اصناف في الجواب عن المظاهر والحق
 من صنفها واحد وذلك ان المسؤول عنه ان كان متنا وحادا وكان كليا فالحق وحده
 وكما ان ذلك اذا سار له غيره في السؤال فهو جواب حال الخصومة المطلقة وان كان
 اسما كغيره فحقيقة الحقائق بخلافها الماهية المستركة فيها ولا يجب بذلك احص
 السؤال واحد منها فهو جواب حال المستركة المطلقة وان كان متنا وحادا فجزيا او اسما
 كغيره فحقيقة الحقائق ان الجواب الخالص هو نفس ماهية ذلك الشيء او كليا او اسما فهو
 في حال المستركة والخصوصية معا وقد ظهر من ذلك ان اصناف الجواب الذي هو بالذات على
 ما هو بلفظ لا يرد ولا ينقص **قال في المناهج** جعل المطلوب في الصنف الذي يدل بالخصوص
 المخصوص ما هو من حيث هو واحد على ان يرد انما هو **وهو** مفهومه فانه من الصنف
 التام كما ذكر في النيات **قوله** احدها بالخصوصية المطلقة مثل كاله الخ على
 ماهية من كذا له الحيوان المظاهر على الانسان الخ فيكون حقيقته الاسم وحياته عن
 ما هو طالع مستلزم الاسم وكون حقيقته الجنسية وحياته ما هو طالع الجنسية وحياته
 كذا احد في الموضوعين باعتبار ان كذا لم يرد على كذا في الجواب عن ماهية الحيوان كذا
 كذا

يعني

اصطلاحات

يكون

الحقيقة

ماهية

ما الظاهر مجرور
 صوابا في
 فاعلمه

17
 فاحد هاتين على ماهية الاسم لسا ولما **قوله** والباقي العنصرية المطلقة مثل ما يحسن
 تعالى عن صفات عن جماعته كحقيقته منها مثلا انسان ورسول ونبأ ما في صفات كحقيقته
 لا الحيوان انما له لا عن اي لا ينفي طاقته تمام الماهية المستركة واما انما يحسن طاقته لو اورد
 في الحيوان بطله لكان المورد منسب لا على ما يحسن الكيفية المحسنة فانه كذا في الفصل
قوله فاما انما يحسن الحيوان فليس لها ماهية مستركة بل حقا الماهية المستركة واما
 الانسان والنفوس كحقيقته فاحسن لانه مما تشمل عليه تلك الماهية وهذا شروع في بيان
 ذلك بان المورد ان كان عن الحيوان اما ان يكون اعم واحسن منه او متساويا له وبطل الجمع
 وذلك ظاهر الى قوله في انطال المساوي ولما مثل الحساس والمحرك بالارادة طبعا وليس
 انما انما مفهومات متساوية لان لكل الحجة متساوية فلما كان على الماهية واما انما
 ذكر لانها عند الجمهور فصلان متساويان فمفهوم الحيوان والحيوان يسمى في الفصل الذي
 يحصل في الحس يكون قووا واحدا ان الواحد انما يحصل في الحس يكون فصلان
 به كان باعده فصلان فلا يكون فضلا اللهم الا ان يكون الفصلان متساوية عن على حقيقته
 يكون الفصل الحس في حقيقته واحدا من مباحثه ووجه ذلك ان يكون الفصل الحس في الماهية
 على ما به في الفصل الحس في الماهية في فصلان من ذلك الفصل الحس في الماهية في فصلان
 على هذا لا يشك في ان حقيقته عرضان يشبه تقدم احد على الآخر عند استواء عن
 كل واحد منهما اسم وحقيقته انما يظن ان المفهوم من الاسم فصلان متساويان في الماهية
 والحساس والمحرك في فصلان الموضوع من هذا الفصل الحس في الماهية هو نفس
 التي من حقيقته الحس في حقيقته فاستلزم التبع منها واما ان يكون هذا الحس في فصلان
 الشرح عنه وعرضه في ذلك الحس في حقيقته واما انما انما مفهومات في ان عرضا
قوله وذلك ان المفهوم من الحساس والمحرك فاما انما في ذلك الحس المطلقة هو حقيقته
 تنفي قوه حقيقته وكذا في مفهومه الاسم هو انه سمي في سائر فاما انما في ذلك حقيقته داخل
 في مفهومه هذه اللفاظ على طريق الترام حقيقته من خارج اية ما يكون في حقيقته
 الا حقيقته تميزان الفصلان العرضيات كليا لا يدل على فصل الماهية الذي يدل على الحس
 الا الترام وذلك ان الفصلان الحس في الماهية والعرضيات في حقيقته فاما انما في حقيقته
 يحصل منها او يكون موضوعا لها هو خارج عن مفهومها اذ لو كانت في حقيقته لكان ماهية
 المستركة اذ حقيقته المستركة او لا مستركة في الخارج في الخارج فاما انما في حقيقته
 واذ انما في حقيقته كذا في حقيقته كذا في حقيقته او لا حقيقته في الترام في حقيقته

ما هو

بالارادة

طريق

سمى بموضوعه اما موجه واما ما له من احوال فلهذا كان يدعى بالكلية واما ما كان موضوعا
 فلهذا لم يسم به هذا الحكم اعني الكلية والجوهرية بل اهل علم يدل على انه عام لجميع ما يح
 الموضوع او غير عام مسمى مطلقا اما موجه او ساله فلهذا لا يدخل في حيزه ليس بالكلية
 في حيزه فان كان في حيزه في اللام موجه فلهذا وادخل في السور موجه مخصصا
 علامه في لغة العرب فيطلق ذلك لغة اخرى واما الموجه ذلك فلهذا في لغة العرب
 بعينه واما الحكمي موضوعا فلهذا لم يسم به في الحكم في وكنه موجه في العنصر في
 فان كان في الحكم عام مسمى العنصر كونه وكنه اما موجه مطلقا كذا في السور واما
 ساله مطلقا كذا في السور واما مطلقا كذا في السور واما مطلقا كذا في السور
 الحكم في السور واما مطلقا كذا في السور واما مطلقا كذا في السور واما مطلقا كذا في السور
 الناس كانت في قول الحكم على النعمان على الحكم على الكل فان تصور الناس حيوان كان
 كلام حيوان بل الحكم الكلي يصدق فيه الحيوان ولا يعكس ولذلك كان الجروى اعم صدقا
 من الكلي وقد استعمل في بعض الامور ان يحصر البعض الحكم يدل على كون الباقي بخلافه ولا
 فلا فائدة للحصر في ذلك بل هو اعم من الحكم على ما له انما الواحد حكم على ما يدرك الكلام
 عليه ما يقطع دون ما يحتمل والحاصل ان صدق المحصور الجروية يدل على الحكم الجروى
 بالقطع مع الاحتمال الكلي ان لم يعرف الباقي ومع عدم احتماله ان يعرفه وذكر ان الباقي
 بخلافه **قوله** واما ساله كقولنا ليس بغير الناس فكيف وليس كل انسان يكافئ
 فان جواهرها واحد وليس باعتبار السلب اما مطلقا ليس بغير الناس فكيف ليس بغير
 مطابقا للسلب الجروى فلهذا ان يصدق فيها السلب الكلي كما هو واما مطلقا ليس كل انسان
 فكيف ليس بغير السلب الكلي والسلب الجروى انه يدل على سلب الكليات
 عن جميع الناس لا عن كل واحد منهم ولا عن بعضهم وكيفية ان يصدق فيها ما السلب
 الكلي واما السلب الجروى ولا يمكن ان يكونا معا في نفس الامر لصدق السلب الكلي
 صدق الجروى من غير عكس الجروى صاد وصدقهما اما دور الكلي والخاصة في هذه
 سلب السلب الجروى وطعا وكيفية السلب الكلي كما كانت الصفة الاولى من عكسها
 وهذا معنى قوله وان جواهرها واحد وليس باعتبار السلب الجروى الكلام هو ما يعرف عنه
 على سلب القطع سواء دل عليه بالوضع او بالاحتمال **قوله** واعلم انه وان كان في لغة العرب
 قد يدل باللفظ واللام على الجروية فانه قد يدل على بعض الطبيعة وبها لا يكون موجه
 اللفظ واللام هو موجه كل الذي يدل على الانسان عام ويوع ولا يقول كل انسان هو

الانسان

القوا في قولنا ان الحكم على جروى جروى ذكره او غير في حاله فيقول ان الحكم على جروى جروى
 نفسه ويكون العنصر في الموضوع واعلم ان اللفظ الخاص ليس في سوره اصل كل واحد
 ولا واحد ولا كل واحد ولا جروى هذا الجروى على طرأ واحصى في مثل هذه بالنسبة
 في الكلي المتساوية **قوله** كذا ان الحكم في الاشياء التي يسمها طابعها عام مخصص في
 كونه ولا جروية ولا عامة ولا خاصة ولا كسرة ولا واحد ولا ما يصير من ذلك بالضرورة
 راجح اليها كمنه في فلاح تلك الطابع اما ان حكم عليها من حيث هو او حكم عليها من
 لا حق في نفس الحكم او كمنه او مع لا حق في قولنا واحد استحصا مخصصا وحصل
 من الاول في نفسه مملكة ومن الثاني محصورة كونه او جروية ومن الثالث محصورة
 واللام يدل على استراخ على الاحوال البلية اما على الجروية وسمى ام لا سمي او كذا في
 قولنا الانسان حيوان اي كل انسان هي محصورة كونه واما على بعض الطبيعة
 فكما في قولنا الانسان لا انسان عام ويوع او قولنا الانسان هو الحيوان هي مملكة
 واما على السحب في سمي ام العبد فكما في قولنا في الشئ هي محصورة وبما في
 الفصل طاهر **قوله** الى حكم الممثل واعلم ان الممثل ليس بوجه النعمان اما
 بل كونه طسعة يصلح ان يدخل كونه ويصلح ان يخرج جروية فاحذر هذا السارح فلا
 جروية مطلقا لو كان كونه ولو كان ذلك بعضي عليها بالكلية والجروية فكانت
 طسعة الانسان بعضي ان يكون عامة كما كان السحب يكون انسانا لكنها لما كانت
 ان يصدق كونه وهناك يصدق جروية ايضا فان المحمول على الكل يحمل على البعض
 وكذلك المستلوق في يصلح ان يصدق جروية في الجالس يصدق الحكم بها جروية فاما المثلة
 في قوة الجروية وكون العنصر جروية المثل في يصدق لا يمنع ان يكون مع ذلك كونه
 المثل في يصدق الحكم على البعض حكم وحيث من ذلك ان يكون الباقي بخلافه وان
 كان يصدق في قوة الجروية فلا مانع ان يصدق كونه الحكم في المثلة على الطبيعة الجروية
 المذكورة وصيغة القضية لا يدل بالوضع على كونه الحكم ولا على جروية بل يحمل كل
 واحد منهما ولا يخفى في نفس الامر عكسها كما هو من السلب عن الكل لكن الكلية هي استلزام
 الجروية من غير عكس ما يحتمل صادق في كل حال والكلية باقية على الاحتمال فان
 يحوي العنصر الحكم على البعض بالقطع كما كان في المحصور من الجروية وهذا هو
 السلب الكلي في قوة الجروية واما في السلب في قولنا بالوضع على ذلك ان العمل
 والفاضل الذي حكم بان كونه العام محوره في العلوم مطلقا قبل اضطرار الى ان

ان جعله الكمال في ذاته لا يبراهن والفاظ الكناز ظاهره وانما ان المصلحة في قوة الحق
وكما ان السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
لا ربح **الشيء** في حصول السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
وخصوا ما كان اذ اقل كمالا كان السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
روحا او يكون جردا من حصول السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
طالعه وللبلل موهودا وولت السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
فعل حصول السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
من يكون اما ان يكون في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
واذا اقل السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
واما دموه من حصول السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
احدا من حصول السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
بعضي حصول السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
في السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
او فان الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
فلما كانا كان في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
فمن حصول السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
ذلك ان كل حال يمكن ان يكون في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
او يكون في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
الاحوال في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
كول حصول السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
اذا كان هذا هو الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
اعني لا ربح في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
لا يكون في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
بعضي حصول السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
مع حصول السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات

29
انما هو في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
ذلك ان كل حال يمكن ان يكون في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
او يكون في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
الاحوال في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
كول حصول السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
اذا كان هذا هو الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
اعني لا ربح في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
لا يكون في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
بعضي حصول السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
مع حصول السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات
السجدة في الموضع في الخلق فادان العصابة المحبوبة في المحضورات

والشكوت

او يكون الشمس طالعه وهو قد يسمى من ذلك **هذه** والى صلبها من العضلات التي تسمى من جهة وهي
 ما يحلو عن ادوات الاتصال والعضلات ويكون في قوة السوطيات محاذها تكون النوار
 موجودا الخا ان يكون الشمس طالعه وهي من العضلات قوة قولنا اما ان يكون النوار موجودا واما ان
 كانت الشمس طالعه من العضلات قوة قولنا اما ان يكون النوار موجودا واما ان
 يكون الشمس طالعه من العضلات قوة قولنا اما ان يكون النوار موجودا واما ان
 يكون هذا العدد روح المربع وهو قد يكون في قوة قولنا اما ان يكون هذا العدد
 روح المربع واما ان يكون هذا **وهذه** انما هي من الجوانب وكل روح فهو روح المربع
 اي من جهة يكون وجاء وليس كل ما مربع الروح فهو روح لان كبر من المقادير الصم
 كذا والجنه مثلا يكون من بعابها ارواحا ولا يكون هي اعدادا فصلا عن كون
 ان واحد كذا القول في افراد وبعابها فالقصة المذكورة في قوة متفصلة ما
 الخوصي اما ان يكون روح المربع واما ان يكون هذا وذلك لان الشيء الواحد يكون
 روح المربع وفردا معا وقد يكون هذا وذاك معا ومثال اخر له يكون ذلك كاتا
 وهو ساكن البدان في قوة قولنا اما ان يكون كاتا واما ان يكون ساكن البدان يكون كاتا
 وساكن البدان معا ويمكن ان يكون غير كات وهو محرك البدان في حاله الزمي مثلا **سار**
 الى سروط العضلات تحت راعي الحمل والاتصال ولا يسهل حالها صاه مثلا انه اذا قلح
 هو والد ليراع لم وكذلك الوقت والمكان والشرط مثلا انه اذا قلح كات محرك ليراع
 محركا وكذلك ليراع حال الجرو والكل وحال القوة والفعل فانه اذا قلح الجرو محرك ليراع
 اما القوة او بالفعل والجرو النسر والمفع الكسر فان حال هذه المعاني ما نوع عظام النور
 هذا الفصل فوانس يحصل معاني العضلات الاربع عابها وبعابها مثلا وهي ستة الاول حالها
 وقد ذكر مثالها الثاني حال الوقت كاتال النور محسوس ليراع في اي وقت هو فانه كاتال
 بوساط الارض منه ومن الشمس الثالث حال المكان كاتال النور محسوس ليراع في
 اي مكان هو فقلح لانه ليراع في العضلات الرابع حال السروط وقد ورد ماله وهو كل
 محرك من غير الخامس حال الجرو والكل السادس حال القوة والفعل وقد ذكر مثالها وهذه
 السروط قد ذكر في اننا قد مضى الى سوطيات جرح كاتال الله تعالى **الروح الرابع**
في مراتب النفس انما هي **اسباب** الى مواد العضلات احوال المحو في القصصه او ما تشبه
 هذه القاصد السارح الى انفسه المحو في القصصه هو النالي لكونه محكوما به في القصصه السوطيه
 كالمحو في الخلة وافول ما حو في العادة بان يوصف نسيه النالي الى المقدم بالو حو في

ويشتر

ولا مسمع وان كان لا يحلو في نسيه الامور عنها وليس ايضا في اعتبار هذه الامور فيما على ما ينبغي في
 الخلق فانه قد يكون في الدوم والاعا ويشترط في الضرورة والامكان في جهة وليس
 سعيه عن الصواب ان يقال ان نسيه المحو هو الوصف الذي يوصف للموضوع ويوصف به
 فانه نسيه المحو من حيث كونه وصفا للموضوع وبما رفته بان المحو وصف محو عليه
 وهو وصف موضوع معه ولذلك الوصف نسيه الى الموضوع كالمحو في نسيه انما يحلو
 من ان يكون اما واحده او ممكنه او ممكنه ولا بد للناظر لحوال المحو في موضوعا فان
 العلة عنها ما يسمي البسار في انوار العكس والناسات المحلطة كاتال نسيه واعلم ان نسيه
 المحو الى الموضوع غير نسيه الموضوع اليه والاول في المتعلق بالحق دون الثانيه
 ولذلك اجتمعت البطر فيها **قوله** سوا كاتال موحيه او سباليه من ان يكون نسيه الى
 الموضوع نسيه الضروري الوجودي في نسيه من مبدل الحيوان قولنا الانسان حيوان
 او ليس بحيوان ونسيه ما ليس ضروري بالوجود ولا عوده من تلك النكبات قولنا الانسان
 كاتال وليس كاتال ونسيه ضروري الجدم مبدل الخمر قولنا الانسان كاتال وليس كاتال
 مواد العضلات في هذه ماده واحده وماده ممكنه وماده ممكنه **نسيه** الى احوال النبله
 المسماة بالوجود والامكان والامعاء وهو ظاهر **قوله** ونعي بالماده هذه احوال
 النبله التي يصدق عليها في الاعا في السلب هذه اللفاظ النبله لوصفها **نقول** ونعي
 بالماده مثلا حاله الى الحيوان بالنسيه الى الانسان نسيه الى امر الى يصدق عليها لفظ
 الوجود سوا نقول الانسان حيوان او نقول الانسان ليس بحيوان فانه يعلم نسيه ان تلك النسيه
 في نسيه من الاعا في السلب في التي يعبر عنها بالو حو في الحال ليس لوصفها بها وفي بعض
 النسيه يصدق عليها في الاعا في هذه اللفاظ النبله لوصفها بها والوجه فيه ان الوجود
 يصدق على قولنا الانسان حيوان حاله لا يحاط فانه حاله السلب يصير امعاء وكذلك
 الامعاء حاله السلب يصير وجوبا في هذه اللفاظ يصدق عليها حاله لا يحاط فقط دون
 السلب واعلم ان الماده غير الحيه والمعروف نسيه الى الماده هي تلك النسيه في نسيه الامور
 هي ما يفهم ويصور عند النظر في تلك القصصه من نسيه محو لها الى موضوعها سواء
 بلغها او لم يبلغها وسوا طاس الماده او لم يطابق ذلك لان اداء من القصصه هي مثلا كل
 لا مسمع ان يكون ت فاما يفهم ويصور منه ان نسيه ب الى هي النسيه المسماة بالامكان
 العام المسماة له للوجود والامكان المحسوس على ما هي ذكره وليس تلك النسيه في نسيه الامور
 مساو للوجود والامكان بل هي احد ما بالضروره فاذن ظهر الفرق بين تلك النسيه في نسيه الامور

التي هي المادة ومن ما يقع ومنه صور منها كحسب ما خطبه العترة من العصبية الذي هو الجسم
استار الى جفان العصبية والفرق بين المطلقة والضرورة كل عصبية واما مطلقة عامه
 الاطلاق هو التي من حيثها حكم من غير بيان ضرورة او دوام او غير ذلك من كونه جساما
 لا جنانا وعلى سبيل الامكان الاطلاق العصبية ببدل التوجية ببدل العدم للملكة ^{المطلقة} وقد جعل
 في الوصف كاحد السائلين في الحملان والمطلقة هي التي من حيثها حكم احادي او سلمي فيطمن
 عن بيان من غير ضرورة او دوام اما بالبيان والامكان ببدل الضرورة والكيفية بعصب
 لا وقاب ببدل الدوام اذا اعتبر النوص والقسمه باعتبار الضرورة هي ضرورة الاعيان
 وضرورة السبل في صورتهما باعتبار الدوام دوام الاعيان دوام السبل في دوامهما
 فالضرورة والدوام اسمان لاول والثاني من اقسام لهما سبب كان منهما ويتركان
 بالاعيان والسبل وفي الثاني وفي الثالث معا لهما وقول الشيخ المطلقة العامة هي التي
 فيها حكم من غير بيان ضرورة او امكان او دوام او لا دوام توهم انها لا ترفع وليس كذلك
 وانما من حيث من حيثها حكم انما يساوي ما يكون مملا على حكم من حيثها الفعل ولا يساوي ما يكون
 مملا على حكم لم يحصل لان العوة في الرفع الممكة من حيثها في مكنه وانما ذكر الشيخ هنا جميع
 الاقسام انما ببدل المطلقة من حيث الاعيان وان لم يدخل جميعا اعتبارا من حيث العجوم
بول واما ان يكون قد بين شي من ذلك اما ضرورة او اما دوام من غير ضرورة واما
 وجود من غير دوام وضرورة ههنا هي الامور التي يمكن ان يسل بها العصبية التي هي في حكم
 والمطلقة العامة انما يساوي لهما جميعا من حيث العجوم ولم يذكر امكان محالته باني ما ليس
 فيها خلافا للفعل فهو مغاير للاطلاق من حيث العجوم والاعيان جميعا والضرورة اخفى
 من الدوام لان كل ضرورة هي دوام مادام الضرورة حاصلة ولا يفسد احد من الجمل ان يكون
 في اياها من غير ضرورة ولذلك لا ذكر الضرورة ذكر بعد هذا الدوام وبقوله بالضرورة
 للاسكوت والضرورة وسمى الحال عنهما بالوجود فانه لا معنى لغيرهما الا بالوجود فقط والقسمه
 خاصه لان الماهية ما ضروري واما غير ضروري عن الضروري اما دوام واما غير دوام
بول والضرورة قد يكون على الاطلاق كقولنا الله حي وقد يكون محله شرط
 والاسم ما دام وجود الذات على قولنا الانسان الضروري جسم باطن وليس معنى ما
 ان الانسان لم يزل ولا يزال حسبا باطنا فان هذا كاد على كل شخص انساني بل يعني انه مادام
 موجود الذات اسما هو جسم باطن وكذلك الحال في كل سلب ليسه من الاعيان اما دوام
 كون الموضوع هو صفة او صفة ببدل قولنا كل متحرك متغير وليس معناه على الاطلاق

ولا مادام موجود الذات بل مادام المتحرك متحركا وتوفى من هذا وبين الشرط الاول ان الشرط
 الاول وضع فيه اصل الذات هو لا انسان ففهمنا وضع الذات نصفه لتكن الذات هو المتحرك
 فان المتحرك له ذات هو صفة بالحق انه متحرك غير متحرك وليس في انسان السواد كذلك
 او شرط محمول او و من محس كالكسوف او غير محس كالتنفس ^{ما يخرج من بين الاطلاق}
 ومثاله يشترع في بيان اقسام الضرورة قسمها الى مطلقة ومشرطة والمطلقة هي التي
 تكون الحكم فيها لم يزل ولا يزال ولا يزال من غير استثناء وشرط وانما عسر الصنيع في الدوام
 لكونه من لوازمها كما هو مسمى المشرطة الى ما يكون الحكم فيها ميسر وظاهرا مادام وجود
 ذات الموضوع واما بدوام وجود صفة التي في موضوع فانه واما بدوام كون المحمول محمولا
 وهذه الثلثة هي المشرطة مما تامل عليه العصبية واما محس ومن غير محس واما محس ومن
 غير محس فلهذا من شرطها ان يكون محس على العصبية فكانه قال والشرط اما داخل في
 العصبية واما خارج عنها والداخل اما محمول بالموضوع واما متعلق بالمحمول والمعلق
 بالموضوع اما ذاته واما صفة الموضوع فمعه والمعلق بالمحمول واذا كانه ايضا
 وصف وليس له ذات من ذات الموضوع والخارج اما محس ومن غير محس او لا عصبية تجمع
 اقسام الضرورة ستة واحد مطلقة وحسية مشروطة واعتبار هذه الاقسام في
 جانب الاعيان السبل واحد على محمول في شرط المحمول فاما اذا كان في الذات كالب
 مادام كانا لم يصب بل انما يصب اذا قلنا مادام ليس كالب فحينئذ صور السبل خزان
 المحمول وكان العصبية موجهة لسانه والفاظ الكتاب ظاهرة والموضوع قد يترى
 عن الوصف كالانسان وقد عازله كالمحرك والمحمول الذي يحمل شرط الوصف ضرورة
 محتمل ان يكون ضروريا انما مادام الذات موجودة ويحتمل ان يكون ضروريا في بعض
 او فانه والاول داخل في المشرطة كحسب الذات فلا يترك في افراده تسميا فالمشرطة
 بالوصف مطلقا تستل الضروري بشرط الذات وان كان بالضرورة الذاتية اجنبية بالقسم
 الثاني جزء وهو المراد ههنا بالمشرطة عصبية الوصف والضرورة بشرط المحمول
 لا محمول اعينها بصفة فعلية اذ فائلا فقلت فانه فانه يكون بالضرورة في حال كونه
 بوهي ضرورة ما خرج عن الوجود فافهمنا وسائر الضروريات ففهمنا على الوجود
 موجهة لسانه واسم الضرورة يقع عليها لا بالانسان او في الثاني في اعتبار هذه الضرورة
 ان يعلم ان العصبية خالصة عن سائر الضروريات ففهمنا ففهمنا ففهمنا ففهمنا ففهمنا
 بالشرط الاول وان كانت باعتبار الضرورة المطلقة التي ليس فيها الى سوط فعل

ليس كان انما معنى استرا لا حصر الام او استرا لا حصر تحت اسم اذا استرا لا حصر
ان يكون الذات وجودا دائما او ما استرا كان فيه هو المراد في قوله ومنه ضرورة
الضرورة بالمتنوع الاول اعني بسرط وجود الذات مع على ما يكون للذات وجودا دائما
وعلى ما لا يكون للذات وجودا دائما ولا اول ساوي المضرورة المطلقة في المثال فان كان
لها لا اعسان فان المتشكك في سرط كان يعان المطلقة لا اعسان وانما تساوي بالاسم
مما حاصل لم نزل في الاول والثاني مما ليس لهما حصر المثال ولا اعسان تحت اسم السرط
بالسرط الاول ان لم يقنع بالادوام الذات بل يركب كما هي مساولة لضمها داخل المطلقة
حتما مما استرا كان تحت اسم استرا لا حصر الام وذلك المعنى هو هو هو الحكم في جميع
وجود الذات لا حصر هو المطلقة التي يدوم دائما والاع هو السرط وطه المذكور المحتمل
لادوام الذات لا حصر اما وان حصر الادوام الذات كان في المطلقة مستورا كان معنى الب
عنهما انهما استرا لا حصر عن اسم والمعنى المستر في هذه الذي هو اعلم لهما هو السرط
المحتمل لادوام الذات لادوامها وانما يكون ذلك اذا استرط في السرط وطه ان يكون
وجودا دائما وعلى البعد من حصرها باسبوع كان في ضرورة التي تحت الذات مطلقة
هو المراد في قوله ومنه ضرورة سرط وطه الذي هو اعلم لهما هو السرط وطه
بذلك قوله اذا استرط في السرط وطه اذ لم يسترط في السرط وطه وعلى هذا التعليل في ضرورة
قوله ذلك ما لا يمكن الذي يندرج فيه الاحتمال بانه اخر في **التمهيد**
واما ما يوافق سرط المضرورة والذي هو دائم من ضرورة فهو ضرورة المطلقة
الضرورة في جميع اقسام الاربع الناقصة من المضرورة وان في السرط وطه ضرورة
المقصود على الوجه الذي يشمل المضرورة في الذات سرط المحمول وسرط التوحي
وسرط الوقف عن الحصر مع الدوام الحصر المضرورة في اقسام المطلق الحصر المضرورة
وطا حصران هذه المضرورة في اسم الدوام المطلق الذي يكون تحت الذات لكونه كذا
سائلا للضرورة في الذات المطلق الحصر المضرورة في اما ضرورة من غير دوام واما
دوام من غير ضرورة وهذا المطلق الحصر من المطلق الدوام بالضرورة في الذات وانما سميت
هذه اقسام مطلقة انه قد ذكر في الدخول الاول ان القضايا اما مطلقة او معدودة او ممكنة
وهذه القسمة قد يمكن على حصر احد هاتين القسمتين اما مطلقة واما معدودة
اما معدودة واما ممكنة وعلى هذا الوجه يكون المطلقة في العامة والثاني ان يقال القسمة اما
اما ان يكون الحكم هاتين القسمتين او المعدودة وهي الامكان ما بالفضل يكون اما بالضرورة

او بالوجود في الحال عنها ويكون المطلقة حصر في القسمة في الوجودية من ضرورة واما
المطلقات في العلم الاول كما يتناسب لكل واحد من الاعراض ولا حصر في الاحتمال المختلف
اصناف العلم الاول بعد في القسمة المطلقة بما هو بسيط وبما مستطوع ومن سببها حصرها
على العامة الساملة للضرورة وبما لا يمكن ولا يرد في من سببها حصرها على الخاصة
عنها **التمهيد** واما ما لا الذي هو دائم غير ضروري فيل ان يكون تحت اسم الحصر في الاحتمال
علمه او يثبت عنه محله مادام موجود الذات لم تحت في تلك القسمة كما انه قد يثبت في
الثاني ان يكون البسطة مادام موجود الذات ان كان ليس بضروري في الحصر من المطلق
لا يفرق من بين المضرورة في الدوام لان كل دائم كلي فهو ضروري في فاق بالضرورة فيه وان
انتم في قوله فيكون يمكن ان يدوم مساو الجمع لا حصر في الذات في قوله فيكون يمكن ان
ان يوجد وقد يقال ان كل ضروري في دوام فالضرورة في الدوام مستورا في الكليات
واما في الجزئيات فبعضها ان كما عمل في الشرح والاشياء التي يتغير فيكون سببها
من غير ضرورة والذات فيهما مع المضرورة في ضرورة والحكم انما تحت عن الكليات تحت
الجزئيات فذلك لم يفرقوا بينهما اذ لا حاجة الى الفرق في الشرح وقد مر في هاتين النظريتين
التوازي في المطلق والمنطق من تحت هو منطقي بل هو اعسان كل واحد منهما من حيث
مضاهيها المحتمل ان موافقا وان في ضرورة او لم يتساوا **التمهيد** ومن طرأ انه
لا يوجد في الكليات حصر غير ضروري في هذا حقا فانه جاز ان يكون في الكليات ما لم يكن كل
شيء في ضرورة ان كان في اسما من كبره اجاز في ضرورة فاما ما يحسنه من الكليات من المضرورة
والحق في المضرورة من الكسوف او في باعده من غير ما يكون لكل اسما من مولود من السحب
او ما يحوي محواه هو المظهر في الحكم الاسامي في الحال غير المضرورة لا يكون كلياتها كليات
حكم في ضرورة في قوله فيكون في المضرورة في الذات غير وظنوه ضرورة باحاديها والشرح
في ذلك انهم بالضرورة في المضرورة في ضرورة في **التمهيد** والقضايا التي هي ضرورة
بسرط غير الذات في علمها باسم المطلقة وقد حصر اسم الوجودية كما حصرها هاتين
وان كان اسما في الاسماء هذه في اقسام الاربع المذكورة وهما لم يذكر في العامة غير
مهما وقد سماها هاتين الوجودية لاسما مستعمل على وجود من غير ضرورة وادوام المطلقة
الخاصة اذا استعملت على الدوام غير المضرورة فيكون اسمها اذ لم يستعمل عليها وسمى
ان يعقل عن هذا الاعراض **اشارة الى حصر** الامكان في ان يعقل ما لا بد من ضرورة
العدم وهو لا يقع على ما هو موضوع له في الوصف الاول وهذا هو الشرع في جميع والوا

محمول عليه من الامكان واما ان يعنى به ما لا يلزم سلب الضرورة في الخدم والوجود جميعا على
ما هو موضوع له بحسب النقل الخاص فيكون السلب صدق عليه الامكان الاول في نفسه
جميعا حتى يكون ممكنا ان يكون ويصير ممكنا ان يكون غير ممكنا ان يكون غير ممكنا ان يكون
كان الامكان بالمعنى الاول يصدق حاشيه جميعا حاشيه الخاص باسم الامكان صار الواجب
لا يدخل فيه وصار الامكان حاشيه اما ممكنه واما ممكنه واما واحدة وكان بحسب المعلوم
الاول اما ممكنه واما ممكنه فيكون غير الممكن بحسب هذا المعلوم اي الثاني الخاص بمعنى غير
ما ليس بضروري فيكون الواحد ليس بممكن بل المعنى الامكان وضعه او لا يراه سلب
الامساع فالممكن بل المعنى يكون واقعا على الواحد وعلى اثنين بواحد ولا يبع على
المممع الذي يقابلوه ذلك اذا اعتبر معناه في جانب الحاشيه بل لم اذ اعتبر في جانب السلب
ان يبع ايضا على المممع وعلى اثنين بواحد لا يبع على الواحد فيصير حاشيه الامكان
مقابلا لكل واحد من ضروري الحاشيه فلا يلزم وقوعه على اثنين بواحد ولا يبع في حاشيه
جميعا بل اسمه اليه وكان الاول امكانا عاما او عاميا منسوبا الى العامه والثاني خاصا او
خاصا وكان هذا الامكان مقابلا للضرورة من جميعا فالامكان نفسه ليس هو نفس
الضرورة بل محلي للزمه وذلك لتباين مضمونها واما الاعتراض على السمع بانه قال في
الامكان الاول انه ما يلزم سلب ضرورة الخدم وهو الامساع وانما كان الواحد بل
ما يلزم سلب ضرورة احد الحاشيه ليس متوجه وذلك بانه عني بالمعنى الذي وضعه الامكان
بازايه او لا المعنى الذي يقع الممكن عليه في جميع بشاريه بعد ذلك الوضع وايضا الامكان
محلي من سبانه ان يدخل ما على الاحتمال واما على السلب معناه من حيث هو وحده ما يلزم
الامساع ثم ذلك المعنى ان يدخل على الاحتمال صار الممكن ان يكون غير ممكنا ان يكون وقابل
ضروره السلب وان دخل على السلب صار الممكن ان يكون غير ممكنا ان يكون وقابل ضرورة
الاحتمال يكونه ملار ما بالسلب ضرورة احد الحاشيه حاشيه سبانه واليه من الاحتمال والسلب
واما حصول الامساع في اراء سلب الامساع فقط **قوله** وهذا الممكن بل حاشيه الخدم
الذي دوام ضروره لوجوده وان كان له ضروره في وقت ما كالسوق في وقت ما
الخاص لما كان بازاسلب الضروره الدائمه عن الحاشيه كان واقعا على سائر الضرورات
المستدويه **قوله** وقد يقال ممكن منهم معني بالذاته كانه احص من الوجوه
المدكورين وهو ان يكون الحكم غير ضروري اليه ولا يبع في كالكسوف ولا في حال البصر
للمحمول بل يكون مثل الكانه للانسان هذا معني بالامكان وانما كثر وجوه استعماله

لكن وجوه استعماله ما تقابل له اعني الضروره في هذا الامكان ما يقابل جميع الضرورات الدائمه
والوحدانيه والوحدانيه وهو احد هذه الاسماء من المدكورين قبله ان الممكن بهذا المعنى اقرب
الى حاشيه الوسط من طرفي الاحتمال والسلب من سبانه بالكانه للانسان ان الطبع
للانسانه متساويه النسبه الى وجود الكانه له او لا وجودها والضروره شرط
المحمول وان كان مقابله لهذا الامكان لا اعتبارا فربما سار له في الماده لكنها توصف بتلك
الضروره من حيث الوجود وتوصف بالامكان من حيث الماهية الوجودية وانما قال كانه
احص من الوجوه لم يبق وهو احص من الوجوه بل احص من الاعمها اللذان كان
على معنى واحد وتكملان باحدهما فلا يلزم لاجراما اذا دخلها على بعض
تقابل عليه الاخران سراك اللفظ فانه لا يقال له انه احص من الاحتمال المحار وذلك كما
يسمى واحد من السوادان مثلا لا اسود ولا ابيض ان اسود يبع عليه وعلى صفه
بالخصوص والعموم والممكن ههنا يبع على المعاني المذكوره على الاختصاص المعاني
الاستراكية فلا يقال كانه اخضر **قوله** فيكون حاشيه الاعشار ان لذه واحد
ومممع وموجود له ضروره ما وسى ضروره له اليه انما ينبغي ان يقول الاعشار ان
حاشيه ان له ضروره ما في حاشيه الخدم ايضا قسم محتمل يراه ماله ضروره ما في
الوجود والقسمه لا يصح حاشيه بل وانه جارطها حتى قسم واحد هو الموجود
له ضروره ما في قسمي ان يطوى الواحد والمممع ايضا تحت قسم واحد هو الضروري
مطلقا لكونه انقسام مساويه ولعل الشيخ قد طواهما حتى قسم لحوار سار كها في المواد
ولم يطوا الواحد والمممع لا يباع سار كها **قوله** وقد يقال ممكن ولهم منه معني
اخر وهو ان يكون الامساع الاعشار ليس لا توصف به الشيء خال من احوال الوجود
من احاد وسلب بل بحسب التقابل الى حاله في الاستعمال فاذا كان ذلك المعنى غير ضروري
الوجود والخدم في اي وقت فرض له في المستقبل فهو ممكن وهذا معني بالامكان
وهو الامكان الاستعمالي واما اعشيره من اعشيره لكونه ما ليس في الحاشيه والحال من
الممكن اما موجودا واما معدوما فيكون انما ساقيا من حاشيه الوسط الى احد الطرفين
ضروره ما والثاني على الامكان الضروري لكونه ما ليس في الاستعمال من الممكن الى
لا تعرف حالها الا بكونه موجودا اذا كان فيها ام لا يكون وينبغي ان يكون هذا الممكن ممكنا
بالمعنى لا حصصه نفسه بل استعماله في الاخرين كما يقال على ما يلحقه من ضروره
ما كالسوق ولا يكون ممكنا صريحا **قوله** ومن شرطه ان يكون محلي ما في

من الموضوع وذلك المحصورات والمحصورات وسأله انه ان دخل مع لا حتى
 محصور كان عولها هذا الانسان كان موضوعا المحصورة وان دخل مع لا حتى انتهى
 وومعه على الكثرة ولا يحلوا ان ينظر الى تلك الطبيعة من حيث هي على الكثرة او على
 الى الكثرة من حيث تلك الطبيعة مقولة عليها والاول هو الكلي الخلق الثاني ان كان
 حاصرا لم يجمع ما من مقولة عليها ان يكون المراد كل واحد واحد مما يقال عليه او
 بوصف لم كان كليا موصوفا ولا محروفا موصوفا والاصل السارح فهم من الكثرة حتى
 الكل فاور والمفرد من الكل الكلي فاعط من ان الكل مقوم فلا خرا غير محمول عليها
 والكل مقوم للحرورات محمول عليها وان لا خرا محصورة والحرورات محمولة عليها
 ذلك مما هو مذكور في مواضعه واورد ايضا الفرق بين الكلي وكل واحد ان كل واحد
 من الحصر ليس حصره والكل حصره ولعله من هذا المثال نفد السحر في
 يونيا كل واحد من فعل السحر عند المنار يسمل على المغالطة بحيث استواك
 الاسم والمثال الصحيح ان يقال لا كل واحد من الناس سحر واحد وليس كل الناس
 سحر واحد واما الاحكام الخاصة بالانسان في كل ما يقال له في وصف
 لا ما هو طبيعة في نفسها كما في الامثال وذلك في لفظه كل انما هي انما هي
 انما هي في كل واحد مما توصف في العقل في القوة وحال الحكم القاض بالانسان
 القار في ذلك فانه هذا هو المراد هو كل ما يصف ان يوصف به سواء كان موصوفا
 بالمفعل او لم يكن بالقوة وهو مخالف للحدوث والحصر ان الشيء الذي يصف ان يكون
 انسانا كالنطفة لا يقال له انه انسان لانها انما هي في الموضوعات في العقل على
 وجه نعم الموصوف من الموضوعات الخارجية ولا يضرط فيه الحصر من اجل ما قلنا
 حكم على كل واحد من الصفات حكما خاصة وحال جماعة من المصطلح ذلك
 ذهبوا الى ان المراد به ما يوجد في الخارج فقط على ما سأل في ذكره وراعى انما هي
 به الموضوعات في سواء يوصف به دائما او غير دائم بل اعلم منها وهذا الاطلاق
 الذي يتناول الدوام واللازمية هو وجه وصف الموضوع بالنسبة الى ذاته التي
 التام في صدر السمع تلك احكام الموضوع واما احكام المتعلقة بالمحمول فبما
 يختلف الجهات بحسبه **قوله** في ذلك الشيء موضوعا به من غير زيادة
 موضوع به في كل حال كذا او دائما فان جميع هذا الحصر من كونه موضوعا به
 مطلقا من هو المقوم من قولنا كل حصر من غير زيادة حصره من الجهات وهذا المقوم

مسمى مطلقا عاما مع حصره **قوله** في ذلك الشيء موضوعا به من غير زيادة حصره من الجهات وهذا المقوم
قوله فان داسا احرر من حصره في تلك النسبة على مثال الاطلاق والتوحيد
 بحسب اعتبار **قوله** وبذلك الزيادة مثال ان يكون بالصوره كل حصر حتى يكون
 كائنا قلنا كل واحد مما يوصف به دائما او غير دائم وهذا حال الموضوع وكبر هذا
 السوط الذي خالف سوطا بالصوره ونسبها على الفرق بين الجهة التي لوصف الموضوع
 بالنسبة الى ذاته وبين الجهة التي للمحمول بالنسبة الى الموضوع **قوله** فانه مادام
 موجودا الذات فهو بالصوره وهذا بيان جهة القضية **قوله** وان لم
 يكن مطلقا فانا لم نستطع اننا بالصوره مادام موضوعا فانه من ذلك
 يريد الحكم الموضوعي انما يكون بحسب ان الموضوع لا يحصره فانا اذا قلنا
 الكائن بالصوره انسان عينا لانه مادام موجودا في الانسان حاله كونه كائنا او
 حاله كونه غير كائن **قوله** ومثل ان يكون كل حصر دائما حتى يكون كائنا قلنا
 كل واحد واحد من على الشان الذي ذكره يوجد له دائما مادام موجودا والذات
 غير ضرورية واما انه هل يصلح وهل الخلل الموضوع الكلي كل حال او يكون
 دائم الكثرة في انه هل يمكن ان يكون بالنسبة لصوره موجودا دائما في كل واحد
 او مشلوا دائما غير كل واحد كما يمكن هذا بل يجب ان يكون بالنسبة لصوره في
 النقص في حاله ويسلخ عن النقص في حاله فامر ليس على المبطي ان يصفى فيه يسمى
 بغير بيان الدائم غير الضروري وهو ظاهر وفيه بعد من ان الدوام في الكلمات
 لا يشار الى الضرورة **قوله** وليس من سوط القضية في ان يظن بها المبطي ان
 يكون صادقة بل مبطو ايضا في الا يكون الا كاد **قوله** بهذا المبطي اذا طلق في
 الكلام ولم يلفظ الى حال المادة اسوي المصادق والكاذب عند ولا المصدق والنافع في
 استكشاف المحوى ولا الكذب صار **قوله** ومثل ان يقول كل واحد مما يقال له
 على الشان المذكور فانه يقال له مادام موجودا بالذات في زمانا بحسبه كالسكر
 او غير حصره كالتعريف للانسان او حال كونه بمولاه وهو مما لا بد من قولنا
 كل صحر كصحة هذه امنا والوجود بالذات **قوله** البيان المذكور بيان حال الموضوع
 حال كونه بمولاه وهو مما لا بد من اساره الى ما يكون الحكم فيه دائما مادام الموضوع
 موضوعا مادام موصوفا به **قوله** مادام بالذات في صورته بالصوره في حصره
 وبين الدائم بحسب الوصف والاصل السارح في الاول مسير وظا والمباني غير مباني

المتناول من الضرورة والبرهان بحسب الدوام والغير المتناول من الضرورة والبرهان بحسب
 احكامها بحسب فصل الضرورة والبرهان بحسب الدوام والغير المتناول من الضرورة والبرهان بحسب
 ضيقها من البديع لا يجوز القول بها في كبر الموضع ولم يذكر المتسروط بالمجموع ههنا
 لا بالموضوعات وما يحسنه او يصح عنه مكران يكون كذلك بالضرورة ويمكن
 ان يكون بالضرورة والمان هو المتسروط بالمجموع فادى هو داخل في ما ذكره وهذا
 الوجودي هو الوجودي الملا دام **وبسبب** وهذا ان يقول كل واحد مما يقال له
 على السان المذكور فانه مكران بوصف بلامكان العام او الجامع والاحتمال
 وعلى طريقتين فان لم يولد كل واحد من الوجود وغيره وحدها اخرى وصوابه
 كل واحد في الحال الذي الماضي بعد وصفه بانه قد وجد حوده هو الموضع يكون
 الموضوع في البصا بالبحر كل ظهور بالمعنى في الحال الذي الماضي ولا يكون
 ما هو عند العمل محله او ما سيكون في المستقبل مما يمكن ان يكون داخل
 فيه وهو المذهب الذي ذكرناه في احوال الموضوع ثم اذا حكمنا عليه بانه قد
 بطلنا بعد ادراكه موضوعات في وقت حوده ذلك وهذا في حق محله في حوده
 بعبارة المخالف الاول وذلك ان يكون له ما هو بعبارة هو لا كلمه في حوده
 اخرى من الفساد بغير انوار القياسات بطول سرحها **وبسبب** وحسب كون
 هو تاكل في بالضرورة وهو ما يستعمل على الارضه البليه واذا قلنا كل واحد
 مثلا فاما كان الاحتمال في كل واحد في وقت المستقبل في موضع مخرج ان يكون
 قد وان يكون وهذا من هذا اربع من المذهب الاول وهو القول بان كل واحد
 بالضرورة ما يستعمل على الارضه البليه ولامكان ما يحسنه بالمستقبل بغير منه
 كون الحقه من علمه استوار الغصه بالانسان المحمول الى الموضوع في طبيعتها كما
 ذكرناه وذلك بان لو لم يولد في الا يكون منه سوى الانسان حيوان موضوع
 حسب ان يقال كل حيوان انسان لا في من الحيوان بغير من الاطلاق قبل ذلك بوضع
 يقال في ذلك المكان يكون الاطلاق الامكان لكليه الحكم لا يكون الانسان بالنسبه الى
 الحيوان كذلك **وبسبب** وحسب ان يقال ان هذا الاعتبار ايضا وان كان الاول هو
 المباشرة في ان يكون اولد من هذا الاعتبار اذا من مباد ما وان كان الاول
 هو المباشرة للامتنان العلوم والمجاورين هو الذي يحسنه ان يحسنه طابع
 الامور **وبسبب** الى محمول الكليه السالنه في الجهات ان يعلم على اعتبار ما سلف

في كل واحد من الموضوعات

ان كان الواجب الكليه السالنه الطليه الاطلاق العام الذي يعميه هذا الضرر من الاطلاق
 ان يكون استلزامه اول كل واحد واحد من الموضوعات بالموضوعات المذكورين
 عند من هو في الحال حتى يكون كانه يقول كل واحد واحد ما هو في عينه من غير
 ان يحسنه في حاله من ان لا يطلع الكليه اذا كانت سالنه في على ما هي الا اذا
 موجهه اي انما يسمي تلك المحمول عن جميع الاحاد الموضوعات بالموضوعات من غير
 لا يفسد ولا ما يقال له ان على جميعها من هذا وقل ذلك بالاعتبار عنها الى بالنسبه الخ
 يقال كانه يقول كل واحد واحد ما هو في عينه من غير ان يكون في حاله وذلك
 لخص من مذكوره **وبسبب** لكن اللغات التي يجوزها قد خلت عاداتها من استعمال التي
 الكلي على هذه الصورة واستعملت المحمول السالك الكلي لمطابقه على زيادة محمول
 ما يعميه هذا الضرر من الاطلاق فيقولون بالاعتبار في وقت ويكون معني ذلك
 عند اي شيء ما هو في عينه بانه ما دام موضوعا فانه قد وهو سلك عنها
 كل واحد واحد من الموضوعات في ما دام موضوعا فانه لا ان يوضع له ولكن كما
 يقال في صريح لغة الفرس مع حرف نسيب وهذا الاستعمال لشيء الضروري وضرر
 واحد من صور الاطلاق الذي شرطه في الموضوع اذا كان الموضوع من مبعده
 السالك الكلي مع الاطلاق المتعارفين من احدى الحرفين في العلم هو سلك المحمول عن جميع
 احاد الموضوع في جميع احوال كونها موضوعه لما وضع حرف على جعله العام
 والملا دام الضروري في اللا ضروري بحسب الدوام وهو ان من الضرور في الشرط
 بالوسيط العام من الضروري وذلك لانه لا يمتنع ان يقال ان في الانسان سالك
 كان الحكم صادقا على جميع الاشخاص وذلك لكونه غير صادق عليهم في جميع احوال
 كونه انسانا وكذلك لغة الفرس **وبسبب** وهذا من علم كثر من الناس ايضا
 في جات الكلي الواحد في كل واحد من الموضوعات المطلقة في جميعها ايضا احاد
 المحمول على جميع الاحاد في جميع احوال الوصف في نفس طوبه حقا فانه يصح ان
 يقال كل انسان يام وعلى المنطوق ان يحسنه عن كل واحد من الاعتبارات في
 الاطلاق العام والدوام بحسب الوصف في اسم العام بحسب الوصف في المطلق العربي
 مستوينا الى الحرفين في الفرس في نفسه في السالك السالك في السالك في نفسه وعلى الوجه
 محار لكونه متبعا بها للسالك وهو ما يسميه السالك في حقه عاما **وبسبب** لكن
 السالك الكلي المطلق الاطلاق العام الذي لا يطاق به هو ما ساد في قولنا كل واحد من

ما ذكرناه

في كل واحد من الموضوعات

في كل واحد من الموضوعات

منه لو سئل عنه من عنده من ان يكون السائل الوجه هو المطلق الجامع ما سألني
فولنا كل من سئل عنه من ان يكون السائل الوجه هو المطلق الجامع ما سألني
الحدول ولو كان كذلك كان له وجه وهو ان يصححه الوجه ما كان له على الاطلاق
ولم يكن يصححه السائله كذلك فاجابوا بالسائله ما حطوها معه وليست هي التي
الموضوعه ودلت على الاطلاق بما راي المعنى السلب لكن السبع لا يرد به الحدول على ما صرح
به في المسائل يرد به بعد عدم السلب على مع تقدم السور والموضوع عليه كما في قولنا مثلا
كل انسان ليس بغيره بل انما ولد كذلك قال هو ما سألني فقلنا ولم يقل هو قولنا **فولنا**
واما في الضرورة فلا يدخل من المحققين والقوي بينهما ان قولنا كل في الضرورة ليس يت
يحل الضرورة في حال السلب عند واحد واحد وقولنا بالضرورة لا شيء من حرج محل
الضرورة لكون السلب عاما وحصر ولا يعرف من واحد واحد لا بالقوة فيكون مع احتلا
المعنى ليس بينهما التناقض في اللزوم بل حيث مع احد هما مع الآخر وعلى هذا القياس فاقض
في المكان الذي يقد من عدم الموضوع على الجملة والسلب من باخره عنها في الكلام
وان كان بينهما من حيث اعتباره ذلك ان الاول يسمى ان المحمول متساو بالضرورة
عن واحد واحد من الموضوع والبار يسمى ان المحمول متساو عن واحد واحد من الموضوع
سلبا ضروريا فالاول يسمى على ضرورة السلب بكل واحد من الفعل ويسمى ضرورة
السلب الكلي بالقوة لان الحكم على كل واحد من فرض معنى الحكم الكلي والبار يسمى على ضرورة
السلب الكلي بالفعل وتعلق بكل واحد من فرض تعلقا بالقوة اسماء الحكم الكلي على واحد
بفرض الحاصل الاصل ساوي ولا بينهما في جميع المواضع لولا مخالفة الضرورة الصيغة
المذكورة والفاضل الشارح بال السائل المطلق بوجه الدوام بخلاف الوجه **فولنا**
انما ظهر في المطلقه ولم يظهر في الضرورة اذ الضرورة لا تحل لامع الدوام اقول
لو كان ذلك كذلك لكان الحكم المطلق اذ هو حقوله لامع الدوام وليس كذلك
فالحق بالضرورة يعطى ان الفارق هو العرف لا غير ويوجد بعض الصيغ ههنا
وهي محل اخر هو هذا **فولنا** على مواضع خلافه وبان ينسب اعتباري الجملة والحل
اعلم ان اطلاق الجملة ببار واطلاق الجملة في اللزوم فانه قد يصدق واحد واحد
لاخر مثلا اذا كان في سبعة يكون منه انسان اسود يصدق منه كل انسان اسود حكم
الجملة دون حكم المحمول وكذلك ان كان الجملة ايضا فانه اذا فرض مع وقت من الاوقات مثلا
ان يكون السائل من غيره من التي تباينها صدى وحيد الاطلاق ان كل لون هو باص

الروط

عركه

في هذا السائل ما هو الموضع

آخر اطلاق الجملة وفعله كان محلا وانصرفت عن الامكان او بقرى المحمول فانه ليس بالمكان
الخاص يكون كل لون باصا بل ههنا اللون بالضرورة لا يكون باصا وكذا اذا فرضنا ما نأني
للتسليم به من الحيوان ان الانسان صدى به بحسب اطلاق الجملة ان كل حيوان انسان وفعله
او لم يصحح بالمكان اذا جعل المحمول في كسب اخذ الفصل ان هذه الزيادة كانت ملحقه
بخط السبع الذي ينسب في على الموارد في هذا الفصل من اعتبار الجملة هو ان جعل الموضوع
كل ما يصدق مثلا باللفظ في الحال او الماضي على ما يستعمل في المذهب السحفي المذكور
والمراد هو التامع منه كما مر من اعتبار الجملة ان جعل الموضوع اعم من ذلك وهو كل ما هو
قوي الوجود او عند العمل على ما ينسب له للحيوان لا شك ان من المراد من اختلاف ظاهر
في المعنى والاعتبار اما في المكان او اللزوم فقد سمعنا في قولنا انما مواضع الاعمال
فكما في بعض احكام الجرويه من المحصورات واما مواضع الاختلاف بعد اوردنا لساننا
في هذا الفصل اسله الاول وهو ان يوافق من يوافق منه انسان اسود كل انسان اسود
مطلبا فصدق في الاعتبار الاول لان كل انسان موجود في تلك الحال انما يصدق في
الاعتبار الثاني لان بعض ما هو انسان العمل في الوجود في واجر ليس باصدا اما
وهو الحكم في المثال الثاني وهو قولنا كل لحن باص ان اياه المثال الاول ممكنه ومادة
هذه المثال ضروريه فان سلب لا يصح عن بعض الناس مكن سلب السامع عن بعض
كالحيوان ضروري في قولنا جلد الباري مثلا لاختلاف ذلك التي المكن الاعتبار في فاه قبل
الوقت الغير من فصل في قولنا مكن ان يكون كل ما هو لون باصا اي مع ذلك الوقت من
المستعمل ولا يصدق قولنا بالمكان الخاص كل ما هو لون العفل هو باصا في بعض
كالحيوان مكن ان يكون باصا والمثال الثاني وهو قولنا كل حيوان انسان كالمثال الثاني
بعضه واما الضرورة في بعض امرة ايضا من هذا المثال في ذلك الوقت فصدق
قولنا كل حيوان موجود في الحال هو انسان بالضرورة فان الحيوان الموجود في هذا الوقت
يكون في الاوقات انسانا ولا يصدق في قولنا كل حيوان بحسب السور ضرورة ما هي سائل
الار من فوا انسان اذا جعل الموضوع المذكور من مالا لحيوان الار من واطار هذا الفصل
انما حذف من اكثر السبع لعله فائدته ولذلك انما لم يورد في الفاضل الشارح ويرجع الى
الكاف **اسباره** الى مجموع المحققين في الجاهات وان حرج في حال الجرويه من الكسبين
وتقسيمها علمها وود ذلك ظاهر **فولنا** فقولنا نحن من يصدق في لو كان ذلك
العض من صوفات في و لا غير وكذلك علم ان كل لحن اذا كان في البصه فصدق في ذلك

ان

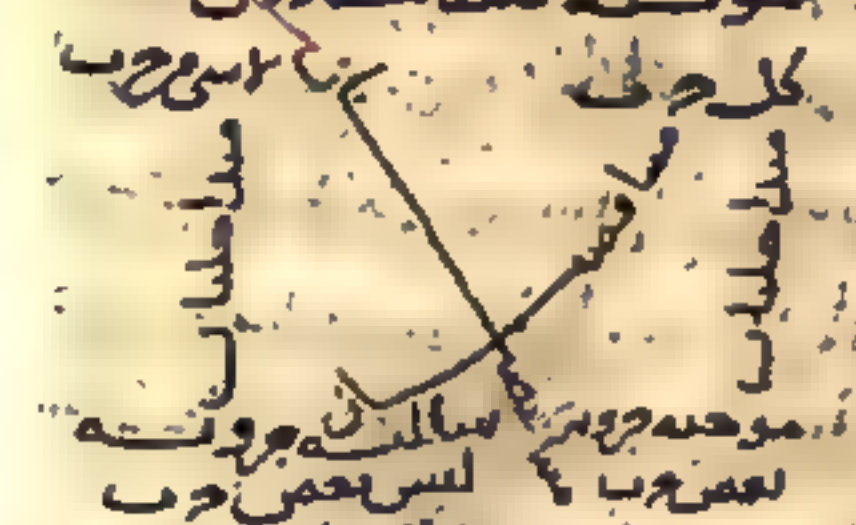
ولكن بينهما وان لم يصح بحصر المكاتب عند جمهور القوم **في اختلاف** العصبين من كونهما
احداً منهما وقد يكونان حلقاً الحكم بينهما اما بالاجزاء والسلوك اما بالكلية والحرية واما بالجمع واما
بشيء آخر من سائر الواجبات **في اختلاف** الجفص منها هو الذي لا يحل والسلوك بالشيء والاشياء التي لا يحل
لذا سمي بالجمع فان لا يرفعان وسائر اختلافات راحة النكاح اما يكونان حلقاً فاصح حيث يكون الحكم
في احدهما اما على ما يكون في الاخرى او بما يكون منها او على الوجه الذي يكون منها ولا اختلاف
اصلاً ولا اختلاف بالاجزاء والسلوك ايضا قد يقع على وجه لا يصح في انقسام الصدق والكدب
وقد يقع على وجه لا يصح في الاول كما في قولنا هذا هو ان هذا النسخ يستور فانه لا يصح انهما
منه كما يصح ان معا واما كذا في حيا والى الثاني قد يقع على وجه لا يصح في امر غير بعض
ودايه وقد يقع على وجه لا يصح في اختلاف نفسه والاول كما في قولنا هذا الانسان هذا النسخ
ماهما انما اسمها للصدق والكدب للشاوي لانسان والباطل الكاذب لنفسه لاختلاف الاصل والى الثاني كما
في قولنا هذا هو النسخ عند انهما انهما الذي ان هذا اختلاف الشيء احدى النسخ هو
اختلاف عصبين بالاجزاء والسلوك على وجه لا يصح في انهما ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبه
والصدق والكدب قد يقعان كما في احدى الوجوه ولا يصح وقد يقعان كما في احدى الامكان
ولا يصح الا في الثاني من الواجب في الماضي والحال وقد يقعان في موضع واحد وكان احدنا
ويكون الصادق والكاذب عصبين المطابقة وعدمهما معصيت ان كانا بالناس السامع لهما
معصيت واما الاستمالي من عدم وجود احد طرفيه نظراً هو كذا في نفس الامور بالناس السامع
وجمهور القوم بطوبه كذا في نفس الامور والتحقيق بانها لا سنادا لحوادث استشهدا الى غلظ
عقبهما وجميع دونها وانها تلك الظل الى علمه اولى بحب لهما كما في العلم لا في العلم
مشروط اليها فمن اعلم به من شرطه لا انقسام كيف كان لدا والسمع بعينه او بتوحيده ثم
الذي يقول حتى يخرج الصدق والكدب منها وأشار بقوله وان لم يصح بعض المعاني عند جمهور
النوم الى ما ذكرناه من انهم قد **في اختلاف** واما يكونان العبادات والسلوك والاشياء اذ اكل السائب
منها اسلف الموحف كما اوحف فانه اذا اوحف شيء وكان صدقاً كان معنى انه لا صدق وهو
لا يولس كما اوحف وبالعكس اذا اسلف شيء لم يصدق في احواله ان كان له الا حيا كذا في الكذب
لرفع الاحواف عن مراعاة السامع لوضع الاحواف عن مراعاة العبادات ومراعاة التعاليل
انما هي كذا في احد من العصبين ما تراعى في الاخرى حتى يكون احداً العصبين في كل واحد منهما
من النوع الاخرى وعلى ما في الاخرى حتى يكون معنى المحمول والموضوع وما سميها والسرط والى
والمرء والكل والموت والفعل والمكان والزمان وعند ذلك ما عداه غير محمول بريدان

س

من جهة المذكورة في هذا السامع التي لا يتماثل في انقسام الصدق والكدب وهي تعاليل
السلوك والاشياء كذا في المحصولات مع شرط احدى المحصولات من التعاليل
ونابها الى الصدق والكدب كذا في تعاليل التعاليل من شرط الاحواف عن التعاليل يعطى
عن السامع من شرط تعاليل التعاليل من شرط الاحواف عن التعاليل يعطى
في كل واحد من العصبين ما تراعى في الاخرى حتى يكون احداً العصبين من جهة التعاليل
سواء كانت من جهة التعاليل المشهورة اساساً منها الاتحاد في الموضوع وفي المحمول او من جهة
بعض المقدم والى الثاني من جهة الاتحاد في السروط النسبة المذكورة في احد النسخ الثالث من جهة
في السروط وفي الاضافه وفي الحرز والكل في القوة او الفعل في المكان في الزمان في قوله
وعند ذلك ما عداه بريد السور والجمع والارباط كالاتصال والافصال ونحوها بان
لا اختلاف في كل واحد منها يسمى لاجزاء عن التعاليل فالبالغ في السامع السامع ان هذه النسبة
الى اتحاد الموضوع والمحمول في اختلاف السروط كما في قولنا اسود جامع للبصر ابيض مع
السموات وليس جامع اي مع السواد وفي الحرز والكل كما في قولنا البرق اسود اي ستر
وليس اسود اي سمى راجع الى اختلاف الموضوع والاختلاف في الاضافه كما في قولنا
رياح اي حرز وليس ريح اي حرز وفي القوة والفعل كما في قولنا السيف قطع اي بالقوة وليس
يقطع اي بالفعل في المكان كما في قولنا بريد جالس اي في الدار وليس جالس اي في السور
وفي الزمان كما في قولنا بريد موجود اي في السور موجود اي في الدار اذ راجع الى المحمول
واولئك انما قد يقع تحت تعاليل المفردات في حيز محلها بالموضوع وحده او المحمول
وحده كما ذكرنا ان المفردات التي يختلف باختلاف هذه الامور يصلح ان يوضع ويصلح ان
يحل بحصص البعض باحد طرفي الاخرى لا وجه له وقد يقع تحت تعاليل الحكم بصدقه
عن كذا في حيز حرز به مثلاً اذا قلنا الشمس تحت الموضع الذي في ان لم يكن الهواء
بارداً سلباً او لا يحسنه ان كان بارداً لم يكن عدم برودة الهواء حرزاً من الشمس التي هي
الموضوع ولا من قولنا تحت الموضع الذي هو المحمول بل كان شرطاً في وجود الحكم وعلى
فان قيل الشمس مع برودة الهواء هي غوا الشمس مع عدم البرودة او قيل تحت الموضع
مع البرودة غيره مع عدمها حتى يصير السروط حرزاً من حيزها كان حسناً وبالجملة كان
غير ما عدا ذلك من السواد مع السواد ولا مع السواد فانه من السروط تعاليل السواد
وجله وكذا اذا قلنا الشمس بامسبل اي بلا دناء وليس بمسبل اي بلا دناء النور لم يكن
الكون بملك البلاذ حرزاً من السقوط ولا من المسبل بل محمول الحكم بحصصها والى اصل ان

س

من الامور من حيث يتعلق بالحكم عند اعتبارها من حيث تعللها بآثارها والموارد هي اعتبار
 تعللها بالحكم من كون اعتبارها مائة اعتبارا اخر او العنصر **قوله** وان لم يكن العنصر
 شيئا اخر من اعتبارها الى ان تعللها بالعنصر الكلي اعني الكليته والجزئية كما احيلنا
 في الكيفية اعني الاعراض والاساليب لا يمكن ان يتقسما الصدق والكذب بل كانا معا تحت الكليته
 في مادة الامكان بل قولنا كل انسان كان وليس له واحد من الناس كانا في نفس ذاتها من
 الحسب في مادة الامكان ايضا من قولنا بعض الناس كانا في نفس ذاتها من الناس كانا في السابق
 في المحصور ان ايمانهم بعد السوابق المذكورة بان يكون احدى المتضمنين كونه والاخرى
 جزئية **قوله** ويدل ان بعض المحصورات المتعاقبة مع احتمالها في الكليته مع حصول السوابق
 التامة فيها لا يتناقض مع شرط آخر وهو لا حتمية في الكليته وذلك لان المتضمنين فيها قد
 معا كالحجوة في مادة الامكان وقد يكون معا كالكلية في مادة الامكان لا حتمية في
 السوابق وان كان متقسما للصدق والكذب موادا جوهرية والوجود والامتناع كونه
 لا يتضمن في تقسيم الذات لا لانها في جميع المواضع **قوله** ثم تجد تلك السوابق
 قد خرجت مما يراد على جهة السوابق لاختصاصها **قوله** ويدل ان ذلك الوجه معتبر في السوابق اخرى
 ويدل على هذا التقسيم على ما قلناه **قوله** فليكن الوجه اوله كونه وليس هو في مواد
 متناولها كل انسان حيوان ليس بعض انسان حيوان كل انسان كان ليس بعض الناس
 وكان كل انسان حيوان ليس بعض الناس حيوان احدى المتضمنين مادة ولا جزئية كادته
 كان الصادق والواحد غير ما في الاخرين ولكن ايضا السالبة في الكليته وليس كذلك في
 ادائها للصدق والواحد من الناس حيوان بعض الناس حيوان ليس واحد من الناس حيوان
 الناس حيوان ليس واحد من الناس كان بعض الناس كان في الاقسام ايضا خلافا لغيره
 من امسك الصادق والكاذب كل مادة **قوله** ويدل ان الحاصرات المتناقضة في المواد التامة
 ما ورد في امثلتها وكان الصادق هو الوجه في مادة الوجود والسالبة في مادة الامتناع
 والجزئية في مادة الامكان والكاذب ما يتلوا **قوله** موحته كونه متصفا بان كونه
قوله في الياسيات المادة هي محتملات الكيفية **قوله** كل حرف
 والكيفية في المادة فان موضعها في كونه
 محتملات الكيفية هي محتملات الكيفية ان كانا كليتين
 سميتا متبادلتين في جميعها على الكليتين دون **قوله** موحته في
 الصدق في مادة الامكان وان كانا جزئيتين **قوله** داخلان في الصادق
 سميتا داخلين في الصادق لانهما في الكليتين معا على الصدق دون الكليتين



كما في تلك المادة بعينها ومبنيها الكيفية محتملات الكيفية وهي الواجبات الطولية متبادلتين
 لذاتها في الحروف محتملاتها معا وهي المتناقضات متبادلتين متبادلتين متبادلتين
 على الصدق والكذب شي من المواد **قوله** استبان الى التناقض الواقع بين المطلقات وتحقق
 بنفسه في المطلقات والوجود في الناس ولا يتوافق على تحلل الحرف في هذه التامة ان المطلقة
 من المطلقات في كم يراعى في الاصل الكلي والكيفية ولم يتوافقا حتى التامة ان كونه
 يمكن ان يكون احوال السوابق الاخرى في نفس السالبة فانه ان عني قولنا كل من ان كل واحد
 من حيث من غير زيادة كل وقت اي ردا بآثاره لكل عدد من غير زيادة كونه في الحكم
 في كل واحد كل وقت ان لم يمنع ذلك لم يمكن ان يكون قولنا كل من كونه في الصدق بعض
 من مكنون الصدق في كونه صدق اذ الكليته في كل من كونه في الصدق في كونه صدق
 متبادلة اعني السالبة الكلية في كل واحد على كل واحد اذ لم يكن مكنون صدق في كل واحد
 معه السالبة عن كل واحد واحد وعين البعض اذ لم يكن كل وقت **قوله** في جميع محصورات المتضمنين
 ان المطلقات متبادلتين في الكليته والكيفية في الكليته معا وعقلنا عن شروط تحتمل في كونه
 ان تصير في ما يما يمتد في الحروف المطلقات المتعاقبة في الكليته والكيفية عامة كانت او خاصة
 وقد يتبع على الصدق في المتبادلة التي هي السالبة ايضا امتناعا عن الجمع على الصدق
 وقد يتبع ايضا على اذ كانت مطلقة وذلك اذ كانت المادة وجودية لا دائمة فان الحكم
 عليها بانها مطلقة مطلقة صدق معا كما في قولنا كل انسان يام وتضمن او كلهم
 ليس يام **قوله** ويدل ان كون بعض قولنا كل من في الاطلاق لا يعم بعض هو
 دائما ليس يتوهم من قولنا لا شيء من حرف الذي هو معنى كل من كونه في الاطلاق
 هو قولنا بعض من دائما هو حرف يعرف الفرق بين هذه الدائمة والضرورية وتسمى
 قولنا بعض حرف في الاطلاق هو قولنا كل من دائما ان كونه في كونه وهو بطابق للفظ
 المستعمل في السالبة الكلية وهو انه لا شيء من حرف بعض العبارات المذكورة وتسمى قولنا
 ليس بعض حرف في الاطلاق هو قولنا كل من دائما هو حرف في الاطلاق قولنا حاول بعض
 الحروف وتسمى بعض المطلقة العامة هي الدائمة المتعاقبة في الكليته والكيفية الضرورية
 وغيرها وذلك لان اقسام الحقيقة هي اقسام وجودها اقسام ضرورية وان لم يكن ما
 دوام سلب ضروري وان لم يكن اما وجودها في الدائم والمطلقة العامة الحاصية
 مستعمل في الاول والثاني في كل من الباقى والسالبة يستعمل في الثاني والثالث في كل من الاول
 ما القابلة للاجتهاد هي الدائمة السالبة والسالبة هي الدائمة الموحته باذن المقابلة المطلقة
 العامة هي الدائمة المتعاقبة في الكليته والوجود ان يكون متصفا ضرورية مخالفة لهما ان
 معان كالمادة دائمة لا ضرورية مخالفة للمطلقة وموافقة للضرورية اما المطلقة

الاطلاق بمعنى النسبة الكلية **هـ** هذا موضوع بحث ونظرة ان ارادته ان المطلق هو
مناقضه كان اطلاقاً في دوام الاحاط بحسن الوصف ساقض دوام العنبر بحسبه حال
كون الحكم لا دائماً بحسبه احاطا او سلبا وان ارادته ان المطلق للخرقة ساقض المطلق
العام او الخاصه كان ايضا اطلاقاً لانها عمتان على الصدق عند كون الحكم عموماً لا دائماً
بحسب الدان موافقاً للمطلق الخرفه فان المطلق الخرفه يصدق في حقه لكونه عموماً
والمطلق للعامه والخاصه المحال له يصدق ان ايضاً مع لكونه لا دائماً بحسب الدان
بل الحق انه ان يصدق المطلق الخرفه هو مطلق عامه وصفه مخالفه وذلك
لان الدوام تعادل الاطلاق العام فلما كان الدوام مباحاً بحسب وصف الموضوع فتسوي ان
يكون الاطلاق العام ايضاً بحسبه لوجود احاد الشروط في طرفي البعض كما هو هذا
وهذا الاطلاق يشمل الدوام الخالف في الدوام كليهما بحسب الوصف وهو احصى
الاطلاق العام بحسب الدان العنبري الملازم المحال **قوله** كذلك يكون في شرط
زيادة على ان يصدق وجود الاسات والنفي اي كان الاطلاق ولا عبارة عن مجرد الاسات
والنفي وهذا شرط ما وهو الدوام بحسب الوصف **قوله** ومع ذلك فلا
يعوزنا مطلق وجودي لهذا السوط عند ذكرنا ان الخلفي اهل هذه المساعده في
الاطلاق راسخاً في ان يصدق في كل ما هو ضروري كما ذهب اليه تامس بطوس وهو العام
والنفي انه لا يصدق كما ذهب اليه الاسكندر وهو الخاص بالسبح ان اراد ان يصدق
واحد من الدانين يمكن ان يخصص على الوجه الذي ذهب اليه فمما في بعض النسخ
في المطلقان بحسب الدانين جنفاً وسابه ان العنبري يمكن ان يوجد مساوياً للضرورة
عاماً ويمكن ان يوجد غير متساوٍ لها ويكون خاصاً بالمطلق العام العنبري بواقف
الولي الاول والخلف هو العنبري الوجودي بواقف الاسكندر **قوله** ان النسبة
اذا كان كل من كل من يكون منه يكون بالضرورة ما دام موجود الدان يكون
ومن دون هذا المعنى ليس اذا صدق العنبري عند ان يصدق بالضرورة في الدان بل ان
يصدق العنبري ولا يصدق بالضرورة في ذلك حتى كونه وجوداً بالعنبري الوجودي
مطلق عن ضرورة في كذا ذهب اليه الاسكندر مع انه يناقض حسبه ونقصه هو
بعض العنبري مضافاً الى الضرورة في الدان المواقف **قوله** والقوم الذين سبقوا
لا يمكن ان يصدقوا في ان يصدقوا على هذا بيان هذا فانه طول تبيان الجهور
من المطلقين يمكن التخلص عما ذهبوا اليه وهو القول بكون المطلقان مناقضه

على الاطلاق ذلك لانه لا يمكن ان يحلوا المطلق المذكور في العلم الاول على ما ذهب اليه من
جميع المواضع فان من امثلة العلم الاول للمطلق قوله كل قوس مستقيمة وكل عام
مستقيمة وما جرى مجراها مما لا يمكن حمله على العنبري وكذلك لا يمكن ان يصدق العلم
الاول ولا يستلزم المطلقه حلاً بل يمكن ان يصدق الخرفه هناك **قوله** وان كان الجمله
ليتم ان يحل قولنا كل جرب ايما يصدق منه يصدق رمان بعينه هذا هو الجمله الناس لان
يحل المطلق بحسب ساقض هو ان يراد بالموضوع ما يوجد منه في رمان بعينه الماضي
او الحال كما ذهب اليه قوم في بسط المطلق وقد ذكرنا **قوله** لا يصدق كل اجازة
بل كذا هو موجود في ذلك الرمان وكذلك قولنا ليس شيء من جرب اي من جرب رمان
موجود بعينه وحسب فاننا اذا عطينا الجرب وسبب ذلك الرمان بعينه بعد سائر ما يجب
ان يحفظ مما حفظه سبب مع الساقض اساره الى ما ذكرناه من ان هذا الاعتبار يسمى
خرفه الحكم وانما يصدق الساقض بحسب هذا الاعتبار ان الحكم على جرب رمان ما
بانه جربان يصدق ليس في ذلك الرمان بعينه مما عمتان على الصدق وعلى
الكذب **قوله** وهذا ايضا يحتاج الى سوط آخر وهو كون ذلك الرمان مطابقاً
لحكم غير محتمل ان ينقسم الى اجزاء يمكن ان يصدق الحكم في بعضها دون بعض وجميع النوع
واللا وقوع معاني ذلك الرمان يصدق بان مما لا ادراكاً لسان موجود في
نار هذه الجملة فهو صام ذلك النهار فانه ساقض قولنا بعينه ليس بصام ذلك النهار
واما اذا ادراكاً لسان موجود في نار هذه الجملة فهو مصلح فيه فانه لا ساقض
بعينه ليس بمصلح فيه لانه يمكن ان يكون مصلح بعينه اجزائه عن مصلح بعينه
الآخر فيصدق الحكمان معاً كما ذكرناه في المطلقان لان بعد اجزاء الطرفين الدوام
كما كان **قوله** وقد مضى بنا قوم الحكم انما ليس يمكن ان يصدقوا على مراعاة
هذا الاصل ومع ذلك يحتاجون الى ان يرضوا عن مراعاة سوابطها عناء ليرجع
في خصوص ذلك الى كمال الشقاء ببيان هذا من حيث يوم في بسط الاطلاق كما مر لك
الفساد بوجه عليهم من جهتين احدهما انه لا يمكن ان يصدقوا على مذهبهم في جميع
المواضع مثلاً اذا ارادوا عكس النسبة الكلية المطلقة وكان المراد قولنا واحد
من الكبار الموجود من هذا الرمان كذا الف وروى بعكس عندهم الى قولنا واحد
من ملك الف وروى كذا في لاسي الموضوع على سوطه فانه يمكن ان يكون هذا الرمان
من ملك الف وروى اصلاً مع ان هذه القضية يلزم ان يحلوا ايضاً مطلقاً ان ليس

ضرورة ولا يمكنه على تقديره ولا خارج عن هذه السلسلة عند ظهوره من غير
 اهم يحتاج الى الاعتراض من مواعظ سرائر كثيرة القوائد العلوم وغيرها وذلك
 كاعتبار الجهاد الى كون حسن اقسام المحجوزات الى الموضوعات الظاهرية وكونها
 الجهات متخلفة فلا سؤل محزون عنها ضرورة واعلم ان السائر في هذه الاعمال انما وقع
 لتعدد الموضوع بالزمان المحض فان ذلك جعل الحكم خروجا للعلية شخص ما يقال عليه
 الموضوع اما اذا قيل الحكم برمان بعينه وبرزك الموضوع مطلقا او ايقا على كل ما يقال عليه
 كانت القضية مطلقة وقسمه مادوم على الضرورة الوضعية وعلى غيرها وجب ان يكون
 المتساويان مطلقين من حسن واحد ولا يقع في العضايا بالمساوية بفضان محض
 عند هذا وسعى ان يكون الزمان كما وضعها لتلازم ان جميعا على الصديق **سبب**
 الى ما مضى سائر دواب الجهة اما الدائمة منها فبعضها جرى على نحو ما مضى الوجودية
 التي حسن الخلة الاولى وتعرف منها على سبب من ذلك قد مر ان الاطلاق العام والدوام المحتمل
 للضرورة التي المتساويان معا بلان فبعض هذه الدائمة مطلقة عامة هي التي لها في الكسب
 وبعض الدائمة اللا ضرورية هو تلك ايضا فبعضها الى ضرورية موافقة وبقية بلان
 المطلقة التي حسن الخلة الاولى اذا كانت عامة كان بعضها مطلقة عامة وبعضها محالة
 واذا كانت وجودية كان بعضها كذلك ايضا فبعضها الى ضرورية موافقة وتظهر ان بعض
 الدائمة كبعض الضرورية الا ان الاطلاق احد ما حسن الدائم في الاخر حسن الوصف وهو
 الواحد من قوله وتعرف منها **باب** واما قولنا بالضرورة كل شيء في بعضه ليس
 بالضرورة كل شيء في كل مكان لا يمكن الا مكان العام دون الاخص والخاص لا يكون بعض
 ويلزمه ما يلزم هذا المكان في هذا الموضوع واما قولنا بالضرورة لاسي من حيث
 فيبعضه ليس بالضرورة لاسي من حيث في كل مكان لا يمكن في كل مكان في كل
 مكان آخر وقولنا بالضرورة بعضه في كل مكان على القياس المذكور يمكن ان يكون في
 موضع في كل مكان لا يمكن وقولنا بالضرورة ليس بعضه في كل مكان على ذلك القياس
 يمكن ان يكون في كل مكان لا يمكن وهذا المكان لا يلزم سألته موجه ولا موجه
 سألته فاحفظ ذلك ولا تسهله منه فهو الاول وقولنا يمكن ان يكون في كل مكان
 لا يمكن في كل مكان على سبيل التعيين ليس يمكن ان يكون في كل شيء ويلزمه بالضرورة ليس
 في كل شيء من نفسك سائر الاقسام على القياس الذي استدلته وقولنا يمكن ان يكون
 في كل شيء في كل مكان لا يمكن ان يكون في كل شيء ولا يلزمه انه ممكن ان يكون

ذلك العزم لزمه انه واحد لا يلزمه من ان الضرورية هي فاحفظ هذا وقولنا يمكن
 ان يكون في كل شيء في كل مكان لا يمكن ان يكون في كل شيء في كل مكان في كل
 المكان في كل شيء في كل مكان لا يمكن ان يكون في كل شيء في كل مكان في كل
 او بالضرورة ليس بعضه في كل شيء في كل مكان في كل شيء في كل مكان في كل
 عبارة اخرى حتى يكون بعض السائلة الممكنة موصوفة بما الذي يخرج الى ذلك ومن العلوم
 ان قولنا يمكن ان يكون في كل شيء في كل مكان في كل شيء في كل مكان في كل
 لا يمكن ما مضى قولنا ليس يمكن ان يكون في كل شيء في كل مكان في كل شيء في كل
 ان لا يكون قولنا يمكن ان يكون في كل شيء في كل مكان في كل شيء في كل مكان في كل
 اي بالضرورة يكون في كل شيء في كل مكان في كل شيء في كل مكان في كل شيء في كل
 الساقية دون الجهة وعلى ما يتولد في اقسام حسن الضرورية بلان ضرورة ما كان
 وضرورة شكله في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل
 بالضرورة والتمكنة العامة المحتملان ما مضى في كل شيء في كل مكان في كل شيء في كل
 والتمكنة الخاصة ما مضى ما يتولد في كل شيء في كل مكان في كل شيء في كل مكان في كل
 في الدوام الذي هو ذكره والتسج وكره هذه الاقسام في المحصورات بالتعريف والاطراف
 ظاهرة الا ان قوله في احوال الفصل وقولنا يمكن ان يكون في كل شيء في كل مكان في كل
 ان لا يكون بعضه في كل شيء في كل مكان في كل شيء في كل مكان في كل شيء في كل
 موضع يظهر ان الواحد ان ياد فيه او بالضرورة بعضه في كل شيء في كل مكان في كل
 فلا محال بالضرورة في كل شيء في كل مكان في كل شيء في كل مكان في كل شيء في كل
 بان الدوام **باب** الى عكس المطلقات هو ان جعل المحمول في القضية موضوعا
 والموضوع محمولا مع حفظ الكسبة وبقاء الصلح والكدب بحاله هذا رسم للعكس
 المستوي الخاص بالحلقات ان جعل بدل المحمول محمولا في كل الموضوع محمولا عليه
 صار رسم للعكس المستوي مطلقا واسماء المحمول بحروف في المثال المشهور وهو
 قولنا لا شيء في الحائط في البيت الذي لا يمكن ان يكون في كل شيء في كل مكان في كل
 محذاه مما لا يقع في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل
 ان جعل المحمول ككسبة موضوعا والموضوع ككسبة محمولا في كل مكان في كل مكان في كل
 لا يكون محمولا ولا بعض الموضوع لا يكون موضوعا واستراط حفظ الكسبة والحق العكس
 اصطلاحا وحق استراط بقاء الصلح والكدب في كل مكان في كل مكان في كل مكان في كل



المواد منه ان اصله شيء ان يكون صادقا والعكس ما يقال منه ان المواد ان اصله شيء ان يكون
نكون نحن لو صدق والعكس اي يكون صاع الاصل مستلزم ما الوضع الذي يكون
استواء الكائنات منه مستلزم ان يكون اصله في المردوم لعدم ان يكون اصله في المردوم
كذلك المردوم كذلك زومه فان اصله في المردوم لعدم ان يكون اصله في المردوم
عكسها لكونها كل حيوان انسانا فانه كاد في عكسه وهو بعض الناس حيوانا صادقا
فزيادة او الكثرة في الكائنات هو لعلنا وقع من ياتحتم فان الكثرة في الكائنات هي
بعض الشيء هذا المكثر ايضا لعلنا وقع من ياتحتم وان يكون اصله في المردوم
فعل الكثرة في مقتضاها **قوله** ويدور في الحادة ان هذا بعكس السالبة المطلقة
الكلية ومن ياتحتم عكسه مثل نفسها والحيوانية ليس لها عكس في الشيء من حيث ان
ممكن ان يستلزم الشيء ان يستلزم الفعل عن كل واحد من الناس ولا يمكن ان يستلزم
شي من الشيء كمن هو ما كان من الاشياء يستلزم الاطلاق عن شيء لا يكون وجوده في الله ولا
ممكن استلزم ذلك الشيء عنه هو ان السالبة الكلية المطلقة عامة كانت ام خاصة يستلزم
ان اذا كانت محتملة المحتمل المذكور من بين ذلك ان الشيء الذي له خاصية متعارضة قد يمتنع
عنه الاطلاق ويمنع سلبه عنها فاذ كان بعكس في بطور ذي جميع المواد وهذا هو الذي
من قولنا لا يستلزم ذلك الفاضل الخارج ان يحصل لا عواض الجاهة ايضا ذلك لو كان
كما لمحرك للانسان فاما في الخصص بالخاصة اقوله اصل الشيء انما هو الانسان
بالخاصة لكونها اوضح قال في اعيان الموضوع على الخاصة الذي هو المقابل للعكس المطلوب
انما يكون كلما وعلى الحد من جردا ولا صلاح عن الجمع على الفصل في المصادر اوضح
منه في المسامحة **قوله** والوجه الذي يحتمل ان يكون اصله في المردوم على
احد الوجهين هو ان اما ان يكون في المردوم او في المردوم لا في شيء من حيث
ان يصدق الشيء لا في شيء من المطلق والامور في بعضها وهو ان بعض من المطلق
يلخص ذلك البعض بما محتملا ولكن قد يكون ذلك بعضها هو مقتضى كون شيء
هو ح هوت وذلك الشيء هو المردوم من العكس الجرد في الموضع اوضح فاننا لم
نعلم بعد ان يحكم الجرد في الموضع وقد كان في شيء ما هو ح هوت هذا حاله في
قد اوردت في العلم الاول واعبر من بعض المطلقين عنها وانما هي مستلزمة على ما في العلم
الموجبه الجردية وهو انما هي مستلزمة بعكس السالبة الكلية وذلك في دور وانما
انما في العلم الذي هو في هذا عين ذلك القياس البسيط ثم اورد في العلم

على ما سبق ذكره وانما هي مستلزمة بعكس السالبة الكلية وذلك في دور وانما
الجردية على ما سبق ذكره وانما هي مستلزمة بعكس السالبة الكلية وذلك في دور وانما
وكان ذلك العلم مستلزمة بعكس السالبة الكلية وذلك في دور وانما
ممكن ان يكون مستلزمة بعكس السالبة الكلية وذلك في دور وانما
منه في العلم الذي هو في هذا عين ذلك القياس البسيط ثم اورد في العلم
بما يحتاجه الى بيان اورد هناك وقبل على لا يقتضي ان يكون الشيء على ما في العلم
البالغ هكذا وهو ح هوت في بعض ح هوت والحيوانية ليس لها عكس في الشيء من حيث ان
لكنه محتملة في بعض ح هوت في بعض ح هوت في بعض ح هوت في بعض ح هوت في بعض ح هوت
من المستلزم البالي بل محتمل ان الشيء الذي يوصف به في ح هوت في ح هوت في ح هوت
الذي جعل عليه ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت
ما هو ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت
والاشياء في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت
محتمل ان يكون في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت
السالبة المطلقة لا محتملة عادة العبارة معطو ومن علمت انهما في المطلقة لصدق فان
ما اورد في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت
على بعضهم يستلزم ان علم انما هي ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت
لا في شيء من ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت
لكن محتمل ان يكون في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت
ونك في انما يستلزم الى قولنا ان الانسان لا يوصف بما هو صياح هو انسان ولا في
نعم الانسان صياح في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت
انسان ليس بهيكل في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت
القائلي في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت
الاصلي الذي به عكسه فانه بعض من ليس به هذا خلقه استحسنه الشيخ
واقول انما هي ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت
في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت
ممكن ان يكون ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت
ممكن ان يكون ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت في ح هوت

محتمل ان يكون

وتقول الاشياء من المستند على ما دام مستنداً وهذا ان يحسن قولنا الاشياء من الياض ما دام
وهو جرحي عند التالف بعد في هذا الموضع بعد ان يعلم ان المصوري المطلقة الوصفية
مع الكبر في العزيمه السالنه بلح ساليه وصفه في السلك الاول **فولت** واما على
الوجهين الآخرين من اطلاق في السالنه الكليه انعكس على مستندهم المحي بعينها
اما على الوجه الاول منها فيعبر به ان يقول قولنا الاشياء من حيث ما دام في ولكن عرفنا
عاما انعكس الى قولنا الاشياء من حيث ما دام في ولا يصح في قولنا ان بعض
حرف وقد كانا شي من حيث ما دام في هذا خلف **فولت** ان الجسمي يسمى ان يكون
بعضه شي من حيث ما دام في فهو جسم في ب لا اطلاق العام الوصف في ما ذكرنا وانما
يكون عكسيه وهو بعض حيث بعضا لقولنا الاشياء من حيث ما دام في اذا كان ذلك العكس
ايضا مطلقة عامة وصفه انه ان كانت مطلقة بحسب الاراد يمكن اجتماعها مع الاشياء من
حيث ما دام في على الصيغ في كما مر في هذه الحجه فيسته على انعكاس الوجهه المخرجه المطلقة
الوصفيه كمنسبها والاعراض في نفس الا انعكاس المطلق لها اما كون العكس ايضا وصفه
فمحتاج الى بيان ثم يسميه ان يقول اننا اذا قلنا بعض حيث ب لا اطلاق الوصف في كان معناه
ان يسميها بوصف في بعض اوقات ايضا في ب بوصف في ب ويزعم منه ان ذلك الشيء
في ذلك الوقت يكون موضوعا في ب وحينئذ بعض ما بوصف في ب موضوع في بعض
لو كان ايضا في ب وحينئذ في ب ما اذا كان الحرف في وجودها فانه انعكس ايضا
وتد اختلفت همه عكسه فيقول الشيخ بوجه انه يقول بانه انعكس عرفنا عاما لانه قال
في السفا عكسيه يجوز ان يكون الاصل وهذا يدل على انه يجوز ان يكون ايضا عكلاف
الاصل اعني يكون موضوعا وعلى هذا البعد بالسان بطريق الخلف هو الذي مر في
عرفنا في ب وقال القاصي الساموي صاحب البصائر انه يجب ان يكون الاصل في ب او كان
دائما او ضروريه بالكان عكس العكس الذي هو الاصل ايضا دائما او ضروريه بالكان
لا انعكاسها على ايضا هذا خلف وقال من باخر عنه فاما اننا نقول الاشياء من الكاس
يساكن دائما بل ما دام كاسا ولا نقول في عكسه شي من الساكن يكاس دائما بل ان بعض
ما هو ساكن يدوم سكونه كالارض فلا حل ذلك كاي العكس عرفنا عاما معي لا للشيء
او الذي عام وقال اخرون هذا العرفي العام يجب ان يكون الجسم منه عرفنا خاصا
للا يلزم ما اوردته صاحب البصائر **فولت** في تعبيره ان هذا العكس يحفظ الكليه
والحجه معايل يحفظ احداهما وحدها المالكه وحينئذ يصير في الحجه عامه واما الحجه

49 وحسنه في الكليه حركه اما الانعكاس بل ان لا يخلو يسمى امتناع اجتماع وصف في حركه
ولا يخلو على ذلك ان الموصوف في حال انصافه لا يكون موضوعا في واما الحفظ المحي
في النقص بل ان لا يخلو يسمى ان جانب في ب لا يخلو على انصاف في ب ولا كان ايضا فانسلب
ايضا دائما وكان اما هذا خلف وانما في ب في بعض اوقات حلوها عن ذلك الكاس
في ب دائم السلب عنها وكان لا دائما هذا خلف فلكل الذات عند هناك سمع ان يوصف في
لا دائما ولكن ما دام في موضوعه في وهو المطلق واما احتمال العموم بل ان ربما امكن
ان يكون محمول في الاحتمال على الذات الموضوعه في احتمال ان يكون اعم منها فيكون في
اخر يوصف في ب ولا يحل عليه تلك الذات اصلا ولا محاله كون تلك الذات ضروريه السلب
عن ذلك الشيء فلا حل ذلك لا يصح ان يسلط في عن كل ما يوصف في بالوجود بل عن بعضه
واما عن كنهه فيما في هذا الوصف حركه والضروريه وهو العرفي العام وانما ان العرفي
العام يصف في ب احتمال ان كسره يكون الحجه ضروريه في الكل او دائمه في الكل او ضروريه
عنده في الكل او ضروريه في الجسم في دائمه في الجسم او ضروريه في النقص ووجوده
في النقص او دائمه في الجسم في وجوده في الجسم او ضروريه وادامه ووجوده معا
في النقص في هذا العرفي العام يصف في ب او في ب احتمالي منها هي ان يكون وجوده
في الكل او في النقص فلا يصف في ب باسمها واما على الوجه الثاني من الوجهين الآخرين
فيقول بانه ان يقول قولنا الاشياء من حيث ان الزمان التلاني في ذلك الزمان انعكس
قوله الاشياء من حيث في ذلك الزمان ان يستلزم في ب ان يكون موجودا في ذلك الزمان
فانه ربما لا يكون شيء ما يوصف في ب وجوده في ب كما ذكرنا وعلينا في هذا ما ذكرنا في ب
بل في ب في حكم العكس في ذلك الزمان وسميه بانه لو لم يكن ذلك حقا لكان الجسم في ب
في ذلك الزمان فلا يتوهم ان يكون بعض حيث في ذلك الزمان في ذلك الزمان في ب
الزمان في ب هذا خلف الكلام على ما وصف المطلقات في اللوحه في ب ولا وجه
عاده **فولت** واما الحجه المحي في ب التي لهم من طريق المسابه التي احدث بعد العلم
الاول فلا يحتاج الى ان يذكرها قايما وان يجب ما عالم ضروريه وقد بينا حالها في
كتاب الضعاف **ه** الحجه المحي في ب هي التي اشترطنا فيها انما احدث بعد الاعتراض على الحجه
الاول وقد سمعنا الحكم الفاضل ابو نصر الغاراني فيهم قالوا انما في ب
ومناس المناس من حيث انصاف من حيث في ب واستدل في الفاضل الشارح
على هذه الملاحظات بان قال قد يكون من المناس هو الشيء بسمه فلا يحسن ان يكون مناسا وذلك

ومن يحمل من فادى بعض ما يوصف بتسلسل عنه ما دام موضوعا فاما داما
اسرار الى عكس الصورة فاني انما السالبة الكلمة الضرورية فانما عكس مثل نفسها
فانه اذا كان بالضرورة تاسلوا عن كل شيء ممكن ان يوجد بعضه في موضوع ذلك
بعكس ذلك وكان بعضه في على معنى لاطلاق الذي يتم الضرورية وغيره وتكون
نفسه في الله مع التسلسل الضرورية الكلي بل صدقة معه محال فاما الذي له محال ولكن
ذلك لا يتلوا من محال ذلك البعض في محال بعضه هو محال فاما اذا كان بالخلق
فاخذ بعض المطلوب فكان موجبه ضرورية ممكنه عامه وهو معنى قوله ثم امكن ان يوجد
بعضه في محال وكان انعكاسها مما لم يتصور بعد فلم ينس الكلام عليها بل في بعضها مطلقة وهو
قوله في موضوع ذلك وانما كان ذلك ان هذا الممكن هو ما لا يلزم عن وجود محال
ثم عكس المطلقة على ما تنبها من قبل فالعكس مطلقة عامه فاقص الاصل بحسب الحقيقة
والكيفية ونصادها بحسب الحقيقة بل يلزمها من الممكنات العامة فاشا في الاصل مطلقا فلم
الخلق وهو معنى قوله بل صدقة معه محال ثم رجع المطلوب وقال فلم يكن عامه ضاه
ممكنا ممكن ان ياتي الى محال والمواد في محال محال وهو المواد من قوله فاما الذي
محال فانه كلامه ثم انه ذكر ان بيان انعكاس الموجبة الضرورية انما ساقى بالافاضة
تلك الوجود الى محال **فولست** والكلمة الموجبة الضرورية بعكس على نفسها
ضرورية موجبه مما ينس من حكم المطلق العام لكن محال ان انعكس ضرورية فانه ممكن
ان يكون عكس الضرورية ممكنا فانه ممكن ان يكون كالعكس ضرورية فانه كالاتساق
وتكون الانسان غير ضرورية له كالعكس ومن قال عكس محال فانه صدقة
بعكسها ان لا يمكن الا في الموجبة الضرورية الضرورية بعكسها ضرورية على ذلك
العكس الخ في انعكس ضرورية موجبه مطلقة عامه لم يلزم ما في المطلق بل في
لو يكون كون المحال في الموضوع وهو اخص من المطلقة العامة وبعض
ذهبوا الى ان انعكس بعكسها ضرورية والشع اراد ان يرد عليهم فاسارا ولا الى
الى ان انعكس ضرورية موجبه لم يلزم في المطلق ثم اسفل بالرد فقال ولا يجب
ان انعكس ضرورية والله محال الانسان والعكس محال فاما عكسها وانما
محال فيه فلا صدقة اي محال لبيان ان العكس ضرورية هو انهم يقولون ذلك العكس
اما ان يكون ضروريا كالاتساق او يكون فان كان هو المطلوب فلا انعكس العكس
اخرى الى غير ضرورية في الضرورية في انعكس الى غير الضرورية في غير الضرورية

اولى ان انعكس الله وعبدا الضرورية في صاد الاصل في الله وذلك خلق وهو اعتراف
لانه معنى على ان عكس الضرورية غير ضرورية وهو ليس بشيء ولا يجوز
الضرورية في غير الضرورية بعكسها في كل واحد منهما رجع السمع الى ايجاب
المطلوب الذي هو ابطال مدعهم في ان انعكسها في ان لا مكان اعم اي السامع للسمع
واللا ضرورية وانما قال ذلك لان المطلوب لما كان هو الرد على من رجع بالضرورية
وكان البرهان عليه انه ممكن ان يكون ايضا غير ضرورية بعض المواد فالايجاب
يورد في الشيء ما سئلها مع الا ما ينس بها ان احواد لو كان بالانطلاق اعم
لكان الشيء غير ما اصحابه به رهاه وليس قولنا ان لا مكان الا في الشيء كونه اخص
منه في نفس الامر على ما صرح به في بيان كونه وما تمسك به القاصد السامع في
كون العكس كذا وهو قوله ان العكس لم يكون ممكنا بل في الوجود كالموجود
ان لا ينساق الضرورية كاتساق في وجوده وصحته وذلك ان في الاصل في الاصل
بعضه في الوجود الكاس الذي ليس له اتساق به بالضرورية فان الكاس لم يكن بالانسان
ولما ينساق ان في الاصل ايضا لا هو الانسان **فولست** والسالبة الضرورية
لا انعكس لما على مباله بالضرورية للغير كل حيوان انسانا ثم كل انسان حيوانا ليس
لغير كل انسان حيوانا وذلك ظاهر **اسبابه** الى عكس الممكنات اما القضاة الملكة
وليس محال في عكس التسلسل لانه ليس اعم من جميع بل ممكن ان يكون شيء من الناس
محال ان يكون في جميع ان يكون احد من كسب اسبابا او بعض من كسب اسبابا وكذلك هذا
المحال في محال الممكن اخص الحاصل في الشيء في محال في شيء وذلك الشيء
لا يجوز ان يسي عنه لانه موضوعه الحاصل الذي لا عرض له واما في الاحتمال في محال
عكس ولكن ليس محال في كون الممكن الخاص مثل نفسه ولا يستمع الى من يقول ان الشيء
اذا كان ممكنا غير ضروري موضوعه فان موضوعه يكون كذلك وبما في المحرك
بالارادة كمن هو من الممكنات للحيوان كمن الحيوان ضروري له ولا ينساق الى الكتاب
يوم فيه بل كل اصناف الامكان بعكس الاحتمال لا مكان اعم فانه اذا كان كل شيء
لا مكان او بعضه في الامكان بعضه في الامكان اعم ولا ينساق في كون
شيء من ضرورية على ما علمت لاسي من ضرورية في الشيء من في هذا
حليف واما قال فاما ما لا انعكس التسالبة الملكة الخاصة وقواها في الموجبة
سقول ان التسلسل ذلك انها اعني الموجبة اما انعكس الى موجبه من ان الممكن اعم

فلا يحيط الكسبه ولو كان يدرم عكسها من المكنون الحاصل من الخصال التي تليق
وتعود الكسبه في العكس كذا في غير واحد من يوم من يوم الخصال التي تليق
عكسها من العكس في الخصال التي تليق في قوته وحسنها ان ذلك يكون خاصا انما
وتعود الى الخصال التي تليق بها من جهة ما هي متجهة اليها ومن جهة الخصال التي تليق بها
ان يكون خص الناس ليس بممكن ولا تفوز يمكن لم يكن بعض ما هو ممكن للناس **ان**
قوله ولا ينعقد ان الكليات يوم فيه توفيقه قول بعض العقلاء في بيان الممكن
الخاص بعكس كسبه وهو ان اذا امكن كل حيوان يمكن ان يكون باحدا من جهته ما هو
بامم فتخصص ما هو بامم فهو من جهة ما هو بامم يمكن ان يكون حيوانا لا حيوانا
من جهة ما هو بامم حتى يكون له صفة ووجه من تلك الجهة ورد السبح عليه ان يقال
اما اذا قلنا قوله من جهة ما هو بامم احد جزوا من الحيوان في الاصل والعكس جميعا
وكان تحت كل جزوا من الحيوان في العكس في العكس فتخصص ما هو بامم من جهة
ما هو بامم يمكن ان يكون حيوانا خياليا كونه فاهرا من النام من جهة ما هو بامم
ان يكون حيوانا ولا سنا احد جزوا من النام واما ما قيل ان هذا المثال وان كان محتملا فيكون
المطلوب ان يعكس في العكس في ياديه ووجه لا يعكس في عكسها من مطلقا بل علم ان عكسها
في ياديه يعكس في عكسها من مطلقا بوجه ووجه انما بالكم لا يعكس في العكس
الممكن الخاصة اشاره الى ان بعض العقلاء في انهم حكموا ان الكله منها يمكن
خبرونه لانها في قوه موجبه باوصي في عكسها بوجه ممكنه خبره وانما حكموا بانها لا
تتعلق في ذلك لان العكس في ان يكون بغير طبعه في الكسبه على ما وقع عليه الخطط الخ
والعلم العالمين بحكمتها انما ذهبوا الى ذلك لظهور ان عكسها في قوه ساله ممكنه خبره
وتبين على طوايفه ان الموجبه الممكنه الخاصة لا تعكس ممكنه خاصه بل عامه للناس
في وجهها في قوه سالها في قوتها ووجه دعوى السلب الخروي المكنون عكسا **اشاره**
ايضا الى بعض من اهتم وناب في الفضل عن السروح **الوجه البعادي** **اشاره**
الى العكس بامم من جهة ما يصدق بها في قوه لا يصدق عن بيان الاحوال الضرورية للعصا
يستوعب في بيان احوالها المادية ما بها يستدرك ان العكس عنها من حيث يتعلق بالعصا
المفردة فيكون على العكس عن صور الاحوال المتألفه من العصا و موادها فقولهم من
ما يصدق بها عباره عن حال موادها وقوله ووجه اي من جهة ما يمكن ان يحصل
تتضمنه العكس من حيث انه ايضا افعال بالنسبة لحيث انه العكس **قوله**

اصناف الخصال المستعده بها من القائلين من محمدي جواهر اربعة مستعده في قوتها
وما هي الاوه من ان يكون لها خصال من محمدي جواهر القائلين مستعده في القوت
ولا انما هي الاوه من ان يكون لها خصال من محمدي جواهر القائلين مستعده في القوت
بعضها في محمدي جواهر القائلين مستعده في القوت من محمدي جواهر القائلين مستعده في القوت
لست ولا انما هي الاوه من ان يكون لها خصال من محمدي جواهر القائلين مستعده في القوت
بعضها في محمدي جواهر القائلين مستعده في القوت من محمدي جواهر القائلين مستعده في القوت
فلا يستعمل احد من القائلين في ان يكون من جهة ما هو بامم يمكن ان يكون حيوانا لا حيوانا
وذلك لان السلب اما ان يكون من جهة ما هو بامم يمكن ان يكون حيوانا لا حيوانا
والمحصل ان اصنافها بامم الواجب قبولها في المشهورات والوجهيات وذلك لان
الحكم اما ان يكون من جهة ما هو بامم الواجب قبولها في المشهورات والوجهيات وذلك لان
قطوعها في الواجب قبولها في المشهورات والوجهيات وان لم يعتبر في المشهورات
بالواجب قبولها في المشهورات والوجهيات وان لم يعتبر في المشهورات
وخصايا فاسا تامعها وذلك لان العكس اما ان يحتاج فيه الى غير تصور
طريق الحكم او يحتاج في الاول والاوليات في الثاني لخلوها اما ان يحتاج الى عكسها
الممكنه في الحكم او يصدق الى المحكوم عليه او المكنون في الاول هو المشاهدات
والثاني لخلوها اما ان يكون يحصل ذلك السلب في الكسبه او لا يكون وما لا كسبه
اما ان يكون بالسهوله او بالسهوله والاول هو الخصال التي تليق في الثاني ليس في الثاني
بل هو من العلوم المكتسبه وما ليس في الكسبه هو الخصال التي تليق في الثاني ليس في الثاني
وما يحتاج فيه الى كليهما فاما ان يكون من جهة ما هو بامم يمكن ان يكون حيوانا لا حيوانا
واما ان لا يكون هو المحمدي من جهة ما هو بامم يمكن ان يكون حيوانا لا حيوانا
جعلها اربعة اجسام احدها ما لا يحتاج فيه الخيل الى شيء غير تصور وطريق
الحكم وهو الاوليات في الثاني ما يستغنى فيه بالخواش وهو المشاهدات والثاني
ما يحتاج فيه الى غير تصور الطريق وهو اما هي وهو المحمدي وما معها من
الخصايات والمحمدي وانما طاهر غير مكشوف وهو العصا التي تليق بها
واما الطاهر المكشوف ليس في الثاني واعلم ان هذه العكس في السلب
فان لا تقسم في كل واحد من اجزاء العكس في الثاني واعلم ان هذه العكس في السلب
فان لا تقسم في كل واحد من اجزاء العكس في الثاني واعلم ان هذه العكس في السلب

ابواعا فلقد استعيرت الخاء الواح قنولها وابواعها من هذا الجمل فاما
الاوليات هي الاعضاء التي يوحى بها العقل الصريح لذاته ولغيره لا يثبت
منها سبب الخارج عنه فانه كلما وقع العمل المتصور لحدودها بالذات وقع
له المصدون فلا يكون المصدون فيه بوقوع الاعلى وقوع التصور والبطا به للبر
ومن هذه ما هو محل للكل لانه واضح بصور الحدود ومنها ما لا يماحي واسبق
الى امل كفاء في تصور حدوده فانه اذا التفت بصور النفس المصدون هذا
القسم اسوعى على لادها ان المسعلة النامدة في التصور الحكم الذي له عليه
فهي انما يحد اذا اعتبر مع عليه ولا يحى بدون ذلك والحكم النفسي هو الذي في
نفسه الذي يتصور وهو الذي يحى بوقوله وكل حكم عرفي عليه فهو نفسي وما
لا يعرف عليه وليس يعني به ان كان له عليه اول بكون العلة ويكون في اجزاء
للعصية وحين يكون سببا خارجا عنها والاول هو الحكم الاول الذي يوجه العقل
الصريح لنفسه بصور اجزاء العصية لا لسبب خارج فان كان اجزاء العصية عليه
التصور خلفه الارضا ط فهو واضح للكل وان لم يكن كذلك فهو واضح لم يكون
عنده غير واضح لغيره وادان بوقوع المعركة الحكم الاول بعد تصور الاجزاء
فهو اما للعصيان الجبرية كما يكون للصبيان والبله واما بالنفس العطرة بالحقا
المضادة للاوليات كما يكون لبعض الجوام والجهال واما المشاهدة
وكما المحسوسات هي الاعضاء التي انما تستفيد المصدون بها من الحس مثل حكمها
بوجود الشمس كونها مصيبة وحكما بان النار حارة وكعضانا اعسارها لمسا
قوى غير الحس مثل معرفتي ان انا فكره وان انا جونا وعصا وانما شئ
يد وانا وفعال دواسا هذه بلبه اصباغ احد هما احد كواسا الطاهر
كالحكم بان النار حارة والماني ما يحكم كواسا الباطية وهو العصاب بالاعسار
بمسا هذه قوى غير الحس الطاهر والبالي ما يحكم بوقوع سبب لا يتاوهي كسعرنا
يد وانا وفعال دواسا والاحكام الحسية جميعا حرويه فان الحس لا يعمل الا لاس
هذه النار حارة واما الحكم بان كل نار حارة فحكم عملي اسباده العمل من
حرويه ذلك الحكم والوقوع على علة وهو محروى المحرويات مع حبه
واما المحرويات فهي مصابا واحكام تتبع مساهل ان ما سكر وفتنك
ادكارا سكرها فساكن منها بعد قوى لا سكر فيه وليس على المصطفى ان يطلب السبب

53
في ذلك العقل السك في وجوده فربما اوحى الجبرية بمصاحرها وربما اوحى مصداكها
ولا يخلو عن قوة ما فاسنة حصة كالط المشاهدة في هذا امل حكما بان الصورت
مولى وانما تعمل الجبرية اذا امتد النفس كمن الشئ الانفاق سببا واليه احوال
الضمة وتعمل الجبرية المحرويات يحتاج الى امور احدها المشاهدة المتكررة والثاني
الغناس الحس ذلك الغناس هو ان تعلم ان الوقوع المتكرر على شئ واحد يكون انفاقا
مادى هو انما تستند الى سبب محلي من ذلك ان هناك سببا وان لم يعرف ما هذه ذلك
السبب وكما علم حصول النفس حكم بوجود النفس قطعا وذلك ان العلم يستنبه السبب
وان لم يعرف ما هذه حكمي العلم بوجود المستند الغرض من الجبرية والاستيقاع ان
ان الجبرية تقارن هذا الغناس والاستيقاع لا تقارن ثم ان الجبرية قد يكون كلما وذلك
عند ما يكون تكرار الوقوع بحيث لا يحتمل معه اللاوقوع وحين يكون التكرار ذلك عند ما
يترجح وهو الوقوع مع عجز اللاوقوع وحين يكون حكم واحد محروا كلما عند سبب
واكبرنا عند احدى غير محروا اصلا عند ذلك كما يكون سبب المحروا للمحروا الذي لم
يول الجبرية قوله وليس على المصطفى ان يطلب السبب ذلك بعد ان اسكر وجوده
انما ذلك على الفلسفي الباطن كسبب استناد المسنان الى اسانها فالمحروا عند المصطفى
وعند المصطفى الشئ من المادى قوله فربما اوحى الى قوله الجبرية مصدا حرويا
وربما اوحى بمصداكها ولا يخلو عن قوة ما فاسنة حصة كالط المشاهدة
وهذا امل حكما ان الصورت بالحس مولى وانما تعمل الجبرية اذا امتد النفس كمن
الشئ الانفاق ومصدا واليه احوال الضمة تستعمل الجبرية المشاهدة اذا لم يرب
معرويه سببه مامن وقوع في زمان بعينه او مكان بعينه او على وجه معين او مع شئ
لا عرفنا الحكم الكلي انما يحصل مفيدا سبب الفسود والسوانط ولا يحصل مطلقا عنها
السبب وذلك كمن شاهد ان كل مولود بالروح فهو اسود وله ان حكم كذا وكذا وليس له حكم
ان كل مولود انما كان فهو اسود ويستعني ان يفرق بين ما يقارن بالذات وبين ما يقارن
بالعرض لئلا يغلط فالحاصل ان الجبرية تعقل الحكم الكلي مفيدا والعمل المحروى هو الذي
يعطيه مطلقا كما ان الحس هو الذي يعطيه حرويا وما حروى محروى محرويات
الحس سبب حروى فاصانامدا الحكم بها حد من النفس حروى حروا في راحة الشك
وادعوى الدهن فلوان باحد احدى ذلك لانه لم يول الاعسار الموحى لقوة ذلك
الحس على سبب التاكلم لم يات ان جموله ما يحتمل عند الحادس مثل فاصانامدا

البحر من السمير لخاصة بسكك النور فيه وفيها انما قوة ما سبقت في هذا المناسبات
للمجربان من خارج مجرى الجواب في الامور المذكورة وراعي كزار المشاهدة ومقارنته
القياس الى الاراسين المجربان معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الجواب معلوم
بالوجهين اما بوجه عليه بالحق من الفكر فان المعلوم بالفكر هو العالم الفطري ليس
من المبادئ وسبب في الموق من الفكر والحد من القضاة بالحق لما كان السبب غير معلوم
في المجربان لا من جهة السببية فقط كان القياس الممارس لجميع المجربان قياسا واحدا
والمقارن للحد سائر يكون كذلك وانما انفسه مختلفة حسب اختلاف الحالات ما هنا ما
والحد سبب ايضا يختلف بالقياس الى الماهية من المجربان لا يمكن انما بالحد الحاد
وكذلك بعد المبادئ ولكن في القضاة بالموافقة وهي التي يمكن انما
القياس يكون انما بوجه السببية الشهاديات مع امكانه بحسب قول الرب
عن موع تلك الشهاديات على سبيل الاما والموافقة وهذا مبدل اعتبارا بواجب وجود
القياس وجودا في السبب او بغيره من غيرهم ومن حال في هذه الشهاديات
فصل عن بعد حال فان ذلك ليس معطيا بعد بوجه القضاة في الولاية وفيها
الرجوع منه الى مصلح يقع فيه القياس بالقياس هو القياس في الشهاديات على
وهذه ايضا يمكن ان يقع داخلها او يسكن كلام الشهاديات ويكون قوله وفي
لا يكون كالامارات الرجوع منه الى حصول القياس في الاحتمال للتوحيه وعدم
القياس واصابع اجتماعهم على الكثرة في بعض الظاهر من قبله الحد وهو الى
انه حصل بسماده ابر بعض من القضاة في السبب عليهم واعلم ان الموافقات ايضا
على كبرها وقياسها الى الحاصل بالموافقة هو علم جرد من سببه ان حصل بالقياس
ولذلك لا يجوز التوابع لا سيما في المشاهدة في حكم الموافقات حكم المحسوسات
ولذلك لا يقع في العلوم بالاداء واما القضاة الى مع ما سببا في
قضاة انما يصدق في بالاحل وسط لكن الوسط ليس مما يعرف عن الذي هو محجوز
الذي هو الى طلب بل كلما اخطوا بالاحل من المطلوب خطا الوسط مثل قضاة ان
يصح الاربعه هذه تسمى بطريقه القياس والعاس في قوله الاسان يصح الاربعه ان
لا يصدق على من يسمى الاربعه الله والى ما يسمونه وكل ما يسمي عن داله والى ما ساد
فهي يصح ذلك الحد وهذا سبب في القول في حد من اصناف القضاة
الواحد قولها من جملة القضاة من جملة المسلمين انما المشهورات من هذه الجملة

انما هذه الاوليات بحسب ما يحق قوله لا في حجب عن واحد من هذه من غير ان
فيها من الاراء المتباينة المحجوزة وراعي ما حجبها باسم المشهوره او العمل على
المشهوره وفي ذلك لو حل في الانسان عمله المحجوز ووجهه وحسنه ولم يرد في قولها ما
والاعراض ما لم يحل في سبب انطقه العوى الى حكم لكثرة الحركات لم يستدع التماثل
طبيعة الانسان من الرخوة والحل في الله والجمه وغير ذلك لم يقص بها الانسان طاعة لعمله
او وجهه او حبه مثل حكمها ان سبب ما ان الانسان في وان الكذب في حق لا يصدق لغيره عليه
هذا الحسن ما يستحق الى وهم كثر عن الناس ان يصدق كثر منهم عنه السوء من في حق
الحيوان ما عاين في العرويه من اربعة لم يكون غير ذلك بل كثر في كثر الناس وليس في
من هذا بوجه العقل السامح ولو بوجه الانسان نفسه وانه خلق في وجه تام العقل ولم
لسمع ادبا ولم يطع انطقه انفسا او خلقا لم يقص انما ان القضاة في انفسه بل امكنه
ان جملة وتوحيه فيه وليس كذلك حال قضاة فان الكل اعظم من الجزء وهذه المشهورات
قل يكون صادقه وقد يكون كاذبه واذا كانت صادقه للشيء ليس الى الاوليات وكذا
اذ لم يكن منه الصدق عند العقل الاول لا يسطر وان كان محجوزة عند الصادق
غير المحجوز ولكن كذا الكاذب غير السبع يرت سبب في قولها كاذب المشهورات
اما من الواحبات اما من التاديبات الصلاه وما سبب في عليها السوانح الا لله واما
كلها في انتفاها في اما لا سبب في واما عشت طلاق واما عشت اموات صباغة
وله كما ان المحسوس في الواحبات في قولها كونه مطابقة لما عليه الوجود والمحتسوس
المشهور ان كونه لاراء عليها خطا في بعض القضاة في انفسه واما عشت واما عشت
والعرويه بها وبن لا ولبات ياذكره السبع من العقل الصريح الذي يصدق في
غير تصور طوي الحكم انما حكم بالاوليات من غير توقف في حكم ما حكم منها في سبب
على حد ود وسط كسائر القضاة وان لا سبب في المحتسوسات والاوليات فان الكذب
لا يصدق انما سبب في على مصلحه عظمه والكل لا يصدق في القضاة في جزوه في حال
من الاحوال والمشهوره اسبابها كونه في الشيء في قولها الصدق لا يصدق في منها ما
ما سبب في الحق الخلق وحاله في غير في يكون مشهورا مطلقا وحقا مع ذلك القيد كقولنا
حكم الشيء حكم سبب في وهو حق مطلقا ولكن مما هو سبب في له ومنها كونه مستملا على
مصلحه شامله للمعجم كقولنا العدل حسن في سبب في بعضها بالسرابع العبر المكنونه فان
المكنونه منها في سبب في العبر او بها الى ذلك اسرار السبع بقوله وما سبب في عليها السبع

الحيات والطن يطويها باراء النعير على الحكم الحارم المطابق لغير المستند اليه كاعتقاد
 المقلد على الحارم الغير المطابق لغير المستند اليه وعلى غير الحارم الذي يبرح فيه اخل طري
 التعقير على الحارم مع محو الطرد والخرجه وتطابق باره على الحارم من هذه الاصناف
 وهو المعنى بالطن الصوري والمطوي بالمداد وهما من هذا القبيل غير انهما لا يكون
 كان المستند اليها في المحل الخطا مع تصحيح الحارم بها ولا يجوز مقابلاها والمرح قد
 قد يكون نهضة غير جديده وقد يكون استنادا الى صادق وقد يكون غير ذلك ولا يعرف
 بالمستند وانما في الادبي المعاني هو المعنى المعنوي لا في المعاني معر ذات اعشار غير
 ما يحسن في المطوي بالطن الصوري وان كانا من جنس المطويان من جهة يصدق عليهما ما
 يحسن في المطويان اما القسم الثالث وهو الذي يكون المراد منه عند ذلك هو المطويون
 المطويون قد يكون في هذه الحركات لا يكون في ما يدراسها من المواءمة والحدس انما في غير
 التسمية منها وقد اوردوا السمع في مثال القسم الاول فيقولون انهم احياء طالما او مطوياً
 والمقصود انهم ما يقابلونه بوجه وهو ان يقال لا يصير الطالم وان كان احياء قد يتقابل
 حكايا مطويان اعشار من كماله لان الذي من دخل الحصون كماله مفهوم المعاني من
 خارج جهرا جازيا فانه مطويون من حيث انهم يكلم مع الحضور ويؤكد انهم يكلم معهم
 كون ذلك جهرا او سريه مطويون ايضا من حيث انهم يكلم جهرا ولو كان خاسرا لحي كلامه
 واما المستند في التي تسمى شيئا من الاوليات وعامتها والمشيهور ان يكون
 هي من اجناسها وذلك لا يستلزم كونها متوسط اللفظ واما متوسط المعنى الذي يكون
 متوسط اللفظ هو ان يكون اللفظ صريحا واحدا والمعنى مختلفا او قد يكون المعنى مختلفا
 ومعنى اللفظ في نفسه كما يكون المفهوم من لفظه العبري وما في ذلك كما في
 التوراة والاصل باره معني المصنوع احدى معني الحق عند العقل وقد يكون حسب ما عرض
 الخط في تركه اما في نفس تركه كقول القائل علام حسن السكون وحسن اختلاف
 ذلك في جود الصلا في هذه التي دلائل لها ما يبرها بل انما يدل بالتركيب في الادوات
 باصنافها مثل انما في العلم الانسان في كماله فانه هو يرفع الى ما يعلم وباراه
 الانسان وقد يكون حسن ما يخرص للفظ من مصروفه وقد يكون على حده احدى
 في مواضع اخرى من غير ان يطول فيها التفرع ويكثر واما الكاسر حسب المعنى مثل ما يقع
 بحسب انما العكس مثل ان يوصل كل ياء اسف من طين ان كل اسف ياء وكل اذا الحارم
 الشيء يدل الشيء على ان حكم اللازم حكمه مثل ان يكون الانسان باره انه متوهم ونلومه

مختلف محاط بهم ان كل ماله وهم ووطيه ما بهو مكلف وكذلك اذا وصف الشيء او وقع
 منه على سبيل العوض من الحكم على المستند اليها به منور اذا سببه ما يدور من جهة ولا ك
 اسما اخر لشيء من ذلك وبالحال كل ما يدور من المقصود على انه محال بوجوب محال
 به تسمية او تسمية لا هو بذلك الحال او قرف منه يدر في المصنفات اللفظية والمجنونه
 وقد عرفت المحلات التي تسمى الاوليات وقد عرفت في المعاني الطوائف التي تسمى المشهورات
 نوع في المساعي وهي اما اللفظية واما المجنونه واللفظية منه هي التي يقع تحتها
 اما في اللفظ المقتضى حسن وجوده كالحيوان فيكون له حواله الى اخله منه كالحيوان
 او العارضة له من خارج كالعجم واما المركب في تركبه الذي يكون محال على محسن
 اولى وجود التركيب على من يظن ان يكون غير مركب او غير المركب من كماله فيكون
 منها بله احد ها ان يكون المعنى مختلفا بحيث هو هو اللفظ المعنوي وينقسم الى طاهر
 كالعبر الى حي كالنور وناسها ما مع حسن التركيب وهو القسم الرابع وتسمى الى ما
 مختلف يصف حد في الجوارض التي لو لم يكن لها كان مستندها كقولها علام حسن السكون
 فان الخلام يمكن ان يكون مضاهيا الى حسن معك ان يكون موضوعا به ويحذر احد هما
 على احد عند التبرك الى ما ليس له كذا هو حسن اختلاف ذلك الصلا في بالها
 فان يكون بحسب تصور اللفظ وهو القسم الثاني من التسمية المذكورة واسار يموله
 وقد يكون على حده احدى الى الثاني لاقسام واما المجنونه فقد يكون جنعا بحسب
 في المعاني الطوائف سبعة وينقسم الى ما يصدق بالمضاهيا المعنوية والى ما يصدق بالمولفة
 والاولى تسمى اولها انما العكس كقولنا كل اسف ياء لان اللفظ اسف ياء ياء اسف ياء
 الحرك كقولنا المعنى موجود مطلقا لكونه موجودا بالهوه مثلا وبالنسبة الى ما بالهوه
 مكان ما بالهوه وهو يكون على حده احدى الى ما ليس له بالهوه او عارضة او مجرورة
 فقال ما يوجد في الموضوع بلاء قولنا كلودي وهم مكلفون للانسان ووهو مكلف
 وقال ما يوجد عارضا المحمول بلاء قولنا السهم ما يجره لانه يدل المسمى ويخرج
 قول المسمى ان يجره ما قد وصف ما وقع منه على سبيل العوض اذا سببه المرد
 بالذات من جهة التبريد الى ما يصدق معها والسهم اخص من جهة العلية على اربعه
 التي لم تكن لها في المعنوية بالمولفة وهي جمع المسائل في سبيله ووضع ما ليس له
 والمصادرة على المطول وسوء السكت في كل ما يجره مولد وبالحال كل ما يجره من

فصل في بيان العقل منه خمسة منازل من حيث القوة والقدرة والسمي من
الدراسة التي تنقل العقل من الأول إلى الثاني والسمي من حيث القوة والقدرة
فصل في بيان ذلك كل من كان في المذموم منه أن كل واحد من هؤلاء
كل من وكل من أمده ودرت وآخذ ودرت ونولنا وكل من آتية والمركب العقل
على نحو ما مثله حتى لزم عنه هذه النسخة هو القياس وليس من شرطه أن يكون مسلم
العقلاء حتى يكون ما شاكل من شرطه أن يكون محققا ما شاكل من شرطه أن يكون محققا
من شرطه في قنانية وربما كان من شرطه أن يكون محققا من شرطه أن يكون محققا
محسب لو سلم ما فيه على عقل واحد كان يلزم عنه قول آخر وأما ظاهره وأما قال
وأما هذه التي سمي مقدمة الدراسة التي سمي العقل الحليل من المقدمة ومن سمي على هذا
لنقله رواد محسب محسب وهو يكون في الدراسة والاسمي العقل الحليل وهي
الصوره كالدراسة والجمعة ودرت السبل وجميع ذلك ليس محسب من ذلك الحد وهو الدراسة
التي هي العقل الحليل إلى آخر القصة وإنما سمي العقل الحليل من ذلك الحد وهو الدراسة
المذكورة في الدراسة هي الأركان التي يقع النسخة منها خاصة إلى القياس
والقياس على ما حقه من على سمي من الأركان والاسمي العقل الحليل وهو الذي هو
منه للبصر على أحد طرفي النسخة الذي فيه النسخة بل إنما يكون فيه بالقوة مثل ما قرناه
والمبال المذكور وإنما الاستبان هو الذي يتفرع من منه للبصر على ذلك مثل قولك
كل عبد الله عما يتوهم لظلم الله على منادى بظلمه بعد وحدت القياس على طرفي
النسخة الذي فيه النسخة وهو النسخة بعينها ومثل قولك إن كان هذا المحسب محسب
في آخر النسخة بعد أن سجد لكها عن رب النسخة فبذلك سمي أنها النسخة محسب يوم محسب
في القياس على طرفي النسخة الذي فيه النسخة وهو نفس النسخة والاسمي العقل الحليل
بل يكون من جملة ما سادته وقد يكون من شرطه ما سادته وقد يكون من جملة ما سادته
والتي يكون من شرطه ما سادته وقد يكون من شرطه ما سادته وقد يكون من شرطه ما سادته
مفصلات ما سادته وقد يكون من جملة ما سادته المبطون عليهم أما سمي العقل الحليل
فقط وحسبوا العقل الحليل أن يكون الاستبان فقط وليس يذكر الجملة أيضا وإنما
سمي سمي العقل الحليل من شرطه التي هي أقرب إلى الاستعمال وأقل علوقا بالظن
سمي سمي العقل الحليل من شرطه التي هي أقرب إلى القياس من سمي العقل الحليل من شرطه
في هذا المحسب على هذا القدر المبطون سمي العقل الحليل من شرطه

أو شرطه وحسبوا العقل الحليل أن يكون الاستبان من شرطه العقل الحليل من شرطه
فان المورد في العلم الأول هي الجملة والمركب والاسمي العقل الحليل من شرطه
لا عنر ولما هو السمع كزاح الشرطيات والاسمي العقل الحليل من شرطه
العناصر كما سمي بالقسم الأول إلى الاستبان والاسمي العقل الحليل من شرطه
خاصة إلى القياس من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه
مكرر سمي العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه
من العقل من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه
النسخة إنما محسب من اجتماع هذه الطرفين العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه
في النسخة موضوعا أو عقل من شرطه الذي كان من شرطه العقل الحليل من شرطه
كان محسب من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه
سمي العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه
من كنهه وضع العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه
مفصلات من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه
سمي العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه
سمي العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه
الاسمي العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه العقل الحليل من شرطه
أورد هاهنا أسكاليين أولها ادعاءها مسأولت وبمسأولها لم أتبعها
مسأولها لم أتبعها والمذكور ههنا ليس حجة في العقل من شرطه العقل الحليل من شرطه
وحد نام من الحجة وكذا إذا قلنا الدرة في الجملة والجمعة في السبل الدرة في
السبل الثاني إذا قلنا الإنسان حيوان والحيوان بكرر الحد بما فيه ولم يبعه قال
وأما عن هذا فإن الحيوان الذي هو الجنس ليس هو الذي يقال على الإنسان
وذلك لأن الأول بسوط لاسمي الثاني بسوط سمي يادز المعنى محسب وهو صنف
من الحيوان الذي هو الجنس لو لم يكن معولا على الإنسان غيره لم يكن جنسا
وأما انكم علم الحيوان بسوط لاسمي هو المادة فكيف جعلوه جنسا وأيضا
هو الحركي والحركي سابق للوجود فكيف جعلوه العقل والاسمي العقل الحليل من شرطه
لكن حركي والحركي الذي هو الجنس لا على سابق الوجود على الحركي والذي
هو الجنس بخلاف ما ذكره وهو وسيع في جميع ذلك على السمع ثم قال سمي ان

لا وسط وذلك يكون في الصغرى والفعلية موجبه كايضا وسالنه بل ربما موجبه فعليه اما
 اذا كانت الصغرى في المكان وليس تحدي الحكم من الوسط الى الاصح ونحوه باسبابها
 يحداه بالقوة فقط ويحتاج الى ما في الحاصل ان قياسا هذا الشكل كامله اذا كانت الصغرى
 فعلية وعنده كامله اذا كانت ممكنة والصغرى التي يكون الحكم فيها بالقوة اما ان يقع
 كبرى ايضا بالقوة او مع كبرى فعلية ولكن غير ضرورية او مع كبرى ضرورية فبذلك
 احتلاطان محتاجا الى السان كان من عاده المتطعن بها بالخلق والرد الى الاحتلاطان
 الفعلية من الشكلين احدهما للنسبة زباده وصنوع مع الاسمال على حيط كسرو
 يرتب عند الشئ عن تلك الطريقة في هذا الكتاب وبها سبابا لئلا
 كان الحكم على تلامكان كان هناك امكان امكان وهو عرفت من علم الدهر ان امكان
 فان ما يمكن من عند الطبع الحكم بانه ممكن هذا ما في الاحتلاط الاول وهو الاحتلاط من
 وقد امكن فيه ان الدهر يعلم بسهولة ان ما يمكن ان يكون ممكنا وذلك ان الشئ يمكن
 الى ان هذا الاحتلاط كامل غير محتاج الى زيادة سائر ذلك ان الممكن هو ما لا يلزم من
 فرض وجوده محال فاذا فرض ان الذي يمكن ان يكون ممكنا يكون ايضا جرح من
 لا مكان الاول الى الوجود قبل سبط الامكان الاول في صرح هو ما يمكن ان يكون بحسب
 ذلك العرف من ثم اذا فرض مرة اخرى انه موجودا قبل سبط الامكان الثاني ايضا
 وكان في الوجود من غير لزوم محال وكل ما يصير العرف من وجودا من غير لزوم محال
 فهو ممكن فاذن لا يمكن ان يكون او الوجه في ان هذا الحكم ليس بوجود الدهر هو
 من الوجود فيه انما حصل فيه من احكام قولنا كل ما ليس يمكن جميع ان يكون ممكنا وهو
 اولي الا دهان عكس البعض الى قولنا وكل لا يمنع ان يكون ممكنا وهو المطلوب
 لكنه اذا كان كذلك تلامكان الحسبي الخاص وكل احتلاطان حار ان
 يكون كل واحد من الفعل وحار ان يكون بالقوة وكان الواحد ما من الامكان العام وهذا
 سائر الاحتلاط الثاني وهو الاحتلاط من ممكن ومطلوب وسبع ممكنا وذلك لان الممكن اذا فرض
 موجودا صار الاحتلاط من مطلق ويكون سائر ما يلزم منه محال فاذن هو ممكن
 ولا يحسن بل مطلقا لان الحكم على الاصح ان يكون بالفعل لا عند كونه لو سبط بالفعل
 وهو مما لا يخرج الى الفعل بل كما اذا قلنا كل انسان كان تلامكان وكل كانت ماسر للقلم
 تلاطلاق ولا يلزم منه كون كل انسان ماسر للقلم تلاطلاق بل تلامكان وهو يكون بالفعل
 قولنا كل انسان كان تلامكان وكل كانت محركة تلاطلاق وكل انسان محرك ايضا تلاطلاق

ولا مكان العام في قول الشيخ وكان الواحد ما من الامكان العام لا ينبغي ان يحمل على الذي
 نعم الضروري في غير الضروري بحسب الاصطلاح بل ينبغي ان يحمل على مانع الفعل والقوة
 وهو العام بحسب اللغة وذلك لان الممكن بل يقع على ما يخرج الى الفعل كالوجوديات ولا يقع
 على ما يخرج الى الفعل بل هو بالقوة بعد كالاستغناء على ما قررناه ولا احتلاط اذا كان
 من ممكن بالقوة المحضة ومطلوب كانت السجدة ممكنة تامكان سائل لهما ولا يجب ان يكون بالقوة
 المحضة كما اذا قلنا ان لا يمكن ان يكون ذلك الامكان ثم قلنا وكل من ليس هو ماسر للقلم
 يخرج من ماسر للقلم تلامكان بالقوة المحضة لانه ربما ماسر العالم بالفعل غير حال
 الكتابة فانما منه بالقوة بل امكان ما من الفعل والقوة معا فبذلك هو الماسر ولا يخرج
 به الشيخ في غير هذا الكتاب اما ان حمل الامكان العام على مانع الضرورة واللا ضرورية
 وحمل الاطلاق على قوله وكل احتلاط ايضا على الاطلاق العام كما دهر اليه الناضل
 السائر كان ضادا قال الا انه لا يكون مناسبا للشيء الذي يحتمل ولا يكون القول بان مانع
 الفعل والقوة هو الامكان العام صحيحا فان الامكان الخاص ايضا قد يعارضه جهة اخرى
 فان كان كذلك انما الضرورية والحق ان السجدة يكون ضرورية وليتورد في
 ذلك وجهان فربما يقول ان اذا صارت صار محكوما عليه ان لا يحمل عليه الضرورية
 ومعنى ذلك انه لا يقول عنه السجدة مادام موجودا لانه لا كان لا تلا عنه مادام ت
 سبط ولو كان اما حكم عليه بانه لا يمكن ما يكون لا عند تلا يكون كان ولا ياكل في
 بالضرورة كما دنا على ما علمت ان معناه كل خصوصيات بانه دائما او غير دائم فانه موصوف
 بالضرورة انه اما دام موجودا لانه كان ولم يكن وهذا سائر الاحتلاط الثالث وهو
 الاحتلاط من ممكن ضروري وقد ربح جمهور المتطعن ان شئ ممكنا والشيخ سانه
 شئ ضروريا وكلامه ظاهر والحاصل منه ان الممكن اذا فرض موجودا صار الاحتلاط
 من مطلق وضروري وكانت السجدة ضرورية كما مر وكل ما كان ضروريا فهو في جميع
 الاوقات ضروري فاذا كانت السجدة قبل فرضها ايضا ضرورية ولا وسط في هذا القياس
 لم يبدل كونها ضرورية في بعض الامور مادام العالم به وقد حصل من هذا الحق ان الذي
 الضرورية مع جميع الصغرى ان الفعلية وغير الفعلية شئ ضرورية والكنزى المختار
 الضرورية ان كانت مع الصغرى فحسب شئ فعلية وان كانت احدتها او كلها فاممكنه
 شئ ممكن والكنزى المحتمل لهما شئ محتمل فعلية او غير فعلية فبذلك السجدة شئ
 يكون مانع الكبرى كالحاصل من ضروري فعلية مع اي كبرى انشئت بشرط ان لا يكون

الخاصة المطلقة الخروجه مائه من غير عن الخروجه انما هي في الخبارة في البيع الخاص
 حسن قال فان اردنا ان جعل للمطلقة نفسها كانت الختلة بعد ان جعل المطلقة
 احسن مما يوجب نفسه في حال السلف المطلقة ويكون قوله الذي يبي يكره استبعاد
 عن قوله فان الشئ موجه ضرورة وتعد به اذا كانت المطلقة الخروجه عليه
 فانما لا يمتنع مع الصغرى الضرورية لما نذكره وتسمي الكلام على هذا السلف ايضا
 والتعريف في اول ما كان مما ذكره السارح ان ذلك يحتاج الى حذف شرط من موضع
 والخاصة بموضع آخر يستعني به عنهما موضع من الاول والى راحة الواو وقوله
 الذي يبي يكره والله اعلم بحسنه الحال قوله بل في الكيفية والكيفية وعلى الاستسالة
 المذكور ان الشئ لم يرد كما ذهبوا اليه من ان الشئ يمتنع احسن المعد من كل شئ
 بل انما يستحق في الكيفية والكيفية دون الجهة وعلى الاستسالة المذكور في الكيفية وهو
 في الممكنات والوجوديات لا يمتنع الا احسن السلف بل يمتنع الكبري
 واعلم انه اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى وجودية صرفة من جنس الوجودي
 بمعنى ما دام الموضوع موضوعا قايما وما وصف لم يمتنع منه تناسل صادر عن المعدلات
 لان الكبرى يكون كاديه لها اذا قلنا كل شئ بالضرورة ثم قلنا وكل شئ قايمة بوصف
 بانه امداد موضوعات لا دائما حكما بان كل ما يوصف بت اتما يوصف به وما
 لا دائما وهذا خلاف الصغرى بل يجب ان يكون الكبرى اعم من هذه ومن الضرورية
 حتى يصل الى حيث لا يكون ضرورة لا يمتنع الكبرى في هذا ايضا استسالة
 وانما يكون ضرورة لان عدمه في عدمه اما بالضرورة المراد ان الصغرى
 والكبرى الخروجه الوجودية لا يمكن ان يمتنع فاما مثاله ان يقول كل فلان يحرك
 بالضرورة وكل من يحرك صغيرا دائما فلان مادام يحركه او ذلك لان الكبرى تسمى
 الاكبر بحسب وصف لا وسط ولا دواء بحسب انه منلزم منه لا دوام وصف لا وسط
 ايضا بحسب انه ان الوصف لو كان دائما للذات والاكبر كان دائما للوصف فيلزم
 يكون الاكبر ايضا دائما للذات لان المدام للذات اعم لكنه موصوف دائما بحسب الذات
 صراحتا وظهورا الكبرى في هذا المعنى ان كل ما يوصف به محرك فان
 الوصف لا يكون دائما والصغرى المستعملة على ان الفلنك يوصف بانه محرك دائما
 تسمى ان بعض ما يوصف به محرك فهذا الوصف له يكون دائما وهذا ما وصف
 فادخل في سطر منهما فتناسل صادر عن المعدلات للسلف الصحيح لكون هذا التاليف

منه

قياس هو نوع السامع منها واما السلف بل الكبرى كما تنص به قول السارح حسن
 قال ان الكبرى قد يكون كاديه يستعني بها على هو ان الصغرى لما وصفت كل الكبرى
 على انها صادقة استعني بكبرى ما فيها علم انما هي الكاديه لان المناقضة لما فرض صادر وان
 لا محالة كاديه او بل صرح السارح في بعض كيه بهذا الوجه وما ذهب اليه صاحب النصار وهو
 ان السلف يستعني ان يكون ما يمكن الكبرى واما باختلاف الاوسط الذي يمتنع القياس على ان
 يكون قياسا وذلك لان ان جعلنا اللا دوام والكبرى جزوا من الموضوع حتى يصير العنصر
 كل من يحرك لا دائما فهو متعذر بل الكبرى كاديه بل كان الاوسط محكما وليس شئ وذلك
 لان هذا المعدل يخرج اللا دوام عن ان يكون جهة والعنصر عن ان يكون غير جهة وذلك
 عن ملحق منه وعلى المعدل يرفق هذا التاليف ليس بها من له ليس يمتنع قوله بل يجب ان يكون
 الكبرى اعم اي اذا كانت الكبرى عرصة مطلقة محقة للادوام واللا دوام بالواحد ان جعل
 مع الصغرى الضرورية على الادوام لم يكن فيما عدا على المعدل في حين يصير الاثران
 ضرورية وذاتية ويصدق دائما في السلف وحصل ان بعضها يكون ضرورة لانه
 لم يمتنع منها الفرق بين الضرورية واللا دوام فان اعتبار الفرق بينهما كونه الشئ ضرورية
 اذا كانت الكبرى ضرورية بحسب الوصف لا ضرورة بحسب الذات فادامه اذا كانت
 بحسب الوصف لا دأمة بحسب الذات فادامه ايضا استسالة وذلك لان الشئ كالكبرى
 في الجهة فالسارح استعني موضوعين يستعني ان يكونا موضوعا واحدا وهو ان يكون الكبرى
 وصحة فان الشئ لا يكون وصفا وذلك لان الوصف اذا اخبر احدى المعدل من
 شطرا اعتباره في الشئ كما اذا قلنا كل من يحرك صغيرا مادام يحركه او كل من يحرك جسم
 لا يحركه كل انسان اعم وكل نام ساكن مادام نام فان الشئ في هذا يكون وصفا اما اذا كانا
 وصفتين بالشئ يكون وصفا مطلقا في المعاني التي من هذا المعاني لان الشئ بانه
 الكبرى ولعلم ان محالة الشئ الكبرى ان كانت مع وجوه كيه بحسب اختلاف الجهات
 المذكورة لان جهة ما يوضع الى هذه المواضع والطلبة ومن سطر هذا الاصول التي ذكرناها
 فلما قدر على معرفة جميعها فمفصلة ان شاع عن التوفيق والله المستعان
 اعلم ان الحق في هذا السلك هو انه لا قياس فيه من طلب من الاطلاق العام ولا عن كسب
 ولا عن خلقها ولا سكره انه لا قياس فيه من يطلب من موضوعا لا سكره عن كسب كيه
 كاستل انما الخلاف في المطالبين احاطا بحسب افعاله في السلف والاحتجاب في الجمهور بطون
 انما يكون منها قياس في غير ذلك في المطالبين الضرورية والممكنات فان الخلاف

نفسه ذكر ولا تباين بينهما في الشكل هذا الشكل لا يتبع مع الاشياء والكيف والجهة في العرس
والاشياء مستديرة في حمل الحيوانية عليها وتسلل الحزب عنها ولا يوجد ذلك حمل احد على
الآخر ولا انسان والباطون ايضا مستديرة في ذلك الحمل والتسلل بينهما ولا يوجد سائر احد على
عن الاخر وذلك لان اشياء المساسية وغير المساسية قد استوي في ان يحمل عليهما وتسلل عليهما
جميعا في احدى طرفي سوط الاشياء ان يحمل الحكمان حيث يقع جميعا على شيء واحد في حيز
سائر لطرفي سوط حكماء سلبيا والجمهور طوبيا ان هذا الاختلاف هو الاختلاف في الاعمال
فحكموا بان السوط في اشياء هذا الشكل هو اختلاف المعد من الكيف والحق في الحقيقة
الكيف قد يحمل على الصدق كما في المطلق والممكن ولا يلزم من اختلافهما سائر الطرفين
فان في اختلاف الكيف كونه في كونه حصول هذا السوط في هذا السوط وكما في هذا
الشكل في اشياء الى سوط آخر وهو كون الكيف كونه وذلك لان حصول الشرط الاول
مع حروبه الكيفي لا يسمى في المساسية من الاضغرة وبعض الكيف لا يعلم هل بينهما ملاه
في البعض في اقسام لا فادركه ليس سلب الكيف عن الاضغرة كما اذا حملت الاسود عن الخراب
وسلبها عن اخصر الحيوان لا وعن بعض الناس فانه لا يلزم منه سلب الحيوان عن الخراب
ولا حمل الانسان عليه واذا انصرف عن الاصول فيقول جمهور المتطهرين هو الى ان
المطلقات في الوجوديات قد يقع في هذا الشكل سوط الاختلاف في الكيف في السطح
الحواني في فاسع هذا الشكل عنها ولا عن الممكنات بسطه ولا محلوته بعضها بعض
اما مع الاشياء والكيف في الاشياء في اختلافه فيما بينه وذلك لان
الواحد في السطح المحمول احد على الاخر في واحد شيء يحمل عليها وعليها بالاعمال المطلق
وتسلل السطح المطلق في واحد وتسلل معا عن كل واحد من حيزي المعنى الواحد او
حيزي سائر احد على المحمول على الاخر ولا يوجد شيء من ذلك ان يكون الشيء مسلوبا عن
نفسه او احد السطح مسلوبا عن الاخر وقد تعرف من جميع هذا السطح المسلوب احد على
عن الاخر ولا يوجد ذلك ان يكون احد على الاخر ولا يلزم ادراكها ذكر سلب الاعمال
ولا يلزم نتيجة الشيء الواحد كالا انسان في واحد شيء كالا ساكن يحمل عليه وتسلل عنه
بالاعمال السطح المطلق فيقال الانسان ساكن الانسان ليس ساكن الانسان في السطح المحمول
احد على الاخر كالا انسان والحيوان في واحد شيء كالا ساكن يحمل عليها وتسلل عنها
بالاعمال السطح المطلق فيقال الانسان ساكن الحيوان ليس ساكن الانسان ليس ساكن
الحيوان ساكن في واحد وتسلل معا عن كل واحد من حيزي المعنى الواحد فيقال كل واحد

من الناس ساكن واحد من الناس ساكن او جهات شين المحمول احد على الاخر لكل واحد
من الناس وكل واحد من الحيوان في اوجب شيء من ذلك ان يكون انسان مسلوبا عن نفسه
او الحيوان مسلوبا عن الانسان ولا يوجد من جميع هذا السطح المسلوب احد على الاخر
كالا انسان والعروس في ذلك ان ساكن الانسان ليس ساكن الانسان على العكس او يقال
كل واحد من احد على ساكن واحد من الاخر ساكن ولا يوجد ذلك ان يكون احد على احد في
على الاخر ولا يلزم من ذلك سلب الاعمال ولا يلزم منه فادركه سالف من المطلق والوجوديات
نفسا في الفاصل السطح فيسرا الشيء الواحد في الحيزي الواحد كونه والتسلل المحمول احد على
على الاخر من غير كونه الانسان وهذا التناطع فيه بطور الحيزي من حيث هو حيزي في كل
على حيزي حيزي في اللفظ والذين يحوزون في الاشياء من المطلقين
المحملي الكيفية وكبرها كونه مما سذكره في سطر في المطلق العام والوجود في العام
لان العمل هناك اما العكس في هذا السطح السطح والحق باستعمال البعض وسواط
البعض فيهما لا يقع اليها بل ان من مطلقين محلي الكيفية قد يقع في
في سائر الاشياء ناره بعكس السالفة ورد الشكل الى الاول وهو معنى على ان سائر المطلقات
بعكس ناره بالحق وهو قولهم في ان سائر كل حيزي في سائر لم يصدق شيء من
تسلل في نفسه بعض في ان نصفه الى الكيفي في سائر اول ليس بعض في وهو بعض
الصحوي في هذا معنى على ان المطلقات بعضها بعض في سائر المطلقات بعكس سواها وانما
لا ساقص في حيزها فادركه نطل اجماعهم بل انما سجد في هذا الشكل من
المطلقات في سائر من عقلياتها موحدة وسالفة اذا كانت سائر سواها ان سلبها
او لها بعض من سواها ومن علمت اي العضيات المطلقة السالفة كذلك فيقال ان كان السطح مطلق
او من ضروري سائر من مطلقة عامة ومن ضرورية فالسوط ان يحمل العضيات في
الكيفية فيكون الكيفي كونه يقول القاصي في هذا الشكل انما سجد من مختلفات الكيفية
سوط ان يكون السالفة بعكس ويكون لها بعض من سواها كالمطلقات المعكوسة وهي
الضرورية العامة والوجودية والضرورية فانها في سبطه ومحلوطه وكذلك
حظ المطلق العام والوجودي بالضروري في هذا العضيات انما يكون السوط احتلا
الكيفي كونه الكيفي اعلم ان هذا قول غير محقق وذلك لان الضروري في المطلق والاضطراب
وكاين السالفة مطلقة فانها في سائر انضمام كون السالفة غير معكوسة كما سذكره
من احد والحكم في الجهة السالفة هذا بعكس هذا هو الظاهر في ذلك لا يتم

خاصة مسوأة كاسية أو سائلة أو سالبة مثاله كل شيء باخل لا يمكن أن يكون شي من آت بلا إطلاق
المعكس العام أو الموجود في ما بها أما انعكس الكبري إلى المطلقه المنعكسه العامه
من الشكل الأول لا شيء من آت لا مكان العام كما ذكرناه وهو المظنوت واجب الخلف
يقول ان لم يكن شي من آت لا مكان العام معكس آت بالضرورة ولا شيء من آت لا
المنعكس ليس معكس آت بالضرورة وكان كل حرف في الامكان هذا خلف وان كاس
الكبرى وجوده منعكسه لم يحج الى افتراض الخلف بل يقول ان بعض الشيء كادته
بما في الكبرى كما مر ذكره في الشكل الأول وأما افتراض على ما في بعض السمع قبل
بمكر الباري اذ اكان الصغرى وجوده والاظهر الخلف انه لا ضرورة الى الافتراض هنا
فان الكبرى منعكسه اللهم الا ان يحتمل الافتراض على فرض كون الممكن وجودا بالفعل
الا فتر ان من مطلقه كبريها سائلة منعكسه ثم يرد السعة الى الامكان واما ان كانت الصغرى
مطلقه سائلة فالكبرى كونها محالة ممكنه موجه وحكم هذا الافتراض مندرج فيما يحتمل
هذا الكلام وان لم يكن سائلة بل موجه كلف كان ذلك لم يكن عباس الى تفصيل
لا يحتاج اليه ههنا معناه وان لم يكن الكبرى سائلة مطلقه بل يكون موجه اما مطلقه
او ممكنه لم يكن ذلك بالمتيقنا سائلا والممكنه الحقيقه فلا كاس سائلتها وموجبتها سائلا
لم يكن القسمه الى الانجاب السلبت فيما محصوره وانما مال ذلك لانا اذا قلنا لا شيء من حرف
لا مكان وكل آت لا طلاق لم يمكن للرد الى الشكل الأول بالعكس فان الصغرى منعكسه
والكبرى معكس وجوده واذا قلنا لا شيء من حرف لا طلاق وكل آت لا مكان وكل حرف
لا طلاق ولا شيء من آت لا مكان انعكس الصغرى في الأول وابع مع الكبرى في سني من
لا مكان وهي منعكسه بالسعة غير حاصله وانعكس الكبرى في الأول والصغرى
في الثاني جزئيه والنتيجه على جميع التقديران غير حاصله ولا يمكن ان شيء منها الخلف
لان افتراض بعض الشيء وهو نعم آت بالضرورة وكل واحد من المعد من شيء ما
بما في بعض الشيء ولذلك حكم السمع بانها لا تكون احدية ورم صاخر البصاوارا هو ان
الصغرى الخرفه الوجوده السائلة الكبرى الممكنه نبيج موجه حربه ممكنه
عمامة وهو سائ على من هتته اعني القول بان كاس الصغرى كنفسها فان عكسها مع
الكبرى نبيج من الشكل الأول ممكنه خاصه سائلة وبعكس موجبتها الى ما ادعاه
قال ولا سمح اذ اكان الصغرى عرقيه عامه لانها على تقدير كونها ضرورية نبيج
مع الكبرى الممكنه ضرورية سائلة فيكون السعة محتمله للنظر من مما سبق فساد قوله

٦٧
بعد ما مر انما يقول لا واختر من الكبار عام لانها بل ما دام كاسيا وكل فوس نبيج لا مكان
ولا يقول بعض الكتاب لا مكان فربس واما التفضل الذي استباه السمع ولم يذكر
بعد قبل هو ان يكون المقتل ما من جعله هي الوجود الذي لا ضرورية فيه وكان احدها
الحكم فيه في وقت مر او فان يكون السني فيكون فيه وجودا ولا يكون ولا حربي كون
ما هو حربي اما ما دام موصوفا بذكر ومعناه كون احد من المعد من مطلقه بحسب
الوصف والا حربي رايه بحسبه اي يكون احد بها مطلقه وصغره ولا حربي عرقيه
عامه او وجوده ونبيج ان جعلها في الكبرى ان كاس المطلقه محتمله للذوام واما ان
لم يكن محتمله له مسوأة احصيا فيه او انعميا فانها سائا مطلقه وصغره لو حربي
لسان الوصفه لكن بسوطا ان يكون الكبرى هي الحربي ومثاله ان يقول على تقدير كون
الكبار جالس ساعدا ما كاس جالس جالس السني عن الكبار في بعض اوقات جلوسهم الجالس
ولا حركه اي في بعض اوقات جلوسه والكاس حركها في جميع اوقات كاسه سمح
ان الجالس ولا يكون كاسا في جميع اوقات جلوسه واما ان يلسا المعد من السمع
ان الكاس ولا يكون جالسا في جميع اوقات كاسه وبيان ذلك الوصف الذي في جميع
مع ما سائ وصفا جزوا وكون جالسا عاملا وموصفا آخر فانه من جالوس عن ذلك الوصف
الا ضرورية واما الذي يسلزم ما من جالوس عن الوصف الا حربي سائا في جميع مع
فليس كذلك احتمالا في سلزمه الوصف الا حربي مع جواربعكس لا لزومه الاول عنه
او اجتماع معانه به واعلم ان هذا البعس انما هو من بيان اختلاط المطلقات المحتمله
وقد استباه السمع من جالسا جالسا المطلقات والممكنات فبدا سرح ما في الكبار في
هذا الاختلاط واعلم ان السمع ذهنت هذا لسان من هت المحصور والحق يعصم ان
المختلط من الممكن والمسروط بالوصف نبيج بسير طر احدثها وبوع المسروط
بالوصف كبرى العباس كما اذا قلنا كل انسان مجرور لا مكان ولا شيء من التام مجرور
ما دام ناعما فانه نبيج لاسي من الانسان ما من لا مكان لان الصغرى يعصم جوار اتصاف
الصغرى بما سائ في الكبري معلوم منه جوار جلوسه عنه عند الاتصاف بما سائ فيه وكذلك
اذا قلنا لاسي من الانسان ساكن لا مكان وكل نبيج ساكن ما دام ناعما لان الصغرى
جلوس جالوس لا صغرى معلوم الا كبري معلوم منه جوار جلوسه عنه فان الجوروم يبيع
عند ارتفاع اللازم اما اذا وقع المسروط بالوصف في الصغرى فانه لا يبيع لان
كل كاس بيطان ما دام كاسا ولا شيء من الانسان بيطان لا مكان وكل كاس يقول لا شيء من

الكاتب ما دام كلسا وكل انسان ما دام لا مكان ولا سحر سلك في سائر الكائنات وذلك
 لان المتشبهين لم يمكن ان يكونوا اكثر او اقل في لما يمكن ان يجمع مع الاكثر منها صوب
 لا يصح ولا حاشية وعائد لا وضاع في بعض المعاني الموصوفة بها والشرط الاخر ان يكون
 الخلفان محسوسا على اجتماعهما على الصدق في كون بازا المحسوس ما يكون الحكم فيه محسوس
 الوصف ضروريا واما اذا كان المطلق ما يكون الحكم فيه محسوس الوصف اما دائما واما بصريا
 فانه قد يمكن اجتماع المحسوس والعرفي على الصدق حين يكون الحكم دائما محسوس الوصف
 عن ضرورة ولا يلزم من ذلك سائر اصلا والفاصل السارح من جموع اول من هرب
 السرطانية لم يذكر الثاني فاذا حصل هذا السرطان من اربع المحلظ من المحسوس
 المنعكس من المطلق المنعكس غير المنعكس سواء كان المطلق المنعكس موجبة
 او سالبة وسواء يسر به بالرد الى السكك الاول او بالحل في علم ينسوي شي من ذلك
 وهذا مما لم يذكره الشيخ واثبت ايضا اذا كانت الكبرى وجودية غيرية واما ما يبع
 مطلقه عامه سباليه مع اي صغرى يقع ذلك لان السجدة الدائمة الموجهة ما يصح
 هذه الكبرى على ما مروي في السكك الاول فادري بعد وحيثما يسميها ايزاميا اذ لم يكن
 ان يصدق قولنا نحن اذ اجمع قولنا كلات اولاسي مري ما دام لا يدايم
 الواحد ان يصدق ان يدايمه نفسه وهو قولنا لا شيء من اذ مطلقا وهذا مما لم يذكره
 احد منهم وحيثما يقع على هذا حلط الضرورية فانه سيج وسين بالعكس
 الصورة اي كاتب السالبة ضرورية والموجهة غير ضرورية فانه سيج وسين بالعكس
 والخلف كما من في المطلق المنعكس اما اذا كانت الموجبة ضرورية والسالبة غير
 ضرورية فانه يبع ايضا ولكن من الخلف دون العكس تعد ان يعلم ان
 هذا الحلط زيادة فبما سياتي وذكر انه اذا كان السالبي من محسوس ضروري او
 من وجودي صرف وضروري في الكبرى كونه هم السالبي سواء كانا موجبتين معا او
 سباليين معا فبما عن المحلظين اما اذا خلاسا والكبرى كلية فتعلمه بما علمت واما اذا
 انقسمت فبما تعلم انه اذا كان محسوسا على كونه ما يجاز غير ضروري
 وكان ب على كل ما هو غير ضروري او المفروض من غير ضروري وكان اختلافه
 عند ما كان كل ما هو لائق ب ضروري علمه ان يفسد في او المفروض منه سانه
 لطيفة لا لا تخط احد بها في الاخرى ولا يمكن ذلك سواء كان بين هذا اختلاف في
 والكيفية الاحكام او الكيفية السالبة وكذلك ان يفتق من حالها الى ذلك ان كان

الصورة

الصغرى جريته فيعلم ان الصورة دائما يكون ضرورية بالسلط وهذا مما غفلوا عنه معناه ان
 الضرورية اذا احتلظت بغير الضرورية في اهاد السائر الذي من حدى المطلوب وانما القوي
 السالبي وانما بعد المد من ان الكيف فضلا عن ان يكتفاه اما على بعد من الاصل
 والساكن المذكورة واما على بعد من السائر فلا يكدر علم انه اذا كان لا يصح محسوس
 في الاوسط على كونه ما يجاز غير ضروري او سلبي غير ضروري حتى يكون الحكم على
 كل من الاصل ضرورة او على المفروض من محسوس على بعضه بالضرورة وكان الاكثر
 بخلافه اي يكون الحكم على كل من الاصل ضرورة فاما ما يكون كل من او بعضه المعروض منه
 ما سالا اكثر الذي هو بالضرورة في كل واحد مما لا يمكن ذلك حتى يكون شي
 من اذ اولس بعض اذ بالضرورة وهو السجدة سواء كان الحكم لا ولا يحاسن
 كما في قولنا كل انسان او بعض الحيوانات متحرك بالضرورة وكل فلك محسوس بالضرورة
 او سلبي كما في قولنا لا شيء من الناس او ليس بعض الحيوانات ساكنا بالضرورة ولا شيء
 من الفلك ساكن بالضرورة وعلى هذا الفعل يرتفع الضرور السجدة من هذا الاحتياط
 وما جرى مجراها فانه وهو معنى قوله فخذ ان يفسد الحلط زيادة ما سائر
 وحيثما يقع المحسوس منه السرطاني كون فرائض هذا السكك
 مسجدة ان يكون السالبي ضروري موجه او في حكمها كما علمت وبما كلى انما كان واستعلم ان
 وينبغي ان يكون سبه لكون المسجدة مشتركة ان يبايها اما محسوسه ولا يحس بها كلى فاذ
 فكل انسان حيوان وكل انسان باطون لم يلزم ان يكون كل حيوان باطون ولزم ان يكون بعضه
 باطونان فكل من الصغرى لهذا السكك ايضا لا يباح سرطان احد مما كون الصغرى
 موجهة او في حكم الموجهة اي كون سباليه تلزمها موجهة كما مروي في السكك الاول وذلك لان
 لا يصح اذا كان مالا للاوسط فلا يجاز كان حكم العذر الذي في الاوسط منه حكم الاوسط
 في مالا للاكثر ومسا به واما اذا كان مالا للاوسط بالسلط كالعرض مثلا للانسان
 فلا يعلم ان الاكثر المحسوس على الاوسط هل يلاقه كالحصان او يباينه كالناطون وكذلك السلط
 عنه كالحصان يارة والخرى والسرطاني لا يكون احد في المعدل من كونه وذلك لى
 بعد مورد الحكم من الاوسط فتسعدى الحكم بالاكثر الى الاصل فانه ان كانا حريتين
 احتمل ان يختلف الحكم عليه من الاوسط في المعدل من كما يقول بعض الحيوان السبان
 وبعضه من لا يخلو كقولنا بعضه انسان وبعضه ناس وهذا السرطان المحسوس
 الذي سب فرائض من السجدة المحسوسة وذلك لان الصغرى الموجهة الكلية تعبر بلك

ما بها سجان شي
 من الناس وليس
 بعض الحيوانات
 ساكنا بالضرورة

ساقص الكثر من مظهر الخلق والافاض هو الذي حكر بعضه واخا الى اذنه على فاعلى اعصار
الحكمة والكبرى كما هو **مولد** فكون قد ابدت منه آتى كل من موحى من موحى
والصغرى حوته من موحى والكبرى حوته من كل من موحى والكبرى سالتة موحى
موحى صغرى وكلية سالتة كبرى من كل من موحى صغرى حوته سالتة كبرى
وهذه تورد حاصلة لما خرج من بيان احكام السكك على صوره والبرهان الذي كره
هو كسب عدم الاحكام على السكك وليس مشهور ومن بعد عدم الكلية ايضا على الخ
لحق بالانصاف من ماحوله السكك راغبنا وهو الاسهل واعلم ان هذا السكك لا يخالف
الاول الذي حكى ان الصغرى الصغرى لا سا ومن الكبرى العرفه الوجوديه
هي انما يؤول كل كانت بالصورة والاشياء وكل كانت بظان لا يخالف ما دام كاسا والى
ان العرفه من سالتة بخان من مظهره وضعه كما نقول كل كانت بظان وان التزم ما دام
كاسا ولا نقول بعض السكك بان سالتة ما دام بظان لا يخالف بعضه وان سالتة
سالتة اشبه عليه الكيات من احكام المحلطات والاشياء البلية واصبنا الله ما امكن
انصاف اليها ما ليس فيه ولم يخرج من السكك الرابع لانه ليس من كونه الكيات والاستيعاب
النام في هذه المباحث يستدعي كلاما ايسر من هذا وهو ينوع موضح لا يتقدم به شيئا
كلام آخر وانه الموضع **البرهان** **الاسطرطيه** **ويروى** **القائمين**
استاد الى ان سالتة السكك اسهل كونه من مظهره وعلى عما ليس هو من الطبع
منها من استيعابا جميع ذلك كات السكك وغيره سالتة بوايات اما ان يكون
مؤلفه من المتصلات او من المتصلات او منهما معا او من المتصلات والملتصقات او من
والملتصقات لا يفسر من هذا الكيات على اسرار النقص مما هو فرب من الطبع لم يورد
المؤلفه من المتصلات ولا من المتصلات والمتصلات لا يفسر من الطبع
وانتداه بالمؤلفه من المتصلات فنقول على السور في ذلك المتصلات كما قلنا اما
لزومها واما ابعابها والذومها اما في نفس الامر وحسن الطبع واما حسن اللفظ
والوضع والاول كقولنا ان كات السكك طالع والنهار موجود والى كقولنا ان
كان الانسان فردا فهو جلد فان هذه العصبه ليست بحقه من حيث اسمها على وضع
كاذب وهي حقه من حيث اللزوم اللفظي بحسن ذلك الوضع والساقض منها انما يكون
بحسن الاحكام والكليات كما في الجملات وحسن اعتبارها في اللزوم والافاق
ولا سيما حاشه السامه للزوم المتاد والمقدم والاساقض منها في ادخالها

70
وذلك بينهما وذلك ان الكلية الموحى منها صيد المصاحبه الدائمة والكلية السالته
نفس عدم المصاحبه على الدوام والحرية نفس المصاحبه او عدمها في وقت
الافاق ونفس من الكلية الموحى لها في الكليات لا سيما حاشه الحرية السالته
نفس من المصاحبه الدائمة واللا دائمة وهي مباحثه للسليبه الكلية والاساقض
الحرية السليبه نفس من عدم المصاحبه الدائم واللا دائم وهي مباحثه
للا حاشه الكلية واما اللزوميه وساقضها الاجماله المتخالفه السامه للزوم
المتخالف واما ان الطوم من اللزوم فهنا سلب الضروره في الجملات والاحكام
سلبه لا مكان لا غم وهي سالتة اللزوم لا رعه السكك وتسمى بالسالتة اللزوميه
واما الا باعده المحضه وساقضها ما يكون انما اللزوميه الموحى اول سلبها
المتخالفه على الوجه المذكور وبما مروه هي سالتة الا باعده وتسمى بالسالتة الا باعده
واما العكس منها فاللزوميه السالتة الكلية سالكس كسبها على قياس الصور ويات
لانه لو انسلوا باله لمعل من حال امسح انما كات من مظهره عن ياله في تلك الحال
وانتدع حكم لا ضل ولا باعده السالتة الكلية لا سالكس اذا اسرط فيه ضل المقدم
كما في الموحى وذلك لا يفسر ليس السالتة اذا كان الساقض من مظهره لا يفسر
محمده ولا يمكن ان يقال ليس السالتة اذا كانت الساقضه فالساقض كذا لا وضع
المقدم محضه وسالكس اذا لم يفسر ذلك فيه ونفاس لا سيما حاشه علمها واما الموحى
محضها سالكس حرية ولا يفسر من الكلية السالتة وسالكس كسبها على الوجه
المذكور ويكون العكس اما مباحثا او مباحثا لا يفسر من الخلق والاشياء
لا سالكس لا يفسر ولا يكون اذا كان يدحرك به فهو كات ولا يمكن ان يقال لا يكون
اذا كان يدحركا بها فهو كات به واما المتصلات على ساقضه سوط لا حلاله
الكليات والكم وارباع عباد ما في مباحثها اي عباد كات من اجل للعكس فيها لان
احكامها بما يكون الكليات ليس ولا يفسر من الطبع فربا ما اردنا نفس مظهره وهو
ما اسار اليه السكك في التبع الثاني نقوله ونحن علمنا ان حوى امر المتصل والمفصل
في الجصور والاهمال والاساقض والعكس مجرى الجملات ويرجع الى السور
ونقول ان المتصلات من يالف منها اسكال يلبه كاسكال الجليات يسر كات بال او مقدم
وبغيره بال او مقدم كما كانت الجليات يسر كات موضوع او محمول ونفسه في موضوع
او محمول والاحكام تلك الاحكام مبالغ الشكل الاول كلما كان ات فربا كلما كان حقه

مه ربيع وكلما كان آت فمروا بالسكر الباني كلما كان آت فمروا بالسكر الباني
 و قد سمع فليس منه اذا كان آت فمروا بالسكر الباني كلما كان آت فمروا بالسكر الباني
 الضرب الا حرم منه فلا يراض وهو ان يحل الحال التي يكون منها آت وليس قد ولكن
 هو عند ما يكون في ما يحتمل منه فمما ان احدهما ليس منه اذا كان في طي وح والنا
 ول يكون اذا كان آت في طي و يولي العاينان لم يكونان منها على حسب ما مروي
 السكر الباني كلما كان آت فمروا بالسكر الباني كلما كان آت فمروا بالسكر الباني
 بالعكس الخلف ولا يراض منه ما يعدم وعبر اللزوميات فليسمع في الباني لا يراض
 في كل ذلك فلا يراض علميا مكسبا واللزوميات اللفظية لا يسعمل الا في الزامات الخلفية
 او الخلف كما يقال على من عجز ان لا يرضى من ذلك كما كان في ان يرضى من ذلك
 الاسان عن ذلك في روح فكلما كان الاسان يرضى من ذلك في روح فكلما كان الاسان
 البعوض واعتراض على القول بما في هذا الصنف بخوار عدم اجتماع معدم الصوري
 وملازمة الكندي على بعد بواحد كما في هذا الباب واحد عنه بان اجتماعا على الصل
 ليس بسوط في ايجاد القاس من المصلاات وقد يقع السركه من جمله
 ومنه فصله من قولك الاسان عدد وكل عدد اما روح واما فرد واسمى ارجح الاحكام
 في هذا مما سلف من ذلك ولا يشترك منه فصله مع خملات بل في ذلك هذا المعنى
 اما ان يكون آت واما ان يكون حركا يكون في كل آت و قد يهوى وكل آت يهوى
 واسمى ارجح الاحكام في هذا ايضا مما سلف من ذلك هذا الباني في كل الشوكه منه
 للحملة مع جميع احوال المفصلة فلا يكون في ما من الطبع واد اكان ذلك في الحملة
 يقع صغرى وقد يقع كبرى في الاول ان كان على هيئة السكر الاول فيسعى ان يكون
 والمفصلة موجه كليه عندها ما يرضى الجمع كليه الا حركا ويكون المصح اربعة صروب
 مثال الاول كلات واما كلات اما حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا
 وهي اما كلات اما حركا واما لا حركا واما كلات اما حركا واما لا حركا
 مفصلة كليه سألته لاجزاء كلياتها وعلمه سألته لاجزاء كلياتها وعلمه سألته
 السكر الباني فيسعى ان يكون المفصلة موجه كليه احوالها كليه محالها الكلف
 للصغرى فيسعى مفصلة سألته لاجزاء كلياتها وعلمه سألته لاجزاء كلياتها
 اما لا شيء من آت واما لا شيء من حركا واما لا شيء من حركا واما لا شيء من حركا
 الباني لا شيء من حركا واما لا شيء من حركا واما لا شيء من حركا واما لا شيء من حركا

اما

حركا وعلى هذا القاس واما على هيئة السكر الباني فعلى ما سلف من مساله كل آت واما
 كلات اما حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا
 عدد حركا عدد حركا واما حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا
 وكان لاجزاء المفصلة مستوركة في الموضوع فيسعى في السكر الاول حركا واما
 الباني فيسعى فيسعى فيسعى فيسعى فيسعى فيسعى فيسعى فيسعى فيسعى فيسعى فيسعى
 من السكر الاول كلات اما حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا
 كلات اما حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا
 المسمى بالقاس المقسم مثال الصوري الاول من السكر الباني كلات اما حركا واما لا حركا
 من حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا
 لم الخليات مستوركة في المحول فيسعى مفصلة عن حركا كلياتها اما حركا واما لا حركا
 واما حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا
 كلاما البسط وقد يفتقر البسط المفصلة مع الحملة وافور ما يكون
 من ذلك الى الطبع ان يكون الحملة ساركا في المفصلة الموجهة على احوال سركه
 الخليات فيكون السعي مفصلة مفصلة مفصلة مفصلة مفصلة مفصلة مفصلة مفصلة
 الثاني الذي كان مقربا بالحملة والحملة سألته انه ان كان آت فكل حركا واما لا حركا
 منه انه ان كان آت فكل حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا
 لا يرضى ان يرضى صغرى او كبرى وعلى الباني ساركا في المفصلة اما في مفصلة
 او بالنا من احوال الباني اربعة اما حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا
 وهو ان يكون الحملة كبرى وساركا في المفصلة في الثاني والمفصلة موجهة وبيش
 مفصلة مفصلة مفصلة مفصلة مفصلة مفصلة مفصلة مفصلة مفصلة مفصلة
 صغرى اما الحملة مثال الصوري الاول من السكر الاول ان كان آت فكل حركا واما لا حركا
 فان كان آت فكل حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا
 سي مروي فان كان آت فلا شيء من حركا وعلى هذا القاس واما حركا واما لا حركا
 لا يرضى ان يرضى صغرى او كبرى وعلى الباني ساركا في المفصلة اما في مفصلة
 ولا سركا ايضا في الباني والمفصلة موجهة كلياتها واما حركا واما لا حركا
 سألته ان كان آت فكل حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا واما حركا واما لا حركا
 هذا الباني من مفصلة ساركا في احوالها في احوالها في احوالها في احوالها في احوالها

جميعه ونسبى غير ما سمع منها صحيح فبعض ما سواها مثل ان هذا الحد اما تام واما
 زائد واما ناقص لكنه تام صحيح فبعض ما سمع منها صحيح فبعض ما سمع منها صحيح
 واحد اكل او كبر اميل اليه ليس تام وهو اما زائد واما ناقص حتى يبيح الاستنباط
 فيبقى قسم واحد ويوضع فيها من مصله غير جميعه فاما ان يكون ما يجه الخلو فقط
 فلا يصح الاستنباط لبعض من اجزاء مصله فاما ان يكون هذا هو الماء واما ان يكون
 لكنه غرق فهو الماء لكنه ليس الماء فهو لم يعزى ومثل قولهم اما ان يكون هذا حيوانا
 واما ان يكون ثوبا لكنه حيوان وليس ثوبا ولكنه ثياب وليس حيوان واما ان يكون المنفصله
 من الجنس الذي العرض فيه مع الجمع فقط وكذا ان يرفع الاجزاء معا وقوم يسمونها
 العبر اليها لا تفصل او العباد فحينئذ ما يصح منها استنباط الحسن ويكون النسبة
 لبعضها ما في فقط مثل قولهم اما ان يكون هذا حيوانا واما ان يكون سحرا في جواز من
 قال هذا حيوان سحره المنفصله الجمله يصح بعض كل جزء وبعض الباقي يكون تاما
 الجمع وبعض كل جزء عن الباقي يكون تاما يجه الخلو ونسبة كل جزء يكون جملته
 ونسبة كل جزء الى اجزاء الكبره اذا حصل استنباط بعض جزء واحد فيكون منفصله
 من اجزاء الباقيه من الاجزاء اذا حصل استنباط بعض جزء واحد فيكون منفصله
 سائليه من الباقيه او جملتها بحددها يسمي كل واحد منها على روع جزء واحد منها
 والمنفصله العبر الجمله ان كانت ما يجه الجمع فقط فيصح بالعرض من النسبة وان
 كانت ما يجه الخلو فقط فيصح بالنسبة من الاجزاء جميع ذلك ظاهر مما مر وهذه
 القياسات كامله صبه عن التباين والمنفصله السائليه لا يصح اصلا احتمال اسمها على
 اجزاء غير صياحه **باب** في ما ينسب الى الجمل من قياس مركب من قياسين
 احدهما العبراني والآخر الاستنباطي ماله فلو ان لم يكن قولنا ليس كل جزء صادقا
 كل جزء صادق وكل جزء على انها مبداه منه لا شك فيها او بين قياسين صحيحين ان
 لم يكن قولنا ليس كل جزء صادق وكل جزء باطل هذه النسبة وبقي بعض في الحال
 وهو بالباقي فهو لكون ليس كل جزء صحيح بعض المقدم وهو انه ليس ليس قولنا ليس
 كل جزء صادق ماله هو صادق العلم الاول او رد قياس الجمل في القياسات السوطيه
 ولم يوجبه العلم الاول شرطه غير الاستنباطيه وان كان سماها عاينها المنطوق
 السوطيه على الاطلاق وطى السبع ارا في قياس السوطيه كانه مذكور في كتاب مفرد
 لم سهل الى اجابا احتمال محردا فبعضه حشرطه بالعلم الاول ولما اراد المتأخرون

فليل هذا القياس ورده الى لا نفسه المذكور عشتو ذلك علمهم فاحصلوا منه كل الاختلاف
 وما استقر عليه راي السبع انه مركب من قياسين احدهما العبراني سوطي والاخر استنباطي
 من متصله اما العبراني فمركب من متصله وجمليه نشا ركا في الباقي ويكون مقدم المنفصله
 هو فرض المطلوب غير حقيقي بالباقي بل هو من ذلك وهو وضع بعض المطلوب على انه حق
 والجمليه في مقدمه غير مسارعه بعض من المطلوب على انه مسمى ونسبة متصله
 مقدمها المقدم المذكور وبالنسبة الى العبراني المذكور وهي ما قصده الحكم منقول عليه واما
 الاستنباطي فهو من المنفصله التي هي في القياس الاول واستنباطي منه بعض من الباقي الذي
 كونه الحكم المنفصله عليه ليس بعض من الباقي الذي هو فرض المطلوب غير حقيقي يكون
 النسبة كون المطلوب حقا واطا هو انه يحتاج الى مقدم من قياسين احدهما ما جعلت
 كبرى لا غير ان النسبة من الحكم المنفصله وقياس الجمل في الباقي من بعض المطلوب
 ومن هاتين المقدمتين العاطا الكبار طاهر والمطلوب في الحال المذكور منه ليس كل جزء
 وبعضه كل جزء والمقدم الاول كل جزء والنسبة اعني الحكم المنفصله عليه ليس كل
 جزء وقوله في النسبة الاخيره ليس ليس قولنا ليس كل جزء صادق ماله هو صادق
 ليس لم يكن قولنا ليس كل جزء الذي وضعناه او لا صادقا بل قولنا ليس كل جزء الذي
 ادعاه صادق ماله هو صادق صحيح لا شبهه فيه الا ان راي بعض المتأخرين لم
 يستقر عليه وذلك اما اوله لان العلم الاول عن هذا القياس مع الاستنباطي وهذا
 الجمل يفتق كونه مركبا من العبراني والاستنباطي فكل واحد منهما ما ليس منها واما ان
 لا يراى ان النسبة السوطيه لم يكن مذكوره في كتابه وكفى بذلك المركب من غير ذكر اجزائه
 ثم ان السبع اخصل الذين محمد بن الحسن المروزي الخرو والقياسي رحمه الله ذهب الى
 ان هذا القياس هو قياس استنباطي من مصله مقدمها بعض المطلوب ويحتاج في ما بالباقي
 لمقدمها الى جملته متسلمه مثلا المطلوب هو ليس كل جزء والجمليه المتسلمه هي كل جزء
 ومقدم المنفصله هو كل جزء فيقول لما كان كل جزء صادق وكل جزء باطل يكون
 هذا المقدم مع الجمليه المتسلمه منها هذا الثاني ثم نسبى بعض الباقي بقولنا ولكن
 ليس كل جزء صادق وليس كل جزء باطل هذه حمله والى اصل ان الجمل هو ان المطلوب
 باطل لا يتم بعضه المستلزم لا يظال بعضه المستلزم لانه ورمي لا يحتاج فيه
 بالنسبة قياس الباقي الثاني مثلا اذا كان المطلوب لا يبي في حق الاطلاق العام وكان المقدمه
 المتسلمه هي كل جزء لا دائما بل مادام ت فقلنا لو لم تكن المطلوب حقا لكان بعضه بعض

قد دائما خيال كليه مما با وجده المقد من المذكور بالقوة وليس بحق المطلوب جو الخلف
 اسم الشيء الذي في المجال والذكر في القياس به وهذا القياس هو اسم مما يقال به في
 لانه ما في المطلوب من خلفه اي من رايه الذي هو نفسه وهذا القياس في موضع
 اخر وهو ما في المسمى والقيا بين المسمى بوجه الى اسان المطلوب اول بوجه وبالف
 مما با سبب المطلوب فيسقط فيه تسليم المدعى او ما اخرى بخلاف المسمى والمطلوب
 لا يكون موضوعا او لا والخلف لا بوجه الى اسان المطلوب لان الابطال بعينه وتدل
 على ما اسان المطلوب لا يستلزمه التسليم بل كونه المدعى بخلافه سلبا اي يكون
 المطلوب في ما موضوعا او لا ومنه تنبئ الى نفسه وعكس القياس فيشبهه الخلف لانه ايضا
 يعقل من ان كان ما يقال به في قياس واحد من مدعيه ليس ما يقال به المدعى الاخرى
 وتعارف الخلف لانه لا يستلزم فيه ان يكون يعبر قياسا وان سيج ما يقال به مدعيه قياس
 بل يكون سلبا في نفسه ويكفي فيه ايجاب ما هو ظاهر الفساد ولا يستعمل فيه الا المتقابل بالمتا
 ويستعمل في العكس مما يلزم ايضا في ردوا العكس لا يقع في العلوم الا عند رد الخلف
 الى المسمى والخلف المطالب اليه لم يعنى بهذا بعد من المطلوب انه مسمى على
 المطلوب وذلك يعني بخصه وزعمه في هذا الموضوع ان يوضع بدل المطلوب غيره مما
 تظن انه هو وبني الخلف عليه فان لم يزل على ان ذكر الشيء الذي وضع صا دوع لم يزل
 على انه هو المطلوب نفسه او من لوازمه المتعكسه او غيرها المتعكسه كما مر في
 اسان جهات العكس ويحتاج بها بيان المختلطه وهذا هو مسمى السكوك التي يورد على
 قياس الخلف هو العله في كون الخلف صالحا لاسباب ما هو اعم من المطلوب اذا كان المطلوب
 جها وذلك مما لا يعلج به اذا غرر **الحال** **مطلبه** واما ان المسمى المحلى كونه
 الى الخلف الخلف كيف يوجه اليه فهو كذا في احوال الحال مما يعقل من المتا ليس
 الخلفه وليس احتاج اليه لان مدعيه على احد من المسمى الخلفه وهو مدعيه
 المقد من الصادق ما الى سكرها ينتج بنفسه المقدم الى حاله اما رد المسمى
 الخلف الى الخلف هو كما مسمى في مانت مباح القياسات اخيرا لنفسه من السكوك
 ويكون باضافه بعض الشيء المطلوب اسانها الى احد من المدعيه بل يكون التسليم
 على وجه احد السكوك الاخرى ليس ما يقال به المدعيه الاخرى ولكن هي المسمى عليها
 يكون المسمى محاله وسواء في ذلك الايجاب ليس المدعيه المسميه ولا للما لتفيع
 بالادعوى من موضع بعض الشيء المطلوب في موضعه باطل والشيء جها واما

رد الخلف الى المسمى محلى حاله ذكر وهو ايضا يقتصر الشيء الخلفه اعني القصة
 المسمى عليها الى القصة المسميه لتفيع المطلوب على وجه احد الاسكال ماله الذي
 الخلفه كان الخلف المسمى كل رد وول حصل من اضافته بعض المطلوب وهو كل
 رد الى المدعيه المسميه وهي كل رد على وجه الصورت الاول من السكوك الاول من بعض
 المجال ليس كل رد واد اصف الى المدعيه المسميه وهي كل رد وانج من الصورت من
 السكوك الثاني على الاستقامه ليس كل رد وهو الذي كان المطلوب من الخلف ولما
 كان الشيء الخلفه هي الى المتصله في الخلف من رد الخلف الى المسمى لا خط الخلف مما
 تعقل من الخلف المذكور في اول القياسات الذين جلتها الخلف المسمى من الجملة المسميه
 قوله وليس احتاج اليه لان اي لسا يحتاج في معرفه الخلف الى معرفه كنهه
 ارى ان المسمى اليه واريد اذه الى المسمى واعلم ان المطلوب اذا كان موضوعا كليا
 فالخلف يعقل عليه لا على وجه قياس كون احد من مدعيه سالبه حريه وهو رابع
 الثاني وخامس المتا اذا كان ما كليا ولا يعقل الى على وجه قياس كون احد من مدعيه
 موجه حريه وهو الثاني اول رايه وبالف الثاني يليه صرون من المتا وغلته
 اذا كان حريه واما رد الخلف الى المسمى فان كان الخلف على وجه السكوك الاول ووجه
 بعض المطلوب فيصغر قياس الخلف قياسا الذي يكون على وجه السكوك الثاني والافعل
 هذه السكوك الثالث يقع بعض الشيء الخلفه في مثل تلك المولى ايضا صوري كاي
 او كزوي وان كان الخلف على وجه السكوك الثاني وقع بعض المطلوب في الصوري بالرد
 يكون على وجه السكوك الاول ولا تفعل هذه السكوك الثالث يقع بعض الشيء الخلفه
 انما في الصوري وان كان الخلف على وجه السكوك الثالث وقع بعض المطلوب في الصوري
 فالرد على هذه السكوك الثاني ولا تفعل هذه السكوك الاول يقع بعض الشيء الخلفه
 انما في الكروي من جميع ذلك لا منجان **الفهم** **لما** **منع** **منه** **من** **العلوم** **الرياضيه** **المتا**
 الى اضافات القياسات من جهة موادها واسبابها للتفصيل بين القياسات المتا من جهة
 من المدعيه الواجب قولها ان كانت ضرورية تستلزم منها الضرورية على نحو ضروري
 او ممكنه تستلزم منها الممكن والحد انه مولفه من المشهورات والنسبويه كانت احده ممكنه
 او ممكنه والخطاهه مولفه من المطلوبات والمسولات التي ليس مشهوره وما مشهورها
 كن كانت ولو ممكنه والنسبويه مولفه من المقدمات المحله من خبر خبر حاسما كانت
 ماديه او كاديه وبالحمله تولف من المدعيه من غير لها هذه وتالف في نفسها النفس

مما يصح من المحاكاه بل هو المصدق والمابع من ذلك فوجه الوزن لا يلحق بالاعتبار
 من ان البرهان في ذاته والحد له ممكنة اكثر منه والخطا في ممكنة متناهية لا يمكن
 ولا بد من السخرية كادته ممسوخة فليس الاعيان بذلك ولا اعتبارا لثبوتها في الخطا
 واما النسب فسطاها فانها هي التي يشغل المشبه وسائر كها في ذلك المنهج المحرر على
 سبل العليق فان كان النسبة بالواحد وكما استعملها في ضاحيها من سطرانها
 وان كانت المشهورات في ضاحيها مساعنا مما راي والمسا عن راء الحد في السطران
 راء الحكم لما فرغ عن بيان الخوال الضرورية التي لها سائر ما تشبهها سريع في بيان
 لخطاها المادنة وهي تنقسم بحسبها الى خمسة اصناف وذلك اننا نقول انما تصد بها واما
 تاسر اعترافه اعني الحاصل والبعث وما قبل تصد بها فبطلان ما تصد بها جازما او غير
 جازم والحازم اما لا يختص به كونه حقا ولا يختص به ما يختص به ذلك يكون اما حقا
 او لا يكون والحاصل للتصديق الجازم الحق هو البرهان والتصديق الجازم غير الحق
 المستعسطة والتصديق الجازم الذي لا يختص به كونه حقا او غير حق بل يختص به عموم
 الاعتقاد به هو الحد ان كان كذلك ولا يوافق السمع وهو مع المستعسطة من صنف واحد
 هو المغالطة والتصديق الجازم غير الجازم هو الخطا وهو الحاصل دون التصديق وهو
 الشرح اما القياسات البرهانية فهي المولفة من العضائيا الواحد قبولها وهي التي
 التصديق بتأثيرها سواء كانت انفسها ضرورية او ممكنة فان كونه ضرورية
 الممول غير كونه ضرورية في انفسها فان كانت ضرورية في انفسها كانت باعها ضرورية
 بحسب الامور جميعا وان كانت ممكنة في انفسها كانت باعها ممكنة في انفسها ضرورية القول
 وبالجملة فالقياسات البرهانية تسببه مادة وصورة وعاشها ان يبعث التفتتات واما
 القياسات البرهانية تسببه مادة وصورة وعاشها ان يبعث التفتتات واما القياسات
 الجازمة فهي المولفة من المشهورات في نفس صنف واحد من البرهان في هي المنسوبة
 المحاطة والحد اما محقق فظار انا ما وشمي ذلك الذي صفا وعاشه سعيه ان
 بل يلزم واما سائل محقق من لهدم وصفا ما وعاشه سعيه ان يلزم بالمحسب في نفسه
 ان قاس من المشهورات المطلقة او المحسوسة حقا كان او غير حق والتقابل في لهما
 تنسبه من المحسب مشهورا كان او غير مشهور وكما ان مواد الحد في سبلها وتسلمات
 فتوزرها انما ما يبعث بحسب التسليم والتسلم قاسا كان او استقراء ولا كانت
 الحد في لزام او وجه لا يتيقن جازم ووجه الاضنا والبلية من القياسات اعني الواحد

والممكن والممسموع في موادها واما القياسات الخطا في المولفة من المطويات والمسموع
 والمسموعات في ابادي البراي الذي تسببه المشهورات في الحسب حقه كاس او باطله
 سبب كل الجمع في كونها متفحة وكما ان موادها هي ما تصد بها بحسب الطر الخالف في صورها
 ايضا ما يبعث بحسب الطر الخالف سواء كان مما ما او استقراء او محسلا ومن القياسات
 كان وعاشها كالموجسب السبيل الثاني بسطران بطر انما منحه في مقبوعه بحسب
 والصور وعاشها الاضنا واما القياسات الشجرية فهي المولفة من المقدمات المحسلة
 من حيث هي محسلة سواء كانت صيد فاشها او لم يكن سواء كانت صادقة في انفسها او
 او لم يكن هي التي لها صفة وبالفق يفسر بان البرهان عنها لما فيها من المحاكاه او غير
 حتى ان محسب المصدق بما يسمي ذلك بالبرهان والوزن ايضا تصد بها واما لانه ايضا
 محاكاة ما وجد ما المصطنع كالتوالي بعين من الوزن في السمع وتصديق على الحاصل
 والمحدون يختصون بوجه الوزن والجهود لا يختصون بوجه الوزن والعاية هناك
 هي الاقسام الخمسة للبحسب المادة واما المغالطات فهي ليست بحسبها وذلك لانها
 انما يكون بحسب المسامحة والبروح ولولا تصور الحد لما سمى للمغالط صناعه ولذلك
 اخوها السمع واخبر المحصلين من المصطنع يسميها اخر الى هذه الاقسام بعين
 فيها اما الوجوه والامكان واما التصديق والكذب اما الاول فهو ان يقال البرهان في
 الوضوح والحد من الممكنات الاكبره والخطا من الممكنات المتساوية التي اصل
 فيها احد الطرفين لا يكون ووجه اصلها في سبل البرهان والسخر من المسعاب
 ويكون المغالطة بحسب هذه المسحبة من الممكنات لا بلية التي يدعي انها الكبره او واجبه
 واما الثاني فان يقال البرهان ينافي من المصادق والحد مما يعلب به المصدق والخطا
 مما يتساوى فيه المصدق والكذب في المغالطة مما يعلب به الكذب والشعر من الكاذبات
 وانصروا السمع على ايراد الاعيان الاول لان الداهين اليه كانوا اكثر عددا وارجح
 الى الحاصل ورد عليهم بان القول بذلك باطل فان استعمل الجمع في البرهان لا يبيح
 اصلها وارجح ومع البطلان فهو قول مستبح ليس مما يوجه لتليل المعلم الاول الذي
 كخطوا بسببه في مواضع كثيرة ولا سقح كدفعها والقياسات المغالطية هي التي
 من المسلمات وما جرى مجراها اعني الوضوح في صورها ايضا كدري وشارها القياسات
 الامحاسبه والقياسات الجنادية في المواد ومغالطاتها في العيان والمسمية منها بالواحد
 قبولها في السمع المستعسطة المقابلة للفلسفة وبالمشهورات المشاعية المقابلة للحد

وعاينها البروج والمسيبة بالمطبوعات والخيالات عن معرفتها انما هو عرف طبا او كخلا
فهي من خلتها ولا اعلم ما وما كانت مباحات الزهارة والسياسة شاملة لكل
واحد من مباحات النظر والعلوم بحسب الانفراد اما الزهارة مباحات كخرفة الاعنه
المباح النبا واما السياسة مباحات كخرفة السجون المحذور عنها وكانت مباح
للبلد الناقبة بحسب الاستراة المصالح المردية انفسه التسخير في هذا المحرم على
ما يما دون الناقبة **اسباب** الى العياضات المطالبات الزهارة كما ان المطالب في
العلوم قد يكون عن ضرورة الحكم فقد يكون عن امكان الحكم وقد يكون عن وجوده
ضروري مطلق كما قد تعرف عن حالات انضالات الكواكب انفسها واما كل جنس خاص
معد مات وبنية فالمره في نسخ الضروري من الضروري وعن الضروري من
الضروري جلتا او ضروريان الى ان معد مات الزهارة وما كان لا يكون
الضروري كما سيدكره وذهب بعضهم الى ان الممكنات الاكبرية ايضا مدفع بها
السبح سان حال الساع اوله اسماء بل على حال المقد مات اما الاول فهو المطالب
في العلوم كما قد يكون ضروريه وهي كمال الذوا بالملك وكقول للاقسام غير
الحسم فقد يكون ايضا عن ضروريه اما ممكنه صرفه كالبره للمسلولين او وجوده
كالخسوف للبره اعلم ان الممكنه يكون ضروريه ايضا اذا كان المطلوب هو امكان
الحكم نفسه وجنس يكون لا مكان محمول لاحقه ويكون وجوده اذا كان المطلوب
هو وجود الحكم وعن به والوجوده يكون اما الكبرية كوجود الكعبة للرجل او
متساويه كالايدكان للحيوان فله كوجود الاصبع الرابع للاسنان واقل الوجود
الكبرى لعدم بها داخلات الاكبرى الشامل الموجب والسالف يكون الوجود
لا عيارا اما الكبريا واما متساويا والمساوي المطلق الاقل عيار الوجود فلهما انما
مطلوب احد الزووف عليها فاما المطالب العلمة اما ضروريه او اما وجوده الكبرية
وهذا بحسب العلمة لهذا ذهب من ذهب الى ان المره في استعمال الضروريات
او الممكنات الاكبرية واما الجعوى فيقتضي ان الممكن اذا كان لا مكان به جهة والاقل
با عيار الوجود وكل ذلك المساوي قد يكون ايضا مطال للمره في خارج عنها فاما
بحسب الجعوى انما ضروريه واما ممكنه واما وجوده والسبح لم يورد للمره
ملا لا بيان الجمهور على نوعها في الزهارة والممكنات لكونها با عيار كالضروريات
ويعمل الوجوديات حالات انضالات الكواكب اسماء لها فان المطلوب يكون امكان

وجودها للكواكب بل نفس وجودها وهي بدوم مادام الكواكب موجودة بل
تعاين علمها وهي من الوجوديات الضرورية ثم انه اشغل فاسان حال المطالبات
الاسد الى ما على حال المعد مات وهو ان كل جنس من المطالبات يخصه معد مات
ما يشته وتعدل ايضا فالمره في نسخ الضروري ما يكون جميع معد مات به ضروريه
وعن الضروري ما لا يكون كذلك بل يكون اما جميعها عن ضروريه او بعضها
ضروريه وبعضها عن ضروريه فان قيل الاسم حكيم بان الصغير في المطلقه او
الممكنه مع الكبرى الضروريه كما في قولنا كل انسان يصابح وكل صاخر باطبق
سبح ضروريه فلم لا يجوز ان يسبحها المره المطالبات الضروريه فلنا انما حكما
نذكر هناك بحسب بطراني مجرد صورته القياس واما ههنا فلما كانت المادة ايضا
مغتره فيقول بحسب ذلك الزهارة بالاف منها على المطالبات الضروريه وذلك
لان وجود الصبح للاسنان لو كان هو الذي عند العلم بكونه ناطقا معط كان
الحكم عليه بالظن حال زوال الصبح كاد ما لا يكون هذا الاقتران معا هذه
البيضة وايضا الحكم بوجود الصبح لكل واحد من الناس فيستفاد من الجنس
فان الجنس عند الحكم الكلي هو مستفاد من العقل والعقل لا حكم به نفسا الا اذا
استند الى علمه الموجه له المقاربه لكل واحد من الاشخاص في كونه ناطقا
ويكون من ذلك انه بما حكم بكونه صاخر كان الحكم بكونه ناطقا فلا يكون هذا
الاقتران عليه لهذه البيضة ثم ان فرضنا ان لكونه صاخر كاعله اخرى غير كونه
ناطقا وكان الحكم في الصغير على كل انسان ناطقا صاخر ناطقا في تلك العله
كان الصغير با عيارها ما سته فلو كان كل انسان له طبعه ما هي علمه كونه
صاخر كما في بعض الاوقات كما في حيسل ضروريه او وجوده فاذن غير الضروريه
من جهة ما هي غير ضروريه لا يسبح ضروريه في الزهارة اما الضروريه في
اماح غير الضروريه فلا يصح ان البيضة يسبح احسن المعد من كما هو مطر
من جميع ذلك ان العياضات المطالبات الزهارة قد يكون ضروريه وقد يكون
عن ضروريه من الممكنات والوجوديات با صافها وبعد ذلك فاذ ان مشغل
بالرد على الجا لسبح به **فيما** بلا يلتمز الى من يقول انه لا يسبح المره
الا للضروريات او الممكنات الاكبرية دون غيرها بل اذا اراد ان يسبح صدق ممكن
اقل استعمل الممكن الا على استعماله كذا في ما يلحقه وانما قال ذلك من ان

محصلي الاول على وجه عقل عنه المباحثون وهو اسم بالواو ان المطلوب المصور في سبغ
في البرهان من المصوريات في غير البرهان بل سبغ من غير المصوريات لم يرد في غير
هذا او اذ ان صدق في البرهان في صورته او امكانها او اطلاقها في صورته
ذكر المعلم الاول ان البرهان مما هو مطلق من عقل ما يقتضيه لطلوب نفسي ونفسي
عما يكون الحكم فيه ضروري بالبرهان فيهم الكبر من احدى عنده من ذلك ان البرهان لا يستعمل
في البرهان في المصورات كما هو ذكره ثم كما صادفوا في العلوم الطبيعية وما احتما
يستعملون غير المصورات من مباحثها مع كونهم من مباحثها في ذلك فادى بهم
المسئلة المذكورة الى القول بان لا يستعمل في المصورات والمكاتب الكبرية في ذلك السبغ
ان ذلك غير صحيح لان البرهان يطلب السبغ في كل حكم ضروري او غير ضروري في سبغ
كل حكم مما سبغ ويلتزم لانه انما يصدق في جميع ما يصدق به معناه كان او لم يكن
بالضرورة التي لا يتناول هذه ضرورة اخرى متعلقة بالعصبة النفسية غير التي هي
جهة كعصبتها ان السبغ اول كلام محصلي الاول على وجه بطاني
الحق يقال انه كتمل احد محسنات احد ما ان عمل المصور على وجه في جهة لبعض
البرهان وما يحتمل وانما حصل المصورات منها بالذكور المبرهن في سبغ المصورات
من مبداه وعنده من اصحاب الصناعات الخ خروجهما سبغ من عنده ولا ياتي في ذلك الثاني
ان عمل المصور على وجه في خلق يصدق في جميع المبداه والسبغ النفسية وهي المبره
الباقية اللاحقة بالحكم **باب** واداء في كنف البرهان المصور في براديه ما مع
المصور في المصور في كنف العنصر ما يكون ضروريه ما دام الموضوع موصوفا
بما وصف به لا المصور في المصور في سبغ في مبداه البرهان المحمول في الداه
على الوجهين الذين مسر عليها المبداه في المبداهات وقد ذكر ان سرائط مبداهات
البرهان خمسة اولها ان يكون اقدم من مباحثها بالذات فيكون علة لها وبابها ان
اعلم منها عند العمل اي يكون اعرف منها لكون علة للصدق بها وبابها ان يكون
ماتسبه لساكنها وذلك ان يكون محمولها داه لوضوعها باخذ المبحر المحمول
في السبغ الاول اعني الذي المفهوم والعرض الذي في الخريف في العلم بالاساسه
ورايها ان يكون ضروريه ما محسنات الذي في اما محسن الوصف اي يكون مطلوبة عرفه
لها وذلك لان المحمول على سبغ جوهر وهو المحمول الثالث للموضوع واما
بروال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا واما لا يتناول ذلك لانه سبغ الى

ما يحل عليه سبغ ما سبغ به كالعقل وهو ما يرد في بروال نوعه ذلك السبغ الى ما يحل عليه سبغ
بما سبغ به كالحس في هذا بروال بروال نوعه واما لا يتناول سبغ الحس في الحس على الهواء
فانه يرد في اذ صار فاء ولا يرد في اذ صار بار او المزماني اذ يحل على الاسود فانه يرد في اذ صار
سماقا ولا يرد في اذ صار اسمن المصور في محسنات الذي في اما سبغ الزايل بروال الموضوع
عما هو عليه حال كونه موضوعا والمصور وط يكون الموضوع على ما وضع سبغ الحس في
ان يكون كونه وهي مبداه ان يكون محموله على جميع الاسماء من في جميع الازمه حلا اولها
اي لا يكون محسنات امرا من الموضوع فان المحمول محسنات امرا في الحساس على الانسان
لا يكون محموله حلا اولها ولا محسنات امرا من الموضوع فان المحمول محسنات امرا في
كالصاحك على الحساس لا يكون محموله على جميع ما هو صاس بل على بعضه ولا يكون محموله
عليه كذا واعلم ان الاخيرين من هذه الشروط كتحضار بالمطالب المصوره والكله
وايضا في السبغ هي على ذكر شرط من هذه الخمسة وهي الثالث والرابع وذلك لان
محسنات البرهان الخمسة هي المذكورة مع البسوط الثاني عند ذكر اسام البرهان والخامس سبغ
بالقوة في السبغ المذكورين وذلك لان المحمل على جميع الاسماء هو محسنات المصنوع
في جميع الاوقات مبداه في ضرورة الحكم المذكورة اولها مبداه في كونه داه المعنى
الثاني على بعض احواله واما في المطالب فان الداه المعنوية لا يطلب اليه وقد
عرفت ذلك وعرف خطا من مخالفه واما يطلب الداهات بالمعنى الجبر في ذكر في السبغ
الاول ان السبغ لا يحل في معنى في الداهات بل ما هو داه مفهوم له وسبغ
ذلك اسما له مع انه الشيء مع المحمل بمقوماته فادى في يكون المفهوم مطلقا اليه والى القوت
في ذلك هم اهل الظاهر من المحمل فانهم يدعون ان في الحس محسنات في وجوده
للموضوع وبما يكونه واقعا في حوائط ما هو ليحس في سبغه وقد ظهر مما هو خطا فيهم
فالمطالب البرهان هي الاغراض الداه المذكورة فان قبل التسكوت في النفس والصوره
حواها احد المطالب العلميه مع ان الجوهر حيس لها وايضا فانكم يقولون الجسم محمول
على الانسان لانه محمول على الحيوان وهذا بيان محمل داه في سبغ عليه اخبر عن الاول
ان السبغ انما عرف في اول الامور من حيث ما هي بايل من حيث انها شيء ماصير في الجسم
ويصدر عنها ابريقه والجوهر المطلوب اما به لغير المفهوم ليس محسنات من حيث هو هذا
المفهوم بل هو محسنات لما هي المسماة بالنفس التي لم يخصص في العقل لا يولد العلم في
وذكر في الاول في الصورة وما جرى مجراها عن الثاني ان المطلوب ليس هو اسما في الجسم

للابن ان يعلم له وانما يلوح العلم عند اخطار الحيوان من سيطاسها بالبال
 وادراك المعلوم يكون داسا موقعا في ان محمول المعلوم فيمكن ان يكون موقعا
 مغايل مغايل انما يكون على احد الماهيات المذكورة في الهمزة الاولى
 وفي بعض النسخ ... الى الموضوعات والماضي والمسايل والعلوم
 وكل واحد من العلوم شي او اسما اعتقاسه من احواله او عن احوالها فيكون احوال
 هي احوال الدراسة له ونسب السمي موضوع ذلك العلم من الماهيات للبيان منه موضوع
 العلم هو الذي تحت ذلك العلم من احواله والنسب الواحد من يكون موضوع العلم اما على
 الاطلاق كالعدد والحيات واما على الاطلاق بل من جهة ما تعرض له عن احوالها في
 كالمسح الطسعي من حيث محمول العلم الطسعي او غير ذلك كالمسح كالمسح كالمسح كالمسح
 قد يكون موضوع علم واحد شرط ان يكون مساوية ووجه المساوية ان يساوي
 وان كان الخط والنسب والحسم اذا جعل موضوعا للمسح فانه يساوي كالمسح كالمسح
 الكم المتصل بالاربع اجاب عن عرضي كذا في انسان واخره واحواله والادوية ولا
 عند وفاسا كذا اذا جعل جميعا موضوعا علم الطن فانه يساوي كالمسح كالمسح
 الى الفصحة التي في العاقل في ذلك العلم واما في هذا السبيل الاشياء موضوع العلم لان
 جميع ما في ذلك العلم يكون احده الله بان يكون هو نفسه كما يقال العدد امارو او
 فردا او يكون حروبا منه كما يقال الله عدد او خروا منه كما يقال في الطسعي الصور
 بقسمة فيكون على اوجه ما اذا باله كما يقال الفرق انا او في مركز وانما في العلم
 عن احوال موضوع العلم اي عن احواله الذي به الذي ذكرها في الهمزة الاولى في محمول
 جميع مسايل العلم التي يكون اسماها للموضوعات هو المظالم فيه ولكن العلم
 ماضي في مسايل الماهيات في الحد واما في الماهيات التي بها تولد قياسا به وهذه الماهيات
 اما واحدة القبول واما مسلمة على سبيل حسن الطن بالمعلم بعد في العلوم واما مسلمة
 في التوحيات ان يسمي في نفس المتعلم يسكن فيها واما الحد واما الحد في الحد واما الحد
 موضوع الصناعة واحدا به وحده ان كان في حد واعدادها الدراسة وهي ايضا مسلمة
 في العلوم وقد جمع المسلمين على سبيل حسن الطن والحد واما في اسم الموضوع ونسب
 لكن المسلمين فيها جميعا في اسم الموضوع والمسلمة على التوجه الثاني في مصادرها
 وان كان العلم ما اصول موضوعه فلا بد من علم بها وتصل في العلم بها واما الواحد
 فمن بعد هذا استعنا بالبيان عما خصص بالصناعة ومن ذلك علم الماهيات وكل اصل

موضوع في علم فان النور ان علمه من علم اجر المبادي هو الاشياء التي هي العلم عليها وهي اما بصور
 واما بصور في الصور ان في حد واما في سبيل ذلك العلم وهي اما موضوع العلم كقولنا
 في الطسعي الجسم هو الجوهر القابل للابحاد الله واما حذو منه كقولنا المصنوع في الجوهر الذي
 من سائر المصنوع واما حذو منه كقولنا الجسم النسيط هو الذي لا ينفك من اجسام
 محمله الصور واما عرض ان له كقولنا الحركة كالمسح اول الماهيات القوية من حيث هو بالقوة
 وهذه الاسماء قسم الى ما يكون البصير بوجوده من علم على العلم وهو الموضوع وما
 بل في فيه والى ما يكون البصير بوجوده انما كفضلة العلم نفسه وهو ما على احوالها في
 الداسة من ود القسم الاول حذو من الماهيات حذو من القسم الثاني اذا صور بها
 كانت حذو من القسم الاسما ويمكن ان يصير من البصير بوجوده حذو من الماهيات
 واما المقصد بقا في الماهيات التي منها تولد قياسات العلم ويسمى الى سبيل في قولها وسمي
 العنايا المتعارفة وهي الماهيات على الاطلاق الى غير سبيل في سبيلها التي علمها ومن شأنا
 ان يسمي علم آخر وهي ماضي بالمعاني في العلم المضي علمها ومسايلها في العلم الاخر
 وهذه ان كان يسلمها مع مساهمة ما وعلى سبيل حسن الطن بالمعلم سبيلها في موضوعه
 وان كانت مع استسكار وسبيلها سبيلها في موضوعه فيكون المعلوم الواحد اصلا موضوعا
 عند يخصص مصادره عند اخر وسمي الحد واما الواحد في علمها معا او ضاعا وهي في موضع
 في اصاح العلوم كما في الحد سبيلها في علمها كما في الماهيات ولا بد من علمها على
 الحد المصاح لها من العلم لذا كانت مخلوطة بالمسايل وتصل في العلم بها واما في علمها في
 من ظاهر كلام السبع ان الحد واما اصول الموضوعات هي التي تصدر بها في الماهيات
 لانه خصها بل كذا الحق ان حكم الله في التصديق واحد واما الواجب في قولها وهي
 استعنا لظهورها وهي ينقسم الى عام يستعمل في جميع العلوم كقولنا الشيء الواحد يكون
 اما باسما او مضافا الى جملتها كقولنا لا سائر المساوية لشيء واحد مساوية
 فانه يستعمل في الرياضيات وغيره والمورد من ذلك في فواح العلوم كذا في خصص العلم
 ولا فالتصديق به في جميع والخصص من يكون بالحد في جميعا كما يقال في الماهيات
 اما مسارك واساس في مضمون الموضوع الذي هو الشيء بالحد والحد الذي هو
 والشيء المشار كالمسح هذا الجسم من ماضي في الفصحة العامة خاصة بالحد في
 ان يحد في علمها واما في موضوع واحد كما يقال الماهيات المساوية في الحد واحد
 مساوية في مضمون ان المساوية في الحد في الحد في الماهيات

الموضوع الذي هو
 الاسماء الماهيات
 المحمولات عليها
 في مضمونها

المستأنف في العلم عليها وتسمى مطالعة والمفاضل السارح قال والبصريات
أما واحدة القول وتسمى بذكر مع الحدود أو ضاعا ومنها مساهمة على سبيل حسن العلم
وهي مصدر في العلم وهي التي تسمى مصادر في علمها مساهمة في التوفيق إلى سبيل موضوع آخر
وفي سبيل العلم فيه تنكس ان يترك العنايات ان كان اعم من موضوع المناجحة وكتب
به وان كان غير منه يدانها وحسبها في علم آخر اقول في هذا الكلام حكاية كثر في واحدة
القول لا تسمى او ضاعا والمساهمة على سبيل حسن العلم تسمى في ضاعا وجميع هذه العنايات
لا تضمن بل الواحدة في قولها وذلك عند البصير في هذا المعنى واما ان لم يمتد زها فاما الشك
وضوحها يستعمل في كثير من المواضع على نحوها من غير خصص في ادري كثير ومع هذا
فته ولعله من التباس حسن والله اعلم

اعلم انه اذا كان موضوع علم ما اعم من موضوع علم آخر اما على وجه العنصر وهو ان
احدها وهو الاعم حسا للآخر واما على ان يكون الموضوع في احدهما قد اخل مطلقا
وفي الآخر معدا حاله خاصة فان العادة في ذلك ان يسمى الاخص موضوعا تحت الاعم
مثال الاول علم الهندسة تحت علم الهندسة مثال الثاني علم الاكر المتقن كنه تحت علم الاكر
وقد يجمع الوجهان واحدا يكون في اسم الموضوع تحت مثل علم المناظر تحت علم
الهندسة وربما كان موضوع علم ما ماسا لموضوع علم آخر لكنه سطر منه من حيث
اعراض خاصة بموضوع ذلك العلم فيكون انضمام موضوعا تحت مثل الموسيقى تحت علم
الحساب العلوم يناسق ويخالق بحسب موضوعاتها ولا يخلو اما ان يكون موضوعا لها
عموم وخصوم من ولا يكون فان كان فاما ان يكون على وجه العنصر ولا يكون والذات
وجه العنصر هو الذي يكون العموم والخصوم في امر داني وهو ان يكون العام حسا
للخاص كالمقدار والجسم العلمي الذي هو موضوع الهندسة والناهي موضوع
المجسمات والعلم الخاص الذي يكون هذه الصفة يكون عاما وحروا منه والذي
للس على وجه العنصر هو الذي يكون العموم والخصوم في امر عرضي او مقسم الى ما
يكون الموضوع فيها ساسا واحدا لكن وضع ذلك الشيء العام مطلقا وفي الخاص
بما له خاصة كالاكدمطلة ومقتل المتحرك في اللذين هما موضوعا علمين والى ما يكون
الموضوع فيها مقسم ولكن موضوع العام عرض عام لموضوع الخاص كالوجود والمقدار
الذين اخل في موضوع الفلسفة الاولى والناهي موضوع الهندسة والعلم الخاص الذي
يكون على هذه الوجهان يكون عاما وكذا لا يكون خروا منه وفي جميع الوجهان

اي الذي يحسب الموضوع الذي ليس بحسبه في واحد يكون الخاص بالوجهين او بالثاني يطلق
عليه انه موضوع تحت العام من الخاص باحد الوجهين فيل علم المناظر فان موضوعه تحت
موضوع على الهندسة بالوجهين وذلك لان موضوعه الخطوط المرفوعة في سطح محو
النور المتصل بالابصار والخطوط المنفردة في سطح محو وطما هي من نوع من المقادير
ولذلك يكون العلم الخاص بعنايتي الهندسة وحروا منها وهي مطلعة اعم منها مقدر
المتصل بالبصر والعلم الخاص بعنايتي الهندسة يكون اطلاقا لا يكون حروا
منه فان علم المناظر داخل بالمعنى الثاني تحت ما هو داخل بالمعنى الاول تحت الهندسة
فهو اولى بالدخول مما يكون دخوله داخل للمعنى فيسبب يكون اسم الموضوع تحت
انما يقع بالتسكك على الذي يحسب وعلى الذي يحسب واحد واما اذا لم يكن من الموضوعات
عموم وخصوم في اما ان يكون الموضوع ساسا واحدا ويختلف بحسب من يحسب
كاحكام العالم فانها من حيث البسك موضوعه للمنه ومن حيث الطبيعة موضوعه
للسماء والعالم من الطبيعي وذلك قد سبقوا في احاد بعض المسائل فيهما بالموضوع والمحمول
واختلافا بالبراهين كالقول بان الارض مسطحة ووجه وسط السماء فيهما واما ان
لا يكون الموضوع ساسا واحدا بل يكون شيئين مختلفين فلا يخلو اما ان يكون بينهما سائر
في البعض ولا يكون فان كان فهو كمال الطرفين لا خلاصان او موضوعا لهما اسوا كالتحجب
عن العيون لا يناسبه لكن عن خصص مختلفين وذلك يقع لبعض مسائلها اتحاد في الموضوع
وان لم يكن بينهما شاذ كما ان يكونا معا تحت البسك يكون العلمان متساويان في الدرجة
كالهندسة والحساب واما ان لا يكونا كذلك فلا يخلو اما ان يوضع احدهما مع الآخر
ذاته تضمن الآخر ولا يوضع فان وضع يكون العلم الخاص عنه من حيث يجب عن
ذلك لاعتراض موضوعا تحت العلم الخاص عن الآخر وذلك كالموسيقى والحساب فان
موضوع الموسيقى هو البسك من حيث يحسب لها البسك والحد عن البسك المطلقة يكون
حروا من العلم الطبيعي لكنه يحسب الموسيقى عنها من حيث يحسب لها بسك على وجه
للبسك وكان من حو تلك البسك اذا كانت محدودة ان تحت عنها في علم الحساب وكذلك صار
هذا البحث في الحساب في الطبيعي واما ان لم يكن احدا لموضوعين بل في الاعراض
الاخرى بالبحث عنها علمان متساويان مطلقا كالتطبيع والحساب ولا يحصل من هذا
البحث ان يكون علم تحت اخر انما يكون على اربعة وجوه اخلها ان يكون موضوع العلمان
حسبا لموضوع الساسا وباسها ان يكون موضوعها واحدا لكنه في اخلها وضع مطلقا

وفي آخره بعد اوبالبيان يكون موضوع العالي عرضا عاما لموضوع السافل وانما
ان الحق عن موضوع السافل من حيث ان يبرز اعراض موضوع العالي والشيخ قد
ذكر من هذه الاوجه ثلثة في هذا الموضع واكثر الاصول الموضوع في العلم
الحروي الموضوع عن غيره اما في العلم الكلي الموضوع فوق علمه كعلمه اما
لصحة منادى العلم الكلي للفرق بين العلم الحروي والسفلي العلم السفلي يسمى
بالقياس الى الموقفي والموقفي كلما ما القياس اليه والكل للمنادي المعتبر اليه الحروي
انما يكون مستان العلم الكلي يسمى منه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من هيولى وصورة
والعقل اربع واما من ينادى الطبيعي من مسائل الفلسفة الاولى وقد يكون بالعكس
من ذلك فان اطلاق بالقياس الجسم من اجزاء لا يحوي شيئا من الطبيعي منادى الى
لاننا لا نقول على انه اصل موضوع هناك ويستطاع في هذا الموضوع ان يكون المسئلة
السفلي يسمى على ما يستعمل في القواني لثلاثة اشياء بيان دورا واما كان
علم يكون علم وحقا في العلم الذي موضوعه الموجود من حيث هو موجود
ويخرج عن اوجه الدلالة وهو العلم المسمى بالفلسفة الاولى العلم الذي يكون
موضوع علم وحقا في العلم الطبيعي الذي هو موضوع الطب وحقا في الفلسفة الاولى في اللبث
شما عكست على الوجود المذكورة فالطب عند من يكون موضوعه بل في الانسان
من حيث يجمع وهو من يكون علم علم الحيوان من الطبيعي بل في اوجه المذموم
في الاول والثاني والباقي وذلك لان الانسان نوع من الحيوان بل في الطب
يعتد واما ما طرحه من حيث يجمع من اقسام الدلالة للحيوان واعلم الحيوان
يكون في الطبيعي بالوجه الاول في ذلك بعد احواله والطبيعي عن الفلسفة الاولى
بالوجه الثالث الذي لم يفسح به السمع واذ لم يفسح من الموجود الذي هو موضوع
الفلسفة الاولى فلا علم اعلى منها وحقا في اقسام الدلالة للموجود من حيث
هو موجود وهي الواحد والكثر والمقدم والمؤخر في هذا تحت وهو ان
الفصل مخرج في الكليات ينقل المراهنة لم يذكر فيه نقل المراهنة والعقل الذي
عليه يترجم في بعض النسخ بنسب العلوم وليس منه ذكر بنسب العلوم اصلا
والعقل السائر في حمله على هذه الرواية ولم يذكر الوجه في ذلك ما قولك
اصح الروايات ما افردناه اعني بوجهها عامر ولنقل البرهان الذي يترجم ذلك
الاصل فيقول من علمه الى العلم الاول المسمى عليه في ذلك العلم به والثاني يكون

علم

المسألة من علم ما والبرهان عليه انما يكون شي من حقه ان يكون علم آخر واما ما ذكر
العلم الى هذا العلم السائر في المسألة كسائل المناظر والموسيقى فان من حقه ما هما ان
يكون احدهما من علمي الهندسة والهندسة وذلك ان سائل المسائل يوجد في غير النسخ وعين
النسخ لكاتب بعضها مسائل من العلل المذكورة في ذلك الا ان كان لم يعبأ بها او لم يلاحظ
الدراهم من مواضعها اليها وهو السبب بحسب كون الموسيقى عن الحساب دون الطبيعي
واسم السبب عند المعنى الثاني اقول به ما الذي علمه لان اسم السبب الفصل على المعنى الاول الكبرية
على البيان الى برهان لم يبرهان ان الحد الاوسط ان كان هو السبب يسمى الامر
لوجود الحكم وهو يسمى اجزاء السبب مع بعضها الى بعض ان البرهان برهان على
السبب السبب في الحكم ويعطى السبب وجود الحكم فهو مطلعا معطى السبب وان لم يكن
كذلك بل كان سببا للسبب في مطلقا على اللبث في السبب ان لم يعط اللبث في الوجود فهو
المسمى برهان به دال على انه الحكم في نفسه دون لينة في نفسه فان كان الاوسط في برهان
ان مع انه ليس بظن لينة حتى السبب هو معلول لينة حتى السبب لينة اعرف
سمى لينا ما بال ذلك فلو كان كان كسوف قمرى في الارض متوسط بين الشمس والقمر لكن
الكسوف القمري هو وجود قمر في الارض متوسط واعلم ان السبب كالحق الاوسط
وول سبب الاوسط بالكسوف الذي هو معلول الاوسط والذي هو برهان لم ان يكون
الامر بالعكس بين الكسوف بين الاوسط الارض واسم كذا ان يفسر باسم احكاما من السبب
لحدود مسير كره وليكن الحد الاوسط هو الحد الذي الى الحيوان مسير برهان به ما حسه
وحتى عن المعلول منها المسجورة الى الاوسط في البرهان لانه ان يكون علمه الحصول
السبب في الحكم الذي هو المطلوب العقل الا لم يكن البرهان برهان على ذلك المطلوب
هذا خلف ثم انه لا يخالوا اما ان يكون مع ذلك علما بامبال وجود ذلك الحكم في الخارج او لا يكون
فان كان البرهان هو المسمى برهان لم ولا فهو المسمى برهان لينة هو لا يحلوا اما ان يكون
الاوسط مع معلول لوجود الحكم في الخارج او لا يكون في الاول يسمى لينا والثاني يسمى
باسم والدليل بشارك برهان لم في الحد ودنيا العان وضع الاوسط والا كرو في السبب
واحق البراهنة باسم البرهان هو برهان لم لانه محط للسبب في الوجود والعقل
والعلم التقني بالقياس حاج عن اجزاء الفصيلة يحصل لانه كاد كراهة بمذمبات اقدم
في الوجود والعقل صعبا من السبب واما برهان ان لا يعطى السبب في العقل فقط
والعلم المعنى يحصل به اذا كان السبب العقل مستند الى سبب الوجود لانه يكون

٨٨

عبر عن كون البرهان في الواقع والبرهان يكون في الحقيقة فقط ويكون البرهان برهان
ان مقدر مباحث البرهان في العلم انما اعرف عندنا وليس بيا ودم في الطبع وانما
عبرنا بلم وان لا المنة هي العلة والاشبه هي السوخذ برهان لم تعطى عليه الحكم على الإطلاق
وبرهان ان لا تعطى عليه في الوجود لكنه يعطى بكونه في العقل والسمع او رذائل
اجل هما استنباطي والاخر افتراضي جملي يمكن بهما برهان لم في الدلائل بطلان
اما الاستنباطي وهو العقل المستور في توطيط الارض فظاهر مشهور واما الافتراضي
ففيه نظران المراد من علم الحقائق ان هو الحقائق العرفية القاسية في الاعضاء التي بها
ويجوز في كل يومين مرة واحدة على ما هو المتعارف في الطب في حله للمستور به
معلول عليه والحد في المصنف المتعينة خارج الحدود في صيد كون البرهان
الحدود المذكورة في الكائنات برهان ان عند الدلائل ان كان المراد من علم الحقائق
المصنف المتعينة خارج الحدود في علمه فلهذا الجاهل كالمطالب
محتاج وان كان محالاً للمعارف من العبارة واعلم انه لا سواء في ذلك لا وسط
فلهذا لوجود ذلك ظاهراً او معلولاً له مطلقاً ومولداً له علمه او معلول لوجود ذلك
في العلم من هذا مما يعملون به بل يحتمل ان يكون ما يكون لا وسط معلولاً لذلك
فلهذا لوجود الاكثري في الاضحو ووجود الاكثري مطلقاً غير وجود الاكثري في العلم
هو الثاني وعلة الاول غير علمه الثاني الاوسط علمه في برهان لم ومعلول في الدلائل
للتأني في الاول فاهل الطاهر من المصنفين بل عقلوا عن هذا الفرق بالسمع او صريح
فيه وما استدل به ان الاوسط يمكن ان يكون مع كونه علمه لوجود الاكثري في الاضحو
كما ان حكمة البار علمه لوجودها في هذه الحسنة مع انها معلولة للتأني ويكون هذا العلم
برهان لم وبرهان العالم مولف لكل مولف واما في الدلائل فلا يمكن ان يكون الاوسط
مع كونه معلولاً لوجود الاكثري في الاضحو وعلة لوجود الاكثري بل علمه من ذلك يعلم
الاكثري في الاضحو على وجوده مطلقاً وهو محال واعلم ان علمه وجود الاكثري انما يكون
علمه لوجوده في الاضحو من صنفين احدهما ان يكون للاكثري وجود الاضحو كالصنف
الذي لا يوجد الا في العلم بعلمه وجوده في العلم الثاني ان يكون علمه الاكثري علمه انما هو
كالصنف المتعينة خارج الحدود في علمه في علم الحقائق انما هو علمه لوجود
في ذلك واما في صنف من الموضوعات فلهذا ما متعارفان
من ايمان المطالب بطلب علم الشيء وجوده مطلقاً او موجوده محال كذا والمطالب بطلب

81
احد طرفي التبعيض المطالب العلمة تنقسم الى اصول والى فروع ولا اصول هي الكلية التي
تزيد منها ولا رسوم غيرهما مقامها وتسمى بالامهات والفروع هي الجزئية التي عنها يدور
بعض المواضع ويمكن ان تقوم غيرهما مقامها بالامهات بل علم انما يابيه هي العلوم
وهي مطلوبة هل وما ولم ان كل واحد يسهل على مطلبين فيل انما اربعة واصف مطلب
اي انما يصار الى ان البصيرة هي اما واي انما البصيرة هي اما هل فطلب علمه
على بسط يكون الموجود منه محمولاً كقولنا هل زيد موجود وعلى مركب يكون الموجود
فلهذا رايته كقولنا هل زيد موجود في الدار ومنها مطلب ما هو الشيء وقد
يطلب به ماهية داني الشيء بل يطلب به ماهية مفهوم الاسم المستعمل في ذلك الشيء
ولا يطلو على غير الموجود والمراد ان المطالب الاول هو السائل عما هو وحيث انما
المقول في جواب ما هو كما تقدم ذكرها وفي يقع الحد ودل الحسنة في جوابه واما ما
الرسوم مقامها على وجه التوسيع او صيد لا صطزار والمطالب الثاني هو السائل عن
ماهية مفهوم الاسم كقولنا ما خلا واما لم نقل عن مفهوم الاسم في السؤال بل كيصور
لجواب بل هو السائل عن مفصل ما دل عليه الاسم اجلاً فان اجبت جميع ما دخل في
ذلك المفهوم بالدار في ذلك الاسم علمها بالمطابقة والتميز كان الجواب خلاً عن الاسم
وان اجبت بما يسهل على خارج عن المفهوم دال عليه فلا لزوم على سبيل التعميم
كان سماعاً عن الاسم ولا بد من عدم مطلب ما الشيء على مطلب علم الشيء
اذ لم يكن ما دل عليه الاسم المستعمل في المطلب فهو ما وكيف كان فان المطلوب
شرح الاسم وفي بعض النسخ اذ لم يكن ما دل عليه الاسم المستعمل في المطلب
فهو ما المراد ان مطلب العلم بطلب شرح الاسم عن ان مفهوم مطلب علمه وبعينه
اذ لم يكن ما دل عليه الاسم المستعمل في المطلب فهو ما وكيف كان فان المطلوب
المفهوم على مطلب علم هو الذي يطلب شرح الاسم الذي لا يتم من اوله بل علمه في
الاخر وبعد كلامه اذ لم يكن ما دل عليه الاسم المستعمل في المطلب فما هو
او الذي لا يكون من اوله خلاً عن مفهوم المطلب يعني المستعمل عنه وانما قال ذلك لان مدلول
الاسم اذا كان خلاً والحل وانما يكون محمولاً في المحصلة كان للمفهوم ودان محمله
واذا كان المدلول مع كونه خلاً فهو مفهوم ما كان محمولاً في المطلب وان اعني وجودها انما
معلوم ما فلا يكون للسؤال بل البسطة خبيراً به وجعل لا يكون السؤال بما هل
بوله وكيف كان المطلوب فيه شرح الاسم اي وكيف كان فان المطلوب في السؤال بل المقطع ماهية

اسمه بعض المقتضيات الى حصوله بحسب نسبتها الى السببه والذي يكون بحسب نسبتها
 بعض المقتضيات الى بعض فهو ان يكون على شكل صريح و قد اشار اليه بقوله
 وهو ان يكون على سبيل شكل صريح والذي يكون بحسب نسبتها المقتضيات الى السببه ولا
 يحلو اما ان يكون النسب هو ان المقتضى لا يلزم منها قول غير ما اولووم ولكن الكلام
 ليس هو المطلوب الاول هو المصادره على المطلوب لم يذكره الشيخ ههنا لانه يحتاج
 الى شرح باجره الى ان يصرح عن التسميه ويسهل شرحه والباقي هو وضع ما ليس
 بعلة عليه لان وضع المقاس الذي لا يبع المطلوب لا حاجة هو وضع ما ليس بعلة المطلوب
 مكان علة فان المقاس علة للسببه والله اسرار بقوله او يكون قياسا في صورته لكنه
 يبع غير المطلوب اذ قد وضع منه ما ليس بعلة عليه واما الذي يرجع الى ما لا يقاس
 فهو ان يكون القياس مملا على مقتضى ما لا يبع ويصعب بحسب يكون مسئله لما كانت على ههنا
 ولو وضع على ههنا قياسا جرحه عن ان يكون مسئله والله اسرار بقوله او لا يكون
 مما لا يحتاجه الى قوله وان كان قياسا في صورته ومثاله ان يقال كل انسان باطق
 من حيث هو باطق ولا شيء من الباطن من حيث هو باطق فمما لا يقاس انما
 سجد بحسب الصور من هذه الحد واما مع اشار المقتضى الذي هو قولنا من حيث
 باطق المقتضى من حيث هو باطق مع جرحه عنها جميعا لكن اياه ههنا بعضه كذا في
 وحده منها بعضه كذا في الكبري وان جرحه عن الصغرى واست الكبري ليكونا صادقين
 اختلف صورة المقاس فلم يكن وسطا مستويا فالمقاس المقتضى ههنا بحسب الصور
 لا يكون قياسا واحدا للمقتضى بحسب المادة ولهذا كان السببه ههنا التسميه من جهة
 قوله وقد عرفت القوي بينهما اي من ههنا المقاسين المذكورين قوله ووضع ما ليس
 بعلة عليه من ههنا السببه والمصادره على المطلوب الاول من ههنا السببه اي
 ما يبع الخلط منه من جهة التالف من جهة المادة ثم اخرج بان المصادره على المطلوب
 الاول بقوله وذلك اذا كان جرحه من جهة المقاس الى قوله فالواحد لا يكونا محليين
 المعاني بالمصادره على سبيل على جرحه من جهة المقاس بل هو ان يكون احد المقتضى
 حائلا عن الوضع والمقتضى الى ههنا والباقي ههنا السببه ههنا يكون التالف
 عن موقفه واحد بالحسبه ويكون احد جرحي السببه هو الاوسط مثاله كل انسان
 يسر باطن وكل انسان باطن ومما يقع في قياس واحد هكذا يكون ظاهر غير ملبس
 والحق منه هو الذي يقع اعمه مركبه بعضه من باطن السببه والمقتضى الحده بها

والعاقل السارح ذهني وضع ما ليس بعلة عليه والمصادره على المطلوبين من الخلط
 التي تعلو بالماده وليس كذلك فان الخلط ههنا ليس بهما التسميه لان حكمه غير مستقيم بل
 ان القياس المقتضى ههنا سارح مع السببه اما من جهة التسميه او من جهة كونها احد
 ما يبع وهو وضع ما ليس بعلة عليه او من جهة كونها اول ما يبع وهو المصادره
 على المطلوب بالخلط ههنا راجع الى الصور دون المادة ولذلك جعلنا من ههنا قياسا
 ههنا في اسرار الخلط المتعلقة بالتالف القياسي وقد ظهر اننا اربعة اقسام منها سارح
 نفس القياس ههنا احوال الصور والمادة وتسمى كانه ان الخلط ههنا سارح بالتالف
 بعلما ان حال القياس ههنا معا وهما وضع ما ليس بعلة عليه والمصادره على المطلوب
 فاذن جميع ما سجد على التالف القياسي يبع اسارا الى ذكر اشار الشيخ بقوله فاذن رجع
 في القياس صورته ثم ما استرنا الله من احوال مادته لم يقع خطا من قبل الخلط بالتالف
 ومن وضع ما ليس بعلة عليه ومن المصادره على المطلوب الاول ههنا واما
 ان يكون الخلط في كون القياس قياسا واحدا للمقتضى ولكن نسبت المقتضى على موقفه
 معلومه فانه قد يقع الخلط بحسب اسرار في مفهومه لا لفظا ههنا لفظا ههنا او على
 على ما قد علمت من حملها مثل ما يقع بحسب اسرار في لفظ الخبز الى لفظ كل واحد
 وبالعكس يحول ما يكون لكل واحد كاسا لكل واحد ما يكون لكل واحد كاسا لكل واحد
 في ان من الكل ومن كل واحد من الاجزاء فوفا واما كان اسرار على سبيل التسميه
 فان يكون اذا اختلف ما اذا فظن انه اذا فظن كان ههنا فمما من نظر انه اذا صح
 ان يقول كان امرا والقسم شاعرا صح ان امرا القس كان مفردا وان امرا القس
 المت شاعرا مفردا فصح ان المت شاعرا ايضا انه اذا صح ان الحسبه زوج ومفرد
 اجتماعا صح انهما زوج وانما قد ورد مما كان لا سعال على العكس من هذا وهو انه اذا
 صح ان امرا القس شاعرا وانه حصيل يبع على الاطلاق فكيف سجد انه شاعرا حتى
 ابع الساعره ههنا ايضا سجد ما يكون الخلط منه نسبت المعنى من جهة ولكنه
 نسوكة من اللفظ وههنا محال لظان مناسبه اللفظ لما وقع عن ان القسم الاول وهو
 ان يكون نسبت الخلط راجعا الى التالف حتمه بقوله ههنا اي ههنا القسم وبن القس
 الثاني بقوله واما ان يكون الخلط بلفظه اما ههنا احد البع الاول الفصل قوله الخلط
 من يقع اما نسبت القياس ههنا يكون الخلط نسبت المقتضى الى امرا او الى امرا
 التي هي الحد ووسمهم الى ما يكون النسب لفظا والى ما يكون محبوا وبن القس الاول

وهو على ما ذكرناه بحصر في ستة اسما ان العلط اما ان يكون سيراك في جوهر اللفظ
المفرد او في صباه في نفسه او في هيئة اللاحقة به من خارج او في المركب المجهول للعس
او في وجود التركيب وعلى ما ينظر المركب غير مركب او غير المركب مركبا فاسار الى القسم
الاول والاربع وهما الاسراك اللفظ المفرد والمركب بقوله فانه تقع العلط اسراك
في مفهوم اللفظ على سباطها او على تركبها على ما عرفت في التبع السادس واورد ذلك
مثلا وهو اسفال الدفن من احد حتى يعطه كل جالي الاطلاق على الجميع وعلى كل واحد
الى الحد وهو قوله ومن خلتا مل ما يقع سبب الاسفال الى قوله ولا سكر ان بين الكلوس
كل واحد من الحداء فارقا وهذا المال هو الاسراك اللفظ المفرد وانما حصة فلا يراد
لانه موضع ليس على يحصل اهل البصر وسماح الله في النمط الى اقسام الغرض هو
ان الكل يشمل الاجزاء معا وكل واحد واحد الواحد على سبيل التمثيل سطرطس
احدها ان لا يكون مع الماخوذ غيره من الثاني لا يبيع واحد غير ما خود واسار بقوله
ورما كان الاسفال على سبيل يعرفوا النمط بان يكون اذا اجمع صادقا فنطقه اذا
وفي بعض السبع كلف مروي كان صادقا الى قوله وانما فردي الى القسم الخامس واورده
صا لى احد هما ايا اذا قلنا كان امر والنس ساعرا وضع سطرطس انه يصح قولنا امرنا
الغيس كان و قولنا امر والنس ساعرا وذلك ان المحمول الاول هو قولنا كان ساعرا
على سبيل الاجماع سطرطس انه يصح حمل كل واحد من المعطى كان وساعرا عليه على سبيل
الابتراد وانما يصح الاول ان يعطه كان فيما نافية وفيه وجوب المحمول والجموع وفيه
داله على كونه في الزمان من الماضي ساعرا ولا يصح الثاني لان اجزاد لفظه كان على
انما احداث تافه وهي المحمول بعينه وكأنه يقول حصل امر والقش ولا يصح الثالث لان
حد ولفظه كان يدل على انما احداث لفظه لا دلالة له على ان ساط المحض والمحمول هو
الشاعر وحسين مروي من قولنا كان ساعرا وليس قولنا هو ساعرا على هذا البعد
ويلازم منه حمل الشاعر على امر الغيس الذي ليس بوجوده لان الغيس يوجب اصلا
وصلا عن ان يوجب ساعرا والمال الثاني ان اد قلنا ان الخمسة روح وفرد وضع سطرطس
انه يصح قولنا الخمسة روح الخمسة فرد على قياس ان اد قلنا الغسل حلوا واصف
ومع فيصح قولنا الغسل حلوا الغسل صيغ واسار بقوله ورما كان الاسفال على العكس
من هذا الى القسم السادس ومثل ان بطرطس اذا قلنا ان امر والغيس ساعرا حذو مع
على هذا يكونها وصفتي مياسين مع ايضا على هذا يكونها مضافا واحدا من هذا

ايضا اساس ما يكون العلط فيه بسبب المعنى من وجه وذلك الوجه هو احتمال نواحي الحمل الذي
يحي كره في اعلاط المعنوية فان الحمل المطول او الحمل بدل الحد في الساعرة من اعل
ما سبع المحمول وكان حمل المخوذ المطلق بدل المخوذ بالقوة في مبالا المذكور له
لكنه هنا يكون يشركه اللفظ وذلك لان هذا العلط اما حمل من قولنا هو ساعرا حذو
وليس من سطرطس اعفال نواحي الحمل ان يحدث من مركب لفظي بقدمه قوله وهذه معالطا
مناسبة للفظ اسارة الى الاسما المذكور لانه لم يذكر من المسئلة اربعة وستين
الى الثاني والثالث الباقين منها وقد يقع العلط بسبب المعنى الصريح مثل ما يقع
بسبب اتمام العكس بسبب احدها بالعرض من مكان ما بالدار واحدا للاحق للشيء مكان
الشيء باحدا ما بالقوة مكان ما بالفعل وباعفال نواحي الحمل المذكور وورده ذلك
يريد به القسم الثاني من اعلاط المتعلقة بافراد المفردات وهو الذي يكون السبب فيه
محتويا بقوله وقد يقع العلط بسبب المعنى عطف على قوله فانه تقع العلط بسبب
في مفهوم اللفظ واعلم ان اعلاط المعنوية لا تصور ان يقع في الحد والى في المقادير
كما مر في صدر الكتاب فاذن هي انما تقع في البالي فيكونها في القضايا نفسها او يكون
بين العضايا والذي بين العضايا فهو اما قياسي واما غير قياسي والواقعة والثالث
القياسي من مذكرها اما الى يقع في العضايا نفسها وهي المتعلقة بالمفردات في التي
يريد ان يكونها هاهنا وهي لينة لا غير لان البالي يقع اما من جزو من يستحق احد هالان
حكم عليه ولا حيلان حكم به واما من جزو من لا يستحقان لذلك والعلط في الاول لا يصح
لان يكون الدين غير صحيح بان جعل المحكوم عليه محكوما به والمحكوم به محكوما عليه
والسبب في ذلك اتمام العكس واما الثاني ولا يحلو اما ان يكون الماخوذ منها بدل ما يستحق
لان يكون جزوا من القضية شامرا من خواصاته او عوارضه او لا يكون كذلك ساسا ما
له او على وجه آخر غير الوجه الذي يجب الاول هو احدها بالعرض وكان ما بالدار وذلك
لان الحكم يتعلق بالدار ما يستحق لان يكون جزوا من القضية وبالعرض من خواصاته
والثاني هو سوا اعتبار الحمل فان الحمل لا يكون فيها كما ينبغي مطلقا وقد في من اسار العلط
قسم واحد وهو التواضع بين مبالا لاسانف منها مياسين وهو المسمى بجميع المتساوية بسببه
واحد ولم يذكره الشيخ لانه غير متعلق بالناس ويعود الى السرخ فيقول وقد ذكر الشيخ
في العلط المعنوية الصريح خمسة اسما الاول اتمام العكس الثاني احدا ما بالعرض فكان ما
بالدار هما القسمان المذكوران من العلته والثالث احدا حق الشيء مكانه وهو من احدا

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, covering the bottom half of the page.

اذا علم كلام الله ان الرب
لا يحسنه كونه متناهي
من اجل انه لا يمتد في الزمان
بالفعل كما هو المتناهي
في كل زمان فهو الحكيم
جسم من اجزاء متناهية
الاما الفاعل بالاعتقاد
والرأى فلهما كمال الوجود
والمساواة في كل شيء
فالكل واحد في ذاته
ولا يوجد له احد
وقان كلام الله ان
الحق في جميع الامور
بما هي عليه في كل زمان
والوقت والامكان

صورة القياس على ما ثبت ان
الحكم لا يشترط على اجزاء غير
تامة وان اجزاء غير
على اجزاء الحكم لا يشترط
ان بعض ما لا يشترط به
بعضها عليه لا يشترط على اجزاء
تامة

بان هذا الامكان محتمل ان يكون عاما وايضا ان كان خاصا فيقول صحیح وذلک لان المتع هو
 حصول جميع الانقسامات اما حصول كل واحد منها ليس بواجب ولا متع فاذن ليس
 في الوجود جسم معين يجب ان يكون عليه الفاصل الامانع خارجي كالفلک اقوال ولا ظهر
 انه لا سلب الوجوب عن كون الجسم مركبا عن اجزا الذمه امكان كونه غير مركب ولذلك
 ذكر الامكان **دول** بل هو في نفسه كما هو عند الحسن **دول** الحسن يحكم باتصال الجسم
 واثبات الفاصل على ما ذهب اليه الفريقان امر عقلی غير محسوس فلما بطل ذلك صح
 كون الجسم مقصلا في نفسه لا مركبا هو عند الحسن **دول** لكنه ليس بمتصل
 بوجوده بل يجب ان يكون قابلا للانفصال وتووع الفاصل اما ان يكون قطع واما باختلاف
 عدد ضيعات راس فيه كما في البلقة واما بوجهه وفرض ان امتنع الفكر تسبب اى الجسم الذى
 حكمنا بكونه عديم الاتصال ليس بمتصل بل يجب ان يكون قابلا للانفصال لما مر في الفصل
 الاول واسبابه تووع الفاصل لا يخلو عن الثلثة المذكورة في الكتاب لا انفصال اما ان
 يكون مؤثرا الى لا يتدراك او لا يكون والثاني يكون اما في الخارج او في الوهم مثال الاول
 ما بالفلک والقطع ومثال الثاني باختلاف عدد ضيعات مثال الثالث ما بالوهم **دول**
 ليس اذ لم يكن تالف من اجزاء لا تقبل القسمة وجب ان يكون احد وجوه القسمة لا سيما
 الوهمية لا تقف الى غير النهاية وهذا باب اهل التحصيل فيه اطناب والمستقيم يرى شك
 القدر الذى تورده لما ابطال الاحتمالين من الاربع المذكورة بنى الحق احد الاخرين فاعاد
 جهنا الى بطلان احدهما بقوله وجب ان يكون احد وجوه القسمة لا سيما الوهمية لا تقف
 الى غير النهاية وتعين الرابع الذى هو مذهب الجمهور من الحكماء وجوه القسمة هي الثلثة
 المذكورة وانما قال لا سيما الوهمية لان البرهان المذكور في الفصل الاول لا يفيد الا القسمة
 الوهمية وسمى الفصل تذييلا لان هذا الحكم ينزع على ما تقدم **دول** وهذا باب اى
 منسلة الجزء الذى لا تجوز وما يتبعه من مباحث الحركة والزمان فان اهل العلم قد اطنوا
 الكلام فيها والمستقيم يرى شك القدر الذى تورده اى في هذا الكتاب وفي بعض النسخ
 القدر الذى تورده **دول** انك ستعلم ايضا ما علمته من حال احتمال المقادير
 قسمة بعين نهاية ان الحركة عليها وزمان تلك الحركة كذلك انه لا يتألف ايضا من انقسام
 حركة وانما ان حصل من المباحث المذكورة ان الجسم الطبيعي متصل في نفسه بابل
 للقسمة الى غير النهاية ولزم من ذلك كون الكمية القايمه بالجسم الطبيعي التي هي الجسم
 الذى هو بديل على ما يورثه للطبيعي بطله في الجسم الواحد حسب بطل اشكاله ايضا

كذلك ولزم من ذلك كون السطوح التي نهايتها لجسام والخطوط التي نهايتها السطوح
 كذلك وجميع ذلك اعني الاجسام التعليمية والسطوح والخطوط يعني متادير في
 بية على جميع ذلك تعريضا بقوله من حال احتمال المقادير اذ لم يقل من حال احتمال
 الاجسام ولم يذكره تصريحاً لانه لم يبين وجودها بحد ثم بية ان حكم المتصلات الغير
 القارة كالحركة والزمان حكم المتصلات القارة وذلك لتطابقهما في الخيل فان الحركة في
 مسافة تنقسم بانقسامها وكذلك زمان الحركة تنقسم بانقسامها فان حركة مؤلفة
 من اجزاء لا تجزى ولا زمان يقين من ذلك ان قسمة الحركة والزمان الى ماضٍ مستقبل
 وحال لا يمتنع لان الجانب من مستقبل هو نهاية الماضى وبداية المستقبل والحزب المشترك
 بين المقادير يكون اجزاء لها ولا كان التفسير شيئاً بل هو موجودات متغيرة لما هي
 حدوده بالتنوع فاذن قل ظهر فساد الحجة المذكورة على ابيات الجوز **قوله** اسماء وعلمت
 ان الجسم مقداراً ثانياً متصلاً المقصود من هذا الفصل اثبات الجبوي للجسم والمقدار
 بحسب اللاحقة هو الكمية وحسب الاصطلاح هو الكمية المتصلة التي تتناول الجسم والسطح
 والخط والآخر اسم لحشو ما بين السطوح وللأمر الذي يقابل قوة القوام والآخر
 يدل على اشتراك على ما هو ذو وحشو بين السطوح وهو فصل الجسم التعليمي وعلى ما
 يقابل الدقيق من الاجسام والمواد ههنا المعنى الاول والاتصال يدل على جبين احد
 صفة لشئ بقياسه الى غيره وهو كونه بحيث يمكن فرض اجزاء مشتركة الحدود
 والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم وعلى الصورة الجسمانية المستلزمة للجسم
 التعليمي وقد يقال للجسم التعليمي هذا ما يطلق المتصل على الصورة الجسمانية ايضا
 وقد يقال لهذه الصورة ايضا اتصال وامثلة بالمجاز ويقال للجسم بحسب ذلك متصل
 وتاينهما صفة لشئ بقياسه الى غيره وهو ايضا جبين احد هما كون المقدار متصل
 النهاية بمقدار آخر ويقال لذلك المقدار انه متصل بالآخر بالمعنى والثاني كون الجسم
 يتحرك بحركة جسم آخر ويقال لذلك الجسم انه متصل بالآخر بالمعنى والاسم كان بحسب
 اللغة للذي بالقياس الى الغير فنقل بحسب الاصطلاح الى الاول ولما قدر هذا فنقول
 المقدار قول الشيخ مقداراً ثانياً متصلاً ينبغي ان يحمل على اللغوي لئلا ينكر المتصل
 والآخر على ما هو فصل الجسم التعليمي والمتصل على ما هو فصل الكم المتصل وجبين
 يكون المجموع هو الجسم التعليمي لانه كمية متصلة تحية وانما قدم الخبير لانه اعرف
 فان القائلين بالجزء يعرفون بحالته الجسم ولا يعرفون باصاله وتقدم الاعرف في الاقوال

البشارة اول والمقدار التحين المتصل اعني الجسم التعليم هو غير الجسم الطبيعي كما مر
 وذلك لانه يتبدل الجسم الواحد يتبدل اشكاله كالشمعة التي تجعل تارة كرة وتارة
 مثلا فهو امر خارج عن الجسم ويكون معنى قول الشيخ قد علمت ان الجسم الطبيعي
 التعليمي وانما قال قد علمت ذلك مع ان اثار الجسم التعليمي غير مذكورة في الكتاب انه اثبت
 بالبرهان كون الجسم متصلا في نفسه كما هو عند الحس وكان كونه ذكورية وذا ثمانية امرا
 يتنازع متنازع فيه ولا يحتاج الى برهان ومجموع هذه المعاني اعني كون الجسم ذكورية
 واتصاله هو كونه ذا جسم تعليمي فاذا قد علمت ثبوت ذلك للجسم فان قيل كيف نعرف ان
 الجسم شيء مغاير لهذه الامور فانه ما لم يعرف مغايرة لها لم يكن اثباتها قلنا كونه
 موجودا في موضوع اعني وجوده بربه اوضح شيء وهو مغاير لهذه الامور وكونه
 من شأنه ان يكون ذا جسم تعليمي امر غير جوهرية وهو فصله الذي يحمل به جوهر
قوله وانما قد يعرف له اتصال وانفكاك الانفصال اعني من الانفكاك كما مر ذكره
 قال القاضى السارح احتوز بلفظه قد الميزة لجزئية الحكم عن انفكاك واقول هو غير
 مستقيم ان انفكاك قد يعرف من لهما الانفصال باحد معانيه اعني الوهم ولاجل ذلك يتناولها
 هذا البرهان على ما يحى بانه فالصواب ان يقال انه جعل الحكم جزويا لان بعض الاجسام
 الفلكيات وغيرها غير متصلة لا كونه غير قابل للانفصال بل لعدم اسباب الانفصال
 الخارجى فيه ولعدم اعتبار انفصاله بالوهم وذلك واجبة متنازع حصول جميع الانفصال
 الممكنة فيه على ما مر **قوله** وتعلم ان المتصل بذاته غير القابل للانفصال والانفصال
 قبول يكون هو بجنية الموصوفين لا مزين جميعا لا يربط بالمتصل بذاته ههنا الصورة الجسمية
 وهي من شأنها الاتصال لذاتها واتصالها هو كونها بحيث يلزمها الجسم التعليمي في ذلك
 الذي في الشمعة حال كونها كره ومكعبا ومشكلا بساير الاشكال والذليل على ان اسم
 المتصل قد يطلق على هذه الصورة قول الشيخ في الشفا في فصله ان المتقادر اعراض
 بهذه العبارة اما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة
 ولو حمل المتصل بذاته ههنا على الجسم التعليمي الذي هو المقدار لكان البرهان على اثبات
 الهيولى حاله لان الحق ذكرناه ويريد بالقابل للانفصال والانفصال الهيولى وانما قيل
 المتصل بالذات لان المادة ايضا متصلة ولكن لغرضها اعني الصورة وانما قيل القابل
 للانفصال والانفصال بقوله قبول يكون هو بجنية الموصوفين لا مزين لان القابل للانفصال
 والانفصال يقال بالحقيقة ومن حيث المعنى الذي قبلها ويكون بجنية هو الموصوف

المتصل بالذات لان المادة ايضا متصلة ولكن لغرضها اعني الصورة وانما قيل القابل للانفصال والانفصال بقوله قبول يكون هو بجنية الموصوفين لا مزين لان القابل للانفصال والانفصال يقال بالحقيقة ومن حيث المعنى الذي قبلها ويكون بجنية هو الموصوف

المتصل بالذات لان المادة ايضا متصلة ولكن لغرضها اعني الصورة وانما قيل القابل للانفصال والانفصال بقوله قبول يكون هو بجنية الموصوفين لا مزين لان القابل للانفصال والانفصال يقال بالحقيقة ومن حيث المعنى الذي قبلها ويكون بجنية هو الموصوف

بها وهو المادة لا غير ويقال بالمحار ومن حيث اللفظ الذي يطرا عليه احد هاتين شيئا
 فلا يكون هو متوقفا بالطارى كصورة التي تعلم هو متوقفا اتصاله عند طرأ الاتصال
 فلا يكون هي بجنية موصوفة بل اتصاله لا يقبل الانفصال ولا الاتصال لانه
 لو قبل الانفصال لكان الشيء قابلا لعدمه ولو قبل الاتصال لكان الشيء قابلا لنفسه
قوله فاذا قد علمت ثبوت وجود المقبول بالفعل وغيره ههنا صورة
 قوة الشيء على امكن وجوده ووجوده متقابلا في المغايرة بين قوة الانفصال قبل
 وجوده اى حال الاتصال وبين وجود الانفصال المنافي للاتصال ظاهرة والموصوف
 بتلك القوة ليس هو الاتصال على ما سبق فهو شيء غير الاتصال قابل للاتصال والانفصال
 وهو الهيولى فالمقبول ههنا هو الصورة الجسمية وهذه الشكل المتابع لوجودها
 وصورة الجسم التعليمي اللازم لها فانه كالصورة للصورة الجسمية وهذا ايضا
 يدل على ان الشيخ انما اراد بالمتصل بذاته الصورة الجسمية دون المقدار بال
 الفاصل السارح قوله فاذا قد علمت ثبوت وجود المقبول نتيجة قياس
 مذكور بالقوة وذلك انه ذكر ان بعض الاجسام يحد في الانفصال فينبغي ان يضاف
 اليه وكل ما يحد في قوة جوده حاصلة قبل جوده وكل ما هو حاصل قبل شيء هو
 غير ذلك الشيء حتى لا يحد في قوة قبول الشيء غير وجود ذلك المقبول وانما اتفق
 على المقدار الاول لوضوح الباقيتين ثم قال واثبات المادة لا يمكن بهذه النتيجة
 لمانا قلنا الجسم المتصل قد يعرف له اتصال ولا بد لذلك الانفصال من محل وليس محله
 الاتصال فلا بد من شيء آخر كان غير صحيح لان الانفصال عدم الاتصال عما من شأنه
 ان يتصل والامور العلوية لا تنسك على محلاتها فلا بد من ما من مغايرة قوة الانفصال
 لنفس الانفصال بتلك المقدمات ثم بيار انها بثبوتها بانها من امور الاضافية التي تتوقف
 محلا حتى اذا بينا ان ذلك المحل ليس هو الاتصال ثبت شيء آخر هو الهيولى واقول
 في هذا الكلام موضع نظري ان عدم الملكات ليست اعملا موصوفة فهي تستند على محال
 ثابتة كالمملكة والانفصال لما كان عدم الاتصال عما من شأنه ان يتصل على ما قال فقد
 اثبت محله وهو الذي من شأنه ان يتصل والحق ان مراد الشيخ من ذكر مغايرة قوة الانفصال
 للانفصال في كلامه هو احوال لا يتصل بالفعل لا يحتاج الى القابل ليكون البرهان
 كليا وايضا التبيين على وجود القابل للانفصال قيل طريانه وبغده اذ لا يوجد ان مع
 الاستدلال بوجود الانفصال على وجود القابل لانه انما يحدث في حال الاحتياج اليه من

والاحكام الى العلم
 بعد الساسات
 الساسات من الصور
 بالمتصل فانه ليس
 قوله فاذا قد علمت
 بل له فائدتان احدهما
 التعميم والاخرى
 التبيين كما اشار اليها
 بعد ذلك والحق ان المراد
 الجمع الى اعم

تعملا استدلالا من الانفصال
 على وجود الهيولى فوفا
 الى الوجود وهو الانفصال
 كصورة المادة الانفصال
 خلافا لمكان الانفصال
 بانها اعم من الانفصال
 ثم وجود الهيولى
 الانفصال ايضا

يعدم

غير ان يستمر وجوده **جواب** وتلك القوة لغير ما هو ذات المتصل بذاته الذي عند
 الانفصال ويوجد غيره وعند عود الاتصال يعود مثله متجداً في اتصال المتصل
 بذاته ما دام موجوداً الذات فهو ذات اتصال واحد متعين ثم اذا طرأ الانفصال زال
 ذلك الاتصال وانما اذا المتغير فانعدم ذلك المتصل وجد اتصال آخر ان المتصل
 ومتصلان آخران بحسبهما فهو عند الانفصال قلة علم ووجد غيره وعند عود الاتصال
 يعود مثله متجداً ولا يعود هو بعينه لان عادة المعدم متسعة فاذن الشيء
 فيه قوة الانفصال الباقي في الاحوال جميعاً هو غير المتصل بذاته وهو الهوى في الجسم
 هذا البرهان ان نقول لما ثبت ان الجسم لا يخلو عن اتصال ما في ذاته وانه قابل للانفصال
 حال كونه منفصلاً فقبول الانفصال حاصله له حال الاتصال ونفس الاتصال ليست
 بقابلة للانفصال على وجه يكون حال كونه اتصالاً موضوعاً للانفصال فاذن الجسم
 شيء غير الاتصال به يقوى على قبول الانفصال وهو الذي يتصل ويتصل مرة بعد
 اخرى فهو الهوى في العلم ان العلم في هذا الباب ان يعلم انه لا يمكن له ان يتصل
 والانفصال عرضين متعاقبين على شيء هو موضوع لهما وهو الجسم كما سبق الى
 او هام المتكلمين في وجود المادة وذلك لان ذلك الشيء يجب له ان يكون ذاته غير متصل
 ولا منفصل حتى يمكن له ان يكون موضوعاً للاتصال والانفصال فهو لا يكون من حيث ذاته
 بحيث يفرض فيه الابعاد فلا يكون جسماً البتة بل هو المسمى بالمادة ولا بد من ان يضاف
 شيء ما متصل بذاته اليه حتى يصير جسماً فذلك الشيء هو الصورة والمجموع هو الجسم
 الذي هو في نفسه متصل وقابل للانفصال والذين جعلوا المتصل عرضاً على الطلاق
 يتصور ان يكون الجسم متصلاً في نفسه امر ذاتي متقوم للجسم والجوهر لا يتقوم بالعرض
 وايضا ينبغي ان يعلم ان الواحد الشخصية والتعدد الذي يقابلها ايضا لا يعرفان
 للمادة لا بكون تشخصها المستفاد من الصورة لوقوف على احوال التشعب المبينة على
 اتصال المادة بالوحدة او التعدد حسب ما ذكره الفاضل الشارح وغيره كقولهم
 لو كان تعدد الجسميه بعد وخذتها مقتضياتاً لاعدادها ومحوها الى مادة يوجد
 في الحالتين كان تعدد المادة بسبب الاتصال بعد وحدتها مقتضياتاً لاعداد المادة
 الاولى ومحوها الى مادة اخرى ويتسلسل الى غير ذلك من التشعب وذلك لان المادة
 الموجودة في الحالتين غير موضوعه بنفسها بوحدة ولا تعدد بل انما يتصف بها عند
 الصور والفاضل الشارح عارض الشيخ باقامة حجة على قول الهوى وهو الهوى

في قوله لا يعود هو بعينه لان عادة المعدم متسعة فاذن الشيء فيه قوة الانفصال الباقي في الاحوال جميعاً هو غير المتصل بذاته وهو الهوى في الجسم هذا البرهان ان نقول لما ثبت ان الجسم لا يخلو عن اتصال ما في ذاته وانه قابل للانفصال حال كونه منفصلاً فقبول الانفصال حاصله له حال الاتصال ونفس الاتصال ليست بقابلة للانفصال على وجه يكون حال كونه اتصالاً موضوعاً للانفصال فاذن الجسم شيء غير الاتصال به يقوى على قبول الانفصال وهو الذي يتصل ويتصل مرة بعد اخرى فهو الهوى في العلم ان العلم في هذا الباب ان يعلم انه لا يمكن له ان يتصل والانفصال عرضين متعاقبين على شيء هو موضوع لهما وهو الجسم كما سبق الى او هام المتكلمين في وجود المادة وذلك لان ذلك الشيء يجب له ان يكون ذاته غير متصل ولا منفصل حتى يمكن له ان يكون موضوعاً للاتصال والانفصال فهو لا يكون من حيث ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد فلا يكون جسماً البتة بل هو المسمى بالمادة ولا بد من ان يضاف شيء ما متصل بذاته اليه حتى يصير جسماً فذلك الشيء هو الصورة والمجموع هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل للانفصال والذين جعلوا المتصل عرضاً على الطلاق يتصور ان يكون الجسم متصلاً في نفسه امر ذاتي متقوم للجسم والجوهر لا يتقوم بالعرض وايضا ينبغي ان يعلم ان الواحد الشخصية والتعدد الذي يقابلها ايضا لا يعرفان للمادة لا بكون تشخصها المستفاد من الصورة لوقوف على احوال التشعب المبينة على اتصال المادة بالوحدة او التعدد حسب ما ذكره الفاضل الشارح وغيره كقولهم لو كان تعدد الجسميه بعد وخذتها مقتضياتاً لاعدادها ومحوها الى مادة يوجد في الحالتين كان تعدد المادة بسبب الاتصال بعد وحدتها مقتضياتاً لاعداد المادة الاولى ومحوها الى مادة اخرى ويتسلسل الى غير ذلك من التشعب وذلك لان المادة الموجودة في الحالتين غير موضوعه بنفسها بوحدة ولا تعدد بل انما يتصف بها عند الصور والفاضل الشارح عارض الشيخ باقامة حجة على قول الهوى وهو الهوى

وهو الهوى في العلم ان العلم في هذا الباب ان يعلم انه لا يمكن له ان يتصل والانفصال عرضين متعاقبين على شيء هو موضوع لهما وهو الجسم كما سبق الى او هام المتكلمين في وجود المادة وذلك لان ذلك الشيء يجب له ان يكون ذاته غير متصل ولا منفصل حتى يمكن له ان يكون موضوعاً للاتصال والانفصال فهو لا يكون من حيث ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد فلا يكون جسماً البتة بل هو المسمى بالمادة ولا بد من ان يضاف شيء ما متصل بذاته اليه حتى يصير جسماً فذلك الشيء هو الصورة والمجموع هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل للانفصال والذين جعلوا المتصل عرضاً على الطلاق يتصور ان يكون الجسم متصلاً في نفسه امر ذاتي متقوم للجسم والجوهر لا يتقوم بالعرض وايضا ينبغي ان يعلم ان الواحد الشخصية والتعدد الذي يقابلها ايضا لا يعرفان للمادة لا بكون تشخصها المستفاد من الصورة لوقوف على احوال التشعب المبينة على اتصال المادة بالوحدة او التعدد حسب ما ذكره الفاضل الشارح وغيره كقولهم لو كان تعدد الجسميه بعد وخذتها مقتضياتاً لاعدادها ومحوها الى مادة يوجد في الحالتين كان تعدد المادة بسبب الاتصال بعد وحدتها مقتضياتاً لاعداد المادة الاولى ومحوها الى مادة اخرى ويتسلسل الى غير ذلك من التشعب وذلك لان المادة الموجودة في الحالتين غير موضوعه بنفسها بوحدة ولا تعدد بل انما يتصف بها عند الصور والفاضل الشارح عارض الشيخ باقامة حجة على قول الهوى وهو الهوى

على تقدير ثبوتها ان كانت متخيزة فاما على سبيل الاستقلال واذن كان حلول الجسمية فيها جوا
 للمثلين وايضاً لم يكن هو المحلية اولى من الجسمية وايضاً لا تحتاج الى هوى اخرى واما على
 سبيل التبعية فاذن كانت صفة الجسمية ولم يكن الجسمية حاله فيها وان لم يكن متخيزة
 استحالة حلول الجسمية المختصة بحجمه فيها بالبدية وهذه الحجة غير شاذة على التسام
 متخيزه فان لا يتخير على سبيل الحلول في الغير لا يجب له ان يكون متخيزاً بالانفراد بل لا يتخير
 حلول الغير فيه ولا يلزم من ذلك كونه صفة لذلك الغير **جواب** في قوله
 ان هذا ان يلزم فانما يلزم فيما يقبل الفكر والتفصيل وليس كل جسم فيما احسب كذلك هذا
 هو الوهم وتقريره ان يقال انكم استدلتم بما كان وجوده انفاكاً ولا انفصالاً بالنعول في
 بعض الاجسام على كونه مقارناً للقابل وذلك لا يقتضي وجوب كون جميع الاجسام مقارنة
 للقابل فان منها ما يقبل الفكر والتفصيل بالنعول كالفكر وغيره من الاجسام الصلبة
 الصغيرة وان كان قابلاً بحسب التوهم **جواب** فان خطر هذا ما لا يعلم ان طبيعة
 الامتداد الجسماني في نفسها واحدة هذا هو التنبيه المؤيد لذلك الوهم وهو يتذكر منهوم
 الامتداد الجسماني الذي هو الصورة الجسمية المتصلة بذاتها التي لا يبقى هويتها الامتداد
 ية عند وجود الانفصال في الخارج ولا في الوهم ثم يتذكر كون كل ذي حجم بحسب طبيعته
 الملائمة واجب القبول للانفصال ولو في الوهم فان مع استحضار وجوب هذا الحكم على
 هذا الامتداد يمنع الحكم بكون شيء من الاجسام غير مقارن لما يقبل الفصل والوصل
 العارضين في الوجود والوهم له وذلك لتساوي الجميع في هذا المعنى واتخاذها فيما يتعلق
 بهذا المعنى ككون بعضها فلانها وبعضها عنصراً او ما يجري مجراه واعلم ان الامتداد
 المذكور قد يمكن ان يؤخذ من حيث هو عام وكل جسم كائناً نوعاً قد يمكن ان يؤخذ من
 حيث هو خاص وجوهر قد يمكن ان يؤخذ من غير اعتبار شيء من ذلك كما سبقت الإشارة
 اليه في النسخ الاولى وانما يكون اذا اخذ وحده موجوداً في الخارج لا شك في وجوده فالشيخ
 اخذ كذلك وأشار اليه بقوله طبيعة الامتداد فان الطبيعة يطلق على الماخوذ كذلك
 كما مر ولا شك انه من حيث هو طبيعة شيء واحد في نفسه مغاير لساير الطبيع **جواب**
 وما لها من الغنى عن القابل او الحاجة اليه متشابه وذلك لان الشيء الماخوذ من حيث هو
 هو لا يمكن ان يختلف الحكم عليه بالامور المتقابلة معاً فان اختلف فقد اختلف لكونه ماخوذاً
 مع امور تقتضي الاختلاف **جواب** واذا عرفت بعض احوالها حاجتها الى ما يقوم
 فيه عروفي لطبيعتها غير مستغنية عما يقوم فيه ولو كانت طبيعتها طبيعة ما يقوم بذاته

الوهم

وهو الهوى في العلم ان العلم في هذا الباب ان يعلم انه لا يمكن له ان يتصل والانفصال عرضين متعاقبين على شيء هو موضوع لهما وهو الجسم كما سبق الى او هام المتكلمين في وجود المادة وذلك لان ذلك الشيء يجب له ان يكون ذاته غير متصل ولا منفصل حتى يمكن له ان يكون موضوعاً للاتصال والانفصال فهو لا يكون من حيث ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد فلا يكون جسماً البتة بل هو المسمى بالمادة ولا بد من ان يضاف شيء ما متصل بذاته اليه حتى يصير جسماً فذلك الشيء هو الصورة والمجموع هو الجسم الذي هو في نفسه متصل وقابل للانفصال والذين جعلوا المتصل عرضاً على الطلاق يتصور ان يكون الجسم متصلاً في نفسه امر ذاتي متقوم للجسم والجوهر لا يتقوم بالعرض وايضا ينبغي ان يعلم ان الواحد الشخصية والتعدد الذي يقابلها ايضا لا يعرفان للمادة لا بكون تشخصها المستفاد من الصورة لوقوف على احوال التشعب المبينة على اتصال المادة بالوحدة او التعدد حسب ما ذكره الفاضل الشارح وغيره كقولهم لو كان تعدد الجسميه بعد وخذتها مقتضياتاً لاعدادها ومحوها الى مادة يوجد في الحالتين كان تعدد المادة بسبب الاتصال بعد وحدتها مقتضياتاً لاعداد المادة الاولى ومحوها الى مادة اخرى ويتسلسل الى غير ذلك من التشعب وذلك لان المادة الموجودة في الحالتين غير موضوعه بنفسها بوحدة ولا تعدد بل انما يتصف بها عند الصور والفاضل الشارح عارض الشيخ باقامة حجة على قول الهوى وهو الهوى

الذي ذكره السبع هو الذي سميته افعار المذهب حتما شسطا واظن **قوله**
 فان حظ هذا ما كان يعلم ان المسمى الفرضية والوهمية او الواجبة بحسب اطلاق
 عرضين قارن كالتسواد والبياض والبلقة او مضافين كاخلاق وخواص او قارنين
 او مضافين قد يقع المقسوم انيقية ما يكون طباع كل واحد من اثنين طباع الاخر وطباع
 الخلة وطباع الخارج المواقف النوع ونجا يصح بين كل اثنين منها يصح بين اثنين احدهما
 فيصح اذن بين المتباينين من الاتصال الواقع للاشقة التكاكية ما يصح بين المتصلين
 ويصح بين المتصلين من التماسك الواقع للاتحاد الاتصال ما يصح بين المتباينين هذا هو
 التسمية المزيل لحد الوهم وهو باعتبار التشابه المذكور في طباع تلك البسائط برسمهم
 وذلك لان الطبيعة المتشابهة انما تنقسم في جنس كانه **قوله** شيئا واحدا غير محلول في الخرج
 الواحد الوهم من حيث الطبيعة بمعنى ما يمتصه ما يرا احزاء وما يمتصه الكل
 وما يمتصه الخارج عن الكل المواقف في تلك الطبيعة لا يشارك الجميع فيها وحب
 من ذلك تشارك جميع هذه الاربعة اما في الامتصاص عن قبول الاتصال والاتصال
 او في جوار قبولها ولا اول ظاهر الفساد فالباقى حتى وان قيل لكل البعض متغير
 في قول ذلك سبب في بقاءه ولما لا تراعي ذلك وقد ذهبنا الى القول به في الملوك انما
 المعصود فيها هو ما كان طويلا الفصل والوصول على الاجسام المفروضة من حيث
 طبيعتها المتفقة وذلك كلفينا في اثنان المادة والشيء من خمس القسمة الفرضية وهي
 باخلاق وعرضين المذكوران اثنان الذي هو مجرد ونما على تلك البسائط خلافا
 وقسم التي باختلاف عرضين الى يكون سبب عرضين قارنين الى ما يكون سبب
 اضافة او ازالة في الخارج ما لا موضوع في نفسه وبلاضافة الى الموضوع بحسب
 الى غيره وانما تبسط القول بذكر هذه الاقسام لان الجميع مما يجوزونه ثم بين كل
 قسمة من هذه تكل في انفسه في المقسوم ويكون بعد القسمة طباع كل واحد من
 الاثنين وطباع مجموعهما قبل القسمة وطباع ما يخرج منها يوافقهما في النوع والما
 غير مختلف فيما يمتصه واما قال طباع كل واحد ولم يقل طبيعة كل واحد لان
 اعم من الطبيعة وذلك لان الطباع يقال لمصدر الصفة الذاتية الاولى لكل شيء
 والطبيعة من حيث هي اي قبل رعيه الحركة والسكون فيما هو فيه او لا والذات
 عتوا زاده ثم ذكر انه يلزم من ذلك ان يكون حكم المتباينين قبول الاتصال حكم
 المتصلين وحكم المتصلين قبول الاتصال حكم المتباينين **قوله** اللهم لا علم

بذلك

بذلك

خارج عن طبيعة الامتداد لانهم اوزايل هو ما اشرنا اليه من ان بعض الاجسام متغير
 عن قبول الفصل والوصول لسبب خارج من طبيعة الامتداد مقارن له ويكون ما كان
 في الملوك واما لا كما في الاجسام المتغيره الصلابة مثلا وكانه جوارق لسؤال منهم هل
 ليس جوارق الملوك متصلا عندكم بالجزء الاخر منه مثلا ومنعك عن احصاء ولا تحوز
 اتصال الجزئين منه وبما لها بالاحصاء مع اسيرك الجميع في مفهوم الامتداد ولم لا تحوز
 مثل ذلك البسائط المذكورة فقال له انما ذهب الى ذكر ما منع وهو ان الصورة **قوله**
 اعني النوعية امه مقارن للامتداد الجسمي مانع اياه عن قبول الاتصال والاتصال
 بالغير وانهم فرمتم البسائط متشابهة الطباع ما في مانع لها من حيث هي عن الاتصال
 والاتصال **قوله** ولعل هذا العائق اذا كان لما طسعا كان انسيبة بالعلل
 ولا وصل بين اشخاص نوع بل يكون نوعه في سبعة وكل نوع كمثل
 ان يكون له اشخاص كثيرة معا وعن ذلك عاينوا في نوع طسعي فانه لا يوجد للاشخاص المحتملة
 ان يكون لكل النوع انسيبة ولا يكون نوعه في سبعة اي لا يوجد ذلك
 النوع الاشخاص واحدا وكيف يوجد انسيبة او كبره لا شغل في ذلك النوع والعاين عنه
 لازم طسعي مخناه ان كل نوع مادي مستلزم لما يمنع عن الاتصال بحسب الطبيعة
 فمن المستحيل ان يعدد اشخاصه في الوجود اي لا يكون الوجود منه الاشخاص
 واحدا وهذا معنى ان نوعه في سبعة وذلك لانه لو وجد فيه سبعة كانا متساويين
 في الماهية وكان كل واحد منهما مللا للاتصال لا يمكن ان يحصل بينهما وجود المانع
 عنه هذا خلف هذا حكم كل ما في العلوم الطبيعية من الجزاء الكلام الى ان ذكرها اثنا
 حل هذه السببه واعتبر من الغامض السارح بان حجة السبع مبنية على ان الاجسام متساوية
 في الماهية وهو ممنوع لما ذكره من قبل ذلك وهو منه ان الشيء في حجة على ما سلموه من
 كون البسائط متساوية في الطبع واعتراض اصحاب الامتداد ذات الجسم عروبا فيه
 عند الاتصال وتجلده عند الاتصال في امور مشخصة واعلمنا جميع الماهية المتساوية
 عن فعلها وجوابه اننا سلمنا ان نوع الاختلاف بسبب المواقف مكررا وورد اعتبارها
 اخر محرم محرم **قوله** وكل نوع كمثل ان يكون له اشخاص كثيرة معا وعن ذلك
 ما يلزم طسعي فانه لا يوجد للاشخاص المحتملة ان يكون لكل النوع انسيبة ولا يكون
 بل يكون نوعه في سبعة اي لا يوجد ذلك النوع الاشخاص واحدا وكيف يوجد انسيبة
 تعرض بل يكون نوعه في سبعة اي لا يوجد ذلك النوع الاشخاص واحدا وكيف يوجد انسيبة

قوله

الاجسام متساوية

لا الخلاعة تمتنع الوجود فلا يمتنع وصفه بكونه متباهاً بل يقع ان يقال لو ثبت وجوده
 لكان متباهاً **قوله** والامن الجايز ان يفرص من اعداد ان غير متباهاً من غير
 واحد بل انما للعدل بينهما بل هو ما في المجلد الاول **قوله** ومن الجايز ان يفرص
 بينهما البعاد بين ارباب بعد واحد من الاعداد ان اساره الى المجلد مع الباسه **قوله**
 ومن الجايز ان يفرص بينهما هذه الاعداد الى غير النهاية بكون هناك مكان زبادى على
 اول تفاوت يفرض خيره نهاية اشارة الى الثالثة **قوله** ولا كل زيادة تؤخذ فانها
 مع المولى عليه قد توجد في واحد اساره الى الرابعة قال ثم شرع في تركيب الحق
قوله واية زيادات امكنت فممكن ان يكون هناك بعد يستعمل على جميع ذلك الممكن
 مشروع في الحق ومعناه كل واحد من زيادات ممكن وجودها فاما ممكن ان يستعمل
 عليها بعد وليس من هذه القصة بقوله ولا فيكون امكان وقوع الاعداد اقوالاً ويحتمل
 ان يكون قوله واية زيادات امكنت معلوماً ما حوله معدة رابعة اى واية زيادات امكنت
 اذا اخذت معافاتها ايضا يكون موجوده مع المولى عليه في واحد ويكون قوله ممكن
 ان يكون هناك بعد يستعمل على جميع ذلك الممكن قصته مغللة بقوله ولان كل زيادة
 تكون هذا التناقض واللام ويكون قد ير الكلام ولان كل واحد من الاعداد
 وكل مجموع منها موجود في بعد فاذن ممكن ان يوجد بعد يستعمل على مجموع الاعداد
 الممكن الغير المتباهاً وعلى الوجه الذي ذكره في شرحه المشارح لا يكون للام البطلان
 في قوله ولان محتمل ولا يبراد لعدة ان وجهه قال وتوكتب البرهان ان يقال اما ان
 يكون هناك بعد واحد يستعمل على الاعداد الغير المتباهاً او لا يكون والثاني
 باطل لانه لا علو اما ان يوجد بين الامتدادين بعد لا يوجد فوجه بعد اخوا ولا يوجد
 والاول يوجب استطاعتهما مع فرض اللانها في هو باطل والثاني يعنى ان يكون هناك
 زيادة الا وهي حاصله في بعد آخر فاذن صدق على كل زيادة انها حاصله في بعد في
 صدق على كل واحد انها حاصله في غيره صدق على المجموع انه حصل بعد فاذن
 وجب ان يفرض بين الامتدادين بعد يستعمل على الاعداد الغير المتباهاً مع كونه
 بين حاصلين هذا خلف فثبت ان القول بالانها لا يعاد يودى الى اقسام كلها باطله
 قال وجميع هذه المقدمات جليلة الامقدمة واحدة وهي قولنا لما كان كل واحد
 من تلك الزيادات حاصله في بعد وجب ان يكون الكل حاصله في بعد فان المطالب ان يطالب
 عليه بالدليل وهذه المقدمة ان امكن اثباتها بالبرهان استمر البرهان والاستسقاط واقوال

انه لم يحل كون الكل حاصل في وجود معللا يكون كل واحد حاصل في وجود فقط بل حوله
معللا يكون كل واحد وكل مجموع يمكن ان يوجد ايضا حاصل في وجود والشارح لما جعل قوله
واية زيادات امكن غير متعلق بالمقدمة الرابعة حصله من تفسيره المذكور ونظر البرهان
على وفق تفسيره مقدمة غير حلية واما على الوجه الذي فسره فليس كذلك لانه اذا ثبت
كل مجموع موجود في وجوده كان مجموع الزيادات الخيرة للتساوية مجموعا موجودا وجب
ايضا في وجوده لما كانت هذه القضية اعني الحكم بوجوده مشتمل على جميع الزيادات غير
بنية قصد اثباتها بطلان تقيدها وهو **قوله** ولا فيكون امكن وقوع الابعاد الى حد
للازيد عليه امكن حال المواد منه بيان الحال الذي يلزم من عدم وجوده شتمل على جميع الزيادة
فالمعنى انه لو لم يوجد بحد يشتمل على تلك الزيادات لوجب ان يكون هناك بحد لا يحصل ما فيه
من الزيادة في بحد آخر وحصل فلا يوجد بحد فوق ذلك البحد فكون امكن الابعاد المتشعبة
بينها محال وداحل معتبر لا يمكن ان يوجد ما هو ازيد منه **قوله** فيكون امكن وجود
المشتمل على بحد من جملة غير المحل وذلك من القوة يعني يلزم من ذلك ان يوجد
بحد مشتمل على عدد محصور متناه من جملة الابعاد الغير المتناهية التي هي موجودة
بالقوة **قوله** فمما يتبع من الامداد من محله وادى الى امكن عند حد يحاوزه في
العظم أي اذا كان امكن الابعاد التي يفوق فيها ماية وجب ان ينتهي البعد فيها الى بحد
ما هو اعظم منه **قوله** وهناك سطح لا محالة لامداد ان لا ينتهي بحد أي اذا
اسى الى بحد لا يوجد اعظم منه عند وجود اعطاهما **قوله** ولا امكن الزيادة على اكثر
ما يمكن وهو ذلك المحل وذلك من جملة غير المحل وذلك حال أي ان لا ينقطع الامداد
فمن يوجد على اعظم ما فرض انه اعظم الابعاد وحصل بحد واحد مشتمل على اكثر من
للمساوية التي فرضنا انه لا يمكن اشتغال على اكثر منها وهو محال بقوله وهو ذلك المحل وذلك
أي اكثر ما يمكن هو ذلك المحل وذلك من العرض الاول قال وظهر من جملة ذلك انه لو لم يصر
بحد واحد مشتملا على الزيادات الغير المتناهية لزم انقطاع الامداد بغير وعرضها
غير مساوية والشع لم يصرح به اعتمادا على عدم المعلم **قوله** فبما يكون
هناك امكن ان يوجد بحد بين الامداد من الاول في تلك الزيادة او الموحودة بغيرها
فكون تلكها هي محصورات خاصيتين هذا محال ومعناه ظاهر **قوله** فان قيل
الحجة مبينة على فرض بحد هو اخر الابعاد وذلك لا يمكن فرضها على الامداد من اقل
لانا غير متناهية لكان لا يفوقه بحد فلا يوجد هو اخر الابعاد فاذن ذلك مني على

من العلم المذكور في الفصل المذكور ونعم به انكم قلتم يجوز ان يكون سبب لزوم
الشكل للامتداد المنفرد عن القابل هو تفسير الامتداد لان الامتداد لما كانت له
طبيعة واحدة وجب ان يكون انتمصيه تلك الطبيعة واحدا ويلزم منه ان يكون
شكل الكل والجو واحدا انكم معتبرون ان شكل الجو المعروف من الملك لا يمكن
ان يكون شكل كله مع انكم تدعون ان الشكل للملك مقصي طبايعه الذي هو في
الجو والكل واحد اذا حوزتم اختلاف الشكل الملك مع عدم اختلاف مقصيه
فلم يجوز ان مثله في الامتداد المذكور فقوله وهذا ايضا اشارة الى قوله في الفصل
المقدم وكان الجو والمفروض من مقدار ما يلزمه ما يلزم كليته ونه يقول
اسا اجر على ان هذا الاسكال ليس هو الشكل وحده بل جميع البسائط اذا كانت
الكل والجو فيها كالارض والمخالفة لبعض اجزائها في وسط الاحرام وفي الجو والمفروض
من البسائط انما ساخر وجود جزوه عنه بخلاف المركبة يكون جزئها لاجل البسائط
فان وجب تعدد بالسبب لما كان المفروض ان جميع البسائط خصه بالذكر وليس
فبقولكم ان يفرق بين الصور بين انتمصيه لزوم الحال المذكور في احد جهات
الاخرى وتقرره فحالا ان الشكل له مادة قد عرض له بسببها الكلية والجزئية وفاعل
او حب حصول الامتداد والشكل فيها فخصيرها كلا ومع ذلك السبب بعينه ان يكون
بفرض جزاله بعد ذلك استحالة ان يكون الجو والكل مادام الجو وجزوا والكل
كلا واما الامتداد المنفرد عن المادة فلا يتصور له جزوا وكل فضلا عن سائر عوارضها
بلا يتصور فيه اختلاف ولا تغير فاذا لم يكن حكمه حكم الشكل وما جرى مجراه لو
ان الشكل حصل للشكل عن طبيعة موه او حب حصوله تلك الجزئية ولم يكن ذلك لها عن
نفسها او عن جزئيتها فلما وجد لها ذلك وجب ان يكون السبب لكونها لغيره
بعد ذلك جزوا اما للكل لكونه جزوا ومفروض حصول صورة الكل صورة الكل
معناه ان الشكل حصل للشكل عن طبيعة موه او حب حصوله او لا تلك الصورة الجسميه
المحيينه المختصه به ثم ذلك الشكل المعين الذي كونهما ولم يكن الشكل له عن نفسه
ولا صورته الجسميه وتبين تلك القوة الصورة النوعيه للشكل والقوة اسم للمصدر
من شئ غيره من حيث هو غيره والطبيعة تطلق على معانٍ متباينه والمراد هنا هو
الذي نفسه او ما يصدر عنه الفعل لذاته فطبيعة القوة هي ان الشئ الذي يصدر عنه
المصدر الذي غيره او المصدر الذي من الشئ الذي يصدر عنه النوعي عنهم قال فلما

وجب حصول الشكل لكونه امتدادا والشكل وجب ان يحار ذلك السبب المذكور الموحى بشك الصورة
والشكل للمفروض ان يكون صورة الكل ولا شكه لما يكون المفروض من حصول صورة الكل
جزوا وجب ذلك لكونه بالمفروض جزوا للكل بفعل حصول صورة الكل اي بالوحدة الصورة
للتبوي لامتداد المعين والشكل المعين وجب ان يكون الجو الحادث بفعل الكل سببا لكونه
جزوا واحدا بعد الكل ومن اختلفت الشئ هنا في بعضها بكون لفظة صورة الكل اصل
محموضه لكون الحصول فضاها لها والاخرى مرفوعة لكونها فاعلا لقوله لا يكون ومعناه
لا يكون الجو صورة الكل بفعل حصول صورة الكل وهو لا يصح وفي بعضها لم يكون لفظة
الكل يكون فاعلا لقوله لا يكون فمما يعود الى لفظة ذكره قوله فلما وجد لها ذلك يعني
الشكل المقدم ذكره ويجوز ان يكون فاعلا لقوله لا يكون فهو ما في قوله ما للكل ويكون
على هذا المصدر ما هذه موصولة بمعنى الذي هذا المعنى عارض ما يتو
معاريه ما يقبل تلك الصورة وتحملها وتجوز انما هي الحال للملك عن عارض وهو
الكل والجو المضاف الى احد جهات الجو وهو كون الجو جزوا ومفروض حصول
الكل ان هذا المعنى هو المانع له عن قبول ما يمتصيه السبب المذكور وبسبب مقارنه
المادة الباقية للصورة الجسميه الحاملة اياها المتحررة معها لطوبى ان اتصالا عليها
واما المقدار لو انتموكم لم يكن هناك شئ لا يوجب شيئا الا طبيعة المقدار
وتلك الطبيعة هي واحدة لم تصور كلا وغير كل بحسب ذلك المفروض من نفسها ولا من غيره
ولا من مقارنه قابل ولا يحار يستحق شيئا معينا مما يختلف فيه حتى نفس الكلية والجزئية
فليس يمكن ان يقال هنا الحقان من غيرهما شئ بحسب امكان وقوة ما او صلوح موضوع
لحوقا سابا ثم يتبع ذلك ان صار ما هو كالجو حاله مخالفة بربان المقدار لو انتموكم لم يكن
الكلية والجزئية املا فضلا عما يلزمها ان نفس طبيعته واحدة ولا يمتصيه اختلاف
بالكل والجزء وليس هناك علة فاعله ولا مادة قابلة فاذن اختلاف هناك ويختلف الشئ
هنا في بعضها هكذا لم يصور كلا وغير كل بحسب ذلك المفروض من نفسها ولا من غيره
ولا من مقارنه قابل وهي اوضح وفي بعضها لا من نفسها ولا من غيره
لم يصور كلا وغير كل بحسب المفروض المذكور في الفصل المتقدم لا من نفسها لانه علة ولا
قابل هناك والاختلاف من نفسها باطل لانه لا يجب ان يستحق اختلاف ثم قال فليس يمكن
ان يقال هنا الحقان من غيرهما شئ من الفاعل ثم قال بحسب امكان وقوة ما يعني المادة التي
تحتاج لامتداد الجسمي اليها لكونه صورة ثم قال او صلوح موضوع يعني الموضوع الذي يحتاج

هذا المعنى عارض ما يتو
معاريه ما يقبل تلك الصورة
والشكل للمفروض ان يكون
صورة الكل ولا شكه لما يكون
المفروض من حصول صورة الكل
جزوا وجب ذلك لكونه بالمفروض
جزوا للكل بفعل حصول صورة
الكل اي بالوحدة الصورة
للتبوي لامتداد المعين والشكل
المعين وجب ان يكون الجو الحادث
بفعل الكل سببا لكونه جزوا
واحدا بعد الكل ومن اختلفت
الشئ هنا في بعضها بكون لفظة
صورة الكل اصل محموضه لكون
الحصول فضاها لها والاخرى
مرفوعة لكونها فاعلا لقوله
لا يكون ومعناه لا يكون الجو
صورة الكل بفعل حصول صورة
الكل وهو لا يصح وفي بعضها
لم يكون لفظة الكل يكون فاعلا
لقوله لا يكون فمما يعود الى
لفظة ذكره قوله فلما وجد لها
ذلك يعني الشكل المقدم ذكره
ويجوز ان يكون فاعلا لقوله
لا يكون فهو ما في قوله ما
للكل ويكون على هذا المصدر
ما هذه موصولة بمعنى الذي
هذا المعنى عارض ما يتو

وحده بحسب هذا الفرض هذا ان اساع القسم الاول والفرق بينه وبين نظيره اما ان اساع
 فان هذا لا يمكن ههنا ان الحصول على الصور كان غير متعلق بالموضع الذي حصلت فيه مع
 الصور ولا يمكن ان يقال ان ذلك ان حصوله في ذلك الموضع اما كان في الصورة انما لم يتصلها
 وذلك لان الحصول لم يكن هناك ولا في موضع آخر من اساع بقوله كما يمكن ان يقال ان نظيره في الوجود
 وهو ان يكون الحصول في صورة توجب لها وضعها هناك كزوايا الهواء مثلا في موضعه الطبيعي
 فان صورته الهواءية توجب لادته وضعها هناك او كان في عرض لها وضعها هناك كزوايا
 الهواء ايضا اخرج بالقدر عن موضعه الى الموضع الطبيعي للماء وعرض لها وضعها هناك
 بمسند صورته الخزين بسبب لخص صورته الماء بما دلتها هناك تحصل الحصول مع الصور
 اللاحقة تاتي موضع خاص يكون في ذلك الموضع اول ما اولونه كانت حاصله من هذا النوع
 بحسب الصور السابقة والاحوال الغارضة لها انما اشار بقوله وانما ليس يمكن فيما نحن
 فيه انما مجردة بحسب هذا الفرض الى الفرق المذكور وليس يمكن ايضا ان يقال
 ان الصورة عين لها وضعها مخصوصا من الاوضاع الخزوية التي يكون احدها في واحد مثلا
 كاحد الارض كما يمكن ان يقال في الوجه الذي ذكرناه من تخصيص موضع جروبي بسبب لخص
 الصورة وهناك موضع جروبي لوقت اختصاص اقرب المواضع الطبيعية من ذلك الموضع
 كالخروج من الهواء بصير ما يكون موضعه الطبيعي مختصا بحسب موضعه الاول وهو
 اقل مكان طبعي للماء مما كان موضع هذا المصاير ما وهو هو هو وانما يمكن هذا الاتصال
 جعلنا ما مجردة وهذا ان اساع القسم الثاني وهو ان يحصل لاولونه بعد ان يكون
 بالحصول وسان الفرق بينه وبين نظيره في الوجود اما ان اساع هو بيان تساوي شئونها
 الى جميع المواضع التي تنبضها الصورة التي يحتمل ان يكون متساوية بالنسبة اليها
 دائما وبحسب الصور وحسب شكل حصولها في بعضها وهو المراد من قوله وليس
 يمكن ايضا ان يقال ان الصورة عين لها وضعها مخصوصا من الاوضاع الخزوية التي يكون احدها في واحد
 كل واحد مثلا كاحد الارض وانما قيل هذا القسم من القدر لان انتقال الصورة النوعية
 بغير الصور الجسمية على ما سندرها انما تسمى تحت الموضع لكون كل صورة نوعه
 مقتضية لخص مخصوص دون غيره وذلك لان للخص الطبيعي احدا كونه وخصوه الحصول
 مع الصورة واحدا دون غيره بمعنى اولونه ولاجل هذا حصل المراد من القدر المذكور
 انما اشار بقوله كما يمكن ان يقال في الوجه الذي ذكرناه الى نظيره في الوجود وذلك الوجه
 المال الاول الذي كان الموضع السابق واجبا لعارضه بحسب الصورة السابقة اعني في

فيكون هذا هو المقصود
 فيكون هذا هو المقصود
 فيكون هذا هو المقصود

فيكون هذا هو المقصود
 فيكون هذا هو المقصود
 فيكون هذا هو المقصود

والحصول من الهواء الذي كان موضعه الطبيعي ثم صار ما مقصود الموضع الطبيعي للماء لوجود
 الصورة المائية فيه وانما لم يحصل في جروبي من قبل حصول الخزان الذي هو اقرب اجزاء الموضع
 الثاني الى الموضع الاول فخصص ذلك الموضع الجروبي به بسبب الموضع السابق وهو معنى
 قوله بسبب لخص الصور وهناك وضع جروبي اي بسبب لخص الصور حال وجود وضع
 جروبي هناك فهنا سببان احدهما الصورة المائية وهو سبب لخص الموضع الثاني مطلقا
 والثاني الموضع السابق وهو سبب لخص الموضع الجروبي منه بالمعنى انما اشار بقوله
 وانما يمكن هذا الاتصال جعلنا ما مجردة الى الفرق بينهما ولما بطل التساوي بين اساع
 الفرض الاول وهو حصول الصورة الجسمية في الحصول في الموضع وتبين من ذلك ان حصول الصورة
 في الحصول لا يجوز الاعلى سبل السبل ان يكون حصول اللاحقة عينها والى السابقة واعلم
 ان غاية ايراد الباطن من هذا ان ايراد المعارضه بها وذلك ان الحكم بامساع حصول الصورة
 في الحصول لا يقتضيها الحصول في موضع مع عدم اولونه احدا للمواضع بممكن
 ان عارض من يكون الذي هو حصول صورة جديدة في الحصول والى ان يقتضي اجماله
 في موضع والوجه في تخصيصه باحد المواضع هو الوجه في تخصيص الحصول في الموضع
 ثم ان اجيب ان المخصص هو الموضع السابق حاصل في غيره حاصل ههنا عارض في
 الصور الكاسه الجديدة يعني الحصول في احدا من مكانها الطبيعي لا يقتضي مع ان
 الى الجميع واحدا فالوجه في تخصيصها باحد المواضع هو الوجه في تخصيص الحصول في الموضع
 باحد احدا من الممكنة في ان الموضع السابق ايضا يفتقد تخصيصه في احدا من الممكنة
 وههنا اذ ليس وضع سابق ولا تخصيص في بلوغ من كلام الفاضل السارح ان اول الاسكان
 هو الجسم الجسمي لا يحتمل ان يتما فيه باحدى الصور النوعية بعضها مع دوام انصافه
 بان لم يجوز ان الحصول اذا انصفت الجسمية في ان كان غير واحد الحصول في جروبي
 لكنها حصلت في احدا لا حياز واحدا عنه يكون كل صورة نوعه متسوية باحدى
 للحصول في قبول اللاحقة والحصول الخالية عن الصور ليس كذلك فظهر الفرق اقول هذا
 اشكال دراسه للبيس في الكتاب منه غير لا اثر واما تشكك في حصول اتصال الحصول في حال
 تجردها او صافي متعاقبه تسمى احدها تخصيصها باحد الاوضاع الممكنة بعد حصول
 الصورة فيها وليس بشئ لان الحصول الموصوفه بذلك الاوصاف انما يحصل في موضع في
 غير متجردة وان لم يحصل في شئ منها مع الاوصاف الى جميع الاوضاع واحدا
 باحد من هذا ان الحصول لا يخرج عن الصور الجسمية وفي نسخة الجسمانية وفي نسخة

فيكون هذا هو المقصود
 فيكون هذا هو المقصود
 فيكون هذا هو المقصود

الحرمة ذكر الماصلة السارح ان الوجه على امساع انعكاس المصولة عن الصورة كايها
 حاله لا يعكس اما ان يكون منسارها اليها او لا يكون وابطال الاولى فصل بم ابطال الثاني
 في الفصل المنفرد بانها غير اقرب منها بالصورة اما ان يحصل في كل احوال اولي هي
 منها او هي غير معتبر في غير من القسمين الاولين منها لظهور سادها بل انصهر على
 ابطال الثاني واكل ذلك امر بالحيث من المظنون فلم يصح بسوئه مطلقا لانه موقوف
 على النسبة لفساد السمين المحذوفين واقتولت وحتم ان يكون الوجه في ذكر الحق
 ان امساع اقتران المصولة المحذوفة بالصورة لا يدل بالذات على امساع تحذير المصولة
 عن الصورة بل يدل على ان المصولة المحذوفة غير معتبر في المصولة ابد او بعكس
 المصولة الى ان المصولة المقترنة بالصورة غير محذوفة اي لا يكون محذوفة اصلا
 لا اجسام هي المقترنة بالصورة في لا تحذير عن الصورة الجسمية
 والمصولة فلا تحلوا ايضا عن صور اخر بل ان الصور البوعيه وهي التي
 يختلف بها الاجسام انواعا واعلم ان سلب الخلو ايجاب المقارنة فمحي لا تحلوا انها عارف
 فلما كانت المصولة طمان هذه الصور معايل تقارب احد منها فوطا ولا حث
 تقارب تلك الواحدة ايضا دام بل رعايلها وتنادون في فاورد السبع ههنا
 لفظه قد التي يفيد مع الفعل المصارع جزوته الحكم لعلم ان الحكم الكلي بمقارنه المصولة
 لا ينافيه من الصور النوعية غير واحد وان كان امساع انعكاسها عن جميع تلك
 الصور واجبا فوسه وكفى لا يدل من ان يكون اياها مع صورة بوجه قبول
 انعكاس في الاجسام والتشكل بسهولة او بعكس او مع صورة بوجه امساع قبول
 تلك وكل ذلك غير معصية الجرمية اي في كفى تحلوا المصولة منها مع امساع حلول الجسم
 عن احد امور بله اخذها قبول الانعكاس والالتزام والتشكل التابع لها بسهولة
 وهو اللازم للاجسام الرطبة من العناصر وان ياتنها قبول ذلك جميع بعكس وهو
 اللازم للاجسام اليابسة من العناصر وان ياتنها امساع عن قبول ذلك وهو
 لازم للعكاس هذه امور مختلفة غير واجبه لذاتها في انما حث بعكس بعضها
 ولا يمكن ان يعضها الحرمة المتساوية في جميع الاجسام لكونها مختلفة ولا
 المصولة ان المفاعل لا يكون باطلا لما فعله كما سبق علم ما بعد الطبيعة فخلها
 اذن امور مختلفة ايضا عن المصولة والصورة وحيث ان يكون تلك الامور معاربه
 لها ان المقارن يتساوى نسبتته الى جميع الاجسام وحيث ان يكون معلوم المصولة

لا يعضها ما سفلق الامور لانفعالية كسهولة قبول الفصل والوصل وعشر وحيث
 ان يكون صور الا عراضا لان الجسم معص ان يحصل من غير ان يكون موصوفا باحد
 هذه الامور وكذا لا يدل لها من اسحقا في مكان خاص او وضع خاص
 معصين وكل ذلك غير مقتضى الحرمة العامة المستوركة فيها الجسم معص ان يحلو
 عن لا ين والوضع ومعص ان يكون جميع الامكنة او على جميع الاوضاع فاذن جسمه
 يقتضي ان يكون في مكان او وضع غير معصين ثم ان كل جسم محلي محض مكان او
 وضع خاص متعصن بخصها بطبيعة على ما يحث الخط الثاني فاذن لا يحلو كل جسم
 بما يقتضي اسحقا في مكان خاص او وضع خاص معصين ذلك لمصوره غير الجسمية
 العامة المستوركة كما مر وانما لم يقتصر على المكان جعل الوضع تسيما لئلا يهيب
 الحكم جريا فان الجسم المحيط بالكل ليس عند في مكان وهو لا يخلو عن وضع معص
 واعلم ان الصور تختلف باعتبار اثارها والمقتضية للكليات كسهولة قبول الا
 انعكاس وعشره يكون مناسية للكيف والمقتضية لاسحقا في الامكنة ما سسته للاب
 وهكذا في سائر الاعراض وتحقق كونها مغايرة لتلك الاعراض ان يكون الجسم بحيث
 يستحق ان يها هو غير حصوله في ذلك لا يبر وما يوضح ذلك بقاؤها في بعض الاجسام
 مع زوال الاعراض فان السبب المقتضى لسهولة تشكل الماء ورده الى مكانه
 الطبيعي ووضعها الطبيعي باق عند جموده او اضعاذه بالفسر او تكجيبه
 والفاضل السارح اورد عليه شكوكا كثيرة منها ان اسناد اختلاف الاعراض
 الى الصور المحلله يقتضي اسناد الصور ايضا الى غير ههنا من الامور المختلفة
 فان اسناد اختلاف الصور في العناصر الى اختلاف استعداد اذ في مادتها الشتر
 بحسب الصور السابقة والفلكيات الى اختلاف قوايلها في الماهيات قيل فلم يجوز
 اسناد اختلاف الاعراض الىها من غير توسط الصور والجواب عنه ما مر من ان
 مغايرة الاعراض في مباديها وامتناع تحصيل الجسم منفكا عن تلك المبادي وسائر الاحوال
 المذكورة فان سميت تلك المبادي بعد وضوح ما تقدم بالكينيات فلا مضايقة في
 التسمية الا انه ينبغي ان ينسب اليها تحصيل الاجسام انواعا وصدور الاعراض من
 المذكورة وليست الاستعداد اذ في المواد كذلك ومنها ان الملك لا يحتاج الى هذه الصور
 فان اعراضه لا يتولد وذلك لان هذه الصور لو عرض للفلك لكانت لازمة ايضا لاجاله
 وتكون اذوها اما الجسمية او لما يكون خلا فيها او لما يكون محلا لها او لما لا يكون خلا ولا

هذا دليل ان كل صورة
 الترتيب في الاجسام

١٢٥

في صور الاجسام

او بالعكس

المسور

103

[illegible]

تلك الاشياء التي لا وجود لها في الحقيقة بل هي صور في العقل عند حصول الاستعدادات
 والوجود في قسم آخر من الحركة المتصلة على الدوام والاحتمال الذي ينشأ من اسطواناتها امور العالم
 على ما هو عليه في قسم آخر واعلم ان الحيوان في قسم آخر ان تقوم بالفعل الى
 مقارنة الصورة فاما ان تكون الصورة في العلة المطلقة الاولى لقوام الحيوان بما مطلقا او
 تكون الصورة في العلة واسطة مقيم آخر فيم الحيوان بما مطلقا او يكون شريكه في قسم آخر
 جميعا تقوم الحيوان او يكون الحيوان مجرد عن الصورة والصورة مجرد عن الحيوان
 وليس احدهما او يكون مناهية الآخر من غير ان يكون شريكا في قسم آخر خارج عنها
 يقيم كل واحد منهما مع الآخر ولا يكون بينهما كناية تعلق الحيوان بالصورة فيكون كل واحد من الاقسام
 المحفلة ليس بها هو الحق منها قال الفاضل الشارح تلك الاقسام ان يقال لما ثبت تلازمها بان
 يكون الحيوان بحاجة الى الصورة من غير عكس الصورة بحاجة الى الحيوان من غير
 او يكون كل واحد منهما بحاجة الى الآخر ولا يكون كل واحد منهما بحاجة الى الآخر
 اربعة اقسام والاول منها على تلبه اقسام فان الصورة تكون للحيوان اما حلة مطلقة او حرة
 منها او حلة ولا حرة على تلبه او واسطة للعلة فخرج من هذا الاقسام ستة وهي
 من جملةها عند الشيخ واحد هو ان الصورة حرة العلة للحيوان وافول التلازم عند القميين
 لا يقتضيه الا العلة الموجبة ويكون اما بينها وبين حلولها او بين حلولها لهما الكف انقول
 من حيث يقتضي تلك العلة تعلقا مطلقا واحدا بينهما بالآخر على اساس ان يانه وكل شئ ليس
 احدهما علة موجبة للآخر ولا مفعول ولا ارتباط بينهما بالنسبة الى الثالث كذا فلا تعلق
 احدهما بالآخر ويمكن فروع وجود احدهما منفردا عن الآخر لكن الجمهور لا يثبتون ذلك
 ويظنون ان التلازم بين شئ ليس احدهما علة للآخر بما يكون من غير ان يقتضي الارتباط
 بينهما ثالثا ويثبتون ذلك بالمصنفين ذلك من اطلاق الشيخ لم يتعرض لذلك او لا بل قسم
 وجه التلازم الى قسمين احدهما ان يكون لكون احدهما علة للآخر والثاني ان يكون كذلك
 والاول كان محتملا للوجهين اللذين ذكرهما الفاضل الشارح لكن العلم القابل لم يكن علة
 موجبة فيكون مقتضيه للتلازم من جهة القبول ولما استحال ان يكون القابل فاعلا
 استحال ان يكون الحيوان مقتضيه للتلازم الذي بينها وبين الصورة بوجه من الوجوه
 لم يتعرض الشيخ لاسناد التلازم الى علية الحيوان بل طلب وجه التلازم من جانب الصورة
 وعليها وقسم هذا القسم الى اقسام الثلثة التي ذكرها الفاضل الشارح وبقي القسم الثاني
 وهو ان يكون احد المتلازمين علة للآخر فثبت على ما يظنه الجمهور في هذا القسم باطل

باطل وثبت على ان الحق في هذا القسم هو ان يكون التلازم ارتباطا يقتضيه شئ غير المتلازمين بالثب
 لها ولعل المعنى في قسم الفصل بالوجه والقبضه وهذه هي الاقسام الاربع المذكورة في
 الكتاب ثم قسم القسم الرابع ايضا بحسب احتمال العقل الى قسمين في ذلك الثالث يقيم
 كل واحد منهما امام الآخر فثبت في الاقسام المذكورة بحيث لا يكون الشيخ قال الفاضل
 الشارح في قوله ان الحيوان مقتض في ان يقوم بالفعل الى مقارنة الصورة فوايد منها انه
 انما قال في ان يقوم للحيوان انما مقتضى البقاء وجوده في ما هيته كما امر ومنها انه قال
 يقوم بالفعل للحيوان انما مقتضى في الوجود الخارجي الذي هو في الدنيا ان قال الى مقارنة
 الصورة ليعرف انها علة من حيث لا يباين في انما ذات المحلول كالباري تعالى والعالم قال
 وعلى قوله مقارنة الصورة شك لفظي هو ان المقارنة حالة اضافية تعرض للشيء النسبة
 الى غيره ولا حوال الاضافة متأخرة عن الوجود فان المقارنة في عي مقارنة الحيوان
 للصورة ومقارنة الصورة للحيوان متأخرتان عنها فلا يصح ان يقال الحيوان مقتض في
 مقارنة الصورة بل العبارة الصحيحة ان يقال الحيوان مقتض في وجوده بالفعل الى
 ذات الصورة اقتضار متي وجد في غير يكون مقارنة للصورة فلا يقتار يكون الذات
 الصورة ووجوب المقارنة حكم بعد وجود الحيوان اقول محتمل ان يكون مراد الشيخ
 ذلك لانه وقع في عبارة توسع ما ويحتمل ان يقال الشيخ لم يذهب الى ان ذات الحيوان
 مقتض الى المقارنة المتأخرة عنها بل ذهب الى انها في قيامها بالفعل في تشخيصها مقتض
 اليها والشيء يجوز ان يحتاج في انصافه بصفة ما الى ما يتأخر عن ذاته كالعلة المحتاجة
 في انصافها بالعلية الى وجود حلولها المتأخرة عنها ولا يلزم من ذلك التأخر صفتها عما
 يتأخر عنها قال وهذه القضية يعني للحيوان مقتض في قيامها الى مقارنة الصورة
 مقتض الى جهة ان الذي هو ان الصورة لا يحلو عن الحيوان والحيوان لا يحلو عن الصورة
 في المقدرة لا يكون بيان للحيوان مقتض الى الصورة لاحتمال ان يكون احدهما تأثير في
 الآخر بل يكونان متضايين ثم ان كان لابد من الاقتدار فقد يمكن ان يكون الاقتدار من جانب الصورة
 قال وسأبطل الاحتمالين اقول اما التلازم المتضايين فسيبين انه ليس على وجه لا يكون
 احدهما تأثير في الآخر كما ظنه واما الاحتمال الآخر وهو ان يكون الاقتدار من جانب الصورة
 مطلقا فتبين ان لا يثبت التلازم اذا القابل يقتضي احجاب في علمه قال والفرق بين الاله
 والواسطة ان كل الاله واسطة ولا يعكس ان الاله لا يكون موجبا لان الاجاد شوق على
 توسطها والمتوسط قد يكون موجبا كالعلة القريبة واقول الاله كذا ذكرنا في ما قبله من انما على

لا بد من ان يكون
 في تمام الخصال
 في تمام الخصال
 في تمام الخصال

في شدة القريب منه فهو وسطه والواسطة هي معلول يصير علة لغيره من حيثها من
 الى طرفيه فاحل الطرفين معلول والاخر علة بحدته والواسطة علة قريبة قال وقوله
 او يكون الحيولى يخرج عن الصورة ولا الصورة يخرج عن الحيولى لما خروا سائر الى
 القسمين الاخيرين مع الشبهة التي يكون بينهما من ان يكونا في جهة واحدة او في جهتين
 لما ثبت للثلاث انهما ليس احدهما بالعلية او في جهة واحدة او في جهتين
 بان يكون معاً ما به الاخر من الاخر بعكسه بل الحق ان يكون الاحتياج من الجانبين على السواء
 والاستغناء من الجانبين على السواء واقول لو كان فواضة ذلك كان عن ذلك السبب الخارج
 مستغنياً وايضا على تقدير الاستغناء من الجانبين يبقى للثلاث معنى بل لا ظهور ما ذكرته
 ويكون قوله او يكون الحيولى يخرج عن الصورة الى قوله بعكسه اشار الى القسمين الاخيرين
 على ما بينه الجمهور وقوله بل يكون سبباً آخر تنبيه على ما هو الحق في ذلك وقسمه الى ذلك
 القسم الى قسميه قال ثم هنا شك في الخطيان الاول انه لما ذكر ان قيام احدهما بالآخر ليس
 اولى من العكس جعل اللازم ان يكون سبباً خارج يقيم كل واحد منهما مع الآخر وبلاخر
 وذلك غير لازم لاحتمال قيام كل واحد مع الآخر وبلاخر من غير ان يكون ذلك وهذا لا يمكن
 ابطاله الا بالبرهان الذي ذكره على استحالة ان يكون في الوجود موجودان واجبا للوجود
 متكافيان في الوجود الثاني ان ادب قوله يقيم كل واحد منهما مع الآخر استغناء كل واحد
 منهما عن الآخر فيكون لا يوجد في الوجود القسمين كون الحيولى مفترق وهذا المورد لا يحتمل
 ذلك القسم وان لم يرد به ذلك لم يكن ذلك القسم من كونه افعلى التقدير الاول بعض
 مناف للمورد والقسمين وعلى التقدير الثاني بعض لاقسام محذور في قول الشك الاول هو
 ما ظنه الجمهور وقد مر في الاشارة الى فسادة وسياق ما به بقول ايسرط والشك الثاني غير
 واركان لا يستغناء عن الجانبين في الازمنة اما الصورة التي تبارك في الحيولى
 الى ذلك فليس كما في المثال استغناء مطلق للوجود الواحد المستقيم لحيولياتها واللات
 او متوسطات مطلقة بل لابد في امثال هذه من ان يكون على احد القسمين الجانبين صور
 العناصر تبارك في الحيولى الى بدل اما الجسمية فليجوز الاتصال عليها الذي اذا طرد
 والت الجسمية التي كانت في حال الاتصال وحده جسمان احدهما واما النوعية فليجوز
 الكون والفساد عليها على ما سياتي في اما صور في تلك الكان في انفاقها اطلاقا اما الجسمية
 فلا يساع الخوف والفساد عليها واما النوعية فلا يساع الكون والفساد عليها والمراد
 في هذا الفصل ان صور العناصر لا يمكن ان تكون علة مطلقه ولا في متوسطات مطلقة

في شدة القريب منه فهو وسطه والواسطة هي معلول يصير علة لغيره من حيثها من
 الى طرفيه فاحل الطرفين معلول والاخر علة بحدته والواسطة علة قريبة قال وقوله
 او يكون الحيولى يخرج عن الصورة ولا الصورة يخرج عن الحيولى لما خروا سائر الى
 القسمين الاخيرين مع الشبهة التي يكون بينهما من ان يكونا في جهة واحدة او في جهتين
 لما ثبت للثلاث انهما ليس احدهما بالعلية او في جهة واحدة او في جهتين
 بان يكون معاً ما به الاخر من الاخر بعكسه بل الحق ان يكون الاحتياج من الجانبين على السواء
 والاستغناء من الجانبين على السواء واقول لو كان فواضة ذلك كان عن ذلك السبب الخارج
 مستغنياً وايضا على تقدير الاستغناء من الجانبين يبقى للثلاث معنى بل لا ظهور ما ذكرته
 ويكون قوله او يكون الحيولى يخرج عن الصورة الى قوله بعكسه اشار الى القسمين الاخيرين
 على ما بينه الجمهور وقوله بل يكون سبباً آخر تنبيه على ما هو الحق في ذلك وقسمه الى ذلك
 القسم الى قسميه قال ثم هنا شك في الخطيان الاول انه لما ذكر ان قيام احدهما بالآخر ليس
 اولى من العكس جعل اللازم ان يكون سبباً خارج يقيم كل واحد منهما مع الآخر وبلاخر
 وذلك غير لازم لاحتمال قيام كل واحد مع الآخر وبلاخر من غير ان يكون ذلك وهذا لا يمكن
 ابطاله الا بالبرهان الذي ذكره على استحالة ان يكون في الوجود موجودان واجبا للوجود
 متكافيان في الوجود الثاني ان ادب قوله يقيم كل واحد منهما مع الآخر استغناء كل واحد
 منهما عن الآخر فيكون لا يوجد في الوجود القسمين كون الحيولى مفترق وهذا المورد لا يحتمل
 ذلك القسم وان لم يرد به ذلك لم يكن ذلك القسم من كونه افعلى التقدير الاول بعض
 مناف للمورد والقسمين وعلى التقدير الثاني بعض لاقسام محذور في قول الشك الاول هو
 ما ظنه الجمهور وقد مر في الاشارة الى فسادة وسياق ما به بقول ايسرط والشك الثاني غير
 واركان لا يستغناء عن الجانبين في الازمنة اما الصورة التي تبارك في الحيولى
 الى ذلك فليس كما في المثال استغناء مطلق للوجود الواحد المستقيم لحيولياتها واللات
 او متوسطات مطلقة بل لابد في امثال هذه من ان يكون على احد القسمين الجانبين صور
 العناصر تبارك في الحيولى الى بدل اما الجسمية فليجوز الاتصال عليها الذي اذا طرد
 والت الجسمية التي كانت في حال الاتصال وحده جسمان احدهما واما النوعية فليجوز
 الكون والفساد عليها على ما سياتي في اما صور في تلك الكان في انفاقها اطلاقا اما الجسمية
 فلا يساع الخوف والفساد عليها واما النوعية فلا يساع الكون والفساد عليها والمراد
 في هذا الفصل ان صور العناصر لا يمكن ان تكون علة مطلقه ولا في متوسطات مطلقة

للمصول في ذلك لو خور عدم المعلول عند اقتراح العلة واللات والمتوسطات المطلقة لكن
 المصوى لا نخدم عند اقتراح المصوى كونه لانها مستمرة الوجود ولما كان القسمين
 وان من الاربعة المذكورة في الفصل المعدل ما ظهر ما ذكره قال ولان في امثال هذه
 ان يكون على احد القسمين الجانبين من جهة المذكر في الفصل المعدل وهذا
 من جهة البتة هو دلاله هذا التوجهان على وجود مبداء للكانات غير الحيولى الصورة
 بل شي آخر دائم الوجود متفاوت في مقدار وجود الحيولى عنه لا ينفرد به بل اعانه من
 الصورة وذلك لان الحيولى لا اسع وجودها مع كانه الصورة ثبت احتياجها الى الصورة
 ثم ان المصوى من عدم وسى الماد فاعلم انها تحتاج الى الصورة من حيث هي صورة بلا من حيث
 هي صورة متغيرة اي من حيث طسعيها النوعية الموحدة لا من حيث خصوصيات الاشخاص
 بل لانها يمكن المصوى من حيث هي صورة ما واحد بالعدم فكم يمكن ان يكون من حيث هي
 كذلك عليه للمصوى الواحد بالعدم ما مرادها فان المعلول الواحد بالعدم يحتاج الى
 علة واحد بالعدم فاعلم ان هناك شيئا آخر مبايناً للحيولى والصورة واحد بالعدم
 دائم الوجود يتضاف الصورة من حيث هي صورة ما الله فيجمع منها للحيولى علة احد
 بالعدم وتامة مستمرة الوجود معاً واما ما سببه ذلك المبداء المستقيمة لوجود الحيولى
 بالصورة المتجاوبة بسبب مسك مستقيمة عمايات متخافه يربط واحد منها بغيره
 اخبري بل لها فتادية الكلام الى انساب هذا المبداء المتفارق ستره هو الموضع
 غير ان تعلم في الجملة ان الصورة الجسمية وما به حجبها ليس شي منها سبباً لقوام الحيولى
 مطلقاً بل لا يربط الصورة الجسمية وما به حجبها من الصور النوعية سواء كانت
 عينية او فلكية ممكنات والها او مستغناء فانها لا تكون علة مطلقه ولا وسائط مطلقة لوجود
 المصوى قال القاضى السارح المحم المذكور هنا مبنية على مقد ما في ان المتأخر
 المتأخر عن الشيء يجب ان يكون متأخراً عن الشيء سواء كان المتأخر بالزمان او بالزمان وهذه
 مقدمة بينة الثانية ان الشيء الذي يكون مع المتأخر عن ذلك يجب ان يكون متأخراً عن
 الثالث والشع استعمل هذه المقدمة في الاشارة الثانية من الخط الثاني من هذا الكلام
 في بيان ان محله الجهات متقدم بالوجود على الاجسام المستقيمة الحركة قال لان محله
 الجهات متقدم على الجهات وهي اما مع الاجسام المستقيمة الحركة او متقدم عليها والاشع
 على المحم متقدم واستعملها ايضا في الخط السادس من هذا الكتاب حين بين الحاوي
 لو كان متقدماً على المحم الذي هو مع عدم الحلاء كان متقدماً على عدم الحلاء ثم

في شدة القريب منه فهو وسطه والواسطة هي معلول يصير علة لغيره من حيثها من
 الى طرفيه فاحل الطرفين معلول والاخر علة بحدته والواسطة علة قريبة قال وقوله
 او يكون الحيولى يخرج عن الصورة ولا الصورة يخرج عن الحيولى لما خروا سائر الى
 القسمين الاخيرين مع الشبهة التي يكون بينهما من ان يكونا في جهة واحدة او في جهتين
 لما ثبت للثلاث انهما ليس احدهما بالعلية او في جهة واحدة او في جهتين
 بان يكون معاً ما به الاخر من الاخر بعكسه بل الحق ان يكون الاحتياج من الجانبين على السواء
 والاستغناء من الجانبين على السواء واقول لو كان فواضة ذلك كان عن ذلك السبب الخارج
 مستغنياً وايضا على تقدير الاستغناء من الجانبين يبقى للثلاث معنى بل لا ظهور ما ذكرته
 ويكون قوله او يكون الحيولى يخرج عن الصورة الى قوله بعكسه اشار الى القسمين الاخيرين
 على ما بينه الجمهور وقوله بل يكون سبباً آخر تنبيه على ما هو الحق في ذلك وقسمه الى ذلك
 القسم الى قسميه قال ثم هنا شك في الخطيان الاول انه لما ذكر ان قيام احدهما بالآخر ليس
 اولى من العكس جعل اللازم ان يكون سبباً خارج يقيم كل واحد منهما مع الآخر وبلاخر
 وذلك غير لازم لاحتمال قيام كل واحد مع الآخر وبلاخر من غير ان يكون ذلك وهذا لا يمكن
 ابطاله الا بالبرهان الذي ذكره على استحالة ان يكون في الوجود موجودان واجبا للوجود
 متكافيان في الوجود الثاني ان ادب قوله يقيم كل واحد منهما مع الآخر استغناء كل واحد
 منهما عن الآخر فيكون لا يوجد في الوجود القسمين كون الحيولى مفترق وهذا المورد لا يحتمل
 ذلك القسم وان لم يرد به ذلك لم يكن ذلك القسم من كونه افعلى التقدير الاول بعض
 مناف للمورد والقسمين وعلى التقدير الثاني بعض لاقسام محذور في قول الشك الاول هو
 ما ظنه الجمهور وقد مر في الاشارة الى فسادة وسياق ما به بقول ايسرط والشك الثاني غير
 واركان لا يستغناء عن الجانبين في الازمنة اما الصورة التي تبارك في الحيولى
 الى ذلك فليس كما في المثال استغناء مطلق للوجود الواحد المستقيم لحيولياتها واللات
 او متوسطات مطلقة بل لابد في امثال هذه من ان يكون على احد القسمين الجانبين صور
 العناصر تبارك في الحيولى الى بدل اما الجسمية فليجوز الاتصال عليها الذي اذا طرد
 والت الجسمية التي كانت في حال الاتصال وحده جسمان احدهما واما النوعية فليجوز
 الكون والفساد عليها على ما سياتي في اما صور في تلك الكان في انفاقها اطلاقا اما الجسمية
 فلا يساع الخوف والفساد عليها واما النوعية فلا يساع الكون والفساد عليها والمراد
 في هذا الفصل ان صور العناصر لا يمكن ان تكون علة مطلقه ولا في متوسطات مطلقة

في شدة القريب منه فهو وسطه والواسطة هي معلول يصير علة لغيره من حيثها من
 الى طرفيه فاحل الطرفين معلول والاخر علة بحدته والواسطة علة قريبة قال وقوله
 او يكون الحيولى يخرج عن الصورة ولا الصورة يخرج عن الحيولى لما خروا سائر الى
 القسمين الاخيرين مع الشبهة التي يكون بينهما من ان يكونا في جهة واحدة او في جهتين
 لما ثبت للثلاث انهما ليس احدهما بالعلية او في جهة واحدة او في جهتين
 بان يكون معاً ما به الاخر من الاخر بعكسه بل الحق ان يكون الاحتياج من الجانبين على السواء
 والاستغناء من الجانبين على السواء واقول لو كان فواضة ذلك كان عن ذلك السبب الخارج
 مستغنياً وايضا على تقدير الاستغناء من الجانبين يبقى للثلاث معنى بل لا ظهور ما ذكرته
 ويكون قوله او يكون الحيولى يخرج عن الصورة الى قوله بعكسه اشار الى القسمين الاخيرين
 على ما بينه الجمهور وقوله بل يكون سبباً آخر تنبيه على ما هو الحق في ذلك وقسمه الى ذلك
 القسم الى قسميه قال ثم هنا شك في الخطيان الاول انه لما ذكر ان قيام احدهما بالآخر ليس
 اولى من العكس جعل اللازم ان يكون سبباً خارج يقيم كل واحد منهما مع الآخر وبلاخر
 وذلك غير لازم لاحتمال قيام كل واحد مع الآخر وبلاخر من غير ان يكون ذلك وهذا لا يمكن
 ابطاله الا بالبرهان الذي ذكره على استحالة ان يكون في الوجود موجودان واجبا للوجود
 متكافيان في الوجود الثاني ان ادب قوله يقيم كل واحد منهما مع الآخر استغناء كل واحد
 منهما عن الآخر فيكون لا يوجد في الوجود القسمين كون الحيولى مفترق وهذا المورد لا يحتمل
 ذلك القسم وان لم يرد به ذلك لم يكن ذلك القسم من كونه افعلى التقدير الاول بعض
 مناف للمورد والقسمين وعلى التقدير الثاني بعض لاقسام محذور في قول الشك الاول هو
 ما ظنه الجمهور وقد مر في الاشارة الى فسادة وسياق ما به بقول ايسرط والشك الثاني غير
 واركان لا يستغناء عن الجانبين في الازمنة اما الصورة التي تبارك في الحيولى
 الى ذلك فليس كما في المثال استغناء مطلق للوجود الواحد المستقيم لحيولياتها واللات
 او متوسطات مطلقة بل لابد في امثال هذه من ان يكون على احد القسمين الجانبين صور
 العناصر تبارك في الحيولى الى بدل اما الجسمية فليجوز الاتصال عليها الذي اذا طرد
 والت الجسمية التي كانت في حال الاتصال وحده جسمان احدهما واما النوعية فليجوز
 الكون والفساد عليها على ما سياتي في اما صور في تلك الكان في انفاقها اطلاقا اما الجسمية
 فلا يساع الخوف والفساد عليها واما النوعية فلا يساع الكون والفساد عليها والمراد
 في هذا الفصل ان صور العناصر لا يمكن ان تكون علة مطلقه ولا في متوسطات مطلقة

الصورة مطلبا فنية بمولده وان كان ايضا ليس من اجوالها المعلولة لماهية على المعلول
 الفارق لا يجب ان يكون معلولا لنفس الماهية في جميع الصور بل قد يكون معلولا لعله يكون
 الماهية جبراً منها او سريكة لها كما ذهب اليه ههنا فيكون معنى كلامه وان كان ان السوي
 ليس من الاحوال المعلولة لان الصور فهو ايضا معلول متاخر فلا يصح عدم الصور
 عليه ثم انه لا وصف المعلول انما قد يكون غير مناسبه ولم يكن شيء من جنس هذا الكلام من كورا
 مما مر من الكليات سارا الى امكان وجود الصنوبر من المعلولات اعني الماربه والمناصب
 الدخول في الخارج مع ما يموله فان اللوامر المعلولة قسيمان كل قسم منها داخل الوجود
 ويرجع من هذا البيان ثم البرهان يظهر من هذا البيان ان هذا الكلام ليس لغوا ولا يرايه
 كما طر هذا العاقل وان المحم المذكور معلومه انه يوكدها ويتيق حقيقة الحال هذه
 ولكن قد علم ان التناهي والتشكل من الامور التي توحد الصور الجرميه في حد نفسها
 الا بها او معها ما الى الفاصل السارح معناه ما مر في مقدمه المائنه وودس
 ان الصولي عند ذلك قال معناه ما مر في مقدمه الرابعه فمصر الصولي سها
 من اشياء ما به او معه ففهم وجود الصور السابقه بتمه وجودها للصولي وهذا حال
 وقد اتضح انه ليس للصورة ان يكون علة للصولي او واسطه على الاطلاق وهذا ان الخلف
 وقد به بمولده ما به بتمه وجود الصور ان التناهي والتشكل كما بما به بتم وجود
 لا ما هيها فبها غير ما حزن عما هو بتمه وهوذا الصور كما ذهب اليه والباقي ظاهر
 ولعلك يقول اذا كانت الصولي محتاجا الى البها في ان يستوي للصورة وجود
 قد صار الصولي علة للصورة في الوجود سابقه فيكون الجواب انما نقض كوما كما
 البها في ان يستوي للصورة وجوده بل قضينا بالاجمال انما يحتاج البها في وجود شيء يوحد
 الصورة به او معه بل يحصل من هذا اعجاب الى الكلام المفصل قال العاقل السارح
 سؤال على الفصل السابق هو انكم فليتم ان الصورة لا تستوي لها وجودا بالسامح والتشكل
 او معها وما يحتاجان الى الصولي فليتم ان يكون الصورة محتاجه الى الصولي بوجه ما
 وجوابه ليس كما ما احتاج الشيء اليه وجب ان يكون علمه للشيء بل قد يكون قد لا يكون
 القول به مستند في تفصيل الاحتاجه بنا اليه قال ولعلك ان تقول اتقول بان الصور محتاجه
 الى الصولي انما اتقول بان علمه بطل مولد ان الصور سريكة لعله الصولي لانه يلزم من
 المولد كون الصور محتاجه ومتقدم متاخر وان علمه للصورة لا يحتاج الى الصولي لم
 يكن الصولي متقدم بوجه ما على الصور فمطلب محكم السابقه وامور انه بل هذا الي

هذا القول مستند في تفصيل الاحتاجه بنا اليه قال ولعلك ان تقول اتقول بان الصور محتاجه الى الصولي انما اتقول بان علمه بطل مولد ان الصور سريكة لعله الصولي لانه يلزم من المولد كون الصور محتاجه ومتقدم متاخر وان علمه للصورة لا يحتاج الى الصولي لم يكن الصولي متقدم بوجه ما على الصور فمطلب محكم السابقه وامور انه بل هذا الي

هذا القول مستند في تفصيل الاحتاجه بنا اليه قال ولعلك ان تقول اتقول بان الصور محتاجه الى الصولي انما اتقول بان علمه بطل مولد ان الصور سريكة لعله الصولي لانه يلزم من المولد كون الصور محتاجه ومتقدم متاخر وان علمه للصورة لا يحتاج الى الصولي لم يكن الصولي متقدم بوجه ما على الصور فمطلب محكم السابقه وامور انه بل هذا الي

ان الصوري من حيث هو صور يكون متقدم على الصولي وسريكة لعلتها ومن حيث هو متخلفه
 حاصله في الخارج يكون متاخره عن الصولي لان الصولي هو السبب للعالم للتحققها
 وهذا هو المراد من قوله انما لم نقض كوما احتاجا البها في ان يستوي للصورة وجوده بل
 نقض العلة الموجدة للصورة ولا انها العلة الفاعله للتحققها وتخصلا بل قضينا بالاجمال
 انما يحتاج البها في وجود شيء يوحد الصورة به او معه اي قصدا ان الصور محتاج الى الصولي
 في وجود السامح والتشكل اللذين يتشخص وتخصل الصور منها او معها موجوده
 لكون الصولي في علمها ما قد في اعنى الصولي متقدم على ذلك الشيء وعلى الصورة المتخلفه
 بذلك الشيء من حيث انما يضافها به لا على الصورة من حيث هي صورة بل يحصل من هذا الاحتاج
 الى الكلام المفصل وهو ان كونه محتاجا احد هما الى الاخر من غير ان يلزم الدور على
 ما قلناه ان تعلم ان الصوري الجوهرية اذا فارق المادة فان لم يثبت ذلك لم
 هو المادة موجوده فتعجب البطل معتم الماده ما حاله بالبدل وليس هو احداث يكون
 وبمعنى البطل ايضا الصولي على ان يكون الصولي قامت قائمتان الذي يقوم ومعنى معلوم
 بقاومه اما برمان واما بالذات وبالجملة لا يمكن ان يذير الامامه يريد ان كونه عدم الصور
 العنصرية على الصولي في اصناع عدم الصولي عليها من حيث هي متقدمه على الصولي على
 وجه الدور قال العاقل السارح لما ابطال كون الصور علة مطلعه او واسطه للصولي
 اراد ان يظن القسم الثاني من الاسماء لا ربحه القصد في البها وما هو ان يقال الصور
 محتاجه الى الصولي وهذا الفصل يستعمل على بيان ان الصوري الذي يكون والمهاجر الماده
 ليست محتاجه في الوجود عن الصولي فبهم ان الصوري الجوهرية اذا زالت عن الماده بان
 لم يحصل عتسها في الماده متوقفة اخرى يكون بلا عتسها في الماده موجوده لما مر من
 الصولي لا محلو عن الصورة واذا كان كذلك فالشيء الذي عتسها الصورة الزايله بالصورة
 الحادثه معتم للماده اي حافظ لوجود الماده بواسطه ذلك البطل ثم انه لا يلزم من
 صلي بولها ان ذلك العتس يخط وجود الماده بذلك البطل فبذل ولا يعول وانه يخط
 ذلك البطل بطل الصولي لان الشيء لم يوجد بل كان حافظا لوجوده غير ان كان الصولي
 متقدم للصورة كانت يقوم او لا لم يصدر بعد ذلك معتم للصورة وقد كما يقال ان الصوري
 معتم للصولي فليتم ان يكون وجود كل واحد منهما ساسا على وجود الاخرى وهو معنى
 بوله وبالجملة لا يمكن ان يذير الامامه مال ولعلك ان تقول هذا الفصل كما ناقض للمعنى
 لكن به سائر الصور متقدمه على الصولي ولما كانت كذلك اسحق تقدم الصولي على الصور

هذا القول مستند في تفصيل الاحتاجه بنا اليه قال ولعلك ان تقول اتقول بان الصور محتاجه الى الصولي انما اتقول بان علمه بطل مولد ان الصور سريكة لعله الصولي لانه يلزم من المولد كون الصور محتاجه ومتقدم متاخر وان علمه للصورة لا يحتاج الى الصولي لم يكن الصولي متقدم بوجه ما على الصور فمطلب محكم السابقه وامور انه بل هذا الي

وقد كما في المحل المذكور على اسماح كون الصور على اللبني منسوبة على ان الصوري هو ما يوجه
 ما على الصور وسلك احد وهو ان قوله محقق المذموم لا محالة للمادة بالبدل ليس
 على الاطلاق بان الجسم لا يملك عن انما وشكل ما ومقدار ما وادراكا كذا كذا في الراس
 مخزن او شكل محض او مقدار محض بل ان يحصل اياها وشكل اخر ومقدار اخر
 بل لا ماضى في ما لا يلزم ان يكون هذه الاعراض صور او مضمومة للمادة بل هي من جنس
 لا محال ان يكون مضمومة للمادة بل ان يكون ذلك لانها في بعض الاشياء
 وبالمرة في ما هو ليس بهذا الفصل كمنه تقدم الصور على الصوري اسرار الى ان
 المسئلة لا يمكن سجاله الدور لان الصوري لو كانت مضمومة للصور لكانت مضمومة
 نفسها قبل وجود الصورة اما بالذات او بالزمان وهو محال لما مر وهذا الجسم هو
 الذي اورد في بيان اسماح ان يكون الصور على مطلبة للصوري اسرار الله يقول
 على انها محولة من جنس الى ان في العلم كما سبق في قوله ما ان يحصل من
 ذلك اسماح ان يكون كل واحد منها على الاخرى مطلبة لاستحالة قيام كل واحد منها
 من غير الاخرى ثم انه جعل الصور من جنس هو صور سائبة على الصوري وشركه
 لعلها الفاعلية ولم يجعل الصوري من جنس هو صور سائبة على الصور لان الصوري ليس
 جنس هو صور فانه محضه بخلاف الصور فلا يمكن ان يغير ما علة ومعطى للوجود
 واما الشكل الاول الذي اورد في السارح فيجعل ما ذكرناه مرارا من كمنه تقدم احد
 على الاخرى واما الشكل الثاني فليس به ان اسماح ان يملك الجسم عن انما يسمى
 احصاء الجسم كافي كونه جسماء وجوده وتضمنه الى ان من جنس هو انما يسمى
 هو ان من جنس هو انما يسمى احصاء الى الجسم من جنس هو جسم ما ومن جنس هو
 محض احصاء الى جسم محض اما قوله ثم لا يلزم ان يكون هذه الاعراض صور او مضمومة
 انه قل ان السمع ايسر وجود الصور بانه مضمومة للمادة فقط وهذا هو من ان يسمي
 فان كل صور مضمومة وليس كل مضمومة للصوري بل المضمومة الذي هو الصور اما هو وجوده
 جوهر هو محله ومادته وهذه الاعراض اما مضمومة للمادة او اما مضمومة للجسم
 لا في جنسها بل في تخصصاتها العارضة لجسمها ولذا لم يسمي احصاء الجسم ماضى في السمع
 بما ليس بتوجه واما قوله فليعلم ان محقق البدل لا يكون مضمومة للمادة بل ذلك البدل
 وليس نتيجة لما ذكره لان الذي ذكره لم يسمي الا ان يكون محققا لكونه مضمومة للجسم
 بل ان يكون ذلك لاني في امانة المادة بالصور

واحد منهما بامام سائر اوصافه يكون كل واحد منهما مستقلا بالوجود على الاخر وعلى نفسه
 يرتق بان اسماح القسم الرابع من الاقسام الاربع المذكورة في الكان وهو ان يكون هناك
 شي آخر يقيم كل واحد من الصوري اما بالاحد او مع الاخر فانه يثبت الذي في الكان
 في الفصل المسمى واما ان يكون اياه كل واحد منهما بالاحد او مع ستاد اقلان الثاني
 راجع الله انما ولفظ الكان ظاهر وهذا القسم هو الذي خله الفاضل السارح
 الامسام الاربعه التي اوردناها هو قسم واحد وان يكون شيان كل واحد منهما اسما
 مع الاخر ضرورة لانه ان لم يتعلق كل واحد منهما بالآخر خازان يوم كل واحد منهما وان
 لم يتعلق الاخر وان يعلق ان كل واحد منهما بالآخر فلذا في كل واحد منهما ما يثبت
 ثم وجود الاخر وذلك مما قد بان بطلانه وهذا هو الذي يكون اياه مضمومة مع الآخر
 وحله الفاضل السارح على القسم الرابع من الاقسام الاربعه التي اوردناها هو
 واحد منها عن محض احصاء الى الاخر وشان هذا القسم هو ان كل واحد من القسمين
 توجد مع الاخر او محلا او ان يعلق الاخر من حيث هو ذلك الاخر توجد من الوجود او من
 به اصلا فان لم يتعلق جاز وجود كل واحد منهما مستقلا عن الآخر وان يعلق فلذا في كل
 واحد منهما ما يثبت في ان من وجود الاخر وهذا هو القسم الاول بعينه الذي بان بطلانه
 والحاصل ان هذا القسم يوجه الى عدم التلزم او الى الدور المذكور ولا يخل هذا القسم
 ذكرنا من قبل ان العلول في التفسير في علمه واحد اذا لم يكن بينهما ارتباط توجه في
 ان يكون بينهما تلزم عقلي لم يكن بينهما الامتصاصه اتفاقية فقط واعتبر في الفاضل السارح
 بان المطلوب هما بيان ان الشئ اذا كان كل واحد منهما غائبا عن الآخر وجب وجود
 كل واحد منهما مع علم الاخر وانما ذكرنا في علمه من اجل ان اعادة الدور
 وهذا الاحتمال لو لم يكن له مثال من الوجودات لكان يحتاج الى ان يثبت في
 وان له مثلا من الوجودات بان الاضافات يوجب الامتصاص انه ليس لواحد منها خاصه
 الى الاخرى لان احدي الاضافات لا يوجب الاخرى لكونها لا تكونان معا وللوم
 من احصاء الاخرى اليها الدور فان لم يلم هذا التلزم لا يعلق الا في الاضافات بل يدعى
 الحصار في الاضافات مفتقر الى بيته والجواب ان المضموم من كمن الشئ غائبا عن غيره ليس
 الاصح وجوده مع عدم العدم وكون الشان هو الذي اوضح نفسه عن محتاج
 الى بهان واما عند ذكره بعبارة اخرى ليرفع التباس اللفظي واما المضموم ليس
 شكل واحد منها غائبا عن الاخر كاطنه هذا الفاضل ولا احصاء شيئا من احوال الزمان

كونه

كل واحد منهما

القسم

في الاقسام
 الاربعه
 المذكورة
 في السارح

لعله ان
 ان الاعراض

وهو كما ذكرناه موجود دائماً الوجود مفارق عن المادة وعما يتعلق بهما من الجسمانيات
والاعاد يخصص المحالات المذكورة وقد سمي عقلاً وسمي ذكره وثبات صفاته واتما المصنف بعصب
الصورة هو السبب الذي يسمى بعصب الصورة سماه نخستلانه بفضل بواسطه الصورة المعافيه
بقاؤه المصنوع لاصل وجودها فهو بعين السبب لاصل اقامه المصنوع في المصنوع الوجودي
ذهب الفاضل السارح ان ذلك المعنى هو الحركة السرمدية التي يعلل المصنوع بالاستعداد
المعافيه لصول الصورة المعافيه المتعاقبة واصول انما السبب بكافيه في عصب
لان حصول الاستعداد لا يكون وجود الشيء فان العلة المعافيه للسبب من الحلال الموجد بل
حتاج معه مع ذلك الى مفيض لاصل وجود الصورة كما ذكره هو ايضا كلامه وجه الصياح
النه وهو السبب لاصل بعينه على ما سار به الى احوال المعافيه من خارج طبيعة او
بشوره بحددها ما خرج من القدر السككي على ما مر في العلة العامة لوجود الصورة
المعافيه هي مجموع ذلك والمحصل حمل على علة الصورة فيحمل عليها باسرها وحسب
تكون السبب لاصل ايضا داخل في المعنى موجه ويحمل ايضا ان يحمل المعنى على طبيعة الصورة
من حيث هي صورة ويكون بعد نوال الكلام هكذا عن سبب اصل عن معنى يحمل وجوده عن
السبب لاصل بعصب الصورة يكون عامل الحقيقة هو السبب لاصل ولعل سماه اصلا لاجل انه
علمه بالوجود خدما بلا توسط والى في توسط المعنى الذي هو الصورة هو اصل
العلمه مطلقا وعلى السبب من صفا موله اذا احققا في وجود المصنوع لاصل
السبب لاصل الصورة من حيث هي صورة لان الخلة العامة المعرفه هي مجموعها وهو
مسمى الوجود على ما مر بان الصورة العاقبة شريكه للسبب لاصل في اقامه المصنوع بالشارك
به الصورة الزايله وجاعله للمادة جوهر غير الذي كان بالفعل بما في الغايات احوال
الوعدنه وسمى بها الصورة وتشعبت ايضا بالصورة على وجه يحمل سماه
كلام غيره المجهل قال الفاضل السارح لما في كسبه تعلو وجود المصنوع لوجود
الصورة اراد ان يسمي الى كسبه سيجم كل واحد منها بالاجري ثم ان فيه شيا وذلك
انما من سافيا معنى كل نوع محتمل ان يكون له اسما خاص كسبه وذلك النوع انما يسمى
بالمادة فتشخص تلك المادة ان كانت لمادة اخرى لزم التسلسل ودم الصبح ههنا ان
كل واحد منها اعني المصنوع والصورة يسمى بالآخر وهذا لا يعنى في الدور لا يحمل
وان كل واحد منها على السبب لآخر ولما لا يقول ان سيجم كل واحد منها بالآخر
الآخر موصوف على انضمام دان كل واحد منها الى دان الآخر وانضمام دان كل واحد منها

خاتمة فاد شئ بالكل واحد منها صفة تستحق الآخر وتلك الصفة هي التي تسمى مصداقاً حقيقياً
 ما من كل واحد منها مجاب في ذاته بل صفة تلك التي دار الاوصاف والكون دوراً ما اذا
 اخذ الموصوف والصفة معا على ما هو المضاف المشهور وحذفت جملتان كل واحد منها
 محاجة الى كليهما بل بعضها الى الاخرى الى كليهما بل بعضها الى الغير المجاب الى الجملة الاولى
 فظن ان المجاب بينهما دار ولا يكون الحسنة كذلك فاذ ليس الملامم بينهما على وجه الاصطاح
 اخذها الى الاخر على ما طنه ولا على سبيل الدور وظهر من ذلك ان المعية التي يكون بين
 المتصانف للنسب من جنس ما عديم بطلانها بل هي معية عقلية مضاهها وجودية جعلها
 معا وحال الحيوان والصور يناسب هذا الحال من وجه وهو تعلق كل واحد منهما بالآخر
 من غير دور وحال من وجه وهو كون الصور اقدم داما من الحيوان وانما لم يكن بينهما
 تعلق المتصانف ان المتصانف لم يكن له بطلا من غير خلافهما ذلك اذ اصبح مع بعض
 البقية وجودها الى انساب الحيوان ثم ان المتصانف تعرض لهما بعد تعطلها كما في سائر انواع
 المضاف المشهور فنتج انه انما يكون التعلق من جانب واحد فاذن الحيوان والصور
 لا يكونان درجة التعلق والمعية سواء قد تنس فيما مر ان الملامم ينقسم الى ما يكون
 فيه احد الملامم حينئذ اخر من غير عكس الى ما يكون لكل واحد منهما بالآخر واذ انطلق التسم
 الاخر من الاول وهو الذي يسمى التسم الى اليه انقسام هي كون الصور على اولا واسطة
 او سرية للعلو وقد انطلق منها ايضا قسمين بقي ولعل وهو كونها سرية للعلو
 وللصور في القاسم الكاينة تعدي ما فيجب ان يطلب كيف هو انما حصل التماسك الكاينة
 بالذات كما ان تصور التقديم فيها مع كونها من جنس على الحيوان المتاعية في جميع الاحوال بعد
 وكيفية التقديم هي ما صرح به في الفصل التالي لهذا الفصل وهو انما يشارك سائر
 العلوية والتقدم على الحيوان من حيث هي صورة ملا من حيث هي صورة متعينة فانها
 تلك الحسنة مستمرة الوجود كالحيوان انما يمكن ان يكون ذلك على احد الاقسام
 التام وهو ان يكون الحيوان يوجد عن صفة اصل وعن صفة بعض على الصورة اذا احققا
 ثم وجود الحيوان لما انطلق الاقسام المحملة الا واحد وهو ان الصور من العلوية
 حق ومصرح به في هذا الفصل واسار بقوله ذلك الى ما اوجبت له والفضل السابق
 ان الذي يشارك الصور في العلوية ما هو وهو الذي سماه سينا اصلا وانما سماه
 اصلا انه المسمى الوجود المستحق لوجوه العلوية على ما مر وانفلا ان فصل اصل وجود
 من حيث هو بالهوية فان الصور لا يفسد الاخراج ذلك الوجود المستند منه الى العقل

فان قلنا كون النور في القوة عبارة عن مكان وجودها مع عدمها
وهذا امران امكان الوجود وهو غير مستعاد من شيء بل هو بالذات عندنا
وهو ليس من الخلق فاحتماد النور في القوة الى السبب المعقول فقول
النور في ما به اسس النور وانس هذا هو الجسم فان الجسم بالقوة عند النور
ويعمل بالقوة عند وجود الصلوة في الجوارح ثم بعد وجود النور

اما سكتها بالاسماء
 على طسفتها التي باقوا
 الهمزة الدالية واما
 المتولدة للقصيدة الالهية
 التي جعلت الحماة نفعها
 عند كل من كان له مال
 مما جعلها من الاصول
 التي عند

جهة مخالفة لجهة اخرى من غير ان يوجب ان يقع شيء خارج فيه ولا محالة انه يكون
 جسما او جسمانا والمحد الواحد من حيث هو كذلك فاما يستمر منه حد واحد او
 وهو ما يليه وفي كل امتداد محصل جهتان هما طرفان على الحد الذي بالطبع هو
 وهما اللتان بالحد اذا كان يقع جسم واحد من حيث كونه واحد او اما ان يقع جسمين
 والحد بجسمين اما ان يكون احدهما محيطا والاخر محيطا به او يكون وضع الجسمين
 متباينين اذا كان احدهما محيطا والاخر محيطا به داخل المحيط وفي ذلك التامر بالقرن
 وذلك لان المحيط وحده يحد طرفي الامتداد بالقرن الذي يحد باحاطة والبعد الذي
 يحد بغيره سواء كان جسيما او خارجا عنه فلا او ملاء واذا كان على الوجه الآخر يحد
 جهة القرون واما جهة البعد فلم يحد به لان البعد عنه ليس بحد ان يكون محله داخل
 محسنا ما لم يكن محيطا ولم يكن الثاني اولى بارتقاء منه في مجازاة دور اخرى ممكنة للمانع
 بحد يكون له معونه في تقرير الحق وكون جسمانا ويدور الكلام عند فرضه واعتبار
 وضعه في البس ان تقرير الجهة وتحددها انما يقع جسم واحد لكن ليس له على طبعه
 كيف يقول من حيث هو حال ما هو فيه لحد يحد به ما لم يكن الجسم محيطا تحل
 به القرون لم يحد به ما يعلقه بتقرير الدهان مع محاذاه ما في الكتاب ان يقول
 ان الجهة ذات وضع والجهتان المتخيلتان بالطبع يكونان تحت وضعهما اما في شيء
 فلا كان او ملاء واما في شيء محلي في الاول محال لعدم اولونه بعض الحد والمعرضه
 فيه بان يكون جهة من سائرهما ولكون الحد فيهما بالعرض غير كسائيه وكون الجسم
 بالطبع وان يقع جسمان في الثاني حق وهو ان يكون ذلك التحسين شي مختلف خارج مما
 يتساوى وذلك الشيء محال له يكون جسما او جسمانا لو جوب كونه ذا وضع فهو اما جسم
 واحد يحد الجسمين معا او جسمان يحد كل واحد منهما واحدا منهما والجسم الواحد
 يكون يحد اما من حيث هو واحد او من حيث هو واحد فيقع اقسام ثلثة اما الجسم
 من حيث هو واحد فلا يمكن ان يكون يحد لان كل امتداد له جهتان هما طرفاه وذلك
 لو جوب ساكنه كما مر وكذا التامر بالطبع فاما ايضا طرفا امتدادا والمحد يحد
 يحد وجسمين معا والجسم الواحد من حيث هو واحد ان يحد ما يليه بالقرن فلا يمكن
 يحد ما يعلقه لان البعد عنه ليس بحد واما اذا بطل هذا القسم بقي ان يكون المحد
 اما جسما واحدا او من حيث هو واحد واما جسمين ثم يقول هذا الثاني ايضا باطل لان
 جسمين لا يحدوا ان يكون على سبيل احاطة احدهما بالآخر او على سبيل التماسه والاول

بعض في قول المحاط في الحد العرض المحيط وحده كاف في حد امتداد بين القرون الذي
 يحد باحاطة والبعد الذي يحد با بطل من محيطه وهو مكره بين القسم راجع
 الى ما كان المحد جسما واحدا من حيث هو واحد واما الجسم الآخر وهو ان يكون التماسه
 باطل لو جوب يحد احدهما ان كل واحد من الجسمين يحد به الا القرون منه ولا يحد
 البعد عنه فاذن يحد الجهتان معا بكل واحد منهما فاما ان المحد يحد على
 معا والثاني ان لكل واحد منهما جهتان يتباين وضعهما حسب فرض الامتداد ان الخارج منه
 ووجه الآخر منه في جهة من تلك الجهات وعلى حد معين منه دور سائر الامتداد الممكنة
 ليس اولى من نوعه في جهة اخرى وعلى حد آخر مما يمكن ان الوقوع في كل جهة وعلى
 كل يحد من ذلك يمكن حسب العقل ان امتنع فلما يقع موت في التحديد وهو انصاع ان
 يكون جسما ما ذا وضع والكلام في نوعه في بعض جهات هذه دور بعض وعلى حد
 منها كالقلام منها فان علل يحد دورا ولا يتسلسل ولما بطل هذا القسم ثبت ان
 الجهة بيم جسم واحد من حيث هو واحد ولا على اي وجه سمى من حيث احاطة وهي
 الحال الموضحة لحد يحد به متباينين كما مر فاذن يحد الجهتين جسم واحد محيطا اجسام
 ذوات الجهات كل جسم من شأنه ان يمارى موضعه الطبيعي ويعاوده يكون
 موضعه الطبيعي يحد الجهة له لانه قد ينفارقه ويرجع اليه وهو في التماس
 ذو جهة فوجب ان يكون يحد جهة موضعه الطبيعي ليست جسم غيره هو عمله لما هو
 من هذا المقارن او جهة فقط بل ذلك الجسم له تقدم في رتبة الوجود على هذا بطله او
 على ضرب آخر يرد بان امتناع الحركة المستقيمة على يحد الجهات وان يحد به على
 الاجسام التي يجوز تلك الحركة عليها وتقريره ان كل جسم له موضع طبيعي ولا يخلو اما
 ان يكون من شأنه مغارفة موضعه ومعاودته اليه واما ان يكون من شأنه ذلك والاول
 هو الذي لا يجوز الحركة الا في جهة واحدة والثاني هو الذي يجوز عليه ويكون مغارفة موضعه
 بالسر ومعاودته اليه بالطبع ويكون هو في الحال في جهة يتحرك فيها محال ومثل
 هذا الجسم لا يجوز ان يحد به جهة موضعه الطبيعي لان جهة متغيرة عند وجوده
 منه وعند وجوده بل يكون محله لا حله حتى يقع منه ان يخرج عنه مغارفا وبطله
 معا واذن يحد يحد ذلك الحد بسبب جسم آخر من الاجسام هو عمله لجهة
 الجسم الذي يمارى والموضع ويعاوده وهذا الجسم لا يمكن ان يحد بحد اعلى الجهة لانه
 لا تصور ان يكون محكوكا في جهة حالي المغارفة والمعاودة والجهة لم يوجدها هو اما

المظهر من هذا الفصل
 ان كان احدهما امتناع
 الحركة المستقيمة على يحد
 الجهات والاخر يحد
 الحد الجهتين على حد
 المستقيمة الحركة

من الموضع الطبيعي أو الغير
الاصطناعي وهو حاصل من غير تعديلهما
بأحد المكونين المذكورين

ملک بھارت کی تاریخ

وَضَح

[illegible]

معنى البحث لنقول لا سارة فان هذا المعنى يحصل الجسم الذي له موضوع الاخصوله في
الموضوع وقال الفاضل السارح سبب التشكل ان التشكل ان الحجة على كون الجسد هو المحيط
الاول انه كاف في حصول جسمي الجسد والعرض وهو المحيط في الصل يكون العرض
على ما مر وعلمه سكان اولها ان هذا مستقيم لو كان الاول مستقيما على الثاني حتى يقال اذا
اصبح للجسم عتبان مستقيمان بالعلم واحد منهما اولم فانما مستقيم الى ما هي اولم لك
السبع مستقيم المحيط السادس الحواشي للشيء اولم من محوره ولا كان الحلاء مكانا لانه
فان يكون الحواشي اولي بالحد من المحوى وبما هما ان المحيط كالتفك الاعظم على تقدير
في الوجود لا يكون محدد للجسم العناصر لان النار مثلا اما ان يطلب مقعر الفكر الاعظم او
مقعر الفكر العظم الاول باطل ولا كان النار وخرها انما بالقدر الثاني بمعنى ان يكون
فلك القمر هو المحي بالعموم الذي يطلبه النار والى حل هذا التشكلين يشكك السبع
في كلامه ولولا التشكك الثاني كان سادس الحد من المحيط المطلق ولا لكونه اولم بل
لكونه اعظم واموي ولا حل ذلك ذهب السبع اليه واما انما لمؤدة هل السك لم الحكم بل
الاولونه واما قولنا وجه تقدم المحيط على المحيط من وسيا له بان اجروا ما
السك الثاني ليس بواجب اما اولها لانه بمعنى ليس يكون محدد جهة الهواء هو البار
الما هو الهواء وهو مالم يعل به فالتك واما ما بالان الجسم لا يطلب ما هو الجسم
بل يطلب ما هو مكانه الطبيعي جهة من الجهات سواء كان مكانه مستقيما على جوارب جهة
كالارض ولم يكن كافي العناصر ولذا كان الجهات بالطبع اسير الامكنة الطبيعية
وليس يجب من كون ذلك العرض لمعوم الذي هو مكان النار ان يكون على الحد والقوى
فان على اصل المذكور اذ ان هذا محورا كاجزاء على جوارب البار ونصوح ذلك العرض كجز
طابانه داهي الجبهة الموقر لا يقول انه داهي من جهة الموقر الى ما يعل به فاذالس
فلك العرض هو المحي بالجبهة الموقر ولما قولهم الجف المطلق هو الذي يطلب جهة الموقر
على الاطلاق وليس المراد انه يطلب ان يكون هو جميع الاجسام على الاطلاق بل هو
محيط والفاضل السارح اورد المنع هذا الموضوع هكذا فان كان الجسم الثاني وجود
محدد في اول موضوعه ويحدد في موضوع الثاني وصفه ثم يحدد في ذلك جهة
الحركة المستقيمة ونفسه بان الحد ان كان غير الفلك الاعظم فيكون دنا اعظم موضع
المحيط الاول كالفلك النوار ويحدد في موضوع ما يحده كالفلك رجل ثم يحدد في موضع
الافلاك على الترتيب جهات الحركات المستقيمة وذلك بمعنى ان يكون الثاني قول السبع

هذا هو المحي بالعموم الذي يطلبه النار والى حل هذا التشكلين يشكك السبع في كلامه ولولا التشكك الثاني كان سادس الحد من المحيط المطلق ولا لكونه اولم بل لكونه اعظم واموي ولا حل ذلك ذهب السبع اليه واما انما لمؤدة هل السك لم الحكم بل الاولونه واما قولنا وجه تقدم المحيط على المحيط من وسيا له بان اجروا ما السك الثاني ليس بواجب اما اولها لانه بمعنى ليس يكون محدد جهة الهواء هو البار الما هو الهواء وهو مالم يعل به فالتك واما ما بالان الجسم لا يطلب ما هو الجسم بل يطلب ما هو مكانه الطبيعي جهة من الجهات سواء كان مكانه مستقيما على جوارب جهة كالارض ولم يكن كافي العناصر ولذا كان الجهات بالطبع اسير الامكنة الطبيعية وليس يجب من كون ذلك العرض لمعوم الذي هو مكان النار ان يكون على الحد والقوى فان على اصل المذكور اذ ان هذا محورا كاجزاء على جوارب البار ونصوح ذلك العرض كجز طابانه داهي الجبهة الموقر لا يقول انه داهي من جهة الموقر الى ما يعل به فاذالس فلك العرض هو المحي بالجبهة الموقر ولما قولهم الجف المطلق هو الذي يطلب جهة الموقر على الاطلاق وليس المراد انه يطلب ان يكون هو جميع الاجسام على الاطلاق بل هو محيط والفاضل السارح اورد المنع هذا الموضوع هكذا فان كان الجسم الثاني وجود محدد في اول موضوعه ويحدد في موضوع الثاني وصفه ثم يحدد في ذلك جهة الحركة المستقيمة ونفسه بان الحد ان كان غير الفلك الاعظم فيكون دنا اعظم موضع المحيط الاول كالفلك النوار ويحدد في موضوع ما يحده كالفلك رجل ثم يحدد في موضع الافلاك على الترتيب جهات الحركات المستقيمة وذلك بمعنى ان يكون الثاني قول السبع

الثاني الثاني المعنى

ويكون الاول انما يتخلو به ان يكون متقدما في رتبة الابعاد
بالمحدد الاول لكونه في رتبة الابعاد متقدما وهو بان يكون الوسايط بينه وبين المحدد الاول
تعالى كونه اقل مما بين سائر الاجسام وبه وايضا بان يكون مادونه محيطا بالشيء محدد مكانه
ولا يلزم من ذلك احتياج مادونه الله في مجموع دانه ولا يلزم ان كان الحلاء لاداه على ما سدر
في المحيط السادس والفاضل السارح ذكر اسباب العلم وهو ان يعلم الفلك الاعظم ليس
بالزمان وطحا ولا بالعلمه لا سببا فان لم يكن محدد للجهات سائر الاجسام فلا يكون ايضا بالطبع
وسبق ان يكون مستقيما اما بالسوق لانه اعظم او بالرتبة كما مر ويكون متشابهة
وضوح ما يفرض له اجزاء ويكون مستقيما بالحد الاول لا يجوز ان يكون مؤلفا من اجسام
مجمعة او متساوية لان اجزاء كل جسم منها بان يكون جهة من سائر الالات فيه
دون جهة بمعنى اصناع باخر الجهة عن اجزائه المفضل به علمه ويلزم من ذلك ان يكون
الجهة على محدد فاذن هو مستقيم ليس له احد الا بالعرض وحيث ان يكون بسبب ذلك
الاجزاء الموقر فيه بعضها الى بعض وحيثما الى الموقر وهي التي يلحقها الوضع سببها
متشابهة لانها ان اجزاء اجزاء الموقر من بعض اجزاء من اجزاء
القريب بجهته ونحو غير جهة البعيد ونحو اختلاف جهات اجزاء الموقر ويلزم
ذلك ايضا عدم الجهة على محدد فاذن جهات اجزاء الموقر في الوضع هو الاستدلال
ما من محدد للجهات مستقيم الشكل الجسم البسيط هو الذي طبعه
واحد ليس فيه تركب قوى وطباع يربط بالخال البسيط من اجسام ونحو ذلك
من مواضع ان الطبعه تطلق على معان في ذكرنا بعض تلك المعاني حسب الحاجة
ان يقال انما سادس اول الحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ويراد بالبدن الملا
الفاعلي وحده وبالحركة انواعها الاربعة اعني الاربعة والوضعية والكنه والكنه
وبالسكون ما يقابلها جيبا وهي انفرادها لا يكون مبداء للحركة والسكون معانيل مع
انصاف سبطين هما عدم الحالة الملازمة ووجودها ويراد بها ما يكون فيه ما يتحرك
وسكونها وهو الجسم وكثرت به عن المبادي الصناعية والقسورية فانها لا تكون
لحركة ما يكون فيه وبلاول عن النفوس الارضية فانها تكون مبادي لحركاتها في كالاتها
مثلا انما يكون مبادي اسحق ام الطباع والكنهيات وتوسط الميل بين الطبعه والجسم
عد التحريك لا يخرجها عن كونها مبداء اول لانه مبداء لها ويراد بقوله بالذات
معنيين احدهما بالقياس الى المحرك وهو انما يحرك لا عن شئ غير قاسر اياه بل عن ما على
نحو ذلك سادس المحرك

هذا هو المحي بالعموم الذي يطلبه النار والى حل هذا التشكلين يشكك السبع في كلامه ولولا التشكك الثاني كان سادس الحد من المحيط المطلق ولا لكونه اولم بل لكونه اعظم واموي ولا حل ذلك ذهب السبع اليه واما انما لمؤدة هل السك لم الحكم بل الاولونه واما قولنا وجه تقدم المحيط على المحيط من وسيا له بان اجروا ما السك الثاني ليس بواجب اما اولها لانه بمعنى ليس يكون محدد جهة الهواء هو البار الما هو الهواء وهو مالم يعل به فالتك واما ما بالان الجسم لا يطلب ما هو الجسم بل يطلب ما هو مكانه الطبيعي جهة من الجهات سواء كان مكانه مستقيما على جوارب جهة كالارض ولم يكن كافي العناصر ولذا كان الجهات بالطبع اسير الامكنة الطبيعية وليس يجب من كون ذلك العرض لمعوم الذي هو مكان النار ان يكون على الحد والقوى فان على اصل المذكور اذ ان هذا محورا كاجزاء على جوارب البار ونصوح ذلك العرض كجز طابانه داهي الجبهة الموقر لا يقول انه داهي من جهة الموقر الى ما يعل به فاذالس فلك العرض هو المحي بالجبهة الموقر ولما قولهم الجف المطلق هو الذي يطلب جهة الموقر على الاطلاق وليس المراد انه يطلب ان يكون هو جميع الاجسام على الاطلاق بل هو محيط والفاضل السارح اورد المنع هذا الموضوع هكذا فان كان الجسم الثاني وجود محدد في اول موضوعه ويحدد في موضوع الثاني وصفه ثم يحدد في ذلك جهة الحركة المستقيمة ونفسه بان الحد ان كان غير الفلك الاعظم فيكون دنا اعظم موضع المحيط الاول كالفلك النوار ويحدد في موضوع ما يحده كالفلك رجل ثم يحدد في موضع الافلاك على الترتيب جهات الحركات المستقيمة وذلك بمعنى ان يكون الثاني قول السبع

هذا هو المحي بالعموم الذي يطلبه النار والى حل هذا التشكلين يشكك السبع في كلامه ولولا التشكك الثاني كان سادس الحد من المحيط المطلق ولا لكونه اولم بل لكونه اعظم واموي ولا حل ذلك ذهب السبع اليه واما انما لمؤدة هل السك لم الحكم بل الاولونه واما قولنا وجه تقدم المحيط على المحيط من وسيا له بان اجروا ما السك الثاني ليس بواجب اما اولها لانه بمعنى ليس يكون محدد جهة الهواء هو البار الما هو الهواء وهو مالم يعل به فالتك واما ما بالان الجسم لا يطلب ما هو الجسم بل يطلب ما هو مكانه الطبيعي جهة من الجهات سواء كان مكانه مستقيما على جوارب جهة كالارض ولم يكن كافي العناصر ولذا كان الجهات بالطبع اسير الامكنة الطبيعية وليس يجب من كون ذلك العرض لمعوم الذي هو مكان النار ان يكون على الحد والقوى فان على اصل المذكور اذ ان هذا محورا كاجزاء على جوارب البار ونصوح ذلك العرض كجز طابانه داهي الجبهة الموقر لا يقول انه داهي من جهة الموقر الى ما يعل به فاذالس فلك العرض هو المحي بالجبهة الموقر ولما قولهم الجف المطلق هو الذي يطلب جهة الموقر على الاطلاق وليس المراد انه يطلب ان يكون هو جميع الاجسام على الاطلاق بل هو محيط والفاضل السارح اورد المنع هذا الموضوع هكذا فان كان الجسم الثاني وجود محدد في اول موضوعه ويحدد في موضوع الثاني وصفه ثم يحدد في ذلك جهة الحركة المستقيمة ونفسه بان الحد ان كان غير الفلك الاعظم فيكون دنا اعظم موضع المحيط الاول كالفلك النوار ويحدد في موضوع ما يحده كالفلك رجل ثم يحدد في موضع الافلاك على الترتيب جهات الحركات المستقيمة وذلك بمعنى ان يكون الثاني قول السبع

119

وجه بوجه الحركة ان لم يكن تابع وباسمها بالقياس الى المحرك وهو انها تحرك الجسم المحرك كانه
لا من سبب خارج ويراد بقوله لا بالعرض من ايضا احد مصدر احد هما بالقياس الى المحرك
وهو ان الحركة الصادرة عن القوة الصادرة بالعرض من كونه ساكنة في نفسها والباقي بالقياس
الى المحرك وهو انها تحرك الشيء الذي ليس متحركا بالعرض كمنه من فاسد انه متحرك
من حيث هو من بالعرض والطبيعة من المعنى تقارب الطبع الذي به الاجسام حتى
الفلك وربما يزداد في هذا التعريف قوله على شيء واحد من غير ارادة وحسن
المعنى المذكور عما سبيل النفس ذلك لان المحرك يحرك اما على شيء واحد او على شيء
واحد وكلاهما ارادة او من غير ارادة فخير بالحوكمة على شيء واحد من غير ارادة
هي الطبيعة وبارادة هو القوة الفلكية ومبدأها على شيء واحد ومن غير ارادة
هو القوة العنصرية وبارادة هو القوة الحيوانية والقوى الثلاث يسمى بموسا مبدأ
معنى الطبيعة واما القوة بعد ذكرها انه مبدأ للعنصر من شيء في غيره من حيث هو غيره
وتأثير هذا المبدأ في الشيء الواحد من حيث هو واحد عتق ان يكون فاعلا وبالا مثلا
الطبيب اذا عالج نفسه فلا يقبل العلاج من حيث هو طبيب بل من حيث هو مريض
تتميزان التمايز بمول الشئ الجسم البسيط هو الذي طبيعته واحد يعرف
للبسيط ويعني الطبيعة ما به الاجسام اي هو الشئ الذي يكون المبدأ المذكور فيه
واحد لان الافعال الصادرة عنه واحد وذلك لان الطبيعة الواحد قد يكون لها
باعتبار ان محتلفه كما ذكره في هذا الفصل وراده وضوحا بقوله ليس فيه مركب
قوى وطباع اي يكون محتفيا من اسباب مختلفة لكل واحد منها قوة وطبيعة اخرى
مركب من جملتها شئ واحد وان مثل هذا سبيل البسيط بل يكون طبيعة الاجزاء والكل
جميعا شئ واحد والطبيعة الواحد تنقسم الى اشكال ولامكنه وبار
ملايد الجسم ان يكونه واحد غير مختلف منها اعراضا يمكن ان يكون الجسم في وجوده
عنها كالاتي والوضع والشكل والكيف والكم وغير ذلك فطبيعة الجسم اجماله يسمى
من كل نوع شيئا ما على ما سبب في الفصل التالي لهذا الفصل فالطبيعة الواحد يسمى
من كل جسم منها شيئا واحد على شيء واحد ولا يختلف اقسامها ولا وقاها الاحوال
لا اذا منعها مانع عز ذلك فلجسم البسيط لا يقتضي شيئا غير محلي
هذه هي القوة لهو له الجسم البسيط له طبيعة واحد والطبيعة الواحد تنقسم
عنه مختلف وقال الفاضل السارح هذا الحكم ليس يلحقه الاحتمال ان يكون للبسيط

القوة

فومحتوا به لمقدر عنه بما اشياء مختلفة لكن لما كان الحق ان البسيط الحيواني ليس
داوية حيوانية ولا تصدر عن الملك اشياء مختلفة مع هذا الحكم واحول وضع المبدأ
المذكور في بيان هذا الاحتمال ان قولنا القوة الحيوانية تصدر عنها اشياء مختلفة مع
مع كبري القياس المذكور وهو ان الطبيعة الواحد لا تصدر عنها اشياء مختلفة ان
القوة الحيوانية للبسيط طبيعة واحد وهذه النسخة مع متعدي القياس المذكور
وهو قولنا الجسم البسيط له طبيعة واحد ومع ان الجسم البسيط لا يكون داوية
حيوانية انك تعلم ان الجسم اذا اخل وطباعه ولم يعرض له من خارج ما يترتب
لم يكن له بد من موضع معين شكل معين فادع طباعه مبدأ استحقاق ذلك بدليل بان
الجسم لا يخلو عن موضع وشكل طبيعتين ان فيه طبيعة تنقسم الى اقسامها من البان
بها ان اخلها وهو الموضع مختلف للجسم والناظر في هو الشكل مقابله وسائر
الاعراض المذكورة يمكن ان يشتمل هذا البيان بها لا يخلو اما عن القسامة او عن الاختلاف
سأل الجسم وازاد به البسيط والمركب جميعا ولم يقل كل جسم لان مبدأ الحقائق
لا موضع له وقال اخل وطباعه ولم يقل طبيعته لان الطبيعة على بعض الوجوه لا يسلو
الطبيعات والطباع يتناولها واشترط ان يعرض له من خارج ما يترتب عن ذلك المبدأ
رما يسمى للجسم موضعا او شكلا فسرنا كما سبب الحرارة والانا الملكوت الما فان اخلها
يصرفه والناظر كجبهه وقال لم يكن له بد من موضع معين شكل معين بالمطلوب منها
تتضمنه لانه المشترك بين الجميع واما المعين فانما تتضمنه الطبيعة الخاصة المطلوب
اشياء او بعض السمع لم يكن له بد من موضع معين على قدره يكون الموضع منها هو
الهيئة العارضة للجسم بسبب اجزاء حيوانية الى بعض الذي هو المبدأ الذي
يعرض بسبب اجزاء الجسم الى غير الجسم كما حمله الفاضل السارح على ذلك لانه مما
تأثر عتق من خارج وعلى هذا الوجه يكون الحكم كليا لان مبدأ الحقائق ايضا له وضع
لان الشكل يعني عن ذكر الموضع بحيث يرتب اجزائه منه يعرض للجسم بعد الوضع
ذلك المعنى واما الموضع بالمعنى التالي فهو كون الجسم تحت فعل اثاره الحسية فهو
انما تتضمنه الجسم الحاله في القوى على ما تقدم وليس ما يتعلق بالطباع المحلقة
فادع وجه الموضع ههنا على ذلك المعنى ثم قال فادع طباع الجسم مبدأ استحقاق
ذلك وذلك لان وجود العارض للشيء يدل على وجود شئ يعرض ذلك العارض والسند
يكون باخارجا او عن خارج وفي هذا الموضع لا يمكن ان يكون خارجا لان ارضها حلو

ذكر

عوض ذلك في الماهية الطسعية من جهة وبما عليها من جهة واعتبر في القائل
 السارح بان الفلك عندكم لا يستقيم وضعا مع استحالته خلوه عن الوضع المطلق
 فلم لا يجوز ان يكون الجسم لا يقتضي مواضع واشكالا متعينة مع استحالته خلوه عنها
 والحيوان في الفلك مع قطع النظر عن غيره لا يوجد الوضع الذي هو هيئة بسبب لا يطرأ
 الى الخواصل لا مطلقا ولا معينا بل لا يمكن ان يانه لا يقتضي وضعا معينا والجسم مع قطع
 النظر عن غيره يقتضي مكانا وشكلا معينا ولو كان حكما بذلك واعتبر من انما انما
 الافلاك والنقرا التي تتركز فيها البراويرو والكواكب عن افلاك مع بساطتها كما لو حسب
 لما يقتضيه الاستدلال وانهم لا يجوزون حصول ذلك بالقياس بان القوة المصورة ان
 كانت بسيطة فحالتها اما بسيطة واما مركبة والاول يسمى ان يكون لكل الحيوان كره والثاني
 يقتضي ان يكون مجموع كرات بعد البساط الذي في المحل المركب وان كانت مركبة من
 قوى فان كانت تلك القوى في محل واحد وكان الجسم مع البعض عن انما الاستدلال
 فلم لا يجوز ان يكون طبائع تساطع الاجسام ما عنيها عن ذلك وان كانت محال مختلفة كان
 الحيوان انما مجموع كرات والجواب عن الاول ان اتصال الصور الكائنة ببعض السائط
 في فطرته الاولى لا يمتنع فيعود الى المحل الفاعلية غير متعينة كما ان اتصالها ببعض المركبات
 لا يمتنع يعود الى المحل القابلية في القطر الثانية غير متعينة فان الكائنات او حيوانا
 في هذه القطر انما تتصل به صورة كائنية بانه كانت حيوانه مع بقا صور اجزائه
 الخمسة بحسب مزاجه كذلك لا يمتنع ان يتصل في القطر الاول ببعض الافلاك المستندة
 صورة كائنية تفرز من ذلك الفلك كونه جسم ما في ذلك خارج المذكر او تدويرا وكوب مع
 بقا الصور الاولى المتصلة بجميع اجزاء الملك الاول فيها ويكون ذلك بحسب امر في الغلة المتصلة
 لوجود ذلك الفلك ويلزم من ذلك ان يبقى من الفلك الاول متمم او تفرق متصورة بالصور
 فقط على ما يشهد به علم الهيئة وعن الثاني ان القوة المصورة على بعد بساطتها وبركت
 محالها وعلى قدر تركيبها وتعلق اجزائها بما جزا المحل يقتضي كون الحيوان مجموع كرات
 حكم السطح حال انفرادها يكون حكمه حال التركيب مع الغير ومن ما ادعينا ان القوة
 في المحل المتشابهة لمعل فعلا متشابهة ولم يلزم من ذلك انما تتصل اجزاء المحل المختلف
 في المحل المتشابهة لان المفعول منها الجسم هو الاجزاء او اذ اهل المركب الذي هو المحل وكل ذلك
 لم يلزم ان القوة الموكبة تتصل بفعل بساطتها لان المجموع فاعل واحد كثير لا ان السائط
 التي هي كرات السطح على فاعل متشابهة في فعال الجسم له في حال تحركه

هذا هو الوجه في
 جواب السؤال
 الاول في
 جواب السؤال
 الثاني في
 جواب السؤال
 الثالث في
 جواب السؤال
 الرابع في
 جواب السؤال
 الخامس في
 جواب السؤال
 السادس في
 جواب السؤال
 السابع في
 جواب السؤال
 الثامن في
 جواب السؤال
 التاسع في
 جواب السؤال
 العاشر في
 جواب السؤال

ح

تتحرك به وتحسن الممانعة به وان يمكن من المنع لانها تصنف في ذلك فيه وفي بعض السطح وان يمكن من
 المنع لانها تصنف في ذلك فيه بكونها اسفل الملح وان احواله والمحل هو الذي يسمى المتكلمون
 اعتمادا او محرك الجسم انما يحرك في وسطه وسن احواله الى ذلك ان الحركة لا خلوه عن حيا
 من السرعة والطولان كل حركته انما تقع في شئ ما تحرك المحرك فيه مسافة كان او غيرها
 وفي زمان ما وول يمكن ان يوهم قطع تلك المسافة بزمان اقل من ذلك الزمان يكون الحركة
 اسرع من الاولى او بالكره منه ويكون ابطا منها فاذن الحركة لا تتفك عن حيا من السرعة والطول
 والمراد من السرعة والطول هو شئ واحد بالزاد وهو كيفية قابلية للشدة والضعف وانما
 لميلان في المسافة العارضة لها ما هو سرعه بالقياس الى شئ هو كيفية بطول بالقياس الى
 اخر ولما كانت الحركة محتاجة الى مكان عن هذه الكيفية وكانت الطبيعة التي هي مبدأ الحركة
 شيئا قبل الشدة والضعف كانت نسبة جميع الحركات المخلقة بالسرعة والضعف اليها واحدة
 وكان صدر حركته محسوسا منها دون اعدادها مسمى بالسرعة الاولى وانه ما يقتضيه اول الامر
 يشهد ويصنف بحسب اختلاف الجسم ذي الطبيعة في الكم اعني الكبير والصغير والكيف اعني
 التكاثر والتحليل والوضع اعني ابد ما في الاجزاء وانفصالها او غير ذلك وحسب ما يخرج
 عنه كمال ما فيه الحركة من جهة القوام وغلظه وذلك لا من هو الميل ثم انصبت بحسبه
 الحركة وهذا الامر محسوس في الحركة لا يتيقن بحسبه الممانعة ويوجد مع علم الحركة كما
 نحن الانسان من الزرق المتفوخ فيه اذا حسه بين جسم الماء وكما نحن من الحرا اذا سكنه
 الهواء فالشع اساره الى وجوده بقوله الجسم له في حال حركته مثل لم يورد حجة على
 وجوده لكونه محسوسا بل اشار الى كونه محسوسا بقوله وتحسن به الممانعة واسار الى
 كونه قابلا للسرعة والضعف بقوله وان يمكن من المنع لانها تصنف في ذلك فيه اي بضعف
 القوة الممانعة واما بالدواب الاخرى فيكون قوله وان يمكن من المنع اشار الى وجوده ولا
 حساس به عند عدم الحركة وذلك لما يدل على معانته للحركة وقوله لانها تصنف فيه اشار
 الى انه قابل للشدة والضعف ومن يكون مرطبا عنه ويدخل فيه من باهر عنه
 فيسقط المنبعث عن طباعه الى ان يزول فيجود انبعاثه ابطال المحل المانعة التي تحل
 اليها للبرودة المنبعثة عن طباعه الى ان يزول لما كان الميل هو المسبب القريب للحركة
 ما كان منفسما الى اقسامها منه ما يجد مرطبا عن الحركة وينسج الى ما تحل في الطبيعة كمثل
 الحرج عن هبوطه والى ما تحل في النفس كمثل السار على بريرة من الارض فيميل الحيوان عند ان
 الارادى الى جهة ومنه ما يجد من اسر خارج من الجسم منه كمثل السهم المصنوع عند اتصاله

هذا هو الوجه في
 جواب السؤال
 الاول في
 جواب السؤال
 الثاني في
 جواب السؤال
 الثالث في
 جواب السؤال
 الرابع في
 جواب السؤال
 الخامس في
 جواب السؤال
 السادس في
 جواب السؤال
 السابع في
 جواب السؤال
 الثامن في
 جواب السؤال
 التاسع في
 جواب السؤال
 العاشر في
 جواب السؤال

ح

عن التماسه وانما خلق الخسام في بؤله ولا شاع عن ذلك حسب الامور الداهية وغيره لا خلاف
 الذي هو الذي يكون تحت قوة الميل الطباعي وضعها وهو ان يكون لا قوسى حسب الطبع
 كالحجر العظيم الكبرياتما بما من قبول القسوى في الاصعق والاعتناء وما عدا هذا الاحلاف
 يكون في انساب الخارجة وذلك لكونه لا صنف اكثر امتناعا اما لعدم تمكن القاسر منه
 كالدملة المعجزة او لعدم تمكنه من دفع الموانع كالقبة او لاختلاف الذي لاجله تنطبق
 انه الموانع سهولة كالزبيث او لغير ذلك ولما كان الميل هو السلب العرسي للمحرك كان
 من المستع ان يحرك الجسم حركتين مختلفتين معا بالذات في الحركة الواحدة يقتضي معهما
 الى معضل ما يترتب عدم التوجه الى غير ذلك المقصود والحركة انما هي الحاصلان معا لهما
 التوجه وعدمه الى كل واحد من المعضدين معا وتنتج ان مقتضى الشئ وعدمه معا كان
 من المستع ان يوجد ميلان مختلفان في جسم واحد بالفعل بل كما يجوز ان يجمع في جسم من
 احد ثمانية اركان اخرى بالحرص كحركة الشئ من سبعة بنفسه بالذات وتكون الحركة السفسه
 بالحرص كحركة الخزان فيوجد ميلان لمحركه انسان عشي فانه يمشي ثقله وهو ميله بالذات
 وينحرف في الميمنة وهو ميله بالعرض الذي هو للانسان بالذات فاد اطر اعل جسمه
 مثل طبعي بالفعل قبل قسوى فيها دم السبقان اعنى القاسر والطبقة فان على الناس
 وضار الطبقه مع توره حذب مثل مسرى فطل الطبعي ثم ياخذ الموانع الخارجة والطبقه
 معاني اقباه فليلا فلتلا وتقوم الطبقه حسب ذلك وياخذ الميل القسوى في الامعاء وقوة
 الطبقه في الارديا الى ان يعاوم الطبقه الباقي من الميل القسوى فيسبب الجسم عدم الميل
 ثم تجرد الطبقه منها مشوبا باثار الضعف الناقية منها وتستند الميل يروا الضعف يكون
 الامر بين قوة الطبقه والميل القسوى في بيان المزاخ الخارج من الكسار المتفاده واذا
 عوز ذلك فتقول قول السبع وتكون من طباعه اساره الى التلبس الطبعي والنسائي
 وقوله وتكون منه من ياتر تحت اساره الى القسوى وقوله فطل المنع عن طباعه الى
 الى ان يروا ويعود اساره الى امتناع اجتماع الميل وانطال القسوى الطبعي
 عند ذوال القسوى كما شاهد في الحجر المرمي عالى صعوده وهبوطه وتختلف ذلك بالاعود
 انطال الخداره العرضيه التي يستحيل انما الما ليمتد كسبه الفهم المذكور فانه كالاتجمع
 في الما جداره ويروده بل يكون انما تكيفا تكيفية متوسطة بين غاي الحرارة العرضيه والبرده
 الثامنة تارة اميل الى هذه وتسمى حرارة اميل الى تلك وتسمى بروده وتارة متوسطة
 بينهما ولا يسمي باسمها وذلك حسب ما عمل الحرارة العارضة والطبقه البرده كالحامض

لا يجمع في الجسم ميلان يكون ابتداء حال من الميل القسوى الميل الطبعي السلب ياره
 يسمى الميل المنسوب الى القسوى وبارده بالمتسوى الى الطبع وبارده بعد مياها وذلك حسب
 ما عمل الميل القسوى في الطبيعة وكما كان قبل الطبيعة الما من وجود الحذر الذي
 تنصبه وهو البروده حفظه وعند وجود ما يصادفه كالطيار اقباه وعند الخلو منها
 انما البروده كذا في الميل الطبعي في الجسم مادام مغار قاطعه عند وجود الميل المسف
 عنها حفظه وعند وجود ميل غريب عاقله اقباه وعند خلو الجسم عن الميل الما الميل
 الطبعي من انما ينبغي ان يتحقق لندفع الاشكال التي تورد في هذا الموضوع كما قال اول
 اجتماع الميلين كان الحجران المتساويان اللذان يرميها قوسى وصغير متساو من الصعود
 ولما كان قوسى جيل تحاذي طرفاه بقوتين متساويتين متتبعين وانما يكون الميل
 الطبعي في حاله فوجهه سوخاها الطبع لانما كان الجهات الطبع اقباه فاقباه في الميل
 الطبعي اما في الوجود وهو الحفظ واما في السفل وهو الثقل وهما سيطان وانسبه
 النبويين المتباينيه والحيوانية تكون كحركاتها وجهها حركتها فاذا كان الجسم الطبعي
 حذيره الطبعي لم يكن له وفيه ميل لانه انما يعمل بطبعه اليه اعنه لانما كان الميل الطبعي
 الى جهة اقباه يوجب عند الخروج عن المكان الطبعي وهو حال غير طبعي كالحركة وحده
 عند العود اليه وهو حال السكون الطبع فان الواصل الى المكان الطبعي يجب ان يظل عليه
 اليه ولم يكن له ميل عنه فاد هو عدم الميل واعتراض الفاصل الشارح على ذلك ان
 الحجر اذا وضع اليد تحته وهو على الارض فقل جس ميله واجاب عنه يانه انما يكون مكانه
 الطبعي حين يكون مركز العالم والموقع ذلك ان المكان الطبعي للارض ليس هو مركز العالم
 الذي هو نقطه ما والا فلا شئ من الارض في المكان الطبعي بل كونه في مكانه الطبعي هو كونها
 حسب بطن مركزها على مركز العالم والميل المنفصل عنها بالفعل مادام متصلا فهو ليس
 في مكانه الطبعي ان مكانه ليس هو من ذلك المكان واذا صار متصلا بها بالفعل اعدل عليه
 وصار مكانه حراما مكانها وكما كان الميل الطبعي قوسى كان اميل جسمه عن
 قبول الميل القسوى وكما في الحركة بالميل القسوى اقربوا بقاء لانما ذكر الميلين اعنى القسوى
 وعبره وسر اساع اجتماعهما وبين حال الطبعي منها اراد ان يبين حالها عند تجاوض
 فاما في الاجزاء الذي المذكور لينا ما في الكلام عليه وشار بموله وكما في الحركة بالميل
 القسوى انما انطال الى حال الما حذيره عند عدم السبس كما قرناه
 لا ميل فيه بالقوة ولا بالفعل لا قبل ميل القسوى يحركه وبالحمله لا يحرك قسوا والاميل حرك

موله

منه

ان حكمه بان لا يمتنع فيهما وانما قال كل جسم ولم يقل الجسم مطلقا ليكون الحكم كلياً متافقاً للشكل
ولما قال كل جسم لم يذكر الموضع واقتصر على الموضع لان الموضع يحل في كل جسيم وليس
مما يلزمه الجسم في نفسه قال واما المحدث في كل خصه بالذات كما ان يقع التشكل في الكثرة فانه
لا يحصر الجسم في مكان دون مكان الا لفرق يرفع اما الى الجسم كاستحوا ووجه ما لنقص
ولا اسكال دون غيرهما من طبيعة واما الى المحدث كدفع مخصوص واما الى غيرهما كالماء والاول
هو المطلوب والباقي والثالث من الواجب الخيرية التي استرطنا قطع النظر عنها واسارع
ذلك الى ان لا يمتنع على ما ينظر انه لا يستند الى سبب بل هو الذي يستند الى سبب غير ذلك
وجوده ولا يتقطر له فينسب الى التناوب فيستعمل في كل ممكن فله سبب الجسم اذا
وجد على حال غير واجبة من طباعه فخصوله عليها من الامور لا مكانه ولا حيزه جاعله وسيل
التبدل فيهما من طباعه لا مانع فاداكاب هذه الى حال في الموضع والموضع امكن ان يقال عنها
باعتبار الطبع وكان فيه ميل احوال الجسم لا محلو واما ان يجب حسب طبعه او لا يجب
ممكن والواحدة حسب طبعه لا يمكن ان يتبدل فيزول وغير الواحدة اما حصل الجسم بسبب
على فاعليه تقتضيها وبذلك احوال قابله للتبدل والروا بالنظر الى طباع الجسم وليس
بقابله لها بالنظر الى عللها ما دامت مانعة عن التبدل والذوال فاداكاب الى حال في الموضع
والوضع هذه امكن ان يقال الجسم عنها باعتبار طبعه امكن ان يتبدل واسرع عن ذلك الموضع
والوضع وكان في ذلك الجسم مبدأ ميل بالطبع للحج المذكورة واعلم ان حصول كليات
الاجسام في مواضعها الطبيعية واجبة لعل تقتضيها الاصول فانتقالها عنها غير ممكن
واما اجزائها اجزاء من خصوصياتها اما كليا الخيرية غير واجبة ولذلك كان انتقالها عنها
ممكن بل واجبا والوضع بمعنى الموقلة للفكر غير واجبة فزاله عنه ممكن وهذا اصل
مفيد في نفسه وينبغي عليه ما يتلوه الجسم المحل في الجهات ليس بغير اجزاء
التي تعرض اولى بما هو عليه من الموضع والمجاذاة من تعجب ولا يكون شيء من ذلك واجبا
لشيء منها في حله والنفق عنها حايظه والميل في طباعها واجبة وذلك بحسب ما حوز فيها
من تبدل الموضع دور الموضع وذلك على الاستلزام ففقه ميل مستلزم من تبدل اسباب
مبدأ ميل مستلزم من تبدل الجهات فقال ليس بغير اجزائه التي تعرض له بل عرض فيها
منه ياتل على امتناع ان يكون لجوذا الجهات اجزاءا لمحل وقال اولى بما هو عليه من
الموضع والمجاذاة ليعلم ان الموضع الذي هو ممكن له هو الجهة التي تعرض حسب
اجزائه الى ما هو داخل فيه وهو مجاذاة اتماله والجهة ان هذا الموضع اما تعرض

تأخر عن ذلك ليس واجبا بحسب طباعه في جملة ما مضى والنفق عنها حايظه والميل في
طباعها واجبة وهو المستلزم من الموضع واعلم ان وجود ميل اميل مستلزم من حيز
يستند على امتناع صدور ما يخو عن ذلك بحسب الطبع عنه ولا يمكن ان يعوق
عن الحركة المستند به من خارج الا دو ميل مستقيم او مركب متبع وجوده عند المحدث
ووجود ميل اميل وعدم العليين ياتل على وجود ذلك الميل بالفعل المستلزم لوجود
الحركة لان الشئ لم يعرض في ذلك في هذا الموضع ويستشتر ان في موضع البنية
والفاصل الشارح او ردها حاجة من نفسه وهي ان محد الجهات بسيط ان المركب
يصح عليه الا لخلال ونعكس هذه القضية الى قولنا وما لا يصح عليه الا لخلال وليس
مركب في محد الجهات ايصح عليه الا لخلال ثم اضاف الى هذه الصغرى قوله وكل بسيط
يصح عليه الحركة المستند به لتساويه احزائه في الماهية ثم قال وكل ما يصح عليه الحركة
المستند به ففقه ميل ثم اعترض على ذلك بان لا مكان اما ان يكون بحسب ذات الشئ فقط
واما ان يكون بحسب حصول الاستعداد التام والاول لا يوجب وجود الميل المستلزم
امكان احزائه والعطش يصح حصول الاحتواء به والباقي غير معلوم ان العلم به
على العلم بان فيه ميل اميل مستلزم من طوعه من ايضا بان الخواص بسيطة فاذبح
ان يحرك على الاستلزام واعترض من ايضا بان اجزاء التي تدور الملك عليها كساير الاجزاء
التي تدور عليها لا يتقاضي فلو انهم من تساهل احزائه صحة الحركة عليه لزم صحة حركه
لحركات مختلفة غير متناهية وان يكون لها ميل لا يتقاضي بحسبها واوردا غيرا صاها
بعضها في حكم المكنو بعضها يتحل بما يحتمل من الاصول المذكورة وافول في الحواشي
الاول ان لا مكان بحسب ذات الشئ يكون في هذا المطلوب مع ذلك لا مكان وقطع النظر
عن المواضع الخيرية يمكن فرض الحركه المسرى المعصية بوجود الميل بالطبع وعن
الباقي ان الخواص ليس فيها ميل اميل مستلزم من طبع ذاتي غير غريب وهو وجود
المستقيم فيها ولما كابت الحركة المستقيمة من محد الجهات محتجبه لم يكن هناك مانع
دائري من الحركة المستند به وانما انحصار المواضع في هذا من الحركات البسيطة منحصر

في تلك حركه من المركز وحركه اليه وحركه عليه فالميل البسيط تلكه اثبات مستقيم
وواحد مستلزم من غير الثالث ان اجزاء من اجزاء البنية بار مستلزم عليه
الملك من ما يرها غير ان يكون بحسب محض عايد الى حركه اذ المحرك بسيط فله حكم
بوجه العقل وان لم تعرف وجه الحسب البسيط ولما وجد متحركا على وضع ما حكم
بالحركه المستند به وانما انحصار المواضع في هذا من الحركات البسيطة منحصر

هذا هو المستلزم من الموضع واعلم ان وجود ميل اميل مستلزم من حيز
يستند على امتناع صدور ما يخو عن ذلك بحسب الطبع عنه ولا يمكن ان يعوق
عن الحركة المستند به من خارج الا دو ميل مستقيم او مركب متبع وجوده عند المحدث
ووجود ميل اميل وعدم العليين ياتل على وجود ذلك الميل بالفعل المستلزم لوجود
الحركة لان الشئ لم يعرض في ذلك في هذا الموضع ويستشتر ان في موضع البنية
والفاصل الشارح او ردها حاجة من نفسه وهي ان محد الجهات بسيط ان المركب
يصح عليه الا لخلال ونعكس هذه القضية الى قولنا وما لا يصح عليه الا لخلال وليس
مركب في محد الجهات ايصح عليه الا لخلال ثم اضاف الى هذه الصغرى قوله وكل بسيط
يصح عليه الحركة المستند به لتساويه احزائه في الماهية ثم قال وكل ما يصح عليه الحركة
المستند به ففقه ميل ثم اعترض على ذلك بان لا مكان اما ان يكون بحسب ذات الشئ فقط
واما ان يكون بحسب حصول الاستعداد التام والاول لا يوجب وجود الميل المستلزم
امكان احزائه والعطش يصح حصول الاحتواء به والباقي غير معلوم ان العلم به
على العلم بان فيه ميل اميل مستلزم من طوعه من ايضا بان الخواص بسيطة فاذبح
ان يحرك على الاستلزام واعترض من ايضا بان اجزاء التي تدور الملك عليها كساير الاجزاء
التي تدور عليها لا يتقاضي فلو انهم من تساهل احزائه صحة الحركة عليه لزم صحة حركه
لحركات مختلفة غير متناهية وان يكون لها ميل لا يتقاضي بحسبها واوردا غيرا صاها
بعضها في حكم المكنو بعضها يتحل بما يحتمل من الاصول المذكورة وافول في الحواشي
الاول ان لا مكان بحسب ذات الشئ يكون في هذا المطلوب مع ذلك لا مكان وقطع النظر
عن المواضع الخيرية يمكن فرض الحركه المسرى المعصية بوجود الميل بالطبع وعن
الباقي ان الخواص ليس فيها ميل اميل مستلزم من طبع ذاتي غير غريب وهو وجود
المستقيم فيها ولما كابت الحركة المستقيمة من محد الجهات محتجبه لم يكن هناك مانع
دائري من الحركة المستند به وانما انحصار المواضع في هذا من الحركات البسيطة منحصر

المتن

كان المستلزم من الموضع واعلم ان وجود ميل اميل مستلزم من حيز
يستند على امتناع صدور ما يخو عن ذلك بحسب الطبع عنه ولا يمكن ان يعوق
عن الحركة المستند به من خارج الا دو ميل مستقيم او مركب متبع وجوده عند المحدث
ووجود ميل اميل وعدم العليين ياتل على وجود ذلك الميل بالفعل المستلزم لوجود
الحركة لان الشئ لم يعرض في ذلك في هذا الموضع ويستشتر ان في موضع البنية
والفاصل الشارح او ردها حاجة من نفسه وهي ان محد الجهات بسيط ان المركب
يصح عليه الا لخلال ونعكس هذه القضية الى قولنا وما لا يصح عليه الا لخلال وليس
مركب في محد الجهات ايصح عليه الا لخلال ثم اضاف الى هذه الصغرى قوله وكل بسيط
يصح عليه الحركة المستند به لتساويه احزائه في الماهية ثم قال وكل ما يصح عليه الحركة
المستند به ففقه ميل ثم اعترض على ذلك بان لا مكان اما ان يكون بحسب ذات الشئ فقط
واما ان يكون بحسب حصول الاستعداد التام والاول لا يوجب وجود الميل المستلزم
امكان احزائه والعطش يصح حصول الاحتواء به والباقي غير معلوم ان العلم به
على العلم بان فيه ميل اميل مستلزم من طوعه من ايضا بان الخواص بسيطة فاذبح
ان يحرك على الاستلزام واعترض من ايضا بان اجزاء التي تدور الملك عليها كساير الاجزاء
التي تدور عليها لا يتقاضي فلو انهم من تساهل احزائه صحة الحركة عليه لزم صحة حركه
لحركات مختلفة غير متناهية وان يكون لها ميل لا يتقاضي بحسبها واوردا غيرا صاها
بعضها في حكم المكنو بعضها يتحل بما يحتمل من الاصول المذكورة وافول في الحواشي
الاول ان لا مكان بحسب ذات الشئ يكون في هذا المطلوب مع ذلك لا مكان وقطع النظر
عن المواضع الخيرية يمكن فرض الحركه المسرى المعصية بوجود الميل بالطبع وعن
الباقي ان الخواص ليس فيها ميل اميل مستلزم من طبع ذاتي غير غريب وهو وجود
المستقيم فيها ولما كابت الحركة المستقيمة من محد الجهات محتجبه لم يكن هناك مانع
دائري من الحركة المستند به وانما انحصار المواضع في هذا من الحركات البسيطة منحصر

اقتصر على ما استقما
الى الكارح مسها
ان كان الكارح
له مسها

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

Handwritten text in a cursive script, likely a list or index, with some words underlined. The text is written on aged, yellowed paper.

احسن من قول المحققين
لا وكنه الحبر فالله
لو كانت حرك في الصورة
لكن لو كنه لعل وسط
وكنه الصورة لعل وسط
في اسبابها لعل وسط
المرء في الاول والاول
وحاله في الصورة

الدرهم
قوى

على نخل موصو غابها
مودة للفصل وان
بها موصو غابها
فالقوة المربية كوالفصل
م

ماينيد

بأجله كما لو وضع الواحد وأما الخلد فيقال هو بغير من الخصوصية يصير جوهر الروح
 الحامله فيه الجوهر النوراني في مراجه غلبته في جوهره فلا يستعملها الموصى
 ويجعل مزاج الخصوصية كذا فلا يعمل تأثير القوى النفسانية وطاها من هذا الكسب عليه
 وإن اللذيع يفعل ما فعل يعطى الحرارة المخصوصة للمود واللفظ وان الخلد يفعل
 ما فعل يعطى البرودة المخصوصة لحدود الروح فهاها أفعال الحرارة والبرودة وانما
 خصتها بالذكر كما انما أبلغ الكسفات الخشمية الى الحرارة والبرودة في أفعالها فهاها
 شبيهها عليها وأما الطعوم من قبل انما تنسجها في الحرارة والبرودة والخصوصة للروح
 والحرارة والبرودة والعفوصة والعفوصة البهامة وانما أحد من النار الحار والبارد
 والمتوسط بينهما في الكيف واللفظ والمتوسط بينهما في الوجود وانما أفعالها
 ما هو المشهور في كمال الطر وأما الروائح وكثرة حسنها في حوضها وليد كمال شعورها
 لكنها أفعالها في حال مستحضر الروح والنسم عنها والتأمل في طابع المرحا في حق
 اسناد الجميع الى الكسفات الاول وانما أفعال السبع ومن طعوم وروائح كثره ولم يزل
 الطعوم والروائح لان البهامة من الطعوم كحسها في الروائح في قول الروائح بالكره
 لانها غير مفهمه **قوله** وقوى حبه خولا تعال السبع واللفظ من البرطوبه والسوسه
 واللفظ الصلاه والبرودة والسلاسة قسم لا تعال السبع واللفظ من البرطوبه والسوسه
 في الصلاه وانما أفعالها في اسنادها الى أفعالها لانها ليس بها لا يعمل موضوعه بل هي
 مما يعمل انطا والبرطوبه من سورها السبع بانها كثره سهوله الفروق ولا يصاك
 والسوسه كما يقالها وليس ذكر كثره بل انه لو اراد التعريف لذكرها كما يعرف الحرارة
 والبرودة بل السبع من ان الجمهور يعرفون البرطوبه بالبله وذكرا لا يطلقون البرطوبه
 على الهواء يطلقونه على الماء كون السوسه حسنة ذكر في الحقائق وطلال الحب
 اهل الخلق منه وذكر السبع في السقا ان البله هي البرطوبه الخربة الحاربه على ظاهر الجسم
 كما ان لا تنقاع هي الخربة النافذة الى باطنه والجفاف عدم البله فهاها من شابه ان يترك
 ولم يذكر البله والجفاف هذا الموضوع لانه لا يريد بها ان يعرض للحسنة ولكن لذكرها
 بالتأمل ولا يستعمل بايراد اللفظ في القياسية والمناجيات الاعتدالية وأما اللبس في حال
 كثره فيسمى قبول الغر الى الباطن ويكون الشيء اقوام غير شيئا فيقتل عن وضعه ومثل
 كثره ولا تنفوق سهوله وانما يكون قبوله الغر من البرطوبه وعلامة من السوسه في
 ما يقالها وقال العاصم السارح قبل اللبس ما ينجر تحت الاصبع مثلا هناك امور بله اهل

المصوب

كثرة
والهشاشة

الحدة والثبات التشكل والبالد استعداد قبول الانجاز وليس اللين الاخير وذكر قبل الصلب
 هو الذي سحر وهما كذا ايضا امور بله الاول عدم الارواح والماني بها السكل والبالد القاب
 وليس الصلابة هي المماومة لان الهواء المنفوخ في الزوايا وقاوم ليس يصلب فاذن الصلابة هي الاستعداد
 المشد من كماله انما حال ورجع حاصل الحي الى ان اللين والصلابة كسفات يكون الجسم بها مسهل
 للانعكاس وعدمه عن التشكل الحاضر وهذا هو الذي ذكره السبع في تفسير الرطوبه و
 فاذن لفرق بينهما حسب تقسره واقول الرطوبه واليبوسة ينسبان عن خلت الماهية الى
 الكسفات المماومة والصلابة واللفظ ينسبان الى المحسوسات بل الى الكسفات لا يستعداده
 ولا يستعداد ان يكون محسوسة من حيث استعداد اذ في الشيخ انما ذكر انما اثارها في
 لتعمل ما هتما عند تصور حبيها وأما الرطوبه واليبوسة فهاها كونها محسوسة
 بل ذكر معاني الفاظها لئلا يقع الاشتباه بينهما وبين ما جرى مجراها وول من في السببان
 بل الرطوبه للين في سهولة التشكل لانها غير اصافيه وسهولة التشكل اصافيه وانما
 انما يفسر بها على ضرب من القبول وانما اسم التي الذي تركب مفهومه لا يطلق على بعض
 احدا مفهومه اطلاق الاسم على المسمى واستعداد الارواح مع وجود القوام غير السال
 وعدم المعنى سهوله عند استعداد قبول الفرق ولا يقال سهولة معني اللين عند
 السبع لغير هو محي الرطوبه على ما ذكره هذا العاصم وأما اللزوجة وعلى ما ذكر السبع
 كثره يعنى سهولة التشكل مع عسر القبول واللين ما يمتل متصلا وحسنة من كثره
 امرايح الرطب الكس بالباسر العليل والسلاسة والهشاشة اسمان لما يقالها وظاهر
 هذه الازجة تنتمي الى الرطوبه واليبوسة وهما يقضيان كون الشيء محلا لحواف تعال ما
 ثم اذا امتشقت اجزاء التامل وجدتها تدعى عن جميع القوى المعال لا
 الحرارة والبرودة والمتوسطة الذي يستند بالقاب الى الحار ويسبب الى العباس الى
 الى النار واعني بهذا انك تجد كليات منها اذا اعتبرت ارجها يوجد عدل الخمسة مثلا
 يكون كذا لون منه ولا راحة ولا طعم او وجدته منبها الى الحرارة والبرودة من اللذيع
 او الخلد وكذا كذا الى الهيات المحلة للانعكاس فان التنفس في ارجها اجسام العالم الى بله
 رطوبه او يوسه لانها ان يسهل يمزجها واتصالها وتشكلها ويركها للتشكل من غير ما
 بعد فيكون رطوبه او يوسه فيكون باسبه وأما التي يمكن فيها ذلك اصلا وكثيرها من الاجام
 واما سائر ما يشبه ذلك فيقول تغري عنها جسم جسم او ينتمى الى هاتين هما اللين والصلابة في
 والحساسه وغير ذلك الاجسام الحصرية بل كل واحد من الكسفات المصنوع والمسموعة والسوسه

اعظام

انها

والمدونة والسبع ذلك ان احساس الجواس الاربعه ليد احساسات اما يكون بسيط
 جسم ما كالماء او الهواء ولا يمكن ان يكون بسيط الجواس بسببه وعنده ما يكون واحد
 من هذه الجواس بل يدرك المتوسط الذي هو بسيط لها بل يحل خالبا عما يدركه من ذلك
 لا حساس لا يحلو عن المتوسط بل يحل الى متوسط وايضا يحلو الجواس عن ذلك
 المساعود لا يحلو عن المتوسط بل يدرك سمس المتوسطات وايضا المتوسطات سم الباطل ولا
 سمها بغير بيان بل يحلو عن حسيين من المتوسطات احدهما حس الحرارة والبرودة
 وما يتوسطهما وهو الفحل واليان حس الرطوبة واليبوسة وما يتوسطهما وهو الراسخ
 والناقة اما ان يحلو هذه الاحساس عنها واما ان يفي عند اعتبار الى هذا الحس في ذلك
 سمس هذه الكميات وايضا المتوسطات هي التي يتوسطها الاحساس الجواس وبسبب
 بعضها وتولد منها الكميات والناظ الكميات ظاهرة والمراد من قوله اما الذي يمكن
 ذلك اصلها هو الكميات بسبب الجسم الباليغ في الحرارة بطبيعته هو النار والباليغ
 في البرودة بطبيعته هو الماء والباليغ في الميعان هو الهواء والباليغ في الجود هو الارض
 ان يشير الى الحاصور الاربعه ويعتبرها ولا كان لها بعد كونها احاساما بطبيعتها احاسا
 منها انما استعصفت الكميات منها انما كان يحصل بفضلها عالم الكون والفساد وبها
 لا اعتبار الاول بحس ما يحوي بها من الفعل ولا بفعل الذين هم اسس الكون والفساد
 بل على عدتها وبها اعتبار الباليغ عن احوالها بحس امكيتها المترتبة وما يحوي مجراها
 وتبديل ذلك عليها ايضا وهذا الفصل يشتمل على الاستدلال باعتبار الاول وبجاري
 في ذلك كلام السبع الفاصل او في هذا الفار في فانه قال بحسب قوله يعرف بغير المسائل
 تلك الحارة والجسم البس بل الحارة بطبيعته هو النار والبس بل البرودة بطبيعته هو
 الماء والحار في الهواء والبس بل الاعتقاد الارض في قوله يعرف بغير مما مر ان كل واحد
 من هذه الاحساس لا يحلو عن حسيين احدهما فعله والاخرى افعاله وبيان الحصر بانها
 الكميات الاربعه الباس حس الارز واجاز المكنه مشهور ولكن لما كان اثبات حصر تلك الكميات
 احصى هذه الاحساس صيغها الحرارة للهواء واليبوسة للنار على ما صرح به السبع في
 وكان الموتر عند في هذا الموضع بنا الكلام على المشاهد ولا احكام التي يدور على
 السبع في البحث بمصر على الاستدلال كما بينه فيه من هذه الكميات واداء وجد الفحل
 في الحس من الذين هم اسس تاديا من جميع اعني النار والماء اظهر ولا فعا ليعن الباس
 صيغتها بانها دكر واجل من هذه البها وبها النار فتنه بعه الباليغ في الحرارة على

المادة

عن بعض

بحث عن احوالها

علمنا ان هذه الكميات انما هي الفاعل في الحس والفاعل في الحس هو الجواس
 فلو اننا افترضنا ان الجواس هو الذي يولد هذه الكميات لكانت هذه الكميات
 لا تخرج من الجواس بل تخرج من الجواس فيكون الجواس هو الذي يولد هذه الكميات
 ولا تخرج من الجواس بل تخرج من الجواس فيكون الجواس هو الذي يولد هذه الكميات

ان الجواس هو الذي يولد هذه الكميات ولا تخرج من الجواس بل تخرج من الجواس فيكون الجواس هو الذي يولد هذه الكميات
 ولا تخرج من الجواس بل تخرج من الجواس فيكون الجواس هو الذي يولد هذه الكميات ولا تخرج من الجواس بل تخرج من الجواس فيكون الجواس هو الذي يولد هذه الكميات

كون الحرارة كتنه نشتن وتكون صورة تقوم بجوها الذي على غلظ فاشترى بعه بطبع
 الى مصدر تلك الحرارة اعني الصورة التوضيحية وادور التوضيحية في جميعه تدل على مساواة
 طرفيها العلم ان هذا القول محمول على النار واليهما وكونها كذا التلبيح الاخرى
 وانما عبر عن الرطوبة واليبوسة بالميعان والجود لم يوجع السارح في مفهوم الاولين
 دون الاخرين مع ان المراد عنده واحد بال المعامل السارح واما قال بطبعه في النار والماء
 بل في الهواء والارض من الناس من حصر الى ان صورته النار والماء في الحرارة والبرودة
 ولم يلحقها الى ان صورته الهواء والارض في الرطوبة واليبوسة فاما ان ذلك ليس به
 به ولم يحس الله ههنا قال وانما اختار هذا اللفظ لانه اراد ان يدغم اللفظ في المعنى
 لا بفعل السبع بل يدغم الاستدلال في كل حس على الخاص قال وهذه الاحكام ليس بها احكاما
 فيها فان بعض المعد من حصر الى ان النار البسيط في حصرها يكون في عليه الحرارة وورد
 عليهم السبع بان حصر الهواء المسخف والمادة العالمة لها وعدم الموانع حاصلة
 ثم قال سحره السبع من موحودة واما البرودة الماء بعد حصره يوم كسر ميم مثل
 السبع انما هو الزكوان من الماهر الى الارض من الارض انما هو الكون وان كان الاحساس
 نزوده الماء وصوله الى المسام والمفاصل بلا عضا اشد كما ان النار اسحق من الحاس
 المذات مع ان الاحساس به اشد واما الميعان فان كان هو التلبيح فالماء هو الميعان
 وان كان هو سهوله السبك فالماء هو التلبيح عند الارض والنار اولى به من الكل لان
 الاسحق الطن وار في فاما وليس به السبك الارز في العوام واللطافة واعمال ان
 السبع يزوم الماء على التلبيح ان الطاهر كما مر وليس ان اجز الاخوام في البطر الاول
 هو النار وادها هو الماء واسلها ما هو الهواء ولم يمارعه في ذلك من بارعة اللفظ
 او اسكال وذلك بان احوالها عرض عنه هي تلو اظن المول فنه في السقاء والهياء
 باللفظ الى الماء حار لطيف بسببه في الماء اسحق لطيف لما مر من حصر الخصائص
 بالكميات الطاهر وبغيرها اراد بان انصافها بالكميات الخفية ايضا وهي بلية حارة
 الهواء وبرودة الارض وسوسه النار واما رطوبة الماء عطاشه كبروتها وراعي التلبيح
 المذكور فاسد لذلك بخارها الهواء واما قال في الهواء انما هو النار ولم يماره
 حار مطلقا انما هو الفاس الى النار ليس بخار اذ كان الباليغ في الحرارة هو النار ولم يكن
 ان يقول باللفظ الى الارض انه لم يبين بعد كسفتها الفعلة واسدل على حارة الهواء
 نار الماء بسببه اذ اسحق وتطو اي لحمل وسببه به بخاره ونصاعده في خيرة لا يكونه

129

احد

ان الجواس هو الذي يولد هذه الكميات ولا تخرج من الجواس بل تخرج من الجواس فيكون الجواس هو الذي يولد هذه الكميات
 ولا تخرج من الجواس بل تخرج من الجواس فيكون الجواس هو الذي يولد هذه الكميات ولا تخرج من الجواس بل تخرج من الجواس فيكون الجواس هو الذي يولد هذه الكميات

هواء لا يخرج كذا يكون نسبا والبخار هو اذن ما في مائة كسره مخلطة بالهواء ووجه الاستدلال
 ان الحرارة بمعنى الحمة والظاهرة والبرودة بمعنى النقص في القوة والكمية للحرارة ما هو اسحق
 وهو اخص في الطوفان ما هو ابريد في الهواء والكم ولو لم يكن الهواء اسحق من الماء لم يكن اخص والظن
 منه لكنه اخص والظن هو اسحق والارض اذا خلقت طبا عيا ولم يسحق بعله
 يرد في هذا السدال على برودة الارض وهو ظاهر والعلة المستحقة هي اسحق الطوبا
 من المسحوق المستعينة كالرياح الحارة وغيرها واذا اخصت النار وبار بها
 بنحوها يكون منها اجسام صلبة ارضيه تغل بها السحاب الصاعق بيد اساق سوسة النار
 واسدال عليه بالصاعقة فانها على ما قال فيها يولد من اجسام بارية بار فيها السحونة
 او صار في الاستيلاء البرودة على جودها متكايفة وفيه نظرية ايضا في حاله بخلاف
 انما يولد من لا دجيه والبرق المتصاعد عن الجحش في السحاب والرياح هو المحال
 الناس من الارض كما ان البخار هو المحال الرطب هو اخص ارضه صغار النسب
 خبارة فتضاغرت لجلها وخالط الهواء وهذا اظهر قوليه في الصاعقة واية الفاضل
 السارج بالجنوا علق على ما حكى الشيخ يشبه الخدين باره والنجاسات باره والحرارة
 فلو كانت مادتها النار لما اختلف هذا الخلاق بل كانت مادتها الحزم والارض في السه
 مواد هذه الاجسام في معانيها فوسيلة هذه مخلقة الصور ولذا لا يسمى النار
 حين يسمى هذه الهواء والما يسمى حين يسمى هذه الهواء ولا الهواء حين يسمى هذه
 الما لما يكثر كسرات هذه الاجسام انتج منها تباين صورها فان البسيط لا يتصل بغيره الا
 شيء واحد واخلطت النار بدل على تباين صا درها ثم ارسل الى اكد ها حجة اخرى
 فاستدل اقتضاها للامكنة المتخالفة على ما ساهل في اختلاف الصور وهو لينة هذا
 الاختلاف نفس الامر ولكن لما كان اختلاف الامكنة واصحاب اختلاف الصور عند واقع
 كان طريق الاستدلال به على ذلك واضحا وانما اثبت اقتضاها للامكنة المتخالفة باحلال
 مبعولها الطبيعية لا يستدل به على ما مر اوضح الاستدلال على اختلاف الامكنة
 والمزاوجات بين العناصر المتجاورة يكون ستة لكن السبع ابيض منها على لينة هي صعود
 النار من جنات الهواء ويزول الماء منه وصعود الهواء من صرا الماء وتبقى هبوط الارض
 من جنات الماء وصعود الماء من جنات الارض فيهما ايضا طاهران وهو طاهر الهواء من جنات
 النار وهو خفي في ستة وذلك في الاطراف اظهر المثل الطبيعي نرا اذ نده بار دنا الجسم
 الى مكانه الطبيعي قريبا وذلك لان المعاقبة مع ذلك يبعث جما بيبعض معاوقة فلذلك

الارض

يكون طلالا مكية الطبيعية واليوز عن الغرسة في الاطراف اظهر ينسب من طرائف الهواء
 بطوا في الهواء لصعوبة الماء اياه محتمة حاجته مقللة لطبيعته كونه ان لا كسر يكون
 حركته واسرع طموا والمسرى يكون البعد من هذا وكذا في الحال الحركات الاخرى لما كانت
 الحجة الاخرى في الفصل المتقدم المشتملة على الاستدلال باحلاله في كونه على ما في الصور
 مبنية على احلال المول الطبيعية وذلك لم يشتر في جودها بالخاصة دون كليتها وكان
 من المحال ان يخالج جزيئات العناصر لا عمل الى امكنة الكليات بالطبع بل بالقسر ما يجزى مما
 يتحرك اليها او ينفذ مما يتحرك منها كان من الواجب ابطال هذا الاحتمال والذي شطبه ان الحجة
 الطبيعية للجسم الكبير يكون اسرع منها للصغير والعسوية كلالها وذلك لان الكبر
 اقوى طبعها وواشئل ملا واول مطاوعة للعاسر والوجود يسهل بان الكبر من احر القاسم
 يتحرك الى امكنة اسرع في ادران مما يتحرك بالطبع لا العسر والسبح حصر ما به بان الطاق
 من العناصر ليس طنوه لصعوبة ما حبه اياه محتمة حاجته مقللة لان قوما ذهبوا الى
 ان العناصر كليا طالته لم تكن العالم لكن لا تنقل بسبب اخف فيضفظة ويدفعه الى فوق
 ولذا لا تطمو الا حفر جوده فاحاجه عليهم به من ابطال جميع الاحتمالات المذكورة لما كان
 ما به خاصا بالهواء والماء اشارة الى الباقية بقوله وكذا في الحركات الاخرى
 وقد يرد الاناء بالحقن مكره ندى من الهواء كلما لقطته من الى اى جيل شيت ولا يكون ليس
 الى موضع الرشح ولا يكون من الماء الحار وهو الطوفان قبل الرشح فيواد من هوا
 اسحال به وكذا في كون محو في قلا الجبال فيصير المصير هواها فجعل من حاله
 لم ينسق اليها من موضع آخر ولا انقول من عار متصوفا برخي ذكر السحاب بسيط لما غم
 يضي ثم يعود ثرى اسباب الكون والفساد في العناصر والاستدلال به على اسبابها في الهواء
 معمول بحركات اجسام بصور هلال مع في زمان لا بصور لا اسد ولا بصعوبة بل مع
 في ان وسمى مسادا وكونا كما مر وبغير اتيان كسماها في زمانها سبيل فيصعف وسمى
 اسحاله والفساد والكون انما يقع من جسمين يمسك احدهما ويكون الاخر ولما كانت
 العناصر اربعة وكان من الممكن ان يعبر هذا التغيير من كل واحد منها وكل واحد من الثلاثة
 الباقية كانت انواع الكون والفساد اثني عشر الحاصل من ضرب اربعة في اربعة لكن الواقع
 منها اولا هو ما يكون بين عنصرين محاورين على سبيل الطوفان في الاطراف فيكون من الاطراف
 الاثنى كوما اوسا طاع على كون الهواء من الارض لا يكون كوما ماء وحيد يكون ذلك
 الكون الخمسة كويس عمل بانه والعناصر المتجاورة يبع منها لينة اردوا حاد اجلها

من الباري واليهاء واليابس من الهواء والماء والماء من الماء واليابس من اليابس وكل واحد على
 نوعين من الكون والفساد ياد في انواع الاولى منه وهي ساطع واربعه من
 الناحية يكون من ساطع من كونه الهواء من الارض وتكون النار وعكسها ما واثبات
 مركبات من ساطع وهي يكون من الارض من النار وعكسها فالسبع من الارض دواج
 من الهواء والماء من الكون والفساد منها اظهر من الباقية وهو كما ذكرنا نسجل على نوعين
 احدهما يكون الهواء من الماء واليابس عكسه وكان لا من ساطع من الكون المساهل وان اتصال
 الاخر على اقسام الرطبه عند الباري والحراره فيها واسماها سبب ذلك طاهر فان قيل
 الجار يستعمل على اجزاء مائه ولنا نفع وعلى اجزاء مائه ايضا لم يكن من الهواء لا سبب
 في الماء بل من اوصفت بالخلجان وغيره فلهذه هذه النوع لم يذكر المشيخ وايضا
 انواع واحد من نوعين متعاكسين كوني اياه كونه الهواء مشتركه وهو يدل على جود
 وجود النوع الآخر بل ان افسر السبع من هذا الارض دواج على نوع واحد وهو ما
 يكون الهواء ما فاستشهد عليه بشيئين احدهما الذي الحادث على ظهر الارض اذ ابر بالحد
 واسار اليه بقوله من ساطع النار بالحد ومركبه ندى من الهواء وذلك لان الندى الذي
 توجد هناك اما ان يكون من الهواء وهو المثلوث واما ان يكون منه بل اما مجتمع
 من الهواء المطبق به على ما ذهب اليه مبكر والكون والفساد بين الهواء والماء كالسبع
 ان البركان وغيره او يتشبع مما في داخله والاول باطل لان الهواء المطبق النار لا يمكن
 لشمس على اجزاء كثيرة من الماء وخصوصا في الصيف فان اجزاء المائه ان كانت باقية
 يصاع على الحد المقوط حارة هوائه ولا سبب محاوره للآثار وعلى قدر ما بها هناك يدم
 احد ثلثه اسما اما ثلثه ذلك لا حارة اذا تواجد في الندى جعل تحججه من الماء مع
 نخله خري مسقطه خصوله على النار مع كون النار محالة الاولى واما ما فيها فيكون
 كل مرة انقص مما كان عليها واما ان احي ارميه فممنوعها فيكون من كل حصول في الطول
 مما في حصولها فلما وذلك على قدر ان يجمع الاجزاء التي يكون في هواها بعد من النار
 مع ان ذلك بعد حد لان تلك الاجزاء الضعيفة مع جذب جداره الهواء اياها لا يمكن
 من جود في كثر من الهواء ولكن الوجود بخالف جميع ذلك لا يبرى حدود الندى
 بعد احدى على وتيرة واحدة لشرط ان يفي من النار ما حدث عليه ويكون الا على حاله
 الندى واسار السبع الى ذلك نقوله كلما القطة من الى اني حل شدة قيل على ذلك ان كان
 برودة الماء بمعية الفسار الهواء المحظوظ لا وحيث لم يصير كل ذلك الهواء ما ولا

131
 محاله نسجل الماحصل في متصله هو الآخر ونصنوا ايضا ما الى الارض من الماء حونا ما الى
 وادلس كذا فاعلم انه حدث من اجزاء مائه ولبله المزدواجين عنه بان حرم الارض الصلابه
 لا تكفي بالكسائر الخزيه سريعا وعند التكيف حفظ الكسفه بطيئا واذا الخ عليه القوة
 المكيفه لشد تكيفه بها فوق ما تستد كين غيره ولذلك لم يوجب الا في الارض صفة المسمله
 على المايح والحراره اسحق من تلك المايح لاننا المذكور لشدة برودة نسجل الهواء المطبق
 به والماء لسرعه بكفه بالكسائر الخزيه يحمل الهواء المطبق ظاهر عن برودة الشدة
 سريعا فلا نسجل الهواء مادام على سطح الارض اما اذا في منه واتصل الهواء بالسطح عاد
 الى فساده والناهي هو ان يال الندى برشح مما في داخل النار وهو ايضا باطل لوجوه
 احدها ان الندى قد يوجد من غير ان يكون فيه ما يلد شدة وجود الجوز الذي لم يخلل
 نخله والباري ان ذلك يسمى لار يوجد الندى في موضع الرشح لكن ليس الحكم بانه لا يوجد
 الا في موضع الرشح مطابقا للوجود فانه يوجد فوق ذلك الموضع واسار السبع الى
 هذا الوجه بقوله ولا يكون ليس في موضع الرشح فدل قوله على انه لم يجمع وجود الندى
 عن الرشح بل منع احتماله بكونه من الرشح فان هذه الصيغة تنسب هذه القابله
 والثالث ان الماء اذا كان حارا وجد الرشح ايضا بل يبعث ان يكون الرشح الكبر
 من الحار والطف واهل للرشح لروحه موامه وليس كذلك اسار الى ذلك ايضا بقوله ولا
 يكون ذلك عن الماء الحار وهو الطف واقل للرشح ولما ابطال الوجهين صرح بالثقة وقال
 فوادن هو ان اسما حال ماء ولا سببها دال على السحاب المولدة في الجبال وقدر
 محو الهواء لا من انسياق السحاب الى ذلك الموضع من موضع آخر ولا من ايجاد حار
 منقول اليه ثم نزول ذلك السحاب الى الجحش لوجود المصنوع يتولد من اخرى وهو المراد بقوله
 فذلك يكون محو في قلل الجبال فيصير المصير هواها الى قوله ثم يعود ويريد بالمر
 الندى السبل وهو في اللعه على ما قال صاحب الصحاح يرجع بصير السات والسبع بل
 حكى انه ساهد ذلك بحال طيور سان وطوس وغيرها وقل شاهد اهل المساكن الجبلية
 امثال ذلك كثيرا عند اسان الارض دواج الاول واعتراض الناضل السارح على ذلك ان يبر
 النار للهواء ليس باعظم من يبريد الارض في الجبلية اياه في مهمم الشتاء بل في المواضع التي
 السمين غنا سبه اسبرود ذلك يسمى اهل الكبر الهواء ماء وايضا لو كان اهل الهواء
 ماء للبرودة فتعد تول النسخ يصير الهواء ابرد مما كان قبله ويوم الهواء ابرد من يوم
 فادرس ان يسمي النسخ والمطر الى لرحم الفصل والهواء والحواف ان هذا الاعتراض

سانه له الى المحيط وهو عبد المحيط بقل وحسن الامانة وهذا الوجه من الاول
 وليس به غير الاعمار بشارك النار لكنه تجلى عنها ولا اعتبار الاول لا يبدل من المحيط
 ما يبدل النار والفاضل الشارح وانما قال حقيق ليس مطلق ولم يعل حقيق مضاف
 ليكون القسمة جاصرة وليكون متبا ولا للمحسب المذكورين فان الحقيق المضاف على
 الهواء الا بالمعنى الآخر واعلم انه انما قال حقيق مطلق النار ولم يعل النار حقيق مطلق
 لان الاول بيان حقيق النار كان كافي على ما قلنا لوقال النار خفيف مطلق كان محتملا ان يكون
 مع النار شي آخر هو انما حقيق مطلق وحيث حقيق النار مساو لها ممل ما ذكره الفاضل
 الشارح وهو ان المكان الواحد لا يستحقه جسمان بسيطان وانما انما تعينت
 جميع الاجسام التي عند واحد بها متحدة بحسب الخلقة الى واحد من هذه هي ابيان التي
 يعل اليها المركبات وتزك منها واسار فيه الى الاسماء وسبع احوال التركيب والتحليل
 على ما ذكره الاطباء ومنه بعد فمن ان المركب من الاجزاء المتساوية منها غير موجود
 قال الفاضل الشارح انما سمي الفصل بالاسارة والنسبة لان اشارته هو بيان حقيق النار
 بالبرهان والنسبة هو بيان انها اسطوانات المركبات غير الاسماء وتشكل التاميل
 التاميل الشارح في ميل الهواء لوجع الاحساس المتمثل في الجراد او صعدا بل انما
 يتقلع للنسبة هو في الجرح مفعول من كل الارض من الميل به موجود بالفعل والهوا
 متصل بكله فالمل به للنسبة بالهوا اما المفعول منه كما يكون في الذو المنفوخ تحت
 الماء فخرج مبله الى الفعل ويخشى واستبعادا ايضا لبقاء الاجزاء النارية في تلك
 الانسان مع كونها معجور في الاجزاء الارضية والماء بالنسبة هو في النار الى محيطه
 للنسبة يعل على اساسي وانما وجود النار في المركبات انما لا تنزل عن النار بالنسبة
 ولا قل سرها ولا يكون عن غير هذا لان اسعد اذ الحز المحلوط بغير النار ليعول النار
 اصغر من اسعادها ليعول غيرها ايضا للنسبة على ما عرفت المحل كاسمان الشمس وغيرها
 اذ اضرار عالما على سائر اجزاء صير لا سبيل ليعول النار به اقوى
 هذه خلق منها ما خلق بامرجه يقع فيها على نسب مختلفة فخلق مخلوق مختلفه بحسب
 المحل سائر السائر والحيوان احاساها وانواعها ليريد بان كنهه تولد المركبات من هذه
 لا يبول في اربعة والمركبات بلبه ووضو لا يفسد واسمي من يناد ووضو هو
 عادية وبامته ومولده للمثل احسن واكثر له وبسمي نانا ووضو هو
 عادية وبامته ومولده للمثل وحساسة ومحركة بالارادة وتسمي حيوانا وجميع

في قوله النار بشارك النار
 في قوله حقيق ليس مطلق
 في قوله حقيق مضاف
 في قوله حقيق مطلق

في قوله حقيق ليس مطلق
 في قوله حقيق مضاف
 في قوله حقيق مطلق

الصور كالمات وفي ان المجال سبسم الى منوع هو الصورة كلاساسة وهو اول شئ
 في المادة والى غير منوع هو عرض كالتحريك وهو كالان في حيز من النوع بطل الكمال
 الاول في الصور كالمات مختلفة لان النار تصدر من الحيوان في اتقن من السائر ومن السائر
 ما تصدر من المحل في من غير عكس وكل واحد من هذه البنية خمس انواع لا تحضر بعضها
 فوق بعض وكذلك يستعمل كل نوع على اضافة وكل صنف على استحقاق خف من لها تحت
 ابا من انواع ولا من لا متاف ولا من لا متاف ولا من لا متاف ولا من لا متاف ولا من لا متاف
 ولا سبب الحسنة فاما ما مشترك كان ولا سبب المبدأ المنار في فانه كاشف من وجود احدى
 الدان متساوي النسبة الى جميع الماديات فيواذن بسبب امور مختلفة ولا امور المختلفة
 في الجصول بطل الصورة الحسنة هي هذه الصور الاربع النوعية التي احسها مواد
 التركيب كاجز ولا اختلاف ليس بسبب هذه الصور استحقاق للاختلاف الذي يكون
 سبب لا يبدل على اربعة فيواذن احوالها في التركيب وفيما تعرض بطل التركيب والتركيب
 مختلف باختلاف مقادير لا يمتنع في العلم والكثرة تماثل بعضها الى بعض اختلاف الانواع
 له وتختلف ما تعرض بطل التركيب باختلاف ذلك لا محالة ولا اختلاف في غير المتماثلة
 في اسباب اختلاف المركبات بقوله هذه اسارة الى الاسطوانات الاربع وقوله محلول منها
 ما خلق اشارته الى المركبات المحلوفة منها وقوله تامرجه اشارته الى اختلافها في العارضة
 بطل التركيب وقوله يقع فيها على نسب مختلفة اسارة الى اختلاف التركيب باختلاف مقادير
 الاسطوانات فاساس بعضها الى بعض وقوله محلول بخلق مختلفه اشارته الى الاسطوانات
 انما يصور هذه الاختلافات فخلق ليعول الصور المختلفة عن مبادئها المتعارضة الخلق
 قال الله العارضة للحسب سبب اللون والشكل ونسب الكيفيات المختصة بالكميات
 والمراحمها صاد في تلك الهبات التي هي الصور النوعية وقوله بحسب المحل سائر السائر
 والحيوان احاساها وانواعها اشارته الى المركبات المذكورة بلكل جنس منها مزاج حسي
 له عرض بين خلق يعل ذلك الحس الاحاور عينا وهو سبب على اربعة من هذه النوع
 من الخلق كذا المزاج النوعي على اربعة المصنعة والمصنعي على اربعة السجدة
 وهذه الاربعه كلها يكون بحسب السبب المختلفة الواحدة لا تحضر الاسطوانات الى
 بعصر المتفادير ولكل واحد من هذه صورة مبنية منها تسبب
 الحسنة ورما تثل الكسنة والخفطين الصور مثل ما يفرق في الماء ان سبب اوقات
 مخلوقه الجود واليغار ما يثبته محفوظه وبلك الصور مع انها محفوظة فانها

في قوله حقيق ليس مطلق
 في قوله حقيق مضاف
 في قوله حقيق مطلق

في قوله حقيق ليس مطلق
 في قوله حقيق مضاف
 في قوله حقيق مطلق

والكيفية المتبادلة المسببة عن تلك الصور حتى يحصل بينها كسبه متوسطه تشترط
 بالعباس الى جازها وتشتت في العباس الى ارجاءها وكذا الرطوبة والسيوسه ونسبه
 الجمع في تلك الكسبه فتلك الكسبه المتوسطه هي المزاج وقوله بل اسما لك كسبا بالاسماء
 الى حركة الاستطسان والكسبه في تلك الكسبه بمسبب لا يحرك فلا يستحيل بل سهل وممكن
 يستحيل فيها وقوله المتبادله اي المتجانسه قال العاصم السارح لو حمل هذا المتباد
 على الحقيقي الذي يكون من شئ في عاينه الخلاق لما كان هذا الخ من مساو للمزاج الثاني
 الواقع من استطسان مزجه من الكسب كسبا بها محس المزاج الاول فاذن يتبين
 حمل على الخالق فيطابق فيها واما قوله متبادله فيها اي لا سمي له يكون حال
 معا على الصورة والكسبه وقوله حتى يكسب كسبه متوسطه متوسطا اي اذا كان الخ
 مثلا عشرة اجزاء والماء خمسة اجزاء كان الكسبه المتوسطه اعز من الخ الى الخزانة
 الى البرودة على نسبة الثلث للثلثين للكون الكسبه متوسطه على الاطلاق وانما ذلك
 بوسطا ما قوله في حل ما متشابه في اجزائها وهي المزاج وفي بعض النسخ متشابه في
 اجزائها اي في حل من الخ وذلك الى تساهي من الاطراف وذلك الخ يكون متساويا في
 الاستطسان والكسبه التي في ذلك الخ يكون متشابهة فتكون جواردة الخ النار
 كحرارة الخ الذي في الكتاب قال العاصم السارح امر المزاج مني على الباب
 لا سمي له والشئ لم يشبه الا في الخ والماء اقول في جود المركب المتساوية الاجزاء
 التي ليست في الخ والماء وجود الارض في حلال على وجود الكسبه المتوسطه فيها
 وفي لا يحصل الا بالاستحالة فيها وفيها تحت وهو انما اليك حكمهم مما مر ان الصور
 يفعل في سائر المواد والكسب المتفعله وفيها جعلت الصور فاعله والكسب
 متفعله قولنا قسم كلامكم بوجهين احدهما انكم جعلتم الصور فيها فاعله بل
 لا تلك الكسب في الثاني انكم جعلتم الكسب المتفعله متفعله والحوادث انما جعلت
 الكسب انفسها متفعله بل المتفعله هي المادة لكن افعالها هي اسما لها في تلك الكسب
 وابتدأ في تلك الصور فاعله في غير موادها بل انما تلك الكسب في تلك الكسب
 الصورة الباردة مثلا في تلك الخصور الخزانة في مادتها فان اتمدت فعملت فاعله
 بل انما وابتدأ في تلك الخصور الخزانة في المادة سئل عن وانما يخرج الماء منها
 انزوت هي ايضا متوسطه خزانة تلك في مادة الماء الباردة تسبب الصورة المائية فكيف
 تاسرها فيها فاعله في ذلك انما في الخصور سواء ولو كانت تلك المادة خالته عن البرودة

لعملها جازها وقولنا ايضا صورة الماء في مادة النار ميل ذلك حتى يستقر الكسبه
 المتوسطه في المادتين متساوية والدليل على ان الصورة تفعل في غير مادتها متوسط الكسبه
 ان الماء الخ اذا امسح بالماء البارد فاعله جازة النار من الخزانة كما تفعل مادة الخ
 البرودة وان لم يكن هناك صورة مسببه واذن ظهر ان الفاعلة هي الصورة بوسط الكسبه
 وان المتفعله هي المادة المستجيلة في الكسبه لا الكسبه **ولذلك يقول السارح**
 في الكسب ايضا وفي الصورة ايضا ولم يسم الخ في جوده بل فشتت فيه اجزاء النار في داخله
 ولا ما يطرأ به برده بل فشتت فيه اجزاء جدي مثلا قل تيسر مما مضى في القول بالمزاج في
 القول بالاستطسان فان الكسبه السببه بالمزاج انما تحصل بعد استجماله الاركان وهو ايضا
 مني على القول بالكون ان اجزاء النار به الحماطة للمركبات تبسط على شئ كما مر ان يكون
 هناك وكان في المتفعله من تلكها ما كانا كسبا في غيرهما مما جاءه القائلين بالخليط فانما
 يكون في الصورة الكسبه وفي الصورة وفي عيون الخ كان اربعة اوج مني منها صفا
 بل هي محتلمة من تلك الطبايع وسائر الطبايع النوعية اما تسمى بالقالب الطاهر منها وبغير
 لها عند بلابات الخوان فيوز منها ما كان كاسا فيها معلية بطير اليشع بوز ما كان مخلوبا
 عا ساعته لا على انه حل بل على انه يزدون في ما كان باردا فيصير مخلوبا واما ساجد
 ما كان عالما وطارها وبارزهم بوم زعموا ان الطاهر ليس على سبيل بوز بل على سبيل
 نفوذ من غيره فيه كالماء مثلا عاينا اما يسمي بنفوذ اجزاء نارية فيه من النار المجاورة
 له والمزاجين معار يان فانها سبب كان ان الماء مثلا لم يستحل جازا الخان يان الخاطه
 وسبب ان يان اجلها يري في النار يذوق من حائل الماء والنار يري انما ودرج عليه من
 خارجة واما دعاهم الى ذلك الخكم باسماع كون السبب في السبب في صورة شئ شيئا اخر
 والشئ لا يذوق من تصور المزاج استغل بالنسبة على مساهمة من الذي جسد في البول الخ
 لا يمكن مع البول بها ولم يراى الا جازا انه اشبه بالمكن فقور او لا من فهم وهو طاهر
 ثم استعمل الكسبه على مساهمة واستدل على ذلك بخمسة امور من المشاهدات
 فان قلت ذلك باعتراف المحكوك والمحل والمحموم من غير وصول
 بانه غريبه الله هل اول استدلاله وهو الاستدلال بحل وصور الصورة عند الحركة
 الجسفة مما يعل عليه احد الخصائص البلية النافذة من غير حصول نار غريبة على
 نفوذها في المشي والمحرك هو الشئ الباسي الصلبي الذي ياتيه منه ما سبه عنيفة
 كخمس فان المحكوك منها محموم غير بار وهو ما يغلب عليه الارضية والمحل

احتمل ان المذكر منك اهو ما يدركه بغيرك من افعالها فانك ان استلحيت عليه وتدل عليك
كيت ان انت اهو ما يدركه بغيرك ايضا وليس ايضا الا من طواها وعضاها لا فان حالها ما
سلف ومع ذلك فقد كفا في الوجه الاول من العرض اعقلا الخواص عن افعالها بغيرك
حسب ليس عن من اعضاها كلبان او دماغ وكيف قد عني عليك وجوده الا بالشرح
ولا مذكر كل جملة من حيث هي جملة وذلك ظاهر لك مما تحبته من نفسك وما شئت عليه
قد ركب شي اخر غير هذه الاشياء التي قد لا تدركها وانت قد تدرك لها في حالها مذكورة
في ان يكون انت مذكر كل شيء من غير ادراكه ركة حشا بوجه من الوجهه ولا مما يشبه
الحسب مما سلكهم في تدرك ان نفس الانسان ليست بحسوسه في تدرك عن التدرك وتسميه
الى ان يكون ما يحسوسا او غير محسوس وان كان محسوسا فهو اما جزو من التدرك او كله
وان كان جزؤه فهو اما من طواها وعضاها او من يواظبها وهذه اربعة اقسام
انظر ان يكون المذكر شيئا من طواها البذر او جسم من اجزاء الانسان لو انشأ على
طواها بغيره لكان هو هو وكان مذكرا كالدانه والباقي ان طواها البذر يدرك الا بالخواص
وهو في العرض المذكور كان عاما ولا عني الخواص وعما يدركه الخواص مع انه مذكر
لدانه وانظر ان يكون المذكر شيئا من اعضاها الباطنة بما لا يدرك الا بالشرح وهو في
العرض المذكور كان عاما فلا عني بالشرح وعما يوجهه بالشرح وانظر ان يكون المذكر
جملة التدرك فان حش من حش من نفسه بغير نفسه مذكرا لدانه وعما فلا عني فاضل الحاشه
وبان ادراك المذكر لا يشك عن ادراك اجزائه التي يكون كل واحد منها غير المذكر وكان
الانسان في العرض المذكور عاقلًا عما يغاييره فظهر ان المذكر هو شي غير اجزاء التدرك
جملة وقوادى التي يمكن ان يفعل عنها المذكر لدانه حاله الادراك لكونها غير مذكورة
الادراك كونه مذكرا لدانه وظهر من ذلك ان المذكر ليس محسوسا ولا ما يشبه
مما سلكه نحي المحسوس والموصوم وهم ونسب ولعلك تقول انما انت الذي
بوسط من فعلتي نحي الذي يكون في فعل نفسه في العرض المذكور او حركه او غير
ذلك في اعتبارنا العرض المذكور جعلناك محمول من ذلك واما محسب الامر العام
فان فعلك ان يشبه فعلا مطلقا فحين ان يشبهه فاعلا مطلقا خاصا هو ذاك لاجلها
وان يشبه فعلا لا يشبهه ذاك ذاك خرو من مفهوم فعلك من حيث هو فعلك
هو من حيث الفعل قبله ولا اقل من ان يكون محسوسا به بل انك تشبهه له انما انشأ الى
عني وجودها قد يكون فعلها كما في ههنا لم يكن يكون مخلوقا كما في الدليل وهو الانسان

انما

لا يذهب الى انشأ انه بطله بان وجوده له اظهر من وجود الله فان قدر فخصاه بذهب
الى انشأه مخلوقا به التي هي اقواله وانما في كبر القوي في افعالها وانما في السبع
انظر هذا الوهم بوجه خاص هذا الموضع وهو ان السبع العرض المذكور كان
عاقلًا عن افعاله مع ادراكه دانه ووجه عام وهو ان الفعل ان احد من حيث هو فعل
ما من غير اختصاص بما عليه هو لا يدل الا على باعل ما غير محسوس ولا يمكن ان يشهد بان
الانسان به على باعل محسوس هو ذاته وان اقل من حيث هو فعل لفاعل محسوس ففاعل
المحسوس يكون معلوما قبله ولا اقل من ان يكون معه فلا يمكن ان يشهد بان عليه وبالحاله
لا يستدل ان الفعل على الفاعل استدلالا فصولا تبادي الى معرفه ذات الفاعل ما هو ولا
انما الانسان نفسه بواسطه فعلها محال والفاضل السارح نسب كلام السبع في هذه
الفصول الى التطويل ورام احصائه في على ان ذات الانسان ليست هي اعضاؤه
فان الانسان عالم بشيئه وان كان في الخلط عن جميع اعضائه والمعلوم معانيها ليس
معلوم بذاته مغايه لأعضائه وهذا هو الذي قررره السبع بجيبه ثم عارضه
بان الانسان يعلم دانه المخصوصه ولا يحط بها له تصور النفس التي يقولون بها وكل
ما يجعلونه عند راع ذلك فهو عذر عن هذا الكلام وامول ليس شري ما يولد
بالنفس التي يقولون بها ان اراد بها ذات الانسان المذكر المجره فلا مغايه وان
اراد بها شأ اخر فالسبع لم يقل بها ونسب ان يعلم ان هذا الرجل اعظم وزرا من ان
يحمل امثال هذا لكنه يتجاهل كثير من المواضع تقربا الى الجهال

هو دانه حركه الحيوان شي غير جسميه الى اخيره ويحسب من اج جسمه الذي يمانعه
كثيرا حال حركته في حقه حركه بل في نفس حركه لا يربط انما في نفس الانسان عن الجسم
والزجاج يصدر عنها الافعال المتشويه اليه من ما خذ اخر وهو الوجه الذي
به صور سائر الانواع وقواها فنقول فيل الموصوفه ان صور المركبات يقوم موادها
وجعلها شيئا ما غير المواد فهي من حيث هي كذا كذا مبادي لقصول متنوعه ومن
حسب صدر عنها افعال محسبه هي قوى وطابع من الافعال المضاده عنها حفظ في
موادها المحسبه من الاستطسان المتصاده بكسبا تبا المتداعيه الى الانكسار لاجلها
ميوها الى امكنتها المختلفه والصورة التي ينصير فعلها على هذا القدر محدثه ومنها
الافعال الباسيه التي منها جميع اجزاء اخر من الاستطسان واصاقتها الى موادها ومنها
وجود البعده والاعمال والتوليد والصورة التي يصدر عنها هذه الافعال مع الحفظ

المذكور نفسانية ومنها الاعمال الحيوانية التي هي الحس والحركة والصورة التي تصدر
 عنها هذا ان الاعمال مع الاعمال النفسية والحواس المذكور نفس حيوانية واما النفس
 الانسانية فهي التي تصدر عنها الاعمال السابقة كلها مع النطق وما يتبعه فالسبح
 في هذا الفصل ان يستدل بحصر هذه الاعمال على وجود النفس الانسانية من حيث
 هي نفس او صورة ملامن حيث هي ذاتها المدركة لنفسها فانها من حيث هي لا يمكن
 ان يتبعها اعمالا على ما مضى وبادا بطول الاعمال المذكورة وهو الحركة الارادية والحس
 فاستدل بالحركات الارادية المختلفة اولا وذلك لانها تقتضي مبدءا ولا يجوز ان يكون
 مبدءا لها جسمانية لانسانها موجودة لغير الانسان كالحناصور والجمادى لا يجوز
 ان يكون مبدءا لها المذراع لان المذراع يقتضي حركة المركب الى مكان بعينه عالما
 اما مطلقا او بحسب الاصطحاب او سكونه في مكان اتفق وجوده فيه على ما تقدم وبالحركة
 لا يقتضي حركتها محليتها في جهات محليتها لكونه كبقية مساهمة غير محليتها وهو
 مما يماثل الانسان كثيرا وقت حركته في جهة الحركة كما اذا صعد الانسان الى جبل فانه
 يرتد الهواء ومذراع يرتد لعلته النفسانية يقتضي السهل بل في نفس حركته كما
 اذا اراد الانسان ان يتحرك على الارض ومذراعه يقتضي سكونه عليها لعلته والفاضل
 البشري فيسبح حال الحركة في قوله بما بعده كثيرا حال حركته في جهة حركته بالسبح
 والبطون فقال ذلك وحيث ان المذراع مما يعبر كور الحركة سريعة كالانسان
 اذا اراد رفع قدمه في جهة الحركة الارادية هي البعوض وعين لا يكون تلك الحركة
 سريعة اقول ولا يظهر انه يرتد حال الحركة وفي المماثلة الواقعة بينهما في جهة
 الحركة بان يفصل الانسان جهة والمذراع اخرى فان ذلك لا يكون في حال الحركة كما
 ذكرناه وفسر ايضا قوله بل في نفس حركته بالبرعشة قال لان النفس تتحرك الى
 والمذراع الى اسفل فيكون الحركة منها اقول البرعشة لا يترك مذهبها من الحركة
 فقط بل ومن كل حركته في جهة يرتد بها النفس من حركته في معاديل تلك الجهة فكل
 من امتناع الجسم عن طاعة النفس فانه اذا احدث حركته ميلا الى جهة وعارض
 مانع احدث ذلك المانع ميلا الى معاديل تلك الجهة كما في الحركات اذا وقع على جسم
 صلب خرج صاعدا وانما عند حركته النفس الى فوق والمذراع الى اسفل يكون
 الممانعة بينهما في نفس الحركة بل في جهة فان الممانعة في نفس الحركة يكون اما ان
 يرتد بها النفس ولا يفصلها المذراع كما في حال الحركة عن المكان الطبيعي او يفصلها

مذرك

المذراع ولا يرتد بها النفس كما في حال الهوى فربما وكل ذلك يدرك بحسب جسمانية وتغير
 مراح جسمانية الذي يمنع عن ادراك التشبيه وتسخيل عند لقاء الصل يكون الجسمانية
 وهذا استدلال لا ذراك فانه انما يقتضي مبدءا ولا يجوز ان يكون مبدءا لها الجسمانية المشتركة
 ولا المذراع فانه كبقية ملامن عما نوافعها في النوع يمنع المذرك عن ادراكه اذا ادراك
 انما يحصل بالاعمال المدركة على ما سطره وتسخيل عما فيها فلا يتبع حده موجودة
 فكيف يلحق المذرك بها وهي غير موجودة فربما ولان المذراع واقع في جهة من المذراع
 مساره الى لا يفاك انما يجبرها على الالتصاق ولا متذرع قوة غير ما تتبع السامنا من
 المذراع وكيف علة الالتصاق وحافطة قبل الالتصاق فكيف لا يكون قبل ما بعده وهذا الالتصاق كما
 يلحق المانع الحافط وهو اذ علم تداعي الى لا يفاك وهذا استدلال بوجود المذراع نفسه
 وبقائه على وجود النفس وهو المذراع كما مر اما عند من استطاعت متصادمة متعارفة
 الى لا يفاك خلافا فيقولها الى امكنتها فهو محتاج اولا الى شئ محتمل بالنفس حتى يخرج
 ويلزم بعد الاصطحاب ثم يتفاعل فيحصل بعد ذلك المذراع والى شئ يحيط الاسطويبات
 بالنفس محتاجة لسبق المذراع موجودا ولا يتوقف حسب طائفتها فان تقدم المذراع والمذراع
 المستمر الوجود محتاج الى جامع وحافط احدهما سبب وجوده والباقي سبب بقاءه
 وهما مفصلان على الالتصاق المتقدم على المذراع وهذا هو المراد من قوله وكيف علة الالتصاق
 وحافطة قبل الالتصاق فكيف لا يكون قبل ما بعده اي كيف علة الالتصاق وحافطة يكونان
 قبل الالتصاق المستمر الوجود فكيف لا يكونان قبل المذراع الباقي الذي هو بعد الالتصاق وهذا
 الالتصاق تداعي الى لا يفاك عند لجوء الجامع او الحافط وهو لا مرام من المنفعة او عدم
 بالمور لا يتناع المعلول عند ارتفاع الغلة وهذا استدلال موكد الذي قبله باعتبار
 الساهل فاذن هناك شئ هو الجامع والحافط للمذراع وهو الشئ الذي صار المركب
 به انسانا فربما فاصل القوى المدركة والحركة والحافطة للمذراع شئ آخر ذلك
 ان تسمية النفس هذا هو الجوهر الذي يتصرف اجزاء بذلك ثم في ذلك هذه
 لما تقدم واما صريح تسمية النفس بالاصطلاح وقع على ان مبدء هذه الاعمال
 هو النفس لما تشكك فيه صورة وكان كل صورة جوهر صريح بانه جوهر فعال
 وهذا هو الجوهر الذي يتصرف اجزاء بذلك ثم في ذلك انما كان تصرفه في اجزاء
 البدن اقدم من تصرفه في البدن لانه تعلو اول نطفته بالروح ثم بالاعضاء التي هي
 ثم ساير الاعضاء الرئيسية التي هي مبادئ الاعمال الحيوانية والنسائية ثم بالاعضاء المرفوعة

مثلا

الباقية وعند ذلك يفتقر متصرفا في جميع البدن وانما احراز السمع من الاعمال المنسوبة
 الى النفس للاسناد الى المذكور الحركه ولا ذراك لغرض يذكره في الفصل التالي هذا الفصل
 ولم يذكر النطق في هذه عنينه الى ان يتبين وانما وقع في الاصل في المراح لا النطق
 بل انما اراد ان يذكر ان النفس ليست هي المراح على ما ذهب اليه بعض الناس وكان
 المراح نفسه محتاج الى النفس فكيف يكون هو النفس وقد يرد على هذا الموضوع سوال
 مشهور وهو ان يقال انكم قلتم ان المركبات انما تستعمل ليعمل صورها من مبادها
 فكم انتم جملتها المحلولة وحيث من ذلك بعد لا موجه على تلك الصور وان تقولوا
 ان النفس هي صورة الحيوان جامعة لا سطعساته والخاصة لا سطعسات
 ان يكون بعد ما على المراح وهذا ما قصه احوال الفاضل المسارح من ذلك الجامع
 لا حواء الناطقة نفس الوالدين ثم انه يبقى ذلك المراح في يد من نفس الام الى ان يستعمل
 لقول نفس ثم انما تصدق على حد وثباتها فاطمة له وجامعة لساير الاجزاء بطريق
 الغذاء وقال في رسالته المشتملة على اجزائه مسائل المسعودي واعلم ان الجامع
 لتلك العناصر غير الحافظ لذلك الا حتما ولا كتب بمهنيار الى السمع وطالبه بالحق
 على ان الجامع للعناصر في بدن الانسان هو الحافظ لها وفعال السمع كيف ابرهن على
 ما ليس فان الجامع لا جزاء بدن الحنين هو نفس الوالدين والحافظ لذلك الاجتماع او
 القوة المصورة لذلك البدن ثم نفسه الناطقة ثم بال وتلك القوة للنفس قوة واحدة
 باقية في جميع الاحوال بل هي قوى متعاقبة بحسب الاستعدادات المختلفة لمادة الجسم
 وبالجملة فان تلك المادة تتبع بصورتها المصورة الى ان يحصل عام الاستعداد لقبول
 النفس الناطقة فحينئذ يوجب النفس هذا ما قاله هذا الفاضل فيه اقول وقال
 السمع في الفصل الثالث من المعالي الاولى من علم النفس الشفاء في النفس الى
 كل حيوان في جامعة استقصاى بدنه ومولعا ومركبا على نحو صلاح معه
 ان يكون له بالها وهي حافظة لهذا البدن على النظام الذي ينبغي قبول السمع في
 الشفاء ولا سارا ان محال هذا الفاضل المسارح ههنا وما عمله عن السمع في
 رسالته وايضا ان كانت نفس الام مدبرة للمراح فكيف فوصفت البدن بتوحيده
 الى الناطقة وانما جرى امثال هذا من غير طبعه من جعل ان اراد ان يجعله
 وان كانت القوة المصورة مدبرة والمصورة من القوى الحادثة للنفس الى كون
 لا لها وكيف جرت المصورة قبل جرد النفس الى هي تحت ومثباتا وكيف جعلت

الاعضاء والاشياء
 التي هي في النفس
 لا بد من ان يكون
 لها قوة في النفس
 لا بد من ان يكون
 لها قوة في النفس

فان لا نفس من سائر ان يعمل من غير مستعمل اياها وما يفيضه القوا على الحكيم التي افاضها
 السمع وغيره هو ان يبين جمع بالقوة الحادثة احدا بعد ايه ثم جعلها اخطا وتفرقت
 منها بالقوة المولدة ما به المي في جعلها مستعمل ليعمل قوة من سائر اعداد المادة بصورتها
 انما يفيض تلك القوة ميا وتلك القوة يكون صورة حافظة للمراح التي كالصور المحذرة
 ثم ان المي يتوحد كما في الرحم حسب استعدادات كسبها صاكا الى ان يصير مستعمل الصور
 نفس الكل تصد رغبنا مع حفظ المادة لا يعمل التباين به جعل ب الحدا وتضيها الى تلك
 المادة فتتم بها وسكامل المادة برتبها اياها فتصير تلك الصورة مصدر رابع ما كان يصدر
 عنها لكونه لا فاعلى هكذا الى ان يصير مستعمل ليعمل نفس الكل تصد رغبنا مع جميع
 ما تقدم لا يعمل الحيوانية ايضا مصدر رغبنا تلك الاعمال ايضا في البدن وسكامل الى ان
 تصير مستعمل ليعمل نفس الناطقة تصد رغبنا مع جميع ما تقدم البطون وسوي مدبره في
 البدن الى ان يعمل على كل واحد من سائر القوى احوالها من مبادها حتى ياتي الى استكمالها
 بسا حركه حركه كل من سائر مستعمله مجاوره ثم تستعمل في التجم تلك الحركه
 تستعمل في تجم بالبحر يستعمل في سبيل راسه بالبار المجاورة مباد الحركه الحادثة
 في التجم لتلك الصورة الحافظة واستعدادها كذا في الاعمال السابعة وتجرها كذا في الاعمال
 الحيوانية واستعدادها كذا في الناطقة وطاهر ان كل ما ياجز مصدره من مبادها رغبنا
 المستعمل وزياده جميع هذه القوى كسوي واحد موجه من جرد من الكمال واسم النفس
 واقع منها على البدن لا خبره فهي على اختلاف ما بينها نفس البدن المولود وبين من ذلك
 ان الجامع للاجزاء الحادثة الواحدة في الجسم هو نفس الامور وهو غير حافظة والجامع
 للاجزاء المضافة اليها الى ان يتم البدن الى اجزاء الجرد والحافظ للمراح وهو نفس المولود
 وقول السمع انما واحد من الاعمال وقوله ان الجامع غير الحافظ لا عبار الاول
 والمجمل والعرض ههنا على البدن من اعلى ان يكون الجامع والحافظ سبيل وشيا واحدا
 حاصل لان المراح محتاج الى شئ اخر هو النفس سوا كاي نفس ذلك البدن او نفسا
 اخرى هذا الجوهر فيك واحد بل هو ان على الجسم هو بدن من الجسم
 الذي يسه في الفصل المستعمل بالحركة والادراك في جميع المراح هو سوي واحد بحسه هو
 تلك الذات المدركة ليعتبرها المدركة في العصور المستعملة وتسير الى كونه ان ياتي بالبدن
 وتسير الى كل واحد منها فيجعل من الاجز مجتمعة كذا في الاعمال في هذا الجوهر فيك واحد
 وذكر ان الشئ الذي يصدر عنه الحركة لا راحته في الانسان هو الذي يركب فيه وذلك

النفسان كل جزء من
 الجسمين

يكون خاضعا لشيء من المذكر هو النفس ولكن واسطة الشئ كلام الشئ دال عليه واعلم
 ان في تصور هذا الجسم ليس هو الحصول على الجسم بل وجوده وان يكون ايضا الحصول
 الى الجسم من قبل الجسم كانه تلك الاشياء هي التي يكون لها الاشياء المذكورة
 فلا يكون خارجا عن ذلك المذكر والى ما يكون على اول الحقيقة المحتملة عند المذكر
 هي نفس حقيقة ما واما في الثاني فيكون غير الحقيقة الموجودة في الخارج بل هي
 صورة متصورة من الخارج ان كان لا يدرك مسبقا دامن خارج او صورة حصلت عند
 المذكر كاشياء سواء كان الخارج حقيقة مستفاد منها او لم يكن على المذكر بل قد رآه
 الحقيقة الخارجية هو حصول تلك الصورة الذهنية عند المذكر واسد على
 ذلك بقوله فاما ان يكون تلك الحقيقة اي المحتملة نفس حقيقة الشئ الخارج عن المذكر
 اذا ادرك او يكون مثال حقيقة موجودة في الخارج المذكر غير حاصلة بل قد انطال
 القسم الاول على ذلك القسم الثاني فاما بعد ذلك القسم الاول فيكون حقيقة متلا وجود
 له بالفعل لا عيانا خارجا عنه بل كغيره من الاشكال المحتملة مستفاد كالكثرة المحتملة
 بالي غير فاعلم ان محسوسات كغيره من المفروضات التي لا يمكن دافعة في الحقيقة
 كما غير من مظاهر الحسوس ليس في الخلق فيكون تلك الحقيقة مما لا يحصى اصلا اذ
 حقيقة لها في الخارج ولما كانت مما يدرك فاعلم انها موجودة في الخارج بل عند المذكر
 وفيما لا يثبت في مثال القسم الاول محسوس الثاني فاسار الى ذلك بقوله وهو الباقي والمثال
 في قوله او يكون مثال حقيقة هو الصورة المنزوعة او الصورة التي لا يحاط اليها
 الا بواجب من الشئ الذي له كانه الخارج كان هو بهذا البيان ما قاله الشيخ واعلم ان
 العلم اذا حصلوا في ما هي الادراك اختلفا في اعطافا وطولوا الكلام فيها لانها ما لم
 ليست وصورها فيهم من جعل الاضاهية الحاصلة للمذكر الى المذكر بل في الادراك
 لغيره عنه بحسب السكوك الموردة على كون الادراك صورة وعقل عن اسد
 الاضاهية صور الحقيقة فيكون مظهر لا يكون بالشئ موجود في الخارج مذكر وان
 لا يكون ادراكا بل حقيقة الية لان العلم هو كون الصورة الذهنية للحقيقة الخارجية
 غير مطابقة لاثباتها فيهم من ذهب الى الادراك عن غير المعرفة فلا شئ ان يفي
 وهو حقي فيهم بل من ذلك الخارج عن المدافعة التي وقع العموم فيها واعلم
 ان ادراك الشئ ليس بحصول الادراك ولذلك لم يثبت فيه عن ادراكه كالمذكر
 فانه لا يجوز ان يقال يعرف الحوكه مثلا انه حال ما لم يتحرك بل هو يثبت في الشئ

140
 لا يدرك الذي يدرك فيه الاحساس والوجدان واليوم والتعبد وان كان ذلك المعنى واما
 عيانا عن التعريف فان الخارج عن جواهره مساو لغيره واما في تصور الجسم الواحد
 المعوله على الاشياء المحتملة وتلك صياها كالحوكه مثلا ليتعرفوا حالها اهي بالتساوي
 تلك الاشياء ام يعرفون بالتساوي وانما سبقتها الى ما يتعلق وايضا فيهم كغيره من الناطق
 اليه من قولهم النفس لا يدرك الحسوسات الجزئية بآله والمعمولان بل انما ان يدرك
 الجزئية بآله لا النفس وسعوا عليهم بانهم يقولون النفس لا يدرك الجزئية وطولوا
 الكلام في ذلك وجعله اعتبارا صاهم وتبيننا فيهم واردة على ما هو عليه وعلى ما لآله
 الحكماء كما سمي بآله في موضعه من اعتبارات الناصد السارح في هذا الموضع
 ان الصورة الذهنية ان لم يكن مطابقة للخارج كان جعلها وان كانت مطابقة فلا بد
 من امر في الخارج وحسب ذلك فيكون ادراك حاله تسمية به المذكر وتبينه
 وان الصورة المحتملة لم يجوز ان يكون موجوده قائمه بانفسها كما قاله افلاطون
 وغيره من جوامع الخاوية عنها وهذا وان كان مستبعدا لكثرة بالبرهان صورة
 السماء في ذهن مساوية للسماء غير مستبعدا لخواص عن اول من الصور
 ما هي مطابقة للخارج في العلم ومنها ما هي غير مطابقة للخارج هي الجهل واما الاضاهية
 فلا يعرفها المطابقة وعد منها لا متناهية وجودها في الخارج فلا يكون لا ادراك محسوس
 الاضاهية علما ولا جعلها وعن الثاني ان افلاطون لم يذهب الى ان المثل لا يتماثل
 لا تسمية بوجوده في الخارج ولا امكان بل ذهب الى ذلك دافعا واما القول بكون الصور
 المذكورة في جسم غايه عن المذكر ليس مستبعدا بل بما هو مع ذلك من الخلال
 الطاهرة وليس كذلك القول بان صورة السماء المنطبعة في آله لا يدرك مساوية للسماء
 لاحتمال ان يكون انطباع في مادة الجسم الذي هو آله لا ادراك او في القوة المذكورة
 الحالة منه اللذين خطها في الصغر والكبر من حيث انها اوه حمال ان يكون
 المنطبع اصغر مقدارا من السماء وذلك غير قاذح في المساواة بحسب الصورة
 الكبر والصغر من الانسان مساو وان الصورة لا تسماه ولما لم يكن ذلك محالا
 محمدا لا يستغنى الذي ادعاه لا تسمى بطلاه على ان هذا لا يستغنى وليس بوارد
 على القول بان لا يدراك انما يكون بصورة مطلقا بل عاين ما في الثاني بورد على الثاني
 بان انصارا انما يكون انطباع صورة في الرطوبة الجليدية والحقيل يكون انطباع
 صورة في آله الحساسة الموضوعه للحصل ولا يرد على سائر الادراك الحساسة

والعقلية والوضعية المذكورة من اجل انهما على التامين السماع او على من يدعي من هذا النوع
ان البركان والنور والصوره المجله مطيع والنفس لو ان هذا النوع خارج عما في الكتاب
لو وردنا الحق فيه لكن الجواب عن هذا المدعى ان النفس هي التي تدرك
الصح اما الصورة الذهنية فاما لم يمتدحها اما المحسوسات التي تدرك
اذا كانت موجودة فممكن ان يكون ذلكها الصانع بالمدرك لها والجواب ان ذلك
واحد اما حصول ضاعفه الى احسن العقل فاذا دللتها في موضع على كونه امر غير
مضاف عن من له الاضافه فلم يطعنا انه ليس نفس الاضافه ايها كان ومنها قوله حصول
سلكه والحرام في القوة المدركة فتسمى من زور بها مسند به حازه والجواب ان
ان كانت جوده كانت ذات وضع ولا محاله كون محلهما ذات وضع فيصور الجواب الذي هو محلهما
مستند برأيهما من حيث هو محلهما ولا يلزم من ذلك ان يصير المدرك الذي يكون ذلك المحل
له مسند برأيهما من حيث هو محلهما ولا يلزم من ذلك ان يصير المدرك الذي يكون ذلك المحل
فاما لا تسمى كون محلهما حازه اذا كان الحال هي نفسها والمحل جسمها فالناظر صدها
من شأنه ان يفعل عنها ولا يلزم من ذلك ان يصورها المعايير لها اذا حل جسمها او قوه
جسمانية او محلهما حازه فضلا عن جعل المدرك الذي يكون ذلك المحل له حازه اذا
عثر اضاف الى او رد هاهنا على كل واحد من ذلك ان الجزية يجري مجرى هذه والاستفال
بما تسمى بطول من الكمال بالنسبة متنه ولما احتجنا به نعلم ان احسن اجزاء الادراك
الى حصول صورة في المدرك على انه امر وراه ذلك الحصول منها قوله لو كان ادراك
السواد عباره عن حصوله لشيء فمطل كان الجسم الاسود مدركا والجواب ان حصول
الشيء لشيء يقع بالاستدراك او الشانه على معان محلهما حصول الجوهر والجوهر والعرض
وحصول العرض للجوهر والجوهر والصورة للماده والجسم وعكسها والحاض
لما حصر عنده وعكسه الى غير ذلك ولما كان حصول الادراك معلوما ولم يكن المدرك
هذا القول بعد فالادراك لم يحضر لسان لا مقام بل انفسه على انفس هذا الحصول
بانه حصول صورة ما للمدرك الذي على الاطلاق ولما لم يكن هذا الحصول محققا
العرض لموضوعه ان يكون الاسود مدركا السواد ومنها قوله وانما لو كان اذا
نصورها موجودا للنفس جسم ولا فاما في جسم واعتقل بحلول السواد فيه ان يقطع
بكونه عالما به والجواب ان اعتقاد حلول السواد فيه ان كان على سبيل حلوله في الجسم
فهو محتمل وان كان على سبيل حلوله في المحر داني فهو معنى كونه عالما به وانما

هذا هو الحق
والجواب ان
المدرك الذي
يكون ذلك
المحل له
هو نفس
المدرك
الذي يكون
ذلك المحل
له

عب

است

لا يخبر اللفاظ المتراكمة ومنها قوله اما بعد العلم بان الله تعالى ليس جسم ولا حال فيه ولا يسكن
في انه هل يعلم ذاته وهل يعلم كونه فاعلمنا ان لا يكون ذلك على ان يكون الشيء عالما
بشيء محاسن حصول ذلك الشيء والجواب ان ذلك لا يمتدحها اما المحسوسات التي تدرك
لذاته وان غيره ما يوحى حصوله فان معاني الحصول محلهما باذنه محلهما
ان كون الشيء محسوسا فاما بالذات فتسمى علمه بذاته وبصاياه كما عي بانه لم يسكن في
ذلك ومنها قوله اذا كان يعمل داسا بنفسه انما على ما يقولون فاعلمنا ان لا يكون
ان يكون علمنا ان لا يكون حصوله كونه انما هو داسا بنفسه وهم جوا في البركان النفس
المجاذبه واما ان لا يكون هو علمنا ان لا يكون بل هو من ان يكون انما علمنا ان لا يكون داسا
وهو من اعتبار انفسه المسعودي والجواب ان علمنا ان لا يكون داسا بالذات وعبر داسا
بأنواع من اعتبار والشئ الواحد قد يكون له اعتبار اربعة ههنا لا يطعنا مادام المحسوس
واما قوله حصول الشيء للشيء يعني بغير الشئ كاضافه الشيء الى الشيء واحاد الشيء للشيء
وذلك يعني امتناع كون الشيء عالما بنفسه والجواب ان بغير اعتبار كاقب الحصول
والاضافه فان المعالج لنفسه معالج باعبار اخر وليس يكون الا احاد لانه يمتنع ان
الموجد على الموجد بالذات ومنها قوله الصورة محصل الحال في الحليده ولا ذلك
يكون الجسم المسنوك او في نفس الحقيقتين فلو كان نفس الحصول ادراكا لكانا معا والجواب
بما مر وهو ان ادراك ليس هو حصول الصورة في ذاته فمطل حصوله في المدرك
لحصوله في ذاته وههنا الادراك لا يحصل في الجسم المسنوك ولا في نفس الحقيقتين بل في
النفس بواسطة هاتين الاليتين عند حصول الصورة في الموضوع المدركين او غيرهما
ومنها قوله انما يعلم ان المبصر هو زيد الموجود في الخارج والقول بانه مناله وسبحه
نفس السكينة الاولى والى الجواب ان المبصر هو زيد ليس كذلك بل هو اما لا يبصر هو
حصوله بذاته في الاله المدرك وعدم التمييز بين المدرك والادراك هو منشأ هذا الاعتراض
وغيري مجرى ذلك ما بال غيره من المحسوسات ايضا عليه وهو ان ادراك كونه صورة
دهنه مظانه لما في الخارج والشعور بالمطابقة اما يكون بعد الشعور بما في الخارج
وجوابه ان المطابقة صير الشعور بها وانما اشيرت به الاول دون الثاني فمطل من
الاعتراضات على ما ذكره الشيخ واجوبتها على ما علمنا ان لا يكون الا احاد فان فيها
وهي اساسي من بعد كفايه من اخذت القطا به كمال الشرح في صدور الكتاب
الشيء قد يكون محسوسا بعد ما ساهل يكون محسوسا بعد عينه بميل صورته في الباطن

بسم

وتلاصق الآخر مما سطر فيه ويدرك نفسه ما من الصورة التي ذكرها الفاضل حالها ما
 هي الطبيعة الانسانية التي ليست الجسمانية ولا جزئية واما التي سماها المبدأ
 كلية ويصح المناجزة في ذلك علم بغير صفة الله والعجز عنه انه باق في حقيقة هذا
 ما قاله في مواضع غير محل وده وهو ان الكليات لا توجد في الخارج واما ما هو
 في ذاته يرى عن الشوا من المادية واللواحق العريضة التي لا يلزم ما هيته عن ماهية
 فهو محمول لذاته ليس يحتاج الى عمل ليعمل به فلهذا ان جعله ما من شأنه ان يجعله بل لعله
 في جانب ما من شأنه ان يجعله الذي يجعله المادة اصلا ولا باللواحق العريضة وليس
 يمكن ان يلحقه شيء من خارج ذاته لكونه غير متلازم محمول عما يبرر ذاته بل بما يلحقه
 ما يلزم ماهية عن ماهيته وهذا يصح بان لو ارم الماهية لنفس من الحواس العريضة
 فذلك الشيء يمكن ان يكون الماهية وهو محمول بذاته لانه لا يحتاج الى مجرد فان لم
 يعمل كان ذلك من جهة القوة العاقلية لا من جهة ذاته في نفسه محمول عن محله في العمل
 يعمل به ليعبر محمول بل العاقلية يحتاج الى عمل يعمل بنفسها كالقوة العقلية لا ليعبر عاقلية له
 فالصحيح في قوله بل لعله يعود الى العمل وحمل ان يعود الى المحمول لان ذلك الشيء
 من شأنه ان يكون عاقل لا نداه كما هي بانه وهو معنى قوله بل لعله في جانب ما من شأنه
 ان يجعله كان السمع قسم الموجودات الى ما من شأنه ان يكون عاقل ولا الى ما ليس من
 شأنه ذلك فاسرار الى ان ما من شأنه ان يكون محمول بذاته ليس بحسب القسمة الاولى
 من القسم الذي ليس من شأنه ان يكون عاقل بل هو من القسم الآخر اعني ما من شأنه
 ان يكون عاقل او ايا لم يحكم بذلك جزئيا لانه لم يثبت بعد وسياتي بانه واورد الفاضل
 السارح شك بعد ان ذكر ان المراد من الماده هي الماهية المحمل سواء كان محسوسا
 كحسب السري او محمولا كالحسول سواء كان مضمونا بالمال كالحسول او مضمونا
 له كالموضوع وذلك الشك ان المحمل ماهية محمولة لا ينافي جعلها محمل الحال بها فان
 من عقل شئ الشكل للحسب محمل عاقلها فاذ ليس في مانعة عن العمل واحاط
 بان العمل ان كان حصول ماهية المحمول للعاقل كان المانع عن العمل هو المادة
 غير ان كل ما ليس محمل فلكونه قائما بذاته يكون جميعه حاصلة لذاته فهو
 محمول لذاته عاقل لذاته وكل ما يقوم محمل لم يكن جميعه حاصلة لذاته بل الجزء
 فلا يكون هو عاقل لذاته ويصير محمولا لغيره يعمل به ذلك الجزء وهو الرابع
 اقول هذا الجواب ليس كما ينبغي فان الجسم ليس محمل وليس عاقل لذاته والصورة

وسماها الماهية
 ان يكونه محمولا
 بذاته والى ما ليس
 من شأنه ذلك
 ص

المادة

المحمولة حاله في محل لنسب يحتاج الى عمل ليعمل باليستر محمولة والحواس المادية هي
 هو المحمول لا عرفانها هي المفتتحة لكون كل ما يحل فيها من الصور والاعراض محسوس
 وغير المحسوسه استجابها ذوات او ضاع وهي جميع ما يحل فيها يمكن ان يوجد من
 حيث هي كذلك وحسب ان يكون شيء منها محمولا ويمكن ان يوجد محمولا عن اللواحق المحسوسة
 وحسب ان يكون حسنها محمولة وهذا هو منع المادة عن كون الشيء محمولا واما كون الشيء
 عاقل هو يكون له ما به بالذات بعد تحجوزه انصافي ذاته بسبب عمل عامل كحسب ان يانه
 اسارة لعلك تنزع الامر الى التشرح لذكر امر القوي المدركة من باطنه في شرح وان لم
 شرح امر القوي المناسبة للحسب ولا فاسمع كلامي عن بيان انواع الادراكات شرح
 في اثبات القوي المدركة واحوالها وابدان الحيوانية وهي تنقسم الى ظاهرة وباطنة اما
 الظاهرة فلكونها ظاهرة الوجود لم يكن محتاجة الى الاشارة لما كان شأنه كمنه الاحساس
 بما يحتاج الى كلام طويل غير مناسب لسياق الكتاب لم يفرص له واما الباطنة فلما استتبت
 لما مضى لئلا يما سائر من احوال النفس الناطقة عليها كانت محتاجة الى خمسة محمل
 هذا الفصل مشتملا على بيان اثباتها وتاخيرها ولا يشاره الى مواضعها وهذه القوي
 تنقسم الى مدركة والى مجتبه على الادراك والمدركة مدركة اما لما يمكن ان يدرك بالحواس
 الظاهرة وهو ما يسمى صور او اما لما لا يمكن وهو ما يسمى معاني والمجته يحسب اما يحفظ
 المدركات من غير تصرف لسمك المدركة من العاقلية الى ادراكها واما بالانصاف في
 والمجته بالحفظ مجتبه اما المدركة الصور واما المدركة المعاني هذه خمس قوي
 الاولى مدركة الصور وتسمى حساسا مشدورا لانها تدرك حقائق المحسوسات الظاهرة
 بالنادية اليها والماهية معينة بالحفظ وتسمى حلا ومصورة والماتانية الميسرة في
 المدركات وتسمى متحيلة ومتفكر باعتبار ان في الرابعة مدركة المعاني ويسمى بها وسمو
 والخامسة معينة بالحفظ وتسمى حافظ او ذاكرة واما سبب الجمع مدركة وان
 كانت المدركة منها اشرف فقط لان الادراكات الباطنة لا يتم الا بجميعها واسد السمع شرح
 الحسب المستدرك لئلا يسهل الحسب الظاهر فان التوفيق التعللي ان يوفق بالتعليم عما هو
 اظهر عند الحسب الى ما هو اقرب الى العقل
 خطا مسماها والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستدركا كله على سبيل المشاهدة
 على مثل عمل يدركه وان يعلم ان البصر اما يبرسم فيه صورة المقابل والمقابل البارز
 او المستدرك النقطة لا الخط فمدركي ادرك بعض ما ان تسم فيه او لا وتصل

هذا

مفاهيمه لا تضار الحاضرون فحينئذ قوة فعل البصر التي تسمى البصر كالمشاهدة وعملها
جميع المحسوسات عند ذلك وتكون كقوة تحفظ مثل المحسوسات بعد الحسونه
فحينئذ فيها ومنها من القويين على ان يحكم ان هذا اللون غير هذا الطعم وان لياض
هذا اللون هذا الطعم فان الماضي من الامور يحتاج الى ان يحصره المقصود عليها
فقد قوي هذا بيان ان الحس المشترك والحال وقد استدل على وجود كل واحد منها
مقتدا على وجودهما معا بالشكوه اما الاستدلال على الحس المشترك مع وجوده قوله
النفس من تصور القطر النازل الى حوله اليها يورد في البصر كالمشاهدة والحاصل ان الموجود
في الخارج كمنطقه والموتى خط والنقطه المتحركة ترتفع والبصر عند وصولها الى مكان
ما حدثت حسبه المقابلة بينهما وتكون حسبه من والى المقابلة والمقابل انما يحصل في
ان خطه من فاني لا يحصل لها فاما كون الحركة صوره فانه لا يوافق في احد البصر
يرتسم فيه تلك النقطه وتسمى بالنقطه على وجه متصل الارض اما في المثال في البصر وتسمى
سحفت لم يكن اتصال فلم يخط فاذن هما قوه ولي فيهما الارض تمام البصر في مشاهد
واما قوله وعند هذا جميع المحسوسات عند ذلك كما فاساره الى حاضره اخرى لها
القوة وهي التي اجليها القيت المشترك وانما ذكرها هنا لتعرف القوه فيها وسوردها
على انما بها وانما من الفاصل الشارح على هذا الاستدلال بان قال لا يجوز ان يكون
اتصال الارض تمام في الهواء بان يكون كل شي كل في حيز من الهواء لو قبول النقطه
التي فانه عند ذلك في زوال التشكل السابق فحصل التشكل في بصر خطا والى هذا
ما بالوجه ان القول بمشاهد ما ليس في الخارج سحفت وخفا له ثم قال ولم يجوز
ان يكون ذلك في البصر والعلم بان البصر يرتسم فيه لا صورة المقابل للنفس بل هي
والقوة لا تقيده والجواب عن الاول ان بها التشكل السابق عند حصول التشكل
بمنه في الحلاء فان التشكل انما حدث في الهواء لثباته في المنطقه بالجسم المتحرك به
وبقاء النهايات حالها بعد خروج المتحرك عنها فبمنه في حاطه النهايات الى الاوعين
الثاني في القول بذلك ان في تشبه في المنطقه والحاله من القول بوجود قوه
بذلك ما يشاهد عند غيبته لانه مع كونه متصلا على القول بمشاهد ما ليس في الخارج
قول بمشاهد ما لا تقابله البصر ولا يكون في حكم ما نابله واما قول السمع وعندك
قوة تحفظ مثل المحسوسات بعد الحسونه فحينئذ قوة فعل البصر كالمشاهدة وعملها
على وجوده بالمشاهدة الناطقه وهو ظاهر في الفاصل الشارح واستدلوا على

الحال للحس المشترك من وجهين احدهما ان المدرك قابل والمقابل تغير الحافظ في ان الواحد
لا يصلح عنه الا واحد والمقابل هو ان الماء يعلل في شكل ولا يحفظ والمخيه صيغته ومع ذلك
فان الحال الذي هو الحافظ عند ان يصل البصر حتى يتمكن من حفظها وايضا انما معارضة
المسرك الذي ذكره اسما محليه وبالنسب الى محل افعاله مختلفه واعول اجماع البصير
والحفظ في شي قد ركب على وجه يتوحد في فانيهم محور واما انما في شي واحد لقوتين فيه
كالارض واما انما في صوره يدل على معارضة المصدرين والمعارضة بالحس المشترك والنفس
لنفس شي ان الواحد قد صدر عنه الكثير اذ كان الصادر بالقدر الاول شيئا واحدا لم يكن
بعضه ان او كاي وجه المصدر وان مختلفه فالصادر عن الحس المشترك هو استنباط
البصر الحاديه عند غيبته الماده ثم يصور فسياسا للالوان ولا متواتر الطعوم وعندها
بعضه ان ذلك لا يسام بل في الصور واليا وذلك كالبصير الذي فعله اذ رآه اللون ثم
ثم انه يصور من كماله من كونه اللون مع ما علمها واما النفس فاما سكن فغله لكونه
وجه المصدر وان عتقا قال والمقابل ايضا ضعيف لان ثبوت الحكم في صوره لا يصح في سوب
نفسه في صوره اخرى واعول النفس في موضع ما ظنه بل انما هو مناس من السكك البالي
منع حكما جزييا من قضا الحكم الكلي بل كل ما قيل في ما هو ما يحفظه فان ذلك يدل على
معارضة القوتين بالبصر وانه قال والوجه الثاني ان لا يفسد البصر والى قول عنهما
عن ريشان والنسيان بوجهين بغير القوتين فان لا يفسد البصر في حصول الصورة في الموتى
والى قول حصولها في الحافظه دون المدرك والنسيان في المعارضة وهذا ايضا ضعيف
لان محور الحصول في الحافظه حاله الذي هو حصول بعضه القول بان الادراك ليس هو حصول
الصورة والمدرك بل هو رآه وعلى ذلك التقدير يحتمل ان يكون للصورة حاصله في الحس المشترك
دائما ولا يستحضر موقوف على حصول ذلك الامر وايضا القوه العاقله ليس لها حاطه
مع انما استحصروا في بصر غير ريشان ونسب فان قلم حافظتها العقل المعال وليا
ملك هو حافظها للحس المشترك ايضا والجواب عنه ما مر وهو ان الادراك حصول الصورة
المدرك لحصوله في الاله والصورة حاله الذي هو غير حاصله للمدرك وان كانت حاصله
في الاله والعقل المعال لتحتمل المعقول في نفسه واسماع عمل المحسوسات وهو يصلح ان يكون
حافظا للصورة المعقوله دون المحسوسه واما قول السمع وما بين الموتى فليكن ان
تلك ان هذا اللون غير هذا الطعم فاستدل مشترك على وجودهما معا وهو ما على النفس
لا تدرك المحسوسات في الموتى جسمانية وبصره انما لا يدرك بحس واحد من الجواسر الطاهر

غير نوع واحد من الحسوسات يادركها حس علم على انفسه انه ذو جلاوه من عوه يدرك
 الساطع الخلاوة معاينا ولا محالة يكون نسبة جميع الحسوسات الى تلك القوة بسمة واحد
 وايضا كما ان النفس يقدر على هذا الحكم لا سواه مدركه للجميع واما اتصاله بعد ذلك لا
 بعوه جافطة للجميع ولا يستبعد منوره كل واحد من السامع والخلوة عند اذناك لا خبر
 ولا لغات اليه واعبر من الفاصل السارح بانا حكم على يدانية انسان وهو حكم بكل على جدي
 والحكم بحسب يدكهما معا ويلزم منه ان يكون النفس التي هي مدركه للكليات مدركه للجزيئات
 والجواب انما مدركه لها ولكن لا جديا ماله ولا خبر بعبره قال والذي يدل على ابطال القول
 بالحس المشترك علمي بالقبول اذ اذا ثبت طعاما ان الذائق للنفس هو الدماغ ولو كان ذلك
 لما اراد ان يبالى هو الحق في الكبر اذ ان يصور سائر ما ليس من رتبة اجسامها بالنس
 والاخر بالدماغ يدل على ابطال القول بالخيال ان اطباع ما يراه الانسان طول عمره في
 من الدماغ يعصمها اخطا الصور او انطباع كل واحد في جدي وهو في غاية الصع
 والجواب عن الاول اننا ايضا بالضرورة نحد الفرق بين الذوق بحسب الذوق وتعلم ان
 بحسب الذوق ليس عتيك وعن الثاني انه استبعاد مجموع ذلك لبقا من لا صور الذوق على
 الخارجية وانما فان الحيوانات باطرها وعبر باطرها يدرك الحسوسات
 الجزئية معاني جزئية غير محسوسة ولا متبادلة من طرقت الحواس من ادراك الشاة في
 في الذوق غير محسوس اذ ان الكلب في النجاسة غير محسوس اذ ان الكلب في النجاسة
 حكم الحس بما شاهد وعندك موهة هذا شأنها وايضا فذكر عند كثير من الحيوانات العم
 موهة تحفظ هذه المعاني بعد حكم الحاكم بها غير الحافظة للصورة هذا ان ايات الوهم
 والحافظة اما الوهم بعوه يدرك الحيوان ما معاني جزئية لم يناد من الحواس اليها كادراك
 البقاوة والصدقة والمواقفة والمخالفه من اشخاص جزئية تادراك تلك المعاني دليل
 على وجود قوه يدركها وكونها مما لم يناد من الحواس دليل على مغايرتها للحس المشترك
 ووجودها في الحيوانات العم دليل على مغايرتها للنفس الباطنة ويد يستدل على ذلك
 ايضا ان الانسان بما يحاف شيئا يصي عقله لا من منه كالمزق ما مخالف عمله هو عقله
 واما الحافظة فاشياء وبان مغايرتها لسائر القوى كما مر وما في الكليات طاهر واما قول
 الفاضل السارح الصداقة التي بيني وبين لذي كليه فحاجات ان يقال هي ايا كليه ولكن الكلي
 لا يدركه من اشخاص جزئية وكلامنا في جديا الصداقة الكليه وايضا لا يستثنى الذي يدركه
 الشاة من جديا في وقت ما نخسبه جزوي يدرك بعبر العقل وكلامنا في قوله **ول**

ولكن قوه من هذه القوى الجسمانية خاصة واسم خاص لا ولي في السماء بالحس المشترك
 وقطاسيا والتما للروح المصنوب مبادي عصي الحسوسات في مقدم الدماغ والكلية
 المشاه بالصور والخيال والتما للروح المصنوب البطل مقدم في السماء في الجانب الاخير
 ذكر علماء الشرح ان الحامل لقوة الشئ رايدان سينصان بحسب الذي يبتان من مقدم
 الدماغ قد تارة في الدماغ قليلا ولم يحققها صلافة الحسب والحامل لقوة الانصار والروح
 الاول من ارواح السبعة التي هي الاعصاب الثابتة من الدماغ وهي مجموعتان ثلثتان فينصان
 الى الخبير والحامل لقوة الذوق هو الشعبة الرابعة من الذوق الثالث الذي من بين الخبير
 المشترك من مقدم الدماغ وموضوعة من لدن قاعه الدماغ ويصل هذه الشعبة في
 في الفكر الاعلى الى اللسان والحامل لقوة السمع هو القسم الاول من قسمي الذوق الخامس
 الذي يشاه خلف الذوق الثالث مثبت هذا القسم بالحقيقة هو الحار المقدم من الدماغ
 والحامل لقوة اللمس سائر الاعصاب وخصوصا الحاغية فيمن من هذا ان عند الاعصاب
 الحواس اربعة هو مقدم الدماغ ومنذ الاعصاب للشم هو الدماغ والشماع الذي
 مداه ايضا الدماغ واكثر الحاغية فلاجل ذلك قال الشيخ ان الله الحس المشترك في الروح
 المصنوب مبادي عصي الحسوسات في مقدم الدماغ ولم يقل مطلقا في مقدم الدماغ
 بان الحس المشترك كذا من غير تشجب منه حسنة انما روي كان الذوق المصنوب البطل مقدم
 هو الله الحس المشترك والخيال ان ما في مقدم ذلك البطل الحس المشترك اخص وما في موه
 بالخيال اخص واما مبادي الادراك الحسية من الحواس واسطة الارواح التي في الاعصاب
 الى التي في مباديها المتصلة بالروح المصنوب البطل مقدم والفاضل السارح حصر
 البادنة بان يبين الكيفات المحسوسة في الاعصاب الى الله الحس المشترك ثم استدل بان
 الاستبعاد وبالشئع الوارد على بغيره والبادنة هيما استعارة عن ادراك النفس
 بواسطة الروح المصنوب الى كل حشر محسوسة وبواسطة الروح الذي هو مشترك
 مشترك للجميع مثل جميع الحسوسات واتصال الاعصاب بالنس لتمييز طرق تمييزها الكليات
 فان الكليات لا ينفصل من موضوعاتها وادراك النفس للنس من خارج عن ملاقاة الحواس
 بربان يقطع فيه تلك المسافات بل هو اتصال الارواح بمبدأ واحد محقق في موضع واحد
 للاحاساس وباني كلام الشيخ ظاهر **والباله الوهم والتما الدماغ لكلي الحس**
 تها هو الخبير في الوسط قال الشيخ في الشئ في صفه القوة المشاهة الوهم هي الرئيسة
 الحاكمة في الحيوان حكما للنس فضلا كالحكم العقلي ولكن حكما خياليا مقرونا بالجزئية والصور

الحسية ونحوه تفيد زكوا فعال الحيوان الى ههنا كانه مولى به فكون الدماغ كله التما
هو كونه متصرفا في الافعال المتعلقة بالروح والدماغ في الحيوان اختصاص القوى
الواسطة بها لا متعلق بها المتصلة على ما يحكي في السبب ايضا بل ذكرها على ذكر المتصلة
وتحل بها فيها قوة واحدة لها ان تتركب فيفضل ما يلزم من الصور بالما حوزة عن
الحس والمغاي المدركة بالوهم وتتركب ايضا الصور بالمغاي وتفضلها عنها ونسبها عند
الحقل مفكرة وعند استعمال الوهم متجيلة وسلطانها في الجوهر الاول من التجويف الاوسط
وكانها قوة بالوهم وتتوسط الوهم للحقل كخفاء واضع والراد من الخدمه ان الوهم
يتصرف بواسطتها في المدركات ويتم بذلك التصرف اذ كان لها قال الفاضل السارح
ان كان لهذه القوة ادراك كان الشيء الذي ادركه متصرفا وان لم يكن ادراكه
انما يتصرف في التركيبات المتصلة بطل قولهم القاضي على الشئ بل يدوان محضه المقصي
عليها وايضا استعمل الوهم اياها تصرفا في ما فاذن الوهم مدرك ومتصرف معا والراب
عن الاول ان هذه القوة ليست مدركة وتصرفها في شئ من صورها لا ادراكها
لها اذ لا يحسن ان يكون كل حاضر متصرف فيه من ركا وغير الباقي في الشئ الواحد بل
ان يكون مدركا ومتصرفا من وجهين مختلفين اذ كل واحد من وجهيه ذاه والآخر محسب اليه او
كلانها محسب اليه والباقي من القوى هي المدركة وسلطانها في جوهر الروح
الذي يتصرف في الاخر وهو الله هذه هي القوة الخامسة وهي حاوطة المغاي ومعها
الوهم ونسبها عوم ذكره فان الذكر لا يتم الا بها قال الفاضل السارح حيث المغاي معار
لا شئ خارجا عنها بل زوالها فان وجب ان يسب كل فعل الى قوة وحسن ان يكون القوى متا
وهذا سمي ذكره في العاين واقول ان الشئ ذكره في العاين تلك العبارة وههنا
موضع نظره فلسفي انه هل القوة الحاوطة والمتدركة المستوحدة لا غاي
الحفظ من مخزومات الوهم قوة واحدة ام قوتان وكذا ليس كذلك مما يلزم البطلان
لم يحكم بالعائنه متفككا وقيل في الشفاء وهذه القوة تعني الحاوطة تسمى ايضا مدركة
فيكون حاوطة لحياتها مفعولها ومثل كونه لسرعته استعمل اذ لا سببا فيها والتصور
بها مشعرة اياها اذ افقدت ذلك اذ اقبل الوهم بقوة المتجيلة فحل محلها
واخذ من الصور الى اخر قوله وهذا يدل على انها هي المدركة ولكن باعتبار احد الوجهين
ان المدرك ملاحظه المحفوظ هو مركب من ادراك الشئ ادركه وقت اخذ وحفظه على ما
صريح به الشرح في اخر هذا المخطوطة واشترجاع طلب تلك الملاحظة بالفكر فاذن

مدرك

مطلقا

واحد

149
التي هي قوة نشيطة بل هي مبدأ فعل مركب من افعال فتدرك وحاطة والمسير حجة
منها فكل مركب من افعال بل هي متصرف ومندكة وحاطة وههنا هو
ان الفاضل السارح ذكر ان الشئ قال في الشفاء في اخر الفصل الاول من المقالة الرابعة
من الكلام في النفس ويشبه ان يكون القوة الوهمه هي عينها المفكرة والمتجيلة والمندكة
وهي عينها الخالصة فتكون مدركا خالصة ومندكة كما انها واذ كان لها متصلة ومندكة فتكون
تأثيرات الصور والمغاي ومندكة كما انتهى اليه عملها واما الحاوطة فهي قوة خالصة
هذه حكاية العاين وذكر يدل على اضطرابه في امور هذه القوى اقول وقد قال السارح
ايضا قبل كلامه هذا متضاربة وهذه القوة المركبة من الصور والصور من
الصور والمغاي من المغاي هي كائنا اليه الوهمه بالوضع من حيث حكم
بل من حيث فعله لصل الى الحكم ومن جعل مكانها واسطة الدماغ ليكون لها اتصال
بحراني المغاي والصوره وهذا حكم صحيح بان حامل البصر فيه والوهمه عينه
واحد ومن ههنا ان القوة الواحدة تارة الواحدة لا يعمل وحسن محسب فان مدرك
يعلم محسب من الادراك والصوره عن مصدر هو جسم واحد يدل على السمال
ذلك الجسم على موزن محسب قطعا وهذا شئ ممكن ان يدرك على من السمع ياذن
للسمع ما دونه من قوله الوهمه هي عينها المفكرة والمتجيلة والمندكة ان جميعها بالادراك
واحدة وكذا والمندكة التي هي الحاوطة على ما ذكر من قبل لا سبب في انها الخازنة التي وضعها
موجر الدماغ وليس في الاغاي هي الوهمه بالذات بل مواد السمع من ذلك ان المبدأ
الذي ينشأ منه العمل والفكر والتدرك والحفظ هو الوهم كما ان مد الجمع والاسماء
هو الباطنة ولذلك حمله ونسبها كما على القوى الحيوانية وبه وانما مدركي
الناس الى العنصره بان هذه هي الاثار المتفككة اذا اختصت بحروف اورث الله
به هذا السبل لا يفعلوا الطب على كون هذه الاعضاء مواضع هذه القوى والطب
لا يميز بين المدرك والحاطة ولا يعرض لبار الوهمه انما يميز هذه العناصر الحكم والقوى
عند الاطباء بل خصال الله الباطن المعلوم وتلك الله الباطن الاوسط المسمى بالذود وذك
الله الباطن الاخير قال الفاضل السارح هذه هي لا تدل على كون هذه هي هذه الاعضاء
لانها محتمل ان يكون معارفة او باقية بخصوا آخر وانما حمل انما لها باحلال هذه المواضع
لانها لا تافان افعال العاينة تحمل باحلال الدماغ واقول الشئ لم ينشأ من الاصل
لا كونها المتعلقه بالقوى لم يحضر كونها فاعلم بالارواح المحصورة في هذه الاعضاء

الوهم

او من اجزاءها اجزاء اخرى من اجزاء الواحدة حكمه الصانع تعالى ان يعلم الاقضية الخ
 ونحو ذلك فيمنع الروحاني ويحول المتصرف في حكمها واستورها على المثل المضحية على الحاس
 عند الوسيط عظمه في رتبة هذا تاكيد لخصم الاعضاء المذكورة هذه القوى احوذ
 العناية فاما بعد معرفة منافع الاعضاء على ما ذكر في الطبقة والظن فمعرفة على
 العناية بالامه المقصود من المبرر في الطبقة في سببه الاستيعاب الخالية الى الحرم دون
 الجسم وسببه المثل الوضعية الى الروح دون النفس والعقل استحضاره لطيفة ومعناه
 طاهر من الفاضل السابغ الاستعداد ان يكون الجسم الطاهر مقدم الراس والوجه على
 وحوذ كمن الجسم المسك والحال هناك حكمه الصانع مع انه خطا في غير مسكن
 السمع والشم في موضع الراس والذوق في وسطه فليس جعل الجسم المسترك والفعال
 في موضع يكون البصر والشم هناك باقلى من ان يجعل في موضع مع ان اختيار الخوا
 الى الجسم الكبر والاعمال في الشئ وان جعل في هذا ان الله الجسم المسترك هو الروح المصوب
 في مقدم الدماغ لكنه في هذا الموضوع لم يجعل في الجسم المسترك هناك كمن الجسم
 هناك غير محال فكم غاية البرهان ايضا ان علمنا انه على ذلك كمن في قول هذا
 ان السمع في موضع الدماغ بطر ان السمع ذكر في الفصل الثامن من المقالة الثانية عن
 من الفز المانع الحيوان من الشفا من هذه الحارة ولين مقدم الدماغ لان الكوعصب
 الجسم وخصوصا الذي للبصر والسمع ثبت منه لان الجسم طلعة والطلعة الى جهة
 المعلوم اولى في ذكر في الفصل الذي يلو به بعد ذكر القسم الاول من الروح الحامس
 من الاعصاب الدماغية هذه الحارة وهذا القسم مثبتة بالحقيقة من الحور والمقام
 من الدماغ وانه خمس السمع هذه حكاية كلامه واذا كان حال الحصى السمع المانع
 عن الذوق في هذه عما طرد بالذوق اما الجسم فلما كان كمن اعصابه فاعنه للمنفعة
 في كس السمع لم يكن حلقه موحدا الدماغ الكبر من جعله مقدمه فادى على الحواس
 الطاهرة مقدم الدماغ الكبر على الاطلاع الى جهة التي امامها الفاضل الشارح على ان
 النفس هي المدركة لجمع الاذراكات بانها حاكمه يعرض المدركات على مجموعهم بالفضل
 في حاله عن الفاعل لانهم مختلفون بل كذا لانهم يلهون الى انما مدركه للمنفعة
 بالذوق والمحسوسات بالاذراكات وانما في مقدم ذكر ذلك مرارا فاعلا فانه في الكوار امارة
 اما نظره في المقصود في قوى النفس الانسانية على سبيل التصنيف فهو ان النفس
 التي لها ان تجعل جوهره قوى في حالات سبيل ذكر القوى التي لخص الانسان وانما

150
 والى على سبيل التصنيف في القوى الخواصة المذكورة كاي مساهمة بالذوق ان يكونا قادي
 او على سبيل تصنيفه كان تصنيفها على سبيل التوزيع وهذه غير متباينة بالذوق لكونها متعلقة
 بذات احد مجردة اما جعلت بحسب اعتبارات التي هي القياس الى تلك الواجبات
 وكانا اصنافا والكلمات المذكورة هي الكلمات الثانية وهي افعال هذه القوى
 فمن قواها ما لها بحسب حاجتها الى تدبير الذوق هي القوة التي لخص باسم
 العقل العالي وهي التي تستنبط الواجب فيما يجب ان يفعل من الامور الانسانية حروية
 لتوصل به الى اغراض اخيرة من مصلته اوليه وداعية وحريته واستغائه
 بالفضل البطر في الداعي الكلي الى ان يسئل به الى الجزئي قوى النفس بعسم بالعلم الاول
 الى ما يكون اعتبارا بغيرها في البدن الموضوع لتصرفاتها ممكنة اياه فابعد اعتبارا وان
 ما يكون باعتبارها بغيرها عما فوقها مستكلمه في جوهرها بحسب اعتبارها وادها وسمي
 الاولى عقلا عاليا والى سببه عقلا نظريا والعمل يطلع على هذه القوى اسرار
 الاسم او تشابهه والشئ بل بالاولى انما اظهر في الشروع في العمل الاختيار الذي يختص
 بالاشياء بالى الانا دارا ما يسعى ان يعمل كل ما يشاء وهو ادراك راي كلى مستنبط من مبادي
 كنهه اوليه او تجرئة او ذاعية او ظنية حكم بها العقل النطوي ويسمى عاليا العمل العالي
 يسعون بالنطوي في ذلك ثم الله ينفذ من ذلك ما يشاء من مبادي حروية او محسوسة
 الى الداعي الجزئي الحاصل فيعمل بحسبه ويحصل عمله مقاصد في معاشه ومعاذة فربه
 ومن قواها ما لها بحسب حاجتها الى كمال جوهرها عقلا بالتخل واولاها بوه اسعد
 لها اعمال المعولات واد سميها بوه عقلا بجهولا بيا دعي المشكاة وسلاها بوه اخرى
 حصل لها عند حصول المعولات الاولى لها اعتبارا لا كسائر المتواليات بالافكار وهي
 الشئ الربوبية ان كانت متجعة او بالحق من ربي ايضا ان كانت اوى من ذلك فسي
 عقلا بالملك وهو الزجاجة والسريرة الباعه منها بوه بل سميها بوه بيا دعي
 حصل لها بعد ذلك قوة وكمال ايا الكمال تباين حصل لها المعولات بالتخل مساهمة متصلة
 في الدهر وهو نور على نور واما القوة بيا دعي كون لها يحصل المعولات المكسبة المتروكة
 منه كالمشاهد مبي شاة من غير اعتبار الى الكسابة وهو المصباح وهذا الكمال يسمى عقلا
 مسيادا وهذه القوة سمي عقلا بالتخل الذي يخرج من الملك الى الفعل التام وب
 المعولات ايضا الى الملك فهو العمل الفعال وهو النار وهذه اسارة الى قوى النفس
 النطوية بحسب مراتبها في اسبكال وتلك المراتب بعسم الى ما يكون باعتبار كونه كماله

فصل في الالوان الكمال وغيره
 ان كمن كروى في ذلك
 والعقل العالي م

منه سوي ولم يكن اسارا للشيء بموله ان يصل الحد لا وسط دفعه الى عدم الحركة الاولى
 وبموله وبمثل معه ما هو وسط له الى عدم الحركة الثانية وبموله او في حكم اشار
 الى ما يمتثل مع المطلوب من المتصل به فالفرق بين الفكر والحدس ولا ما كان الاشياء
 ولا امكانه الا ان الفكر المتين يكون موديا الى علم ولا حل ذلك مما لا يسمى فكر وهو غير
 الفكر المذكور في الفصل المتقدم وثانيا بوجود الحركة وعدمها وهذا هو الفرق
 بين الفكر والحدس المستعملين في هذا الموضع والفاصل التشارح حول الحركة الثانية
 مستدركه بينهما وخمرا في الفكر دون الحدس وقال الحدس هو ان ينعى الحدس لا وسط
 في الحدس ولا في نفسا والحدس من غير المطلوب ثم قسم الى ما يقتضي شيئا مستلزم
 الشعور بالمطلوب على الشعور لا وسطا الى ما يقتضي به ما هو غير ذلك كحفظ
 السجل مع مخالفة الجرس على التماس من المصيرج اسارة ولا حلك يستلزم به ان ذلك
 على العموم المقسمة وامكان وجودها فاسمع الست تعلم ان الحدس هو وجود او ان للباس
 فيه مراتب في الفكر فتم غي لا وجود عليه الفكرة برادة ومنهم من له وطاية الى
 حد ما ويستقيم بالفكر ومنهم من هو انفق من ذلك وله اعصابه في المحصولات التي هي
 وبذلك الثقافة غير متشابهة في الجميع بل ربما قلت وربما كبرت وكما انك تجد خائب النسيان
 متبها الى عدم الحدس من فائق الحاس الذي يلى الزيادة ممكن انما اذه الى غنى الفكر
 احوال المعبر العلم والفكره ثانيا بامكان وجود القوة العقلية وبمروية
 للحدس والفكر مراتب البادية الى المطلوب بحسب الكمية الكمية اما بحسب الكيف
 فكسيرة البادية وبطوئها واما بحسب الكمية فلكثرة عددتها وقلتها ولا يكون
 في الفكر الكمية اسمها على الحركة والتالي يكون الحدس من الفكر لا يخرج عن الحركة وان
 الحدس انما يكون بقوة من النفس وانما تلك القوة لا تقبل في كمال وحل البصائر هو
 ان يثبت جميع افكاره من غير مطالبة وحل الكمال هو ان يحصل لجميعها ما يمكن
 له من حصول النوع من العلوم بحسب الكمية ودفعه او قويا من ذلك بحسب الكمية على
 وجه يقتضي حصول على الحدس والوسط لا يقتضي ولما كان طرورا التقصير في مشاهد
 بطور الكمال ممكن الوجود وما في الكمال ظاهر اسارة فان اشبهت ان
 في الاستقصاء فاعلم انك سيقول ان المرسم بالصورة المعنوية متاشي غير جسم
 ولا في جسم وان المرسم بالصورة التي هي لها قوة في جسم او جسم غير ذلك انما انما العقل
 الفعال وبيان كيفية افاضته المعنويات على النفوس انفسا له ولما بعد من اشارة

العلوم

والاشياء الحسنة

بزيار

بالا ذكر ناته هو الذي يخرج النفوس من القوة الى الفعل او رد هذا الفصل لا بد ان يستلزم
 ولما كان المطلوب متسا على من من ان كل ما ليس فيه صورة معنوية هو ليس جسم
 ولا جسماني وان كل ما ليس فيه صورة معنوية او متخيلة ما هو اما جسم او قوة في
 جسم ولم يتبين بعد مدارها واجال ما بها على ما سياتي ثم شرع في تدوير الحق وهو ان يقال
 ادراك الشيء هو صورته في المدرك على ما هو في العقل مع امكان ملاحظته هو علم
 بالملك الصورة فيه من كل الوجوه بل مع امكان وجودها في وقت ساء والنسيان
 عدم مطلق لها فيه فان الوجود معه انما يحصل بحسب كسب حد بل كما كان اول الامر
 فتأني عن المدرك حافظ للمدرك يكون الصور حاله الذي هو موجوده فيه وحاله
 النسيان غير موجوده فيه ولا فكان الذي هو في النسيان داخل انما القوى الجسمانية
 مما له للشيء الى جرس يكون احد هما مدركا والاخر حافظا لكون الجسم قاطبة للشيء
 واما العاقلة فلا تقبل الانقسام لاسيما في ذاتها فان يكون شي غيرهما بالذات يرسم
 به المعنويات يكون هو ذاته حافظا لها وذلك الشيء يمكن ان يكون جسما او جسمانا
 لاسيما انقسام المعنويات لهما ولا يمكن ان يكون نفسا ان النفس من حيث هي نفس
 لا يكون المعنويات يرسم بها بالفعل بالقوة فان ههنا موجود مرسم بصور جميع
 المعنويات بالفعل ليس جسم ولا جسماني ولا نفس وهو العقل الفعال نقول
 وان يعلم ان شعور القوة بما يدركه هو انقسام صورته فيها تدرك ما ذكره من ذلك
 رتبة وان الصورة اذا كانت حاصلة في القوة لم تختص بها القوة اسارة الى حال
 حصول الادراك بالفعل وقوله ان ارباب القوة ان عام عنانها عاودتها والقيمت اليها
 هل يكون قد حدث هناك غير مثلها فيها فان لكون الذي هو في العقل على ان يوافق
 العاودة الى الادراك يقتضي محلا اما الملك الصورة وقوله في ذات ان يكون
 الصورة المعنوية عنها قد راى من المدركه ولا اما ملكه لذلك وقوله اما في القوة
 الذهنية التي هي الحواس فليحور ان يقع هذا الدور الى على وجهين احدهما ان يكون
 عنها وعن قوة اخرى ان كانت الحزانية لها والى اخرى عنها وبخط في قوة اخرى
 في لها كالحزانية وفي الوجه الاول لا تغور القوة لا بحسب كسب جديد وفي الوجه الثاني
 لا تغور ويلاحظ له من مظاهر الحزانية والنسيان اليها من غير جسم كسب جديد
 هل يمكن في الصورة الخيالية المستحقة في قوة جسمانية فيكون الحزن
 لها في عضو او في قوة عضو والذبول عنها القوة في عضو اخر لا جمال اجسامنا

بم

معت

ومعنى اجسامنا العزى اسارة الى ما نرى من امر القوة الجسمانية قول
لا يجوز في النفس جسمانية بل هو كمال الخلق المحمولى بطريقها من الجسم اعني
يدخل عنه ثم يستعد للكون الجوهر المرسوم بالمعقولات كما ينشأ عن جسماني ولا ينسج
بالنفس فيه سوى المتصرف في شئ كالحركة ولا يصح ان يكون هو المتصرف في شئ من الجسم
وقوله كالحركة ان المعقولات يترسم في جسم اسارة الى حال القوة الفاعلة واصلا
الى جاذبه وقول في ان ههنا اسارة جاع عن جوهر يافى الصور المعقولة بالان
نحو ذلك وانما الجوهر الممارى اراد بالخروج عن جوهر يافى لثباتها بالان
واما قال عن جوهرنا ولم يدخل عن جسماني الخارج من الجسم لا يكون متارفا وقول
اد هو جوهر على الفعل اسارة الى ارسام المعقولات بالفعل فيه انما كان في
عقل بالفعل الجسم كمن يترسم فيه لانه جوهر غير عقل والنفس كمن يترسم
فيها لانه جوهر على بالفعل في القوة وقول اذ وقع في موصفاته انما
ما اترسم منه في الصور العقلية الخاصة بذلك استعدادا الى ما من حكم خاص
اسارة الى كسوف بعض الصور المرسمه فيه بان تصور النفوس مذكورة لها دون
سائرها والاحكام الخاصة هي على الاستعدادات الخاصة من الادراكات الحسية
المعدلة ادراك الكليات والادراكات الكلية المناسبة المتأدية الى المدرك الكلي وقول
واذا تعرضت النفس عنه الى عالم الجسد ان الى صورة اخرى هي العقل
الذي كان او لا كان المراد التي كانت مجازية جانب القدس من معرض ما عنه الى جانب
او الى شئ اخر من امور القدس اسارة الى حال الدهول في شئ وتحت المواءمة لثبات
الجسمانية اسارة الى النفس المستقيمة عن مجردات قلوب وهذا انما يكون
اذا اكتسبت ملكة الاتصال اسارة الى النفس الذي يختلف حالها الدهول والنسبان
وذلك لان النسبان القوى الجسمانية انما يكون لثبات الصور عن الجاذبه وههنا
ممكن ان يدخل في العقل الفعالي بسبب الاختلاف ههنا ان الدهول انما يكون في
النفس ذات هية يمكن بواسطتها اتصال بالفعل الفعالي متاهة ما اخصص بان
المعقولات المرسمه فيه وبذلك الهية في ملكة الاتصال والنسبان وقال بذلك الملكة عنها
واعترافا في القاصد السارح مذكورة في طبقات اسارة اليها الى اجزائها الاقول
هذا الكلام دل على وجود سبب فيفرض الجوامع على النفس ولم يترك على كون ذلك السبب
محدودا على ما كان كل موطن في احد من كون موضوعا بل لا يترك العقل الفعالي

ان

كان

الذي هو عند علمه لحدوث الموانع والصور والمقادير مع عدم اتصالها بالحواس
عنه ان الجسم المذكور دل على جوده وسبب في الوهم ان كل مجرد عاطل على ان لا يخطه
النفس المحمولات بعد الدهول عنها مساهلة بانها دليل على كونها موجودة بالفعل
فيما هو حافظ لها اسارة هذا الاتصال عليه قوة تخرج هي العقل المصنوع وقوله كان
هي العقل بالملكة وقوله بامه الاستعدادات ان العقل بالنفس الى جهة الاشراف في شئ
ملكه ممكنة وهي السماء بالعقل بالفعل كما طهر ان العقل الفاعل حصول صور المعقولات
في النفس العقل الفعالي والعلة الفاعلة هي النفس سرطان يحصل لها ملكة الاتصال
ان ادان يستمر الى العلة الموحدة هذه الملكة في النفس التي هي استعدادها للمعقولات
المصور ولا يمكن ان استعدادا عما عرفت شيئا فبما هي في فادان يترسم في ملكة ايضا
خاتمة كذا يارايه ومن مرد ذكر معنى النفس الموحدة المتحددة التي هي العقل المصور
والعقل بالملكة والعقل بالفعل واسارة ههنا الى العلة البعيدة في الاول منها وهي
الاستعداد العام لا سيما في المتوسطه هي الباشة وهي كاسية الاتصال استمالها على
العلم بالمعقولات الاولى هي مبادئ المعقولات الباشة والفرصة هي الباشة وهي المهيمنة
للملكة المذكورة واما سبب الاستعدادات وما يمتد به النفس الذي يحصل حصول الصور
معها امور وهذا يدل على ان العقل بالملكة متوسط بين العقل المصور والعقل بالفعل
لا سيما في القوة العقلية اسارة كبرية تصور النفس في الحلات الحسية في
الملك المعنوية للصور المصورة والادراك باستجلام القوة الوهمية والمفكر تكسب
النفس استعدادا نحو قبول مجردات من جوهر الممارى وبما سبب ما فيها الحق
ذلك مساهلة الجمال وبما لها هذه التصورات في الخصائص للاستعدادات الباشة
صور ومن سبب هذا الخصص من على عقل على انما ذكر حصول الاتصال بالعقل
الفعال في الفصل الماضي على سبيل الاحوال فان كان تصور العقل كسبه حصوله في هذا
الفصل فهو على وجه احد مما ان يكون تصور النفس في الحلات الحسية كما اراد
وعرف في الملك المعنوية كمال هذه الصورة وبذلك الصداقة للنفس المصورة
والذاكرة على ان يدركها النفس ويصور في ههنا بانها فان النفس لا يدرك الحيات
بصور في ههنا بانها بانها سبب ام القوة الوهمية المذكرة للجوامع بانها الاستعداد
للقوة المفكر المتصورة ههنا بانها في الملك والاستعداد الحس المشترك مع ذلك الحلات
تلك النفس تلك التصورات اعني المفكر الاستعدادات الحسية استعدادا نحو قبول

لما

صورة الانسان صورة الفناء المحرور عن العوارض المادية على الوجه المذكور وبلا
 عن العقل الفعال المتشقق بما للناسية ما في كل كلى وحزبائه حتى ذكر مساهمة
 الحال وباعلمها بان اذا احسنا بالحرمان تصورنا الكليات هذه البصريات التي
 هي المحضات لا سيما في البصريات المحسوسة بل برسم فيها عن العقل الفعال والوجه
 الثاني ان تصور هذا الجسم من غير ان يكون له صورة في الرسم وكذا تصور المذموم وما يشبه
 ذلك حتى على تصور المحرور والموسوم واللازم وهذه حال البصريات المسبادة
 والبصريات على قياسها واعتبارها بالفاضل السارح على ذلك كما كانت ظاهر الفساد
 عند التأمل فيها غير متناهية لا طاب ان اشتهت ان يسمع ذلك في
 المعلوم لا يرسم في منقسم ولا في ذي وضع ناسخ يريد بيان ان النفس الناطقة وبالجملة
 كل جوهر عاقل هو ليس جسم ولا جسماني وبالجملة ليس ذي وضع قال الفاضل السارح
 او اذ هذه التسليم كان بالقطر المبرح بالحرمان واللا انما لاني اتيان الجوهر المقارن على
 ان النفس الانسانية ليست جسميا ولا جسميا بل تحتاج الى ما في ذلك فالتفكير بها يتوحد
 لذلك ذكر سائر البصريات في النمط المذكور واما قول انه اراد في هذا النمط ان يحسب
 عن ماهية النفس كالاتماقير او لا اتيانها هو مفاد الوجود عن الاحكام والجملة لا
 يحسب لها كالاتماقير عنها لانها من غير توسط آلة وكما لا يصدر عنها توسط
 الالات اراد في نمط الحد بل ان يحسب عن حالها بعد الحد عن البدن من غير ما كانت
 مع كالاتماقير الدالة ولم يعرض لبيان ما يتبع كونها جسميا او جسميا بل بالغ في اتمام
 التعريف من الكليات الدالة الناقصة معها والكمالات البدنية الوايلة عنها والبدن
 موضع استراة المصطفى الحق عن تلك الكمالات من غير قصد على ما سمع في موضعه
 ولم يورد كما ذكره الشارح هنا سيما ان سبب حياك انك تعلم ان الشيء
 غير المنقسم من مقارنه اشكاله لا يحسب لها ان يصير منقسم في الوضع وذلك اذا لم يكن
 كثر ما كثر ما ينقسم في الوضع كاجزاء البلية لكن الشيء المنقسم الى كثره مجزئه الوضع
 لا يجوز ان يمارنه شي غير منقسم اشارة الى محصل اصل كل وهو ان الحال قد يكون
 لا ينقسم انقسامه انقسام الحال وقد يكون ينقسم في اول هو الحال الذي ينقسم
 الى اجزاء متناهية في الوضع كالسواد المنقسم الى خمسة وقصده وكما سار كثره على
 محلا واحدا كما للسواد والحركة مثلا فانها لا تنقسم ان انقسامها الى هذه

انقسام الحال الى اجزاء متناهية في الوضع كالبلقة فانها تنقسم الى اجزاء متناهية في الحال
 الذي ينقسم الى اجزاء متناهية في الوضع كالبلقة فانها تنقسم الى اجزاء متناهية في الحال
 والوضع واسرار السبح الى هذه النسخة قوله التي غير المنقسم من مقارنه اشكاله
 الى قوله كاجزاء البلية والحال ايضا بل يكون ينقسم انقسامه انقسام الحال وقد
 يكون ينقسم في اول هو الحال المنقسم الى اجزاء غير متناهية في الوضع كالجسم المنقسم
 الى خمسة وقصده او الى ما دونه وصورته والحال الذي ينقسم الى اجزاء متناهية في الوضع
 ولكن لا يحسب له الحال من حيث هو ذلك الحال بل من حيث هو طبيعة اخرى كالحطمان
 السطحة لا ينقسم بانقسامه لانها لا تحل من حيث هو حط بل من حيث هو مشاهة وكالسطح
 فان السطح لا يحل من حيث هو سطح بل من حيث هو ودونه واحد او اكثر وكالجسم
 المجازاة التي هي اضافة مثلا لا يحل من حيث هو جسم بل من حيث هو جسم آخر على
 وضع مائة وكالاتماقير او لا اتيانها من حيث هي اجزاء بل من حيث هي مجموع
 والثاني هو الحال الذي يحل فيه شي من حيث هو ذلك الشيء القابل للتسمية كالجسم الذي
 يحل فيه السواد والحركة او المقدر واسرار السبح الى القسم الاخير بقوله لكن الشيء
 المنقسم الى كثره مجزئه الوضع لا يجوز ان يمارنه شي غير منقسم وانما اعرض عن
 ذكر القسم الاول لان الحال هناك لا يمارنه الحال المنقسم من حيث هو ذلك الحال وليس مقارنه
 اياه هذه المقارنه بل انما يقع عليها اسم المقارنه لا معنى واحد وفي التعريف
 معان غير متناهية لا محالة ولا لكام المحمول انما يلزم من مادتها غير متناهية
 بالتفكر ومع ذلك فانه لا بد من كل كثره متناهية او غير متناهية من واحد بالفعل واذا كان
 في التعريف ما هو واحد بالفعل فيعمل من حيث هو واحد فاما فيعمل من حيث ينقسم
 فاذن لا يرسم فيما ينقسم في الوضع وكل جسم وكل قوة في الجسم منقسم كما اورد عن
 محصل الاصل المذكور سرع في تصور الحجة وصوائع المعقولات بخلاف غير متناهية
 ولا للقدم منه محال وهو التمام كل محمول من اجزاء متناهية بالفعل سواء
 كانت متناهية او غير متناهية واما فيد بالفعل ان الشيء الذي يكون له اجزاء غير
 متناهية بالقوة كالجسم انما يكون واحدا بالفعل فيكون هو معنى غير منقسم من حيث
 هو واحد وهو المطلوب مع ان هذا الاحتمال في المعقولات غير ممكن على ما سياتي
 ومع لزوم المحال المذكور فالمطلوب حاصلا ان كل كثره بالفعل سواء كانت متناهية
 او غير متناهية فالواحد بالفعل موجود فيه وذلك لان الكثر عبارة عن الاحاد

ان المصولات ما هو واحد ما اذا عمل من جهة هو واحد ما اذا عمل من جهة اخرى
انه عقل انه ان قسم في جوهرين ركه وهذا انقسام في ذلك الجوهر لا يكون من حيث
جوهر طبعه احدى به لانه اما يدركه بدهانه ثم ان كان ذلك الجوهر ما انقسم وحيث
انقسامه انقسام المعنى المعقول من جهة هو واحد وهو حال فاذن المعقول الواحد
تحتل ان يرسم تمامه في الوضوح وكل جسم وكل قوة حاله في جسم منقسم فاذن
المعقول الواحد ليس جسم ولا قوة صمائه وحل المعقول الواحد هو محل سائر
المعقول على ما مر فاذن ليس للنفس انقسام ولا كل ما من شأنه ان يجعل جسم واحد
والفاظ الكتاب ظاهره وانما قيل قوله فاذن لا يرسم تمامه بالوضوح احترازاً عن
المحل لا بالوضوح فانه لا يسمى انقسام الحال كما مر والجوهر العاقل عند ان ينقسم ذلك
الانقسام كالانقسام النفس الى اجسامها وقضايا واعلم ان النفس تنقسم بالفعل ولا يحتمل
ان ينقسم الى محتملات لان اجزاء الموجوده في الكل تنقسم انقسام الكل بالفعل
ومن فرض غير منقسم بالفعل هذا الحلف لك يحتمل ان ينقسم الى مسايات فان لم يكن
الذي الوجود وذلك الجسم الذي هو مخصص الى اجزاء غير مساوية بالقوة او كالجسم
هو جسيم الى اربع غير مساوية بالقوة فالمعقول المعقول لكان كذلك لا يسمع ان
على جسم غير منقسم بالفعل وينقسم بانقسام ذلك الجسم الى اجزائه او الى اجزائه
فلذلك اردت الشرح هذا الفصل تفصيلين شملين على بيان هذا الاحتمال وتحقيق الحق
فيها وهم منقسم اولئك يقول فلنحذر ان يقع للصورة الحيلولة الواحدة في قسمه
وهي الى اجزاء متساوية فاسمع^٥ الوهم هو الاحتمال الاول من الاحتمال المذكور وهو
ان يكون الصور العقلية الواحدة فانه للقسمة الوهميه الى اجزاء متساوية كالجسم
الواحد وحليل مكررات يكون حاله في جسم واحد فيقسم بانقسامه والنسبة
على مساو هذا الاحتمال ونهيه ان المعقول الواحد اذا انقسم الى قسمين متساويين
ويحتمل ان يكونا متساويين للمجموع ايضا ولا يخلو اما ان يكون كل واحد من القسمين
مع الآخر شرطاً في كون ذلك المعقول معقولاً وحيداً يكون كل واحد منهما بائناً
معقولاً ليعتد السطر الاول لا يكون كذلك كان كل واحد من القسمين بائناً معقولاً
كالاصل اما القسم الاول فباطل من لانه اوجه الاول ان كل واحد من القسمين على ذلك
العدد يكون مساو للكل مباينة للشرط المشروط ويطرح من ذلك ان مجموع من القسمين
سي ليس هو اياً ما بل انما يكون المجموع متعلقاً بالماهية بزيادة في المقدار او بالعدد كشكل

وذكر لان القسم غايته لها
في قسمين او غير ذلك
فان كان القسمين
فان كان القسمين
فان كان القسمين

١٥٦
ما او عدد خلاف القسمين لا يكون القسمان جديهما من حيث ما فيه المساوية لها هل الحلف
والثاني ان المعقول الذي بشرط كونه معقولاً هو حصول جود له لا يكون من حيث هو
لكن غير منقسم ومن فرضه واحد غير منقسم هل الحلف الثالث انه قبل وقوع القسمة
فيه لا يكون الحدان حاصلين لا يكون شرط معقولاً له خلافاً لا يكون معقولاً ومن فرضه
معقولاً هل الحلف والشرح اسار الى القسم الاول بقوله انه ان كان كل واحد من القسمين
المتشابهين شرطاً مع الآخر في استتمام الصور العقلية واسار الى الوجه الاول بقوله
فهما متباينان لم يباينة الشرط المشروط واسار الى الوجه الثاني بقوله وايضا يكون
المعقول الذي لا يعمل بشرط من اجزائه متساوية واسار الى الوجه الثالث بقوله
وايضاً فانه قبل وقوع القسمة يكون ما قبل الشرط مالم يكن معقولاً واما القسم الثاني وهو
ان يكون حصول القسمين شرطاً في معقولية كل واحد من القسمين معقولاً وكل واحد من
القسمين بائناً وايضا معقولاً كالجسم الذي قبل القسمة الى اجسام فباطل ايضا لكون
الصوره المعقوله ما جوده مع لا حق عر من ان ان القسم او لا وكمقاربه ما قبل
القسمة من المقدار باسار اول ذكره من قبل ان الصور المعقوله انما يكون مجردة عما فيها
عبره واما هذا الحلف واسار للشرح الى هذا القسم بقوله وان لم يكن شرطاً والى
الحلف اللازم من جهة معارضة القسم بقوله فالصوره المعقوله عند القسمة المعقوله
صار معقوله مع ما ليس من خله في مهم معقولتها الا بالجزء من ذلك من صورها
المعقوله صوره مجردة عن اللواحق العرصة فاذن هي ملائمة بطلانها والى الحلف اللازم
من جهة معارضة ما قبل القسمة من المقدار بقوله وكذا وهي عارضة لها نسبت ما فيه
فقدرة اول منه بلاع فان احد القسمين هو حافظ لنوع الصوره ان كان متساوية بالصوره
الى جردناها معشاه بعد مبدئه عرصة من جمع او تفريق او بزيادة او نقصان وخصائص
نوعه فليس من الصور المعقوله صفة^٥ وفكر ان القسمة عارضة لها نسبت من فيه
دوم قدره اول منه كفاية فان احد القسمين ان كان متساوية للقسم الآخر فهو حافظ
لنوع الصوره المعقوله فاذن الصوره التي فرضها مجردة كانت معشاه بطلانها
عرصة من جمع اذا اعتبر حصول الكل من القسمين ونهيه واح اعتبر انقسامه البطلان
او بزيادة او النقصان حصوله من انقسام احد القسمين الى الاجزاء ونهيه ان اعتبارها
المعقوله بعد هذا الحد فاما من خصائص يضع لان العرصة الى جود من مساوية
لا تعرض للمباديات في معنى صفاً لا محالة وقوله فليس من الصور المعقوله
وذكر لان القسم غايته لها
في قسمين او غير ذلك
فان كان القسمين
فان كان القسمين
فان كان القسمين

اشارة الى الخلف واما الصور الحسية والخيالية فتعبر ملاحظة النفس اجزاء لها
 عذبة مباحية الوضوح مباحية الحسنة عذبة مادية الى ان يكون بينهما شيء وضع ومول
 انقسام كما يقع من بيان اسباع حلول الصور المعنوية في الجسم وما يتبعه من وجوب
 حلول الصور الحسية والخيالية فيه لئلا يفرق بينهما وذلك لان اذلا حسنا بوجه
 مثلا او خيالا مطلقا من ان تلاحظ النفس اجزاء له تتباين الوضوح معار له لئلا يفرق
 مادية كالخشب والنفث والتم فان صورة العين التي يدركه مادية ووجهه لم يخلو الشكر
 فيها وكذلك السرى فيهما متباينان الوضوح وايضا كونهما على نوع مخصوص بينهما وكون
 الخلد هما خفة من الاخرى غير خفة لان حسنة عذبة مادية تبار بها وبذلك الملاحظة تنظر
 الى ان يكون رسمها الحسنة ورسمها الخيالية في ذي وضع وقبول انقسام اى شى ما ترى
 هو الان لا الصورتين وهو بالمحسوس اولى من الحس انما يجد اثر الشى والاشم هو
 الختم اعني اجزاء النفس الذي يحصل من الطابع في الشى الذي طبع عليه ولا كرسى اللوح
 الذي يختم به الياد زر شها وهو الخيال اولى لان صورها مبطوعة في الخيال من طابع
 هو المدرك بالحس في قول السمع ملاحظة النفس للصور الحسية والخيالية تفرغ
 نادرا كالفنس لها ويظهر منه بطلان قول من ادعى عليه انه لا يقول بذلك واعراض
 الفاضل الشارح بان الصور العقلية في النفس الجزئية ليست بمجردة مكررة بل
 ذكره وقوله بوضع ان الصور العقلية مجردة عن الواحد كان كما في بيان مجرد
 النفس لا خصل يقول كل حال في محذور فهو ذو وضع وكل ذي وضع وليس مجردا
 عن اللوح والصور العقلية مجردة فهي ليست بحالة في متعين للنفس بل هي في المحم
 المذكور لان محم على مطلق لا ياتي محم محم اخرى عليه والسمع ولا وادرك
 المحم انضاي الكرسى حتى يستصوب الموسوم تحبون الحكمة لكنه اوردناها على وجه
 انشوت ما حللنا ذكره هذا الفاضل وذلك انه اوردناها هكذا الصور العقلية ليست
 بل وادى وضع وكل حال في محم فهو ذو وضع وانما اختار ههنا المحم المذكور اعني
 بوليا المحسوس بالمعقول الواحد ليس بمقسم والجسم منقسم لا بد راح وكون كون
 الصور الخيالية حسانية تحتها على وجه اظهر كما اشار اليه واما اعتبارها بالمسناد
 من الشى اى البركان وهو ان المحسوس غير ذات محم ومن حكمه بانطباع الحسية والنفث
 من ان يكون انطباع المحسوسات في النفس كالحوان عتبه ان المحسوس انما يحصل موجود
 ذات وضع بل لا انطباع والنفس لا يجوز ان يصدر ذات وضع البتة وقوله ههنا

فلم

ذكره صورة بمعنى كون الصور الحسية والخيالية حسانية لكنه لا يقتضى كون الوهم حسانية
 لكنه لا يقتضى كون الوهم حسانية فالحواس انهم لم يتسكروا في ذلك بل ان الحسنة
 بغيرها او ان ذلك يقول ان الصورة العقلية قد ينقسم باضافة رواد
 محتوية اليها فسمي المعنى الجسمي الواحد في الفصول المتنوعة والمعنى النوعي
 الواحد في الفصول الحصرية المصنفة فاسمع الوهم في هذا هو الاحتمال الثاني
 من احتمال المذكورين وهو ان ينقسم الصور العقلية الى جزئياتها واعلم ان
 سمي الكلي الى الجزئيات بما يكون باضافة رواد محتوية اليه وبذلك الزوايد يكون
 اعم مقومته لما بهار الحريات او غير مقومته فان كانت مقومته كانت فصلا وكاب
 القسمة بما سمي المعنى الجسمي الواحد في الفصول الدائمة المتنوعة كسمي الجسمي
 باضافة الناطق وغير الناطق اليه الى الانسان وهو وان لم يكن مقومته كانت عرضا
 ولا يحلوا اما ان يكون الحاصل بعد اضافة اليه ذلك الكلي قابلا للشركة او لم يكن
 كان كاسم القسمة بما سمي المعنى النوعي الواحد في الفصول الحصرية المصنفة
 كسمي الانسان بالسواد واليابس الى السواد واليابس وان لم يكن قابلا للشركة
 كان كاسم القسمة بما سمي المعنى النوعي الواحد في الفصول الحصرية المصنفة وانما
 لم يذكر السمع هو القسم لان الحاصل فيه لا يكون محتولا بل يكون محسوسا
 انه قد يجوز ذلك ولكن يكون فيه الحاق كل كلى بحوله صورة اخرى لشرح حرام
 الاولى بان المعقول الجسمي النوعي لا ينقسم ذاته في معمولة الى معمولات وبعنه
 وصنفه يكون مجموعها حاصل المعنى الواحد الجسمي النوعي ولا يكون سميها الى
 المعنى الواحد المعسوم بسببه الا انزل نسله الحريات ولو كان المعنى الجسمي الواحد
 البسيط الذي ينقسم بغير صياله ينقسم محملات بوجهه كان غير الوحد الذي
 شكله او لا من قبول القسمة الى المشابهة وكان كل واحد من اجزائه هو اولى
 بان يكون البسيط الذي كلامنا فيه هذا هو البنية على محمول الحق فيه وهو
 هذه المسمة يجوز ان يقع في الوجود خلافا للقسمة المتضمنة لكنها بالحسنة
 لا يكون سمي بل هي بركب تلك الصور الكلية كالحوان بصوره كونه اخرى
 كالناطق كونه صورة باله كالانسان ليس الحاصل جزا من الصورة الاولى اعني
 الحوان فان المعقول الجسمي كالحوان لا ينقسم ذاته في معمولة الى معمولات
 نوعه كالانسان والقوس يكون مجموعها حاصل معنى الحوان وكذلك النوعي

كالانسان فيقسم الى مجهولان صنفه كالحجر والعجم يكون مجموعها حاصل معنى الانسان
 وايضا لا يكون صنفه هذه الالوان والاصناف الى الحيوان والانسان المقسوم من صنفه
 لا اذ لا يملك صنفه الحريات ولو كان المعنى المحلى الواحد البسيط الذي اسند اليه على
 محض من جملة صنفه محتمل ان يوجه كالحجر والبطلان كان عبر الوجه الذي سكر
 به فعل هذا من قوله التسمية الى اخره متساوية كالحجر وكان كل واحد من اجزائه
 البسيط الذي يسمي كل صنفه العالي اولى بان يحمله البسيط الذي اسند اليه للانه
 يحرض سكر من وجه لثارة انك تعلم ان كل شيء يحقل سببا فانه يحقل بالقوة القوية
 من الفعل انه يحقله وذلك عقل منه لذاته وكل ما يحقل سببا فانه يحقل ذاته
 بوجه ان كل عامل فهو محقول وان كل محقول قائم بذاته فهو عاقل واسد الاول
 وقوله كل شيء يحقل سببا فانه يحقل بالقوة القوية من الفعل انه يحقله صغرى
 قياسا وانما قال بالقوة القوية انه جعل للقوة تلك مراتب جعله في العمل المحل
 ومبسطه هي العمل بالملك وقوته هي العمل بالفعل وهي التي تسمى ان يكون
 للعامل ان يلاحظ محقوله متى شاء فالمراد ان كل شيء يحقل سببا فانه يحقل بالفعل
 متى شاء ان ذاته عاقله لذلك الشيء وذلك لان يحقله لذلك الشيء هو حصول ذلك
 الشيء وتعلقه لكون ذاته عاقله لذلك الشيء هو حصول ذلك الحصول لا شك
 ان حصول شيء ليس سكر عن حصول ذلك الحصول له اذ لا يتصور حصول
 والفاصل السارح استدرك قول الشيخ انه يحقل بالقوة القوية من الفعل
 ان الحصول المفارقة للشيء فيما شئ بالقوة على ما سياتي في انما يحقل بالفعل وان كان
 من الواجب ان يقول فانه يمكن ان يحقله بلامكان العام ليكون متباينا للماه والمفوس
 الانسانية اقول لا مكان العام يقع على الامكانات البعيدة حتى على ايام العلم من
 غير ضرورة بل لا يكون بغيره السارح عن المقصود في هذا الموضوع وغيره
 القوية التي مر ذكرها والمراد ان يحقل الشيء مشتمل على يحقل صدور ذلك الفعل
 من الفعل بالقوة القوية فالمتشتمل على القوة هو الفعل المتعلق بكون
 محتمل ان يكون له بالفعل ما يكون اجزائه بالقوة بسبب يرجع الى ذاته لا ياتي ذلك
 فذلك صغرى القياس وقال الفاضل السارح انه يبيها وما كبرى القياس تلك
 عليها قوله وذلك عقل منه لذاته معنى يحقله لكون ذاته عاقله لذلك الشيء
 منه لذاته توجه فان العلم بالصدق هو علم بتصور الموضوع ليست اقول هو علم

محققا

بتصور الموضوع فمطلق علم بتصور المحلول واعلم ان ساطعها واما التسمية وقوله
 وكان ما يحقل سببا فانه يحقل ذاته وصورة التماس هكذا كل شيء يحقل سببا فانه
 يحقل متى شاكوز ذاته علا فلا لذلك الشيء وكل ما له ان يحقل كونه ذاته عاقله
 ان يحقل ذاته وكل شيء يحقل سببا فانه يحقل ذاته فذلك وكل ما يحقل فذلك
 ماهية ان يمارى في حصوله لذلك يحقل ايضا مع غيره وانما يحقله القوة العاملة
 بالمعاريه لا محالة بل ان يتوان كل محقول فهو عامل بلامكان بشرط سكره
 نذكر اوله ان كل محقول من شأن ماهية ان يمارى في حصوله اخر بكنية من وجودها
 انه يحقل مع غيره فلو لم يكن من شأنه مقارنة الغير لا يتبع ان يحقل مع الغير
 والماضي ان يكون محقولا هو كونه مقارنا للعاقل فلو لم يكن كان ما يقوم بذاته
 ولا مانع له من صنفه ان يمارى في العمل المحقول هذا هو الشرط المذكور وهو العلم
 بالذات المعنى ان كل محقول قائم بذاته ولا يتبع من حيث ذاته ان يمارى في العمل
 وسبب الاحتياج الى هذا الشرط ما سبب ذكره في الفصل التالي لهذا الفصل قوله
 اللهم لا ان يكون ذاته محقولة في الوجود بمقارنته امور ما يوجه عن ذلك في مادة او شيء
 آخر ان كان قد ثبت فيما مضى ان مقارنته المادة ولو احتمل ما يوجه عن كون الشيء محقولا
 وانه اما بغير محقولا بغيره عنها فكل شيء يكون في الوجود بمقارنته المادة
 ولو احتمل وان كان قائما بذاته كالحجر فهو خارج عن الحكم المذكور يقال فنوب الشيء
 ومثبه اي بطلية وقوله او شيء آخر ان كان يحقل على المصور المحقولة
 المجردة فانه لا يحقل اذا كانت قائمة بعامل اخر وان كانت يحقل اذا كانت قائمة بذاتها
 قوله فان كانت صنفه مشتملة لم يتبع عليها مقارنته المصور العقلية اياها
 وكان ذلك لها بلامكان في ضمن ذلك امكان عقله لذاته اي ان كانت حقيقة مسلمة
 لذاته غير قائمة بغيره لم يتبع على تلك الحقيقة بحسب انما ان يمارى في المصور العقلية
 فكانت عاقله لتلك المصور بلامكان فان معنى الفعل هو حصول المصور العقلية
 عند ما وفي ضمن ذلك امكان عقله لذاته ان يحقل غيره بسبب كونه متعلالا
 بالقوة وهو شتم في عمله لذاته وبعد من الكلام وفي ضمن ما يلزم ذلك امكان عقله
 لذاته فلو ان كل محقول قائم بذاته عاقل اجزائه ولذاته بلامكان ووليد من
 الحكم الاول ان كل عامل لشيء فهو محقول بذاته قال الفاضل السارح المقصود
 من هذا الفصل بيان ان كل مجرد فانه يمكن ان يكون عاقل بلامكان العام وبرهانه

محققا

طام

ان كل مجرد ان يمكن ان يعمل غيره اما ان لم يعمل ذاه لكنه امكن ان يعمل غيره بان
 الشرطه ان كل من يعمل سواه يمكن ان يعمل نفسه لذلك السبب وكل من يمكن ان يكون
 ان يعمل ذاته وبان من الممكن ان كل مجرد يصح ان يكون محمولا وكل ما يصح ان
 يكون محمولا وجده يصح ان يكون محمولا مع غيره وكل ما هو كذلك يصح ان يمارس غيره
 ما من كل مجرد يصح ان يمارس غيره وصحة هذه المقارنه لا يتوقف على حصول المخرج
 وجوده العاقل لان حصوله فيه نفس المقارنه وتوقف صحة المقارنه على حصول
 المخرج منه وتوقف صحة الشيء على وجوده المماثل عنها فاذا كان المخرج سوا وجه
 في العقل اذ في الخارج يلزمه صحة مقارنه الغير ولا معنى للعمل الا المقارنه فاذا
 كل مجرد يصح ان يعمل غيره وافول انه اذا كان يحمل الحكيم المذكور في هذا الفصل
 حكما واحدا فحمل الحكيم استثنائه وحمل الاول بان الشرط الثاني بان لا يستلزم
 والاطير ما قد مناهم اعترض من على قوله كل مجرد يصح ان يعمل غيره بان بالانواع
 كل مجرد يصح ان يكون محمولا ليس يهدي في محتاج الى بيان خصوصيات
 ان حقيقة الباري تعالى وحقايق العقول بل القوى المستطاعه غير محتواه للشيء
 والحوادث عنه ان الحكم بان كل مجرد يصح ان يكون محمولا ليس مما ذكره الشيخ
 في هذا الفصل بل هو المذكور في الفصل الذي ذكر فيه احوال الادراك الحسية
 والظلاله والعقلية وقد مر الكلام فيه فانه لا اعتراض مما عليه غير مناسب
 وكونه ان الباري تعالى ودوان العقول غير محموله بالنسبة الى السبب
 بعقلها في نفسها ما وان علمنا فلم يعلم ان يصح ان يعمل وحده يصح ان يعمل
 مع غيره ولعل من المخرج ان لا يصح تحمل شيء اخر مع بعقلها وكيف يحكم بامساع
 ذلك من يكون ظاهر من هذه ان العلم بالشيء والعلم بغيره لا يحتاج الى الحوائج
 بعقل كل موجود يصح ان يفكر عن صحة الحكم عليه بالوجود والوجود وما
 يحوي محركات الامور العائنه ولذلك حكم بعضهم بان البصيرة لا يحوي
 ما والحكم شيء على شيء يسمى مقارنه في الذهن فاذن لا يصح ان يعمل وحده الا
 ويصح ان يعمل مع غيره ما وان علمنا فلا بد من ذلك على ان كل مجرد فانه يصح
 ان يعمل مع كل ما عداه حتى يبرح عليه ان كل مجرد فانه يصح ان يعمل كل الاشياء
 والحوادث التي المطلوب منها هو انما المقابلة لكل ما هو من مجرد او يلقى فيه
 صحة مقارنه لا حصول واحد واما ان كان صحة العمل كل الاشياء لكل مجرد في

لم يدعه الشيخ ههنا وليس مع بغير كلامه الله خاتمة ثم قال وان سلمناه فلم يعلم ان صحة المقارنه
 يكون في الخارج ولم لا يجوز ان يكون مشروطا بان يكون في النفس فلو توقف صحة المقارنه
 على حصول المخرج في النفس لزم تأخره عن الشيء عن وجوده معالطه فان المقارنه حسنة
 لم يلبه انواع مقارنه الحال للحال ومقارنه الحال للحال ومقارنه الحال للحال لا يلزم
 من صحة الحكم نوع واحد على شيء صحة الحكم نوع واحد على شيء صحة الحكم نوع واحد على شيء
 فان العدم من يصح ان يمارس غيره مقارنه الحال للحال من غير عكس وكذلك الصورة وما في الجوهر
 بالعكس اذ ان كان توقف صحة مقارنه المخرج وغيره الى من مقارنه الحال للحال على
 حصول المخرج في العاقل الذي هو مقارنه الحال للحال يتوقف صحة وجود نوع على
 وجود نوع آخر ولا يلزم منه محال فالي وسد بان لا يكونا متوقفا على الآخر
 لكن يلزم من صحة وجود نوع من المقارنه صحة النوع الثالث الذي يتصور العمل المخرج
 لانه والحوادث ان حصول نوع من المقارنه كانه الدلالة على صحة طبيعة المقارنه مطلقا
 من حيث الماهية المتحركة وهي كانه في تعريف الحكيم فان سلمنا ان هذه الانواع مشا
 في الماهية لكن لا يلزم من صحة حكم على ماهية عند كونها في الذهن صحة علمها في الخارج
 فان الانسان الذي يحتاج الى موضوع خلاف الخارج في الخارج يحتاج الى موضوع مختلف
 الذي الحوائج ان يحسار حصول الانسان في الذهن من حيث هو ماهية الانسان غير
 اعشار حصوله في الذهن من حيث هو صورة ذهنية كما مر بانه فان الاول هو العقل
 الانسان الثاني هو الصورة المتعقبة للانسان وهي محتاجة الى تحمل آخر مثل الاول
 والعمل اذا حكم على الانسان اعشار الاول في جنان نطاق الخارج والاربع الوثوق
 عن احكام العقل اذا حكم على اعشار الثاني لم يجب ان نطاق الخارج لانه لم يحكم على الانسان
 الخارج بل حكم على الذي هو حله وههنا لم يحكم بمقارنه المخرج لغيره من حيث هو صورة
 ذهنية بل من حيث ماهيته ثم قال وان سلمنا صحة المقارنه في الخارج فلم لا يجوز ان يكون في
 الخارج مانع من وجود الحكم كما ان الحوائج التي الانسان يصح علمها من حيث الحوائج
 قبول فصل الفرس ان حصل الانسان من غير ان ذلك الحوائج عنه ما تورد وما الشيخ
 في فصل مفرد وهم ويتحدث ولعلك تقول ان الصورة لما ذهني في القوام اذ لا يرد
 في العقل ان علمنا المعنى المانع فاما الحوائج التي انما يتقبل في نفس من قبل المانع من
 كون الشيء محمولا هو اقربا به بالمادة والمخرج عنها بل انه محمول بذاته والمفرد
 بغيره من العقل اياه محمولا وشن ان العمل لا يحصل الا بمقارنه العاقل للمحمول

فلهذا في هذا الفصل سؤال عن الصور المتأخرية التي خرجت من العقل ومما هو معموله فيها
اذا ما كان من صور اخرى معموله على ما يصور عليه لها مع ان المتأخر رايه والمقاربه حاصله
والجمله فهو سؤال عن العمل المتخصص للاستدلال المذكور في الفصل السبعين
فجوابك انما ليس مستغله بموامينها وابله لما جعلها من الحاشي المفعوله بل ما لها انما يشار
معان معموله برسم يتلوه بل المتأخر لها جميعا وليس احد من اوليها ان يكون رسمها بل هي
من الحاشي ومما هو من غير مقاربه المصور والمصور اما وجودها الخارج عما في كين
المعنى الذي للمعانيه هو من مستغله بموامينها على حسب ما هو من اذاتنا انما هي معقوله
كان له انما كان جعله مضمورا والحوادث ان تلك الصور لا يمكن العقل مستغله بموامينها
فابله لغيره من المعاني المفعوله لم يكن المفعول حاصله منها بل كما حاصله معها في
اخر وليس احد من الصور من الحاصلين شي واحد بمقول الاخر اولي من الاخر بمقول
فلو كان كل واحد منها فليلا للاخر لكان كل واحد فليلا لنفسه وهو محال فلما لم يكن واحد
فيها فليلا للاخر فلا واحد منها حاصل الاخر والتعقل هو حصول المفعول في الطالب
فاذن واحد منها فليلا للاخر بل الحاصل لها هو الذي المصور لها انما حاصله في
واما وجود تلك الصور في خارج العقل فادى غير محدود والماده ما يقع من كونهها
معموله فليلا عن كونها عاملة فاذن يمكن ان يكون تلك الصور عاملة في حال الحاشي
لكن المعنى الذي للمعانيه اي الشئ الحاصل هو من مستغله بموامينها على حسب
موضاهه اذاتنا من معنى مفعول صار قابلا له وكان له انما كان الحاشي ان يصور به
فاذن لا يستغلا بالانواع مشروط في كون الشئ عاملا وظهر من ذلك ان كل عامل معمول
وليس كل معمول عاملا واعتبر من القاصد السارح بان الصور المفعوله الحاشي في
واحد لا يمكن ان يكون مما يله لا مساع جميع الامور المعانيه ولاها صور لا شئ مختلف
فاذن هي مجمله وحصل يمكن ان يكون بعضها اولي بالجميع وبعضها بالخاصة الذي
ان الحركة لما حالها بطور الما فيه صار في المجمله اولي والحوادث ان يكون احد السنين
بالمجمله اولي من الاخر يسمى اصلاهما بالما فيه انما عكس هذا الحكم فذكر واحد
للمجمله لبطور اصلاها من بعضها والا كان مجالا للسواء انما كان بطور اقل
مجالا لها انما كان مجالا لبطور لكونه هذه لها وكونها مضمونه وهي انما كان احد
المفعول من بعضها في المجمله الى المجمله وصفه للاخرى كقول واحد منها
من ذلك مع انما هي مضمونه وحصل كونه معمول فاذن ليس احد من المجمله اولي

الاخرى قال وان سلمناه لكن ذلك اعيراق بان مقاربه الصور لاجلها والحال معان غير متاخر
الحال فليلا في الاول حاصله الثالث متبع وقته اعيراق بان اوليها نفس من كين
المقارن عاملا ولا يلزم من كونها مع القسم الثالث الخارج الذي هو المفتي لكونه
عاملا والحوادث انما لم تستدل من صحة القسمين الاولين على صحة القسم الثالث بالاستدلال
من كونها على صحة المقاربه المطلقة التي هي من غير كين مشترك الجميع فيه فمما في شأن احد
السين الذين مع مقاربه في محل فلو ان كان انما كانت في كين عاملا للاخر وذلك
لحصول الاخر من فليلا على الحاشي المشترك من القسم الثالث القسمين الاولين وعلى
الحاشي الخاص به بالعرض الى ذلك اشار بقوله لكن المعنى الذي للمعانيه هو من مستغله بموامينها
مما هو على حسب موضاهه واعلم انه لم يحكم باسماع القول على كل فليلا يكون مستغلا
مطلبا بل حكم بذلك على احد السنين اختصاصا من نال الله ولا للاخر بالمفعوله ولا
فالمعنى الخاص به عند ذلك لما جعلها في محلها واعتبر من انما على قوله كان له
انما كان جعله مضمورا انما اعيراق بان تصور العاقل للمفعول امر وراه المقاربه
وعند ذلك سقط اصل الدليل والحوادث ان المعنى المفعول من مقارن الجوهر المستغل
بموامينها كالتعقل المفعول في غير محدود بل مع العواسي المقاربه ثم انه ليس محدودا حسب
اعداد انما انما كان الجوهر ونصير الجوهر مجردة عملا بالملك وانما يكون هذا الجرح
من القوة الى الفعل انما كان الحاشي في الشئ انما كان الحاشي لكونه هذه الصور ايضا
داخله فيه ولا يلزم من ذلك مقاربه الفعل للمقاربه بل يلزم مقاربه المقاربه مع العواسي
للمقاربه المحدوده وهم رستم او فليلا يقول ان هذا الجوهر وان كان مانع له
بحسب قاضيه النوعية فله مانع من حيث كينته التي يستغل بها عن الرسم من محتاه
في قوة عاملة فليلا لما استدل صحة مقاربه ماهية الجوهر العاقل لسان المعقول
عند كونها قاضيه مع ما بقوة عاملة فليلا على صحة مقاربه انما فليلا عند كونها قاضيه
فانما توجه عليه الشك من حيث احد هما ان يقال للمقاربه شرط لا يوجد عند
القيام بالغير الثاني ان يقال لها مانع يوجد عند القيام بالذات فان هذا احتمال
لوصف اختصاصه بخود المقاربه باحد الجانبين والآخرى لكن لا كاس الما فيه عند
انما انما في العقل مجردة عن التواضع الشخصية وعند ما انما بالذات ممكنه لا فليلا
انما كين الحاشي في انما عند القيام بالذات ولا فليلا ذلك ذكر الشئ المتأخر
صفت كينته التي يستغل بها عن الرسم من محتاه في قوة عاملة فان الرسم فيه هو

بمعنى الماهية المجردة عن جميع اللواحق العربية لا باعتبار كونها صورة عملية بل باعتبار
 كونها بطلاً أم خارجاً عن كونها لغوية ولا اعتباراً بما يفتصل عن الماهية النوعية
 بتصاويها ولا باعتبار كونها شرطاً للآخر من حيث خصيتها التي لا تعتبر كونها صورة
 عملية كونها من اعتبار خارجها عن الجوهر المقصود والفاصل للشارح لما لم يترس
 الاعتبار بكونها شرطاً فلو كان يكون جواك لغوية الخواص لا يستعد للمقارنة
 أما ان يكون لا مالم ياهية النوعية غير متصلة عنها حتى لا يفسد بالوان والاسماء بالقوة
 العاقلة وأما ان يكون لا مالم لا يحصل عند التمام بالقوة العاقلة فقط والقسم الثاني
 يستقيم الى تلك الاسماء لا مالم ان يحصل مع المقارنة او بعد ها او قبلها أما القسم الاول
 وهو ان يكون استعد للمقارنة لا مالم ياهية مضمومة كونها مستعدة للمقارنة سواء
 كانت باسمه بالقوة العاقلة او بعد ها وعلى هذا التقدير يكون الفصل شافطاً وأما القسم
 من اسما القسم الثاني وهو ان يكون حصول الاستعداد عند التمام بالقوة العاقلة
 مع وجود المقارنة بما طرأ من الشيء عند استعداده لا مالم يتم حصوله تلك الماهية
 ولا يمكن ان يحصل الماهية وتستعمل معها حصولها اللهم الا اذا كان الاستعداد له
 اخرى غير الماهية الحاصلة كالاستعداد للمحمول الذي هو الذي يحصل بعد حصول
 المحمول في الاول وأما القسم الثاني منها وهو ان يكون حصول الاستعداد بعد وجود
 المقارنة بما طرأ من استماع حصوله لموضوع غير مستعد لحصولها وأما القسم
 الثالث وهو ان يكون حصول الاستعداد قبل وجود المقارنة فيسمى في هذا الموضع
 ان يكون ذلك الاستعداد حسب الماهية ايضا كما كان القسم الاول وذكر ان الماهية
 قبل المقارنة بما يكون مجردة عن اللواحق العربية كونها معموله فلا يكون هناك
 شيء يقيدها الاستعداد عند ذاتها وحسب سقوط السكوت ايضا ويرجع الى الماهية
 ان هذا الاستعداد لتلك الماهية ان كان من لوازم الماهية كقولهم سقط شكل
 اشار الى القسم الاول من القسمين والفرع معنى كقولهم كاستعداد الماهية سواء كانت العقل
 او الخارج فلو كان انما يكتسبه عند الارتسام في العقل اشار الى القسم
 المنقسم الى القسمين من الماهية والارتسام في العقل وان لم يكن انفراد مقارنته مع
 حاله في محل المقارنة حال المحل هما معمولان فهو ايضا مقارنته الماهية لمحمول
 اوله فيكون الاستعداد استيعاد مع حصول اكتساب الماهية الى
 القسم الاول من الماهية والفاصل قوله فيكون بمعنى الحظف على قوله يكتسبه والمعنى

الماهية ان كانت انما يكتسب الاستعداد عند الارتسام في العقل الذي هو المقارنة وكان حصول
 الاستعداد المستعد مع حصول اكتسابه فلو كان يكون لم يكن استعداده الذي
 حتى حصل فاستعداده اشار الى بيان فساد هذا القسم والفاصل قوله فيكون الخواص الشرط
 المذكور في قوله وان كان انما يكتسبه والفاصل للشارح جعل قوله فيكون الاستعداد
 انما يستعد مع حصول الاكتساب جواً للشرط وبما ان الفصول القسم الثاني من القسمين
 الاولين وهو ان يكون يستعد العاقل اكتسابه في احتمالين ثم ينفرد بترك النوعين
 قوله اوله ان يكون استعداده الذي هو ذلك الشيء وحده اشار الى القسم الثاني من
 القسمين وبيان فساد واستعداده قوله وقد كان مضمومة معنى حصل قوله وهذا كله محال
 بصرح بفساد القسم المذكور في العرف من ابحاث القسم الثاني الباقي من الماهية قوله
 بحيث اذا كان يكون هذا الاستعداد قبل المقارنة فهو الماهية اشار الى القسم الثالث من
 القسمين وبيان فساد راجع الى كون الاستعداد لا مالم ياهية قوله بل لا يستعد اذا
 الحاصلة لبعض المقارن بل هو المقارنة الاولى اشار الى ما ذكرناه من كون الاستعداد له
 اخرى غير الحاصلة وهما بعد ثم الخواص قوله وكذلك فاعلم ان الماهية المعنى
 الحسني استعداد الكل فيحصل له وان لم يكن له خروج الى العقل فلما يتطاول الكلام به فكيف
 في المعنى المحمول النوعي وهو حواش السكوت فترد ان يقال المعنى المشترك الحسني كالحيوان
 مثلا اذا كان مقارناً بالفصل كالتأطير لم يكن استعداد المقارنة فصل آخر كالصالح واذا جار
 ذلك لم يكن مقارناً كون الماهية المعمول عند كونها فاعلم ان ما صرح مستعد للمقارنة وان
 كان عند كونها فاعلم بالمعنى العاقلة مستعدة لها والخواص ان المعنى الحسني من حيث طبيعته
 الحسنة مستعد لكل واحد واحد من الفصول التي يماريه مقارنته مفهوم لوجوده محصل
 لانه فان لم يكن لبعضها كالصالح مثلا خروج الى العقل فلو وجود ما يتبع كالتأطير سبقه
 مفهوم المعنى الحسني وحصله نوعاً واخرجه بذلك عن كون طبيعته غير محصلة مستعدة
 لمقارنته الفصول في ذلك الاستعداد لوجوده هذا المانع لا مع كون طبيعته الحسنة
 بل بعدد والى عن تلك الطبيعة فهو مستعد لمقارنته الفصول ما اذا كانت طبيعته الحسنة
 ما اذا كان حال الحسني الذي يحصل وجوده لا بالمقارنة كذلك فكيف يكون حال الارواح
 المحصلة الغنية من المقارنة في كونها مستعدة لمقارنته اعراض بعضها حقوق شيء غير
 محال اليه اي انما يكون الارواح باقية الاستعداد ما اذا كان على طائفتها النوعية الاولى
 من الارواح ولما كانت الماهية المعمول التي خرجت منها نوعاً محصلة عنه عن مقارنته

الفاعل

في قوله تعالى
 والذين آمنوا
 و عملوا الصالحات
 سوف ندرهم
 من الجنة
 من غير حساب

القوة المولدة للبدن وينتج بعد فعل القوتين متحدة لها هذه القوة بتقسيمها
 مولدة ومصورة والمولدة بتقسيمها إلى نوعين يحصل للبدن من مصلته إياه إلى أجزاء مختلفة
 كالاعضاء وهي التي تسمى بخبرة أو بالنبات التي تخرج الغذاء من الغذاء والعاية
 والمجربة عن بيان المولدة كما مر في قوله لكن النامية بقول العايدة في أول الأمر
 تنمو على حصل مقدار كبير مما يحصل لصغير الجسد وكبره الأجزاء البرية مما يحصل للنفس
 فما حصل من الجسد ثم يعجز عن ذلك كبر الجسد وزيادته لما حقه بعد الإكثار المطوب بالاصل
 الضالحة لتجديده الحرارة الحريية من صور ما يحصله مساويا لما يحصل وحصلت
 الضية قوله ثم ينمو المولدة ملاوة فيمنع أيضا عند العرب من تمام النمو فيخرج
 النفس المولدة وينمو المولدة ملاوة أي حسا يقال أقم عند ملاوة من الدهر مع
 المم وكسر وضمه أي حسا ويرهم إذا عجز العايدة عن إيراد بدل ما يحصل
 لم يحصل من صور المولدة فيه أو أجزء المراح يستل الحظاظ المبروط فصار
 غير مستفيد من ذلك وقفت المولدة أيضا قوله وبقي العايدة عماله إلى أن
 يحل الأجل إنما حل عند عجز إيراد البدل لسرعة حلال الأجزاء وأجزء المراح
 عجز عن إيرادها وبقية الحرارة الحريية عن إيرادها ووجود ما يصادها من
 وأما الحركات الاختيارية فهي أشد نفسانية يرتد سيرا إلى الحركات المنسوبة إلى
 النفس الحيوانية التي تعمل أفعالا مختلفة بإرادة وإلى مباديها والحركة الاختيارية
 هي التي تصدر عن سيرة العقل والترك وتساوي بينهما الله بحسب إرادة
 يرجح أحدهما وأما بالهذه الحركات استنباطية لأنها في النفس أرضية تصدر عما
 يصدر عنه أفعال السياسة من غير عكس واعلم أن هذه الحركات مبادي أربعة مرتبة
 أولها ما عجز الحركات وهو القوى المدركة وهي الحار والبارد والوع في الحيوان والعمل العلي
 بوسطها والسيار بينهما قوة السنوي ما بها سجد عن القوى المدركة وتنتسب
 إلى سوى حوطلت إنما يصعب إدراك الملائمة في الشيء اللذيذ والمائع وإدراكها مطابقتها
 أو غير مطابق يسمى بهوه وإلى سوق وجوده وعليه إنما سجد إدراك ما ناهي
 الشيء الكروه أو الضار وسمى عصا معاينه هذه القوة للقوى المدركة ظاهرة وكان
 الرشد القوى المدركة الحيوانية هو الوجه بالرشد القوى المدركة الحيوانية
 ويلها الإجماع وهو الحزم الذي يحرم بعد التردد في الفعل والترك وهو المسمى
 والارادة ويدل على مجازة للسنوي وكونه لسان مبدل السائل ولا نسبته وكانها

لهم

لسانه يشبهه وعند جوده هذا الإجماع ترجح أحد طرفي الفعل والترك اللذين يتساوى
 بينهما إلى العايدة عليهما ويليه القوى المنسوبة في مبادي الحفظ للحركة للأعضاء وذلك
 على ما تقرر من أن السائر المبادي كونه لسان الحساسة الخارج عن قدر على حركته لفظا
 وكون العايدة على ذلك غير متساوي فالعالم وهو المبادي المفرقة للحركات ومفاتيحها
 فتخرج العضل وأرسلها وتساوي العقل والترك بالنسبة إليها بقولها ولها
 متاعا ثم خرج إشارة إلى الإجماع المذكور وقوله فخرجت منها قوة عضوية رابعة للضار
 أو قوة شهوانية جالبة للتصوري والتلفيع الحواس إشارة إلى قوة السنوي المنسوبة
 من القوى المدركة والإجماع وقوله فسطع ذلك ما انتبذ العضل من القوى المدركة
 الحادثة لتلك القوة إشارة إلى المبادي المفرقة المذكورة وقوله فسطع ذلك
 إشارة إلى أن هذه القوى إنما يطبع الإجماع وذلك لأمره إشارة إلى المبادي المنسوبة
 لهذه القوى وأما الحركة الحسية هي هذه والباقي أمرة ولما ذكر كون القوى متساوية
 غير القوى المدركة وكون القوى مطبوعة للإجماع استثنى عن ذلك الترتيب وعن ذلك
 أساس الإجماع إلى السنوي لسانه الجسم الذي يطبعه مثل مسند يرتد حركته
 من الحركات المنسوبة دون الطبعية ولا كان حركته وحده عند الطبع عما يميل إليه
 بالطبع ويكون طالع حركته وصعابا بالطبع في موضع وهو بارك له هاربه منه
 بالطبع ومن المحال أن يكون المطبور بالطبع متروكا بالطبع والمهرو من الطبع
 معصودا بالطبع بل يكون ذلك لإرادته لتصور عجز ما يوجب اختلاق الحساب
 فعلان من حركته نفسانية إرادته يرتد من كون الحركات المنسوبة والملكة صادرة
 عن نفس فلكية عن طبعه والنفس الملكية هي التي تصدر عنها أفعال غير محسنة بإرادة
 والطبعية هي التي تصدر عنها أفعال غير محسنة من غير إرادة فالعالم هو
 وجود الإرادة وعندها وعاد الإرادة لا يطلب سواء نذكره ولا نتركه سائر طلبه ووا
 ربما يفعل كذلك لتصور عجز من حيث ذلك الاختلاق ولما كانت المستندة طالع مطور
 وأوضاع تتركها هاربه عن جوده وأوضاع يطلبها المترك أن يكون طبعه قادرا على
 نفسانية وأما المترك أن يكون مشروبا من العجز من حركته صادرة من مثل مسند بطباعي
 أعز شي خارج عن ذلك المترك والقاط الكاظم ممتدة المعنى الحسي إلى مثله
 فتمت الإرادة الحسية والمعنى الحقل إلى مثله فتمت الإرادة العقلية وكل معنى حقل على

جدها

انما اذا كانا محركة والمفاصل السارح جعل هذا الارادة الكلية بمساحة مجردة
 الارادة الجزئية بمساحة جزئية مبطنة وذلك في كل واحد من هاتين الارادتين
 الواحدة بجميع ان يكونا متباعدتين عن اداتهما متباعدتين هوالة لهما معا بل من هاتين
 هذان كل واحد منهما وانما مجردة تعبر عنها بصورة جسمانية على ما هو في العلم فيقوم
 بتأويله في ذلك المصنوع بل بالادراك الجزئي من جسم العقل وحركته العقل بواسطة تلك
 الصورة التي هي اعراض تحركها قوة كحاشي هو سدا وانما باعتبارها على ما صرح به فيما قبله
 عنه هذا الفاصل في الخط العاشر وليرجع الى المتن معوله الداعي الكلي لا ينبغي ان يسمي
 مخصوص جزئي حكم كلي وباني كلامه هو البرهان عليه وقوله لا ينبغي ان يسمي
 بطريقه اشارته الى كيفية انحاء الحركات عن الكليات فان الحكم بان هذا الدرع سعي
 يتلوه فلا ينبغي ان يسمي الحكم بان الدرع سعي ان هذا الامع السعور هذا الدرع قول
 والمزيد من الحيوان بقوته الحواسه للخلع انما يريد وتحتله عدا جزئي وسعي
 ارادة حيوانه جزئية وهناك تطلب الخلاء بحركته وانما يتجلى له على الجهة الحركية
 كان لو حصل له شخص جزئي لم يكن له بل قام مقامه فليس ذلك دليلا على انه كان
 ذلك ممكلا عند هـ هو انما لم يشك برده على ما ذكره وهو ان الحيوان ربما يريد
 ما اول الخلاء مطلقا ما اول عداه نجسة وذلك لانه حينئذ ياول اي عدا وجعل
 فادارته تلك الكلية بما نحو من ادراكه انما ادا جسد عدا ما حرومي ما اوله وذلك
 يدل على صدور الفعل الجزئي عن ارادة الكلية فزال هذا السكبان قال الهند
 الاول لهذا الفعل هو عدا الحيوان انما يتجلى عدا جزئا يتذكره كالحاجس
 انما يجعل الكتاب مجردة عما به يتبع من ذلك الفعل شوق جزئي الى ذلك الفعل الذي
 يذكره فنحزم على طلبه وبجركه الطلب فان عدا عدا غير ما الشخص قام مقام ما
 طلبه لكونه بالروح هو وهو امر يرجع الى الخلاء لا الى الحيوان ارادة وذلك لان
 على انه كان الخلاء الكلي متمملا عند قولك وكذا ذكره قطع المسافة بحمل جلد
 جزئية اياها يقصد وربما كان ذلك التحمل معطوفا وربما كان متخذا للوجود
 بما جعل الحركة المسمى على اتصال ذلك السعي الجسمانية والجزئية في التحمل كما لا يخفى
 في الحركة لما مر عن الحكم المذكور ذكر المصنوع منه وهو الاستدلال بصدور الحركة
 عن الارادة الكلية على وجود الارادة الجزئية وبسببها ذلك فكذا ان المسافة سمي
 لا محالة على انما اذا حملت لقرصه جلد وجزئية تحرك المسافة بها الى اجزاء الخلاء

فاطع تلك المسافة بحمل تلك الحدود واحد واحد وسعي عن كل تجل ارادة جزئية ليقطع
 ذلك الحد ويطع ذلك الجزء والمسافة الذي يقطع بذلك الحد ونقص تلك الارادة الجزئية سبب
 قطع ذلك الجزء الى حال اخلوا ما ان تقطع القيل فتقطع الارادة والحركة تسقط المحرك او
 سقط بل ينصل الى الخلاء مجردة على التوالي حسب اتصال المسافة وبفضل الارادة السعي
 عنها وتسمى الحركة وكما ان اسم الحركة لا يمنع شخصتها ولا يقتضي كلفها انما اسم الحركة
 والارادات على سبيل انفسهم والحد لا يمنع خوصتها ولا يقتضي كونها كلية قولك ولعل
 هذا ما يحتمل لارادة جزئية جزئية كونه لارادة الكلية فيما لها مراد كلي ولا يجب
 له تخصيص جزئي وما مرع عن ذلك كونه لارادة الكلية مع الارادة الجزئية مبادي
 للحركات الجزئية جعل الحكم كلي في حد ذاته لا في افعال الجزئية عن الارادة الكلية وذكر
 ان ذلك انما يكون عند تخصيص لارادة الكلية بشئ جزئي كما ذكره فان لارادة الكلية من حيث
 هي كلية تسمى مراد الكليات ولا يوجب تخصيصها جونا فلا محالة محتاج في ذلك الى المسافة
 امر جزئي اليه قولك ونحن ايضا قدما قصدا قضاء كلنا من عدا ما كان كلية فيما حاشي
 نقل ثم انما لها قصدا جزئيا تسبب منها شوق ارادة متباعدة من انفسها من التبعين
 وتسبب القوة المحركة الى حركات جزئية تسمى مراد لاجل المراد الاول وهذا الاستنباد
 لكيفية صدور حركاتها عن اساس الكلية وتلك ما ذكره فانا ننشئ انما كلنا مالا نقصورنا
 انه سعي ان يصد عن ذلك الدرع وهذا قصدا كلي خصلناه من عدا ما كان كلية هي مؤلفه
 سعي ان يصد عن الفعل الجمل فغير لا تفعل الخصلة بذلك الدرع ثم انما لها قصدا
 هو ان هذا الدرع الذي سعي ان يصد عن ذلك الدرع فينبغي من هذا القصد الجزئي سعي ارادة
 مستعان الى بدل هذا الدرع فينبغي القوة المحركة على دفعه الى سعي قصار هذا
 التذلل لهذا الدرع مراد لاجل المراد الاول الذي هو صدور ذلك الدرع عن عدا
 القاصد الشارح مع ان ادراك الشئ الجزئي يقتضي شئ منه وهو المدرك واللبس
 لا يحتمل ان يكون حصوله بالمشيئة فادراك الشئ الجزئي يتوقف على حصول الموقوف
 على حصول فاعله اياه فلو توقفت حصول فاعله اياه على ادراكه من حيث فهو جزئي لم
 الدرع والخواتم اراد ان الجزئي هل خردة سوي على حصوله في الحال لا على حصوله
 في الخارج هو الذي يتوقف على حصول الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول
 الجزئي في الخارج مبادي حصوله في الحال فقد يكون حصوله في الحال ايضا مبادي حصوله
 في الخارج ولا يلزم الدورم قال وانما يعلم قطعا انما هي جاذبة لاجل حركته فاما الخلق

انما هو الذي يتوقف على حصول الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول
 الجزئي في الخارج مبادي حصوله في الحال فقد يكون حصوله في الحال ايضا مبادي حصوله
 في الخارج ولا يلزم الدورم قال وانما يعلم قطعا انما هي جاذبة لاجل حركته فاما الخلق

انما اتحاد الحركتين من حيث هي حركة في الموضع والعلاني في الوقت العلاني وذلك انما في الكلبة
 وكما في الحركة المحسوسة من حيث هي محسوسة فانها غير حاصلة فكيف يحصل بها وهذا
 لا يتصور ان يكون المطبق بالوقت في الفعل الحركي هو العقل الكلي وانما انما يحصل
 ذلك الحركي من حيث هو محسوس من الحركي والوقت الحركي انما هو الحركي والمساوية والعلاني
 يقتضي بحسب الحركة كما يعرف به وبالحركة وقوله عاين حركته جسم معين من حيث
 هي حركة في الموضع العلاني والوقت العلاني يستعمل على ما مضى وايضا لو لم يكن العقل
 الكلي في موضع معين ما مضى بوجه الحركة في موضع معين من الحركي والوقت
 ثم انما في الحركية انما اراد ان الجزء ايضا امور حادثة بحركته فلا بد لها من علل حادثة
 حركتها والكلام فيها كاللزام في الاول فيسلسل في السلسل ان كان وجهه هو حال اول
 كان السابق علمه باللاحق كان ايضا محتملا ان يعلم حال حصول اللاحق والمعلوم
 يكون علمه للموجود والحوائث في الارادة الحركية كما كانت سببا لحركته حركته
 فكل حركته انما سبب لحدوث ارادة اخرى حركته حتى يصل الى ارادة العقل الكلي
 والجسم ولا يتسلسل دفعه لان ارادته لكون الجسم في حق ما من المسافة ما لم يوجد
 حتى يحرك الجسم الله واذا وجدت اوسع ان يكون الجسم في حركته وجود الارادة في ذلك
 الحد الذي يملك ان ارادة الاتحاد لا يعلو بالموجود بل كان في حد اخر قبله واسم
 ان يحصل الحد الذي يملك حال كونه في الحد الذي قبله فاذن حركته في الحد الذي
 يملك عن وجود الارادة لا يورث رجوع الى الجسم الذي هو العاقل الى الارادة التي
 انما هي اوسع وصوله الى الذي يملك تلك الارادة ويحل دعوى من كل
 وصول الى حد منها لوجود ارادة يحل دفع ذلك الوصول ووجود كل ارادة
 سببا للوصول فيما بعده فيسبب الحركي والارادات اسمها رسي عروفا بل على
 يتصل بغيره وجوده والسابق لا يكون بغير ارادة علمه لللاحق بل هو سبب ما علم
 باضافته اليها وهذا من علمه هذا العلم ثم قال واذا جاز ان يكون السابق علمه
 لللاحق فلم يكن حركته الحركية السابقة علمه لللاحقة ويدل على حصول الاستيعاب عن
 انما هو النفس والحوائث في السمع ثم يستدل على وجود النفس على استناد
 الحركية على وجود الارادة وبها على وجود النفس ولذا في الحركية الحركية الطبيعية
 يكون كل حركته سابقة سببانه ثم كونه الطبيعية علمه لوجود الحركية اللاحقة من غير ان
 هناك نفسا ثم قال ومع النول بوجود الارادة الكلبة فلم يجوز ان يكون سبب الحركية

عشر

هو العاقل وما به ان العقل يسمى باذنه الكلبة حركته كلبه لا يجرم العقل كذا في العلم
 نفسا لا حركته خاصة واسم العقل هو العقل الكلي على كلبه كلبه الحركية الحركية واسم
 النفس مصدر يورثهم من العقل العاقل مع ان يستعمل في الكل حركته في خاص الحركية
 فالبه والحوائث عامر وهو من الحركية العاقل بانها حركتها مع ان يعضي الحركية ولما
 العقل العاقل ولا يصد رعه حادثة عند حركته من العقل العاقل ولا يملك فيه
 وجود العاقل وحده ثم قال ولين سلطنا ذلك كلبه لا يستعمل على حركته لانهم يقولون
 عرض النفس من الحركية هو الحركية بالعقل والنفس الحركية لا تدرك العقل والاشياء
 ناطقة مدركة فهي حركية والحوائث على مدرك النفس الحركية تدرك العقل
 اذ انما عند حركته تدرك مدركها بالاشياء الحادثة على هو الموضع او العقل وعلى من
 السمع ان النفس الناطقة الكلبة تدرك العقل بالاشياء حركية الفكر كلبه منطوقة
 حركته كلبه منطوقة بالاشياء حركته حركته منطوقة اما التي التي
 يتصور الحركية الاولى حركته الارادة بموعدها ناطقة ناطقة في الحركية الحركية
 انه لن يحرك محرك ارادة في العقل في ان يكون الطالب اولي واجتنب من ان يكون
 الحركية واما بالظن واما بالتحريك الحركية فان فيه طوبا حركية منطوقة والاشياء
 والاشياء انما بفعل هو ناطقة ما او تدرك حال ما مولة وازالة وصف فان العلم
 تحريك الحركية ولا تطبع حركته عن تحريكه اسماء في حاله تكون من النور والنقطة
 او في الشيء الصوري كالتحريك او في الشيء الذي يفسر كالتصور في كل من مع صامه
 ساطعا حركته او حركته حركته في الحركية والطلب اعلم ان الحركية هي السجود
 بالحركية هو حركته حركته في الحركية ذلك الشعور في الحركية الحركية حركته حركته
 العقل لا حل في الحركية قد ذكره هنا ان الحركية الكلبة انما تدرك الحركية الحركية
 وضع كلي كان حصول التوضيح الكلي ليس افعال له مادا بل انما ارادة الحركية الحركية
 من الواجبات في الشيء الذي هو لذاته غايه هذه الحركية لكن هذا الخط لما كان
 مقصورا على انما في الحركية واما حركتها وكان الخط السادس من علمه على حركته الحركية
 كان ارادة حركته اولي ثم بعد مائة تفكيرا وانما وقع ذكر الموضع الكلي ههنا ايضا
 فالجزم في ذلك انه احتاج الى ذكره لا عقلا بل على وجود النفس الحركية ثم ذكر
 ان الواجب على ذلك هذا الموضع ان يعلم ان الحركية لا ارادة الحركية لا تطلب شي يري
 وجوده اولي من علمه وهو عرض من مشهوره على الاحتمال الحركية الحركية الحركية

السابق
 الرصد في الحركية
 المضمرة في الحركية
 لا يفسر في الحركية
 علم الحركية في الحركية
 بكلمة الحركية

محسوس من نفسه ونقول ان الحاله لكل عضو كلي فماذا كبره او يدركه كالحاله الانسان نفسه
انقول هذا الوهم هو ان يقال انكم وان سيطرتم في الانسان المحسوس نحو ذلك عن الوضع والكم
والانسان لا يعمل اوله اعضاءه وانما يدركه من نفسه لا وضاع على ما يحتمل منه ومحسوسه
والسمع لم يستعمل بالاضاع الحاله محسوسه الانسان لان الاستعمال بالمال انما يكون حروجا
من المفهوم بل ينفصل على الحاله كل واحد من الاعضاء والاهراء في كونه ذاتا طبعه
غير محسوسه كالحاله الانسان نفسه انه لو كان كل موجود محسوس بل على
الوهم والحس كالحس والوهم بل على الحس والوهم ولكن الحقل الذي هو الحس الحق
يدخل في الوهم ومن دخل هذه الاصول فليس من المحسوس والحل والوحد والعصب
والاستجابه والحس مما يدخل الحس والوهم وهي من علاماته الامور المحسوسه فاطل
بوجود ان كان كات خارجا عن ذات محسوسات في علاماتها اقول الله على
ان كل محسوس من الله ليس محسوس ولا محسوس لم يقتصر على ذلك بل يمتد على
ان الحس نفسه ليس محسوس ولا محسوس ولكن الوهم وعلى ان العمل الذي هو
الحس في المحسوس والوهم والموجود ليس محسوس ولا محسوس بل يكون محسوسا
ايضا على ان المحسوسات علاماته غير المحسوسه ولا محسوسه وهي طابع الامور
المدركه بالوهم كالحس والحل وغيرهما فان اسماها مدركه بالوهم وان لم يكن مدركه
بالحس الطاهر اما طابعها فليس مدركه باحد مما اضلا واد اكان حال الحواس
وعلاقتها فان ثبت وجود اسما خارج عن هذه المراتب بالذات في اولها
محسوسه ولا محسوسه تدبر كل حق ياب من حيث جفينة الدائره التي ياهو
هو متيقن باحد غير مسار الله فكن ما به سأل كل حق خوره اقول الحق هو السام
في صفه المصدر كالحل والمواديه ذو الجفينة بل لا سبراك على فان منها الوهم
في الاعيان مطلبا ومنها حال القول او القول الذي يهلك على حال الشئ الخارج اذا
كان مطابعا للمصادر فهو صادق واعيان يستعمله الى الحق وحق اعسان نفسه الامر
الله والمراد منها هو الحق الاول واعلم ان مفهومه من اسان موجود غير محسوس
انما كان هو اسان مدرك للوجود غير محسوس فلما سأل كل موجود في الاعيان
وانه من حيث جفينة الدائره التي هو باحق او جفينة المخرج عن الحوار من
العربه المستعمله التي ياهو هو غير قابل للاساره الجفينة مخرج بالمفهوم
ان المبدأ الاول الذي يحل كل حق جفينة حقيقه ونسوته كيف لا يكون كذلك وهل

نحوه على الظاهر وهو انهم من اسماء الله تعالى لشيء ما حكمة في نفسه لا مكان ليس
تصوره موجودا من ذاته فانه ليس وجوده من ذاته اولى من عدمه من حيث هو
فيمكن ان يماز احد شيئا في حضور شي او غيبه ووجود كل ممكن الوجود هو
من غيره اقول بدين بان الممكن لا يوجد الا لعله بغيره وتصوره ان الممكن اما ان
يحتاج ذاته في ان يكون موجودا الى غيره او لا يحتاج والناظر الى شيئا له
احد سلسل من مساويين من غير مرجح فاذا في الاول حق والشيخ اما بقوله بليس
تصوره موجودا من ذاته الى سناد القسم الثاني بقوله فانه ليس وجوده من ذاته
اول من عدمه من حيث هو يمكن ان يستلزم الى المرجح من غير مرجح وهو قوله فان
احد ما اولى في حضور شي او غيبه الى اولى الحق هو القسم الاول من سلسله الممكن
تسلسل ذلك الى غير النهاية فيكون كل واحد من اجاد السلسله ممكن في ذاته و
الحلقة متعلقة بما يكون غير ذاته ايضا وحيث يغيرها ولا يوردها لاسان الاول
بدين انما واجب الوجود لذاته وهو هو الكلام بكون سور اجساد الممكن الى الغير
ان ذلك الغير اما واحد اما ممكن والكلام في ذلك الممكن كالقلام في الاول فاما ان يسي
الى اجاد او يوردها اجساد او تسلسل الى غير النهاية والشيخ لم يذكر القسم الاول
لان المطلوب لا يلائم ظاهر السناد وليس من اجاد كونه فيما بعد بل ذكره بال
واذا جازت تحت لزوم المطلوب منه فمن هذا الفصل ان سلسله الممكنات على
وجودها محتاجة الى شيء خارج عنها حيث هو هذا القائل السارح يمكن ان يرد
البرهان عليه من غير ذكر قسمين وان يمكن ان يكون قسمين والشيخ من على الوجه
الاول في هذا الفصل على الوجه الثاني الفصل الذي يليه والشيخ يرد على الوجه الاول
ان الممكنات لا تسلسل بل يمكن ان يكون شيء يحتاج اليه حلقة تلك الاجاد الممكنة وكل واحد
منها وكل موجود معانيها اجادها وحيث لم يكون خارجا عنها وان يكون ممكنا
او لو كان ممكنا لكان منها فاذن هو واحد وقال ايضا هذا الفصل موقوف على بان
ان السند يجوز ان يكون مقبولا بالمرمان على السند الاول خارج ذلك لا يصح اسناد
كل ممكن الى اخره بل لا الى اول مرجح ذلك عندهم خارجا اما احاطت ان السند لا يرد
مع السند في حيزه او حصل التسلسل لكان لا يسيان والمساوي معا وكان البيان
مستفيضا للشيخ ساهل فيه ههنا اذ كان في غيره في اول المطالب
واقول على هذا الكلام مواجدا لمعطيه وهو ان سناد الشيء الى ما قبله بالذات

١٦٩
٧٠
بما ان سناد الى بعد ورم فالواجب ان يقال ان البيان هو موقوف على بيان امساع بما
المحلول بعد ليعاد العلم بالمرمان كل واحد من السلسله لو كان غير ما اولى من
يكون لكل واحد ما يعلق ما يبعد عنه وفي الثاني على ان سناد كل ممكن
الى اخره بل لا الى اول مرجح هذا القائل هو هذا المعنى اما الاغرام من السند
وهو ان اطلاق الجملة على ما ساهى لا يمنع ولا يقطع على ان يبيح الاجاد المعنوية
الى اماله بشرح كل حلقة كل واحد منها معلول فانه يسمى على خارجة عن اجادها
من بيان ان سلسله الممكنات على بعد وجودها مجباجة الى شيء خارج عنها على
وجه التسطيق على الدعوى اعم ما حل بان حكم على كل حلقة سواء كانت مباينة او
غير مباينة بسرطان يكون كل واحد منها معلولا بالاحتياج الى شيء خارج نفسه
وذلك لا يما انما ان ينعني على ما لا يكون اجبه عن ممكنا وكيف يتأتى هذا وانما
تحت اجادها وهذا يبرر البرهان بالقسمة الى قسمين كل واحد منهما مذكور واوضح
بنظرة والقسم الآخر وهو ان ينعني على سبب من سبب الى غلبة او مقام ان علم الجملة
اما ان يكون كل الاجاد او بعضها او ساجاروا يعرفون واما ان ينعني على في الاجاد
بغيرها فيكون معلوله لها بان تلك الجملة والكل في واحد واما الكل معني كل واحد
فليس يحرم الجملة بان سناد القسم الاول في وجهه ان كل الاجاد اما ان يراى الجملة
او ان يراى كل واحد والاول يلائم ان نفس الشيء يكون على لها والثاني يلائم ان علم
الشيء بحدوثه يكون معنيته له ووجود كل واحد من الاجاد ليس معني الجملة
والعلم ان جملة الجملة من اجادها يكون على سبب انواع اجادها ان يحصل عند
الاجاد من غير الاحتياج الى الحسنة الخاصة من اجادها والثاني ان يحصل هناك
مع الاجتماع ههنا او وضع ما متعلق بالاحتياج كسند القائل من اجتماع
الحد وان التسوية والثاني ان يحصل هناك بعد اجتماع شي آخر هو سبب فعله اذ
استعد او حاكما لواجب القائل بعد ان كانت استطاعتها في الحاصل الاول هو شي
يوع شي مقطوع والثاني هو شي لشي مع شي والثالث هو شي من شي مع ولا كانت
الجملة المقروضة ههنا من النوع الاول حكم الشيخ عليها بان الاجاد والجملة والكل
شي واحد قول الشيخ واما ان ينعني على هي بعض الاجاد وليس بعض الاجاد اولى
بل كل من بعض ان كان كل واحد منها معلولا لان علمه اولى بل هو ان سناد القسم
الثاني معناه ان كل واحد من الجملة لما كان معلولا لم يكن بعض العلم اولى بل كل

بعض مروض علمنا البعض الذي هو علمه ذلك البعض اوله بالعلمه قوله
واما ان يمتنع علمه خارج عن الاحاد كلها وهو الباقي فعنه ظاهر ومساو لا تمام
المذكور دل على صحة هذا المسمى لانه كل علمه حمله في غير سبب واحد هاتين علم
اولا للاحاد في الحمله ولا يملك للاحاد غير محتاج اليها فالحمله اذا امتد احادها لم
تخرج اليها بل ربما كان سببها علمه لبعض الاحاد دون بعض فلم يكن علمه للحمله على
الاطلاق لما سبب ان كل حمله معلولة في بعض من محتاجه الى علمه خارج اراد ان
سبب العلم الخارج عن ان كان علمه لملك الحمله على الاطلاق كما سببوا علمه لواحد
واحد من الاحاد وسببها بالخلق فيكون كل واحد من الاحاد غير محتاج اليها ولازم
من ذلك كون الكل غير محتاج اليها هذا خلق او بعض الاحاد غير محتاج اليها
وذكر ان هذا العرض يمكن الوقوع بخلاف الاول لانه يلزم منه ان يكون علمه
الحمله علمه لها على الاطلاق بالفاصل الشارح لما كان امساع كون بعض الاحاد
علمه للحمله اما سبب ان يقال بعض الاحاد ليس بعلمه لنفسه ولا لغيره وكل ما ليس
بعلمه لغيره الاحاد ليس بعلمه للحمله فاورده هذا الفصل لسان المقدم من الاحدية
واقول لو كان مراد السمع بذلك ما قبل علمه الحمله في صدر الفصل يكونها غير
سبب من احادها ولا سببه ان مراده ان سبب الاحاد في الحمله الى علمه خارج
فيلزم العلم بحال يكون علمه ايضا لاحادها او ادا كما قبل مناه لانه كل حمله
يترتب من علل ومعلولات على الاول ومنها علمه غير معلولة في طريق انما ان كان
وسببها في معلولة قبل سببها من ان كل حمله مستملة على علل ومعلولات مترتبة
منها اليه سواء كان سببها فيه او غير متناهية ان لم يستعمل على علمه غير معلولة
احدا من العلم خارج عنها بل كرهنا انما ان استعمل على علمه كما سبب العلم طرعا
لا مجاله وكما سبب احديه غير ممكنه لانه كل سلسلة مترتبة من علل ومعلولات كما
متناهية او غير متناهية فيلزم منها انما اذا لم يكن فيها الا معلولات احدا من
علمه خارج عنها لكانها متصل بها بحاله طرعا فظهر انه ان كان منها ما ليس بمعلول
فهو طريق ونهاية وكل سلسلة تنهي الى واحد الوجود بداهة اقول لما قد عرفت من
المقدم ان العلم لا سبب المعلوم بل ذكر ان كل سلسلة مترتبة من علل ومعلولات
متناهية كانت او غير متناهية ولا تخلو اما ان يكون مستملة على علمه غير معلولة او
تكون مستملة عليها والمسمى الاول يمتنع احدا من العلم خارج عنها في طريق

لكن العلم لا يمتنع

170
ولا يمكن ان يكون تلك الخارجية ايضا معلولة لان السلسلة المقروضة لا تكون سلسلة
بانه بل قطعه من سلسلة بانه والكلام في حمله السلسلة والقسم الثاني يمتنع
اسمها على طريق وعلى التبعين بل من طريق الطرق واحدا كما مر فادرك كل
سلسلة تنهي الى واحد الوجود بل بانه وهو المطلوب وهي مقدم الترهات الذي
اراد السمع بتدريسه واعلم ان الدور وان كان ظاهرا الفساد لكن على تقدير وجوده
يلزم منه المطلوب ايضا لانه يستعمل في حمله متناهية كل واحد منها معلول ولما كان
السان المذكور متساويا لانه لم يفرق السمع له قسمات لانه في بعض المسموح بتدريسه
كل اشياء مختلفة باعتبارها وسببها امر مفهوم لها فاما ان يكون ماسبق منه ارفاق
لوازم ما يختلف به فيكون للمختلفات لازم واحد وهذا غير منكر واما ان يكون ما يختلف
به لا ماسبق منه فيكون الذي يلزم الواحد مختلفا متباينلا وهذا منكر واما ان
يكون ماسبق منه عارضا عرضا لا يختلف به وهذا غير منكر واما ان يكون ما يختلف
به عارضا عرضا لا ماسبق منه وهذا ايضا غير منكر اقول هذه تسميه محتاج اليها
في بيان واحد الوجود وتغيرها ان اشياء ولا يختلف الا عنان كهل السمع
وداك السمع ولا يختلف الا عنان بل اما لا اعتبارا كالعالم والمجهول او غير
ذلك والمختلفة لا عنان بل مفعول امر مفهوم كريد وعمر وفي لا تساه وول سبق
في امر عارض في كهل الحوض وداك العرض الوجود والمختلفة لا عنان بل مفعول
في امر مفهوم يستعمل في محاله على امرين قد اختلفا فيه احدهما ما يختلف فيه والثاني
ماسبق منه واحدا من الاحاد لا تخلو اما ان يكون مع امساع انساك من احد الحاسين او لا
يكون والاول هو اللزوم والثاني هو العرض واللزوم لا تخلو اما ان يكون محتاج
بانه لا يتاخر وجود هذا القسم ليس بممكن وهو كالحق وان اللازم للناطق لا يحتمل
في الانسان وعقده من الحيوانات واما ان يكون محتاجا بانه لا اختلاف وهو محال
لا ماساع كون الحيوانا طعا وانتم معا هذا اذا كان بانه لا اختلاف اشياء كثيرة
كما عرضت الكتاب اما اذا كان سوا واحد او كان اما للعرض المقوم الذي يكون
به الاتفاق او جازا للتكرار في المركز منها سببها واحد لا غير يكون بوجه في نفسه
ذلك وهذا المذكر في الكتاب بانه خارج عن القسم باعتبار المذكور فيه واما
العرض ولا تخلو ايضا اما ان يكون الاتفاق عارضا لانه لا اختلاف في وجوده ايضا
ليس بممكن وهو كالحق هو ودك العرض عند الاطلاق

الموجود وذلك الموجود على ما كان الوجود مفهوم لما من حيث هو موجودا وعارض
 لثانها المختلفين بالكلية وتاثلت في وجوده ايضا ليس بمكرر وهو كالانسان في
 لفظنا وذاك عند اطلاق هذا الانسان ذاك الانسان عليها فان الانسان مفهوم لها
 وهي مفردة فلهذا اختلفا في من الشخص من الكليات على غير النطق
 فلا يجوز ان يكون ماهية الشيء شيئا لصفة من صفاته وان يكون صفة له شيئا لصفة
 اخرى من المفصل الخاصة ولكن يجوز ان يكون الصفة التي هي الوجود للشيء اما في نسبت
 ماهية التي ليست هي الوجودا ونسبت صفة اخرى لان النسبت مقدم في الوجود ولا
 مقدم بالوجود قبل الوجودا فقلت هذه مقدمة اخرى لمسلمة التوحيد مثال
 كون ماهية الشيء شيئا لصفة من صفاته كون لا يتبين شيئا لوجه الاستمرار ما لكون
 صفة ما هي المفصل شيئا لصفة اخرى هي الخاصة كون الناطقة شيئا لصفة هي صفة
 كون صفة ما هي الخاصة شيئا لصفة اخرى هي صفة اخرى كون المتحركة شيئا لصفة
 ومثال كون صفة ما هي العرض شيئا لصفة اخرى هي صفة اخرى كون ايضا الجسم بالملوك
 لكونه مريضا والقوى من الوجود وشرها الصفتان ههنا ان سائر الصفات اما في
 نسبت الماهية والماهية فوجدت نسبت الوجود ولكن كجاء في سائر الصفات
 من الماهية وصدق بعضها من خصص ولم يخصص الوجود من شي منها والفاضل
 السارح وقد اضطررت في هذا الموضع اضربا بطن بسنة ان عمول الجن والافهام
 الحكماء اسرها مضطربة وذلك انه استدل على ان الوجود لا يقع على الوجودا
 فلا ستر ان اللغز بذلك كثره استعداها منهم وحكم تعدد ذلك ان الوجود من واحد
 في الجميع على السواء حتى صرح بان وجود الواحد مساو لوجود المكاني مثال
 غير ذلك ثم انه لما زعم وجود المكاني اعاها صفاتها ما وكان قد حكم بان وجود
 الواحد مساو لوجود المكاني حكم بان وجود الواحد ايضا عارض ماهية غير وجود
 تعالى عن ذلك علوا كبيرا وطنا ان لم يحفل وجود الواحد عارض ماهية لزمه
 اما كون ذلك الوجود مساويا للوجودا في المخلولة واما وقوع الوجود على وجود
 الواحد وجود غيره فلا ستر ان اللغز متساو هذا الغلط هو الجهل بمعنى الوجود
 بالتشكيك فان الواقع والتشكيك على اشياء مختلفة اما يقع عليها فلا ستر ان اللغز
 ووقع الحق على مفهوم ما قبل المعنى واحد الجميع وتكون على السواء ووقع الانسان
 على اشياء بل على الاطلاق اما بعد من والناحية وقوع المفصل على المقدار وعلى اللغز

ذي المقدار واما بالاولوية وعدمها ووقع الواحد على ما لا يسمي اصلا وعلى ما يسمي بوجه
 احدث الذي هو به واحد واما بالسبب والصنف في وقوع الاسم على المباح والناحية
 والوجود جامع لجميع هذه الاصلاوات فانه يقع على العلة ومخلوقها بالبعد ثم بالناحية
 وعلى الجوهر والعرض بالاولوية وعدمها وعلى العار وعن العار كالسواد والحركة
 بالشدة والصنف بل على الواحد الممكن بالوجود البلية والمعنى الواحد المعول على سائر
 مختلفة لا على السواء بمسح ان يكون ماهية او جزء ماهية لشيء لا سائر لان الماهية تختلف
 ولا جزءها بل اما يكون عارضا خارجا لانها او معارضا مثلا كالخاص المعول على سائر
 المباح وبما في المباح لا على السواء فهو ليس ماهية ولا جزء ماهية بل هو امر لازم
 من خارج وذلك لان من طرق البصائر الواقي في الالوان ابوابا عامرا بالالوان لانها لها
 بالموه ولا اسامي لها بالمفصل تقع على كل حيلة منها اسم واحد بمعنى واحد كالمعاش
 او اللحم او السواد بالتشكيك فيكون ذلك المعنى لا ما لشيء الحيلة من مفهوم وكذا الوجود
 في وقوعه على وجود الواحد وعلى وجودات المكاني المختلفة بالخصوصيات التي استعملها
 بالمفصل الاول على ما هي المكاني بل على وجودات تلك الماهيات اعني انه يصانع
 عليها ووقع لازم خارجي غير مفهوم واذا تعدد هذا في ذلك اسكالنا هذا الفاضل
 باسمها وذلك لان الوجود يقع على ما يحته بمعنى واحد كما ذهب اليه الحكماء ولا يلزم
 من ذلك تساوي ملزم ما بها التي هي وجود الواحد وجودات المكاني الخمسة لان
 محليات الخمسة قد استبركت لازم واحد واما ان ورد فيها شبهة مفصلة واستر الى حجة
 الخلالها اقول من شبهة التي زعم انه ابطالها بقول الحكماء ان الله الواحد في ماهية
 بوله لما ثبت ان الوجود مشترك فهو من حيث هو وجود بمعنى اعم من الماهية
 او اعم منها ولا يسمي شيئا منها والاول والاني يسميان يساوي الواحد في الممكن
 في العرض واللاعرض والبال يسمي احدهما صلا في سبب مفصل محفل

وجود واحد مما عارض وجود الآخر عارضا والحوادث ما عارضه مما مر واعتبر
 النور المشترك الواقع على الالوان بالسواء مع ان نور الشمس يضيء ابصار الاعشى
 بخلاف سائر الالوان وكذلك الحداثة المشتركة مع ان بعضها يضيء اسجداد الحيوة
 واستعداد مدله صورة النوعه بخلاف سائر الحداثة وذلك لاختلاف ملوك
 النور والحرم بالماهية وايضا لو كان الوجود متساويا على ما ظنهم لكان الحجاج
 سبب يسمي الحروف هو المكنر اما الواحد فلا يكون محاسنا لان عدم الحروف لا يحجب
 وهو الامر الذي لا يسمي الحروف على كل في النور

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page. The text is dense and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the names mentioned above.

وعدا العمل عند ما دكن
الامام لان الامام استفسر ان العلم يمتد
على كل واحد من الناس ان اردتم
سلكوا العلم ولكن العلم لا يكون
لجميعكم الا بعد وجوده وهذا هو الحق
انما هو في الامام وحده والى الامام
هو الذي يعطى العلم لغيره

١٧٢

معقول على ما عرفت بل هو متصل بذاته لا بالانفصال بعد الاستدراك فيكون اما
 بالفصل او بلا فصل اما عديم الاستدراك فلا يكون له الذات والاعتراضات والفاصل
 السارح على ذلك محله بما مر ذكره فلا وجه لبرادها والاستعمال بحوائها
 ان السمع النوراني المضاف اليه اتصال وجود الواحد عن سائر الوجودات ان
 راد ان قال الوجود لا يسطرط امر مشترك بين الواحد والممكن والوجود لا يسطرط
 دار الواحد فالحوات ان يسطرط لعدم امر راد ان لا اعسار فقط والسمع لا يسطرط
 لا اعسار ان عن الواحد الذي يصدر بعينه عن عدم شيء مركبا واتصال الشيء بالشيء
 في الخارج بذاته لا يحتاج في اتصاله على ان يكون في الخارج بذاته الى شيء غير ذاته
 يحتاج الى ذلك اتصاله عن محقق آخر منه قوله ولما لم يكن لها حد
 ليس لها حد في فصل قال الفاضل الشارح هذا معنى على ان الحد لا يحصل الا من
 الحس في الفصل وقد ساقناه من حيث المبدأ في الحوات عنه ان المقصود منها
 انما كان في المركب حسب الماهية عن واحد الوجود بمعنى الذي يسمى بذلك عنه ان
 كان المقصود هو في الخبر الذي في الحوات انك تعلق المبدأ من السمع انه قال
 في الحكمة المستبرهة ان الاشياء المركبة قد يوجد لها حد ودع غير مركبة من الاشياء
 والفصول وبعض السابطة يوجد لها الوارد بوصف الذي هو تصورها الى ذات
 الملو وما في آخرها من الاشياء لا يفسر بحسب الخريف الحد وقد اذنا ذكرته في المبدأ
 ولم يرد عليه ساد واحد الوجود اذ ليس محك فلا حيلة واذ هو متصل بالحدس
 عما عداه وليس له ارم توصف بصورة العقل الى حقيقة بل لا وصول الى المحقول
 الى حقيقة فاحد لا يعرف له مفهوم مقام الحد رسم وتقسيمه وبما طاق
 معنى الوجود لا في موضوع نعم الاول وغيره مفهوم الحس فيقع تحت حس
 الجوهر وهذا خطأ فان الوجود لا في موضوع الذي هو كالمركب الجوهر ليس
 يعني به الوجود بالفعل ووجود لا في موضوع حتى يكون من عرف ان لا يكون
 في نفسه جوهر عرفت منه انه موجود بالفعل اتصالا عن كنهه ذلك الوجود
 بل معنى ما حمل على الجوهر كالمركب ويسمى به الجوهر النوعية عند الفاضل
 كما يستدرك الحس هو انه ماهية وحقيقة انما يكون وجودها لا في موضوع وهذا
 الحمل يكون على زيد وعمر ولا لاهله واما كونه موجودا بالفعل الذي هو
 مركبة موجودا بالفعل لا في موضوع فقد يكون له نغلة فكيف المركب منه ومن

راد بالذي يمكن ان يحمل على راد بالحس ليس به حمله على واحد الوجود اتصالا ليس
 داما هية بل هو ماهية الحكم بل الوجود الواحد له كالماهية لغيره واعلم انه لا يمكن
 الوجود بالفعل وهو على المبدأ المستبرهة كالحس لم يصدر باضافة معنى على
 اليه حسبما ينبغي فان الوجود لا يمكن ان يكون من ماهيات الماهيات بل هو ماهية مستبرهة
 يكون لا في موضوع غير من المقوم فيصير مقوما ولا لاهله باضافة المعنى لا على انه
 حسبما لا عراض الى هي موجودة في موضوع هذا سوال يرد على قوله الواحد
 لا حس له وجودا عنه بالنسبة على مفهوم العبارة وعبارة الكاتب ظاهر تنبيه
 الفصل يقال عند الجمهور على مساوي القوة فمابع وكل ما سوى الاول فمطول له الاساوي
 المبدأ الواحد فلا يصلح الاول من هذا الوجه ويقال عند الخاص لسائر الموضوع
 معارف غير مجاميع اذ كان عليه المبدأ طبا عا ولا اول لا يعلو ذاته شيء فلا
 عن الموضوع ولا اول لا يصلح بوجه وهو معنى عن السراج نفسه الاول لا يلد
 له ولا يصلح ولا حس له كما فصل له فلا حيلة ولا اسارة اليه لا يمتزج العرفان
 العقل المبدأ المبدأ والمبدأ طاهر ان لا اول محمول الذات فاعلم ان
 مفهوم يرى عن العلانية العرفان والمواد وعبرها مما يحول الذات بحال يان وقد
 علم ان ما هذا حكمه فهو عاقل لذاته محقول لذاته برب اسات العلم لوحيد الوجود
 يقال الاول محمول الذات لانه غير مادي عام نفسه لانه غير متعلق بالوجود بالغير
 فهو مفهوم ويرى من سائر المفهوم يرى عن العلانية اي عن جميع احوال العلانية بالغير
 وعن العرفان اي عن انواع عدم الاحكام والصفات والذات وما جرى مجرى ذلك
 يقال الامر عرفت اي لم يحكم بعد في عقل فلا نغلة اي صحت وعنده على ان
 اي ما ذكره من ذلك فاصلا عنه وعن المواد اي المبدأ في الاول وما بعدها
 من المواد الوجودية وعن المواد العقلية كالماهيات عن غيرها مما يحول الذات
 بحال يان اي عن الشخصيات والحوادث التي يصير المحقول بها محسوسا او محيلا
 او موصوما والناهي طاهر وقد احواله على ما سبق القبط المبدأ نفسه بامل
 كعلم جميع بيانها ليعرف الاول ووجدانه وبراءة عن المبدأ الى امل الجوتنس
 الوجود ولم يحج الى اعسار من حمله ونغلة وان كان ذلك دللا عليه لكن عن المبدأ
 ام هو اسرف اي اذا اعتبر بالحوال الوجود فيشبه الوجود من حيث هو وجود
 وهو شبيه بحد ذلك على سائر ما بعد في الوجود والى مثل هذا السرف في الكتاب

لسان
 ي

هذا الوجود موصوفاً بأنه تعالى العدم وليس بفعل فاعل ولا فاعل جاعل اذهل الوجود
لمثل هذا الجاهل العدم لا يمكن ان يكون تعالى العدم فاعل ان يكون بطله من حيث هو هذا
الوجود اما وجوده باللسن يواحد الوجود واما وجوده ما يجب ان يسبق وجود العدم
لما ذكرناه اصطلاحاً فلهذا على ان معنى الفعل هو حصول وجوده تعالى العدم عن سبب
سواء كان هذا المعنى هو نفس المفهوم منه كما اصطلاح عليه او بعض المفهوم منه
كما ذهب اليه المسكوفي فان هذا الخلا لا يضر في معصوده شريع في تحليل ذلك
المعنى وذكرناه نسبي على ثلثة اشياء وجود وعدم وكون الوجود تعالى العدم
من ان العدم ليس معلوماً بالفاعل لانه لا شيء وان كون الوجود تعالى العدم ايضاً ليس
معلوماً لانه صيغه واحدة يمثل هذا الوجود فان كثيراً من الممكنات يلحقها اوصاف
تحت ماصاتها بالذات ايضاً لا ينبغي آخر معنى ان يكون المفعول بالفاعل هو الوجود
هو الوجود العام فان وجود الواحد لا يعلم بالفاعل فاذن هو اما وجوده
ليس يواحد اما وجوده شيء مسبوق بالعدم والاول اعم من الثاني وسبب الفصل
الثاني لهذا الفصل ان المفعول بالفاعل ايضاً والذات ايضاً هو و قد ذكرنا الفاضل
السابق ان الحب مما يجب ان النفس التي المحاج الى الفاعل او لبعض شئ المحاج
وكلام السمع محمل على ان جمله على الاول والاولى قال وسبب الاحتجاج عند
الحكام هو لا مكان وعند المبكسين هو الخدوت وهو باطل لان الخدوت كسبه للوجود
مباح وضعفه وهو متأخر عن الاجاد المتأخر عن الاحتجاج الى الفاعل المتأخر
علم الاحتجاج بلو كان الخدوت علم للاحتجاج لتأخر عن نفسه تلك المراسم قول
هذه تأييده انما حظها كلها غير متعلقة باللسن تكلموا شيئاً بالان لتعريفه
لا على الامر من مفعول ان مفهوم كونه غير واحد الوجود بل انه بل غيره لا يمنع
ان يكون على احد فتميز احدها واحد الوجود بغيره دائماً والثاني واحد الوجود
تعبير موصفاً فان هذا محمل علمها واحد الوجود بغيره وسبب علمها واحد الوجود
بلايه من حيث المفهوم انه يمنع عن من خارج واما مسبوق بالعدم وليس له الا وجه
واحد فهو مفهومه احص من مفهوم الاول والمفهوم ان جمعا عمل علمها العلوي
بالاعتبار اذا كان محضاً في احد هما اعم من الآخر ومحمل مفهومهما معنى فان ذلك المعنى
بالاعمال بل انه ولو لا الاحتجاج لكان ذلك المعنى بالحق لا حصوله الاول في الاعمال من غير
عكس حتى لو جاز ذلك ان يكون مسبوق بالعدم تحت وجوده بغيره ويمكن له في ذلك

لم يكن هذا العلوق قد بان ان هذا العلوق هو سبب الوجود لان هذه الصفة دامة
 الحمل على المخلوق المستوع حال الحمل حيث يمتط هذا العلوق كائن جامعا وكوالمركب كان
 لكونه مسبوقا بالعدم فليس هذا الوجود دامة متعلق حال ما يكون بعد العدم بمقتضى
 تسببه بعد ذلك عن ان الفاعل يريد ان يزيل الوجود المتعلق بالعدم المذكور
 في الفصل المتقدم اهو لكونه ممكلا لادائه واصابعه سطحا للعدم لكونه محملا
 مسبوقا بالعدم فان ذلك ليس سببا ما ذهب اليه الجمهور وقد اوردنا في الاول من
 هذه المحسوسات ان من الباطن وذلك لان الممكن للوجود وهو الواحد بعينه ممكن
 ان يسمى الى غير مسبوق بالعدم وهو واحد بعينه دامة الى مسبوق بالعدم وهو
 الواحد بعينه وبما ما ذكرنا الواحد بعينه سببا لغيره من حيث المفهوم لا
 ان يمنع شي من خارج المفهوم فالواحد بالضمير اعم من المسبوق بالعدم من حيث
 وقد حمل عليها معا التعلق بالعدم وهذه قضية معلومة في الناس فكيف ان كل
 معين احدهما اعم من الآخر حمل عليها معنى الثاني فان ذلك المعنى يكون للاعم او لا
 وللأخص بحد ذاته وبسببه وبان ذلك ان ذلك المعنى بالحق لا يخص ولا يعم
 ان يلحق بالعم من غير ان يلحق بالآخر فاذن او كان وجوده للأخص بل انه لما كان لخاصة الغير
 للأخص لما نسب ذلك اربع النواحي المذكورة ان التعلق بالعدم للواحد بعينه وادناه
 والمسبوق بالعدم بانه مسبوقا بغيره فليس سببا للوجود بالعدم ثم ان ذلك التعلق
 للمسبوق بالعدم تسببه لكونه مسبوقا بالعدم وذلك لانه لو جاز ان يكون في حد
 واحدا لغيره بل كان خاصا لادائه مع كونه مسبوقا بالعدم لم يكن له تعلق بالعدم
 بان ان هذا العلوق هو سبب الوجود الآخر في سببه لكونه واصبا بالعدم واد
 فلهذا يدان ان التعلق بالعدم يكون مسبوقا بالعلم دامة بالحق حال وجوده بمقتضى
 بل في جميع اوقاف وجوده فبما ان هذا العلوق للمفعول كائنا ما علقا في ماطة الجمهور
 ثم ذكرنا ان علو التعلق لو كان ايضا لو كان للمفعول مسبوقا بالعدم على ما طوره لكان
 التعلق ايضا دامة لان هذه الصفة خاصة للمفعول المسبوق بالعدم في جميع
 اوقاف وجوده وليس في خاص حاله وجوده فقط حتى يكون بعد ذلك مستغنيا عن
 فاعله هذا ليس بمراد في الكتاب واعبر عن المقاميل السارح على السمع فقال اني بكلمتها
 لاحاطة الله ولم يكلم بها الله حاجة وذلك لانه اظن في الفصل السابق ان التعلق
 الفاعل هو وجود الحار والاحاطة الى ذلك لعدم الحلق في ذلك الكلام في ان علو الحاجة

الاول من هذه الاربعة
المسماة بالاربعاء
والثاني من هذه الاربعة
المسماة بالاربعاء

من الحدة والبراهين والبراهين هو ما لا وهو من الخلق ومعنى قوله الواحد
 بالغير يسمى الى الدائم والى غير الدائم ليس له ان يكون يسمى الى المؤثر
 والبراهين لم يقع الا فيه وهو صياحه على المطلوب اقول اما قوله لا حاجة الى بيان
 ان وجود الحادث مسمى الى الفاعل اذا خلا فيه فليس يصحح لان مسمى الخلق هو ان
 المفعول في اي سى معلو فاعله من حيث الخلق الى انه معلو به في وجوده سواء كان المعلو
 حادثا او غير حادث في ذلك الجوهر الى انه معلو به في وجوده دور وجوده كما حكم
 السمع عنهم في صدر الخط واعبر في هذا الفاضل وكان من الواجب ان يعمى الى
 في ذلك مجموع الفضل السالف انه معلو به في وجوده ثم انه اصباح الى ما ان سلف
 هذا الوجود بالفاعل ما هو اذ لم يكن الوجود معلوما بالفاعل كذا سبق لطهر من
 ذلك ان السلف حاصل في جميع اوقان هذا الوجود اذ في وقت حدوثه في وقت ما
 يتم بذلك مسمى في هذا الفضل وليد كسماه بالكلية ولما ظهر ان سلف المعلو هو الوجود
 بالغير فظهر ان الواحد بالغير سواء كان دائما او غير دائم متعلو بالغير في وجوده
 موجودا وهذا المطلوب الشرح اما الحق عر عليه الحاجة اذ هو لا مكان ام هو الخلق
 فليس يفتيد في هذا الموضوع ان علمه لا يصح لو كان هو الخلق وكان الحادث محال
 في جميع اوقان وجوده لم يكن للسمع ههنا بضارة كما صرح به في آخر الفصل ولو كان
 لا مكان وكان المجرى غير موجود وعبر من معلو بالفاعل لم يكن ما وقع له ولذا لم يصر
 السمع لهذا الحق فاما قوله انه لم يصر الى الدائم هل يصر الى موبرام لا يصر سى ايضا
 لانه يصر الى الواحد بالغير لا سالى الدائم وان علمه المعلو بالغير هو الوجود بالغير
 فالدائم ان كان احدا غيره كان مسمى او لا فلا وهذا القول كاف بحسب عرضه ههنا ثم
 قال والحكمى ان الخلق مسمى الى الحمار والمكلمين ليطر الى المكلمين حوروا ان يكون
 العالم على يد بركونه اذ لما معلو لا علمه اذ لم يكن نفوا القول بالعلم والمعلو لا يثبت
 الدليل بل بما دل على وجود كون المؤثر في وجود العالم قادرا واما الملائكة فليسوا
 على الا ان يسهل ان يكون فعلا الفاعل محار فاذن حصل الايقان على ان يكون السلف
 سالى اشارة الى المبادر الحمار ولا سالى اشارة الى الملة الموحدة واذا كان الامر كذلك
 ظهر انه لا خلاف في هذه المسئلة اقول هذا صريح غير مبراهين الجسمين ذلك ان المكلمين
 باسمهم صدر والسمم بالاستلال على وجود كون العالم محال بامر غير مسمى لفاعله
 حصلنا عن كون فاعله محار او غير محار لم يذكرنا بعد ايات حدوثه انه محار

في قوله الواحد بالغير
 يسمى الى الدائم والى غير الدائم

محال ان يجد به عند ان يكون محار لانه لو كان موحدا لكان العالم من مافيه واطلنا
 ذكره او لا فظهر انهم ما يسمون خدوش العالم على القول بالاختار بل هو الاختار على الخلق
 واما القول بنبى العلم والمعلو فليس يعمى عليه عند فهم لان معنى الاختار من المحدث له
 فامون بذلك صرحا وايضا اصحاب هذا الفاضل اعني شاعره غشوا مع هذا الاول
 قد ما غشيه سموها بمتفاد المبدأ الاول فهم سار في خلق الواحد لانه لا يمتنع ومن
 ان يخلقوا ما خلقوا لاداء واجبه هي علمها وهذا شى ان اختاروا واعى البصر فيهم
 لفظا ولا محض لهم عن ذلك معنى فظهر انهم غير متفقين على القول بنبى العلم والمعلو
 مع اسماهم على القول بالخلق واما الفلاسفة فلم يدعوا الى ان لا يثبت ان
 يكون فعلا الفاعل مختار بل دعوا الى ان الفعل لا يثبت ان يمتنع ان يمتنع لفاعله
 ان لا يام في الفاعله وان الفاعل لا يام في الفاعله يستحيل ان يكون فعله قد
 اذ لا لما كان العالم عند فهم فعل اذ لا سلفه الى فاعله اذ لا يام في الفاعله وذلك في
 علومهم الطبعية واتضا لما كان المبدأ الاول عند فهم اذ لما نأما في الفاعله حكموا
 كون العالم الذي هو فعله اذ لما وذلك في علومهم الفلسفية ولم يدعوا ايضا الى انه
 ليس بقادر مختار بل دعوا الى ان قدرته واحسانه لا توضحا كبره في ذاته وان
 فاعله ليس كفاعله المحار بل من الجنوات لا كفاعله المحنوزين من مدوى الطابع
 الجسمانية على ما سمي بانه مسمى الحادى بعد ما لم يكن له قبل لم يكن فيه ليس
 كعلمه الواحد الى هي على الاس الى قد يكون ما هو قبل وما هو بعد وما هو
 الوجود بل علمه قبل لا يمتنع مع البعد وقبل هذا فقه ايضا حلد بعد به بعد علمه
 باطله وليس بلك العلم هي نفس العلم فيكون العلم بعد ولا دار الفاعل فيكون
 قبل منع وبعد فهو شى آخر لا يزال فيه حتى يصير على الاتصال وقد علم ان هذا
 الاتصال الذي يوازي الحركات المقادير ليس بغيره ونفسه بل هو شى اخر
 حادث هو مسمى في وجوده غير ما والذات متصل اتصال المقادير اعني الزمان
 الا انه لم يصر الى سمي في هذا الموضوع بعد وناه ان الحادث بعد ما لم يكن يكون بعد
 هذه مضاه الى علمه من رتبة قبل لا يوجد مع المعلو كعلمه الواحد على الاس
 واما لما الى يوجد المعلو والبعد منها مغايل قبل وبعد فليس عند حلد البعد به
 وليس هذه العلم هي نفس العلم لان العلم كما كان قبل وبعد ففتح ان يكون بعد
 ولا يمتنع الفاعل لانه قد يكون قبل مع بعد فاذن هناك شى اخر مسمى في وجوده وهو

في قوله الواحد بالغير
 يسمى الى الدائم والى غير الدائم

التشاور آخره والاولى حاجة الادب الى الصنف والادب حاجة الكل الى المخرج او وال
 مانع حاجة الحساب الى زوال الدخول ويدان منه على المخلول لا تعلق عنه
 التامة فلا يكون وجود المخلول متعلقا بغيره المستحقة لجميع ما يحتاج اليه عليه
 بالفعل كما مضى من اشار الى خصم تلك الامور وقسمها الى ما يخرج عن العقل
 والى ما يخرج عنها والاول كالطبيعة المستقيمة للحركة لا مع الشعور ولا ارادة المستقيمة
 لها مع الشعور فان علمها من الحركس لا يحصل بوجودها ولا يملك لها الحالة التي
 لنفسها التامة التي تصور ما علمه كونه غير طبعته ولا ارادية والحالة التي تكون
 للعقل التي هي قووه هذه العقل وقوله او غير ذلك اسارة الى الثاني اعني ما يخرج
 عن راي العقل مما له مدخل في فهم علمه بالفعل وقد ذكرته منه ايضا ويمكن
 ان يستعمل علمها اسمه وهو ان يقال تلك الامور تكون اما وجوده واما عدمه والاول
 وجوده يكون اما شائعا في العقل لانه يمكن من العقل او شائعا في الوجود والاول
 انما هي بوسط شيئا وتكون خلوقها كالاته واما شيئا بوسط وهو اما ان يضاف
 اليها كالمقاوم او وصف لها كالداعي والشيء الذي لا يضاف اليها اما ان يضاف
 كالمادة واما للتشاكل لعلها كالزمان والعقل منه كزوال المانع قوله في الوقت
 حاجة الادب الى الصنف اي حاجة مجلد الادب وهو مبسوط الى جميع الادب ولا دم
 جميع على ادم كاقبوس ايقون هو العقل الذي لم يتم دواعيه وجميع ايضا على ادمية
 كزعمه وازعمه فالمستور الله اما ادمي فهو العقل والذال اوادمي هو العقل
 وكثير الذال والزمان هنا مشروط بوجوده في لحوته الصنعة اي كون العقل علمه
 بالتفكر والداعي غير الارادة فان الفاعل لا ارادة فلا يكون له داعي وقد لا يكون
 فحده هو في جميع الاحوال هو مشروط بانه فاعل لا ارادة والذال جزء قوله
 حاجة الحساب الى زوال الدخول هو الناس العلم السماء وهو من العقل وعلى
 زوال المانع اعني من المفاضل السارح ما به قد عدت في العلم لا يكون جزء العقل
 الموجود والحوال الى الشئ لم يقل هذه الامور احوال العقل بل ذكر انما حاله
 من اجل جميع علمها وهي دورها علمه بالفعل ولا شك ان العقل مع ما عتقه عن
 التامة لا يكون علمه بالفعل واعلم ان الامر العقل في الشئ غير ما صرنا في هو علم
 بوجوده شي هو من حيث هو كذا امرنا في العقل يصح ان يكون علمه لما هو
 مثله كمال عدم العقل علمه العلم ونفخ ان يكون شرط الوجود معلولا بان

فان قيل قد يقال ان العقل لا يكون له علمه بالفعل الا فيكون له علمه في نفسه
 فانه لا يكون له علمه في غيره ولا يكون له علمه في نفسه الا فيكون له علمه في نفسه
 فانه لا يكون له علمه في غيره ولا يكون له علمه في نفسه الا فيكون له علمه في نفسه

فان قيل قد يقال ان العقل لا يكون له علمه بالفعل الا فيكون له علمه في نفسه
 فانه لا يكون له علمه في غيره ولا يكون له علمه في نفسه الا فيكون له علمه في نفسه
 فانه لا يكون له علمه في غيره ولا يكون له علمه في نفسه الا فيكون له علمه في نفسه

على الاطلاق ويقتضي حيزا من المفهوم عن علمه التامة اذا كان ذلك المفهوم مركبا في العقل
 بولس وعدم المعلوم معلوم بعدم كون العلم على الحالة التي هي عليه بالفعل كان
 ولا بها وجوده على بل كالحالة او لم يكن وجوده اصلا لما ذكر الامور التي هي بها علمه
 العقل وهي ما يعلم وجود المعلوم علمها كراي عدم المعلوم معلوم بعدم شي
 من تلك الحالة اما عدم حال من الاحوال المعصية في العلم بالفعل وحدها واما
 عدم ذات العلم مطلقا بولس فادالم يكن شي معوقا من خارج وكان الفاعل يداه
 موجودا والكم ليس لاداه علمه بوقوف وجود المعلوم على وجود الحالة المذكورة
 فاذا وجد كانه طبيعة او ارادة خارجة او غير ذلك وحيث وجود المعلوم وان
 لم يوجد وجب عدمه واما في صلبه كان ما اراده ايدا او وبما اتي فاذا كان
 الفاعل موجودا واما ما يعي لم يكن هو لاداه علمه بانه بل يحتاج الى حالة من الاحوال
 التي كونه بوجود المعلوم موقوف على وجود تلك الحالة فاذا وجد في وجود
 المعلوم لانه لم يوقف لا عليها وان لم يوجد وجب عدمه لانه بوقوف على شي لم يوجد
 واما الامور بمرصها او بمرصها دون كونها ما اراده بولس واذا حاز
 ان يكون شي متساوية الحالة كل شي وله معلول لم يعد ان يحسب عنه سرمد اياته
 لم يسم هذا معقولا بسبب ان لم يعد مع عدم زحان فلا مصابة ولا انقاط بعد
 ظهور المعنى اي اذا حاز ان يكون علمه بانه موجوده لا اول وجودها ولا آخره
 متناهية الحالة كل شي لا يوجد لها حلال ولا يؤول عنها حال ولها معلول لم يعد
 ان يحسب عنها دائما واما بان لم يعد وان كان من الواجب ان يؤول وجب عدمه
 بمرصها لان مقتضوه هي ازالة الاستبعاد فان المهور يستبعد وجوده
 دائم الوجود وايضا القطع بوجوده علمه هذا ساها مضي على ان العلم الاول مع
 ان يكون لها صفة او حال يجوز ان يصير وذلك مما لم يسم الله اسما لم يعد فذلك
 ان يصير هيئا على الحكم بالجوهر وازالة الاستبعاد وانما يصير عن الدورام هيئا
 بالسرمد لا في اصطلاح كاو مع على اطلاق الزمان على النسبة التي يكون بعض
 الى بعض امتداد الموجودات مع وقوع على اطلاق الدورام على النسبة التي يكون
 التغير في الامور التامة والسرمد على النسبة التي يكون للامور التامة بعضها
 الى بعض ثم او ما الى ان مثل هذا المعلوم يكون بالجمعية منعوكا فان لم يطبق لفظ
 المفعول عليه بسبب ان لم يعد علمه عدم بالزمان فلا مصابة ووضع الاسامي

كان ما اراده و...

بعد ظهور المعنى فظهر من ذلك ان المنحول اع من المحل ^{بشيء} لا بداع هو ان يكون
 من الشيء وجوده لغيره متعلق به فمفطور من متوسيط من مادة او اقاله او زمان هذا في
 لفظة البداع بحسب الاصطلاح العربي من استعمال الجمهور ^و ما يستند به عدم
 زمانه لم يستعن من متوسيط وهذا يدرك لما سلف وهو ان كل ميسر وعدم ميسر
 زمانه وماده والحرم من غير عكس يفسد وهو ان لم يكن ميسر وماده و زمان فلم
 يكن ميسر ما لعدم ويسر من ايصاف بميسر لا بداع الله ان لا بداع هو ان يكون الشيء
 وجوده لغيره من غير ان يستند عدم يستند ما يابا وعند هذا نظيران الصريح ولا
 بداع ميبان على ما استعملها في صدر المطرف ^و لا بداع اعلى ربه من
 التكون والاحداث الكون هو ان يكون من الشيء وجوده مادي ولا احداث هو ان يكون
 من الشيء وجوده مادي وكل واحد منهما ينافي لا بداع من جهة ولا بداع اقدم منهما لان
 المادة لا يمكن ان يحصل بالكون والزمان لا يمكن ان يحصل بالاحداث لا ميسر كونها ميسر
 بماده اخرى و زمان اخر فاذن الكون والاحداث متزمان على البداع وهو اقرب
 منهما الى المعلة الاولى فهو اعلى ربه منهما وليس في هذا البيان موضع خطاه كما ذهب
 الله الفاضل السارح ^{بشيء} واثار كل شيء لم يكن ثم كان ميسر العمل الاول
 يرجح احد الطرفين مكانه صار اولى بشي ونسب وان كان قد يمكن العمل ان يدل على
 هذا الشيء نفع الى ضرور من السان وهذا الرجحان والخصم عن ذلك الشيء اما
 ان يبع ويدرج عن السبب او بعدل على هو في حد الامكان عنه اذا حاجه للاساع
 عنه فيعود الحال في طلب سبب الرجحان جزعا واسف بالحواله بحسب عنه المحل يكون
 واجبا فهو ممكن الممكن ينفرد بوجه وجوده وعدمه على الاخر الى علمه من جهة
 لذلك الطرف وهذا حكم اولى وان كان قد يمكن للعمل اي يمكن للعمل ان يدل على رجع
 الى ضرور من السان كما الى المتكلم في الميزان المتساوي بين الشيء لا يمكن ان يرجح احدهما
 على الاخرى من غير شيء آخر يضاف اليه والى غير ذلك مما جوى مجراه ويدرك في هذا
 الموضع من ان صدور الممكن العلول مع ذلك الرجحان عن تلك المعلة اما ان يكون
 واحدا ولا يكون بل يكون ممكنا اذا وجه لا يكون مع جميع فرضه فانه كان ممكنا
 عا د الكلام في طلب سبب بوجه حد عا اي حد با و حد ما ولا ينفرد في الالتماس
 بعد كل سبب الى سبب اخر انما به ويلزم منه ايضا ان لا يكون ما فر من سبب سبب وهو حال
 ما در صدور العلول مع الرجحان عن السبب الاول واجب وهو المطلوب وظهر من ذلك

فرض

١٨٨ ١٨٧
 ان المعلة تالم بحسب صدور العلول عنها لم توجد العلول وانما ان المعلة الاولى كما كانت واحدة
 لذاتها كما كانت واحدة في علمها وانما وسم الفصل بالنسبة والاسارة محلا اسماله على حكم
 اولى وهو اخضاع الممكن وجوده الى سبب هذا الحكم مع اوله مشهور لم نافع
 فيه احد وعلى حكم فرض من الموضوع وهو كون السبب شئيه واحدا وهذا اما
 بارج منه فوم من المتكلمين فانهم حكموا بان الفاعل المختار انما يصدر الفعل عنه على
 سبيل المعلة لا على سبيل الوجوب ^{بشيء} فبشيء مفهوم ان علمه ما بحيث يجب عنها
 غير مفهوم ان علمه فاحسب بحسب عنها ^و اذا كان الواحد بحسب عنه سنان ^{بشيء}
 مختلفي المفهوم فمختلفي الحقيقة فاما ان يكونا من معومانه او من لوازمه فان وضعا
 من لوازمه عاد الظن حد عامس الى حسيب من معومات المعلة مختلفين اما للماهية
 وانما انه موجودا واما بالفرق في كل ما يلزمه اما ان يكونا من سبب الاخر فهو
 منقسم الحقيقة بوجه ان الواحد الحقيقي يوجد من حيث هو واحد الاشياء
 واحد بالعدد وكان هذا الحكم فرض من الموضوع ولذا ذكر في الفصل بالنسبة وانما
 كون سبب لافه التام ان ياه لا عفا لمع معنى الواحد الحقيقة وتفرقه ان يقال مفهوم
 كون الشيء بحسب عنه غير مفهوم كونه بحسب عنه ^{بشيء} اي علمه لا حد عا
 غير علمه للآخر وبما المفهوم من يدل على بغير حقيقة ما فاذن الموضع ليس
 سنا واحدا بل هو شيان او شيء موضوعي يقتضي تباين بين واحد و احدا
 هذا خلف هذا القدر كما في صدر هذا المعنى ولذا ذكره الموضوع قال وذلك
 السان لما ان يكونا من معومات ذلك الشيء الواحد او من لوازمه فان كانا من لوازمه
 عاد الكلام الاول بعينه ولم ينف فيما اذن من معومانه وفي بعض النسخ زيادة
 او بالشرق بعد قوله فاما ان يكونا من معومانه او من لوازمه والمراد منه ان يكون
 احدهما من معومانه والاخر من لوازمه وحسب لكون حسيب استلزام ذلك
 اللزام في بعضها حسيب ذلك المقوم ويلزم ان يكون من احصية الاستلزام غير
 خارج عن ذاته ولا معاد الكلام وعلى الجملة مع جميع النقول بان يلزم منه ترك
 اما في ما ذهبه ذلك الشيء اوله موجود بعد كونه سائما او نوح وجوده تنفرق
 له والاول كما في الحسم بحسب ما ذهبه المنسب الى ماده وصورة والماني كما في العمل
 الاول بحسب الشئ الذي يلزمه عند وجوده سبب بغير ماهية وجوده الثالث
 كما في الشيء المنقسم الى اجزائه او جزوياته فاذن كل ما يلزم عنه انان في الشئ احدا

بشيء ان الواحد الحقيقي لا ينفرد في الالتماس او احدا

بسيط فهو منقسم الجسيمه واسمها ان يكون داخلها في وسطها ان الاشياء الكثيره يمكن
ان يصلح عن الواحد الخسيس ولكن البعض في وسط البعض وانما قال فهو منقسم الحقيقة
ولم يقل منقسم الماهية لان الماهية قد يكون بسيطة والمكونة لزمه اما للوجود او لما
يعرض عن الوجود كما مر من وعاء من الفاضل السارج ذلك ان الواحد قد سلب
عنه اشياء كثيرة كقولنا هذا الشيء ليس بحجر وليس بشجر وقد يوصفنا شيئا كثيرة كقولنا
هذا الرجل قائم وقاعد وقد يصل اسما كثيرة كالخوض السواد في الحركة ولا يركب
ان من هو مان سلب تلك الاشياء عنه وانصافه تلك الاشياء وقوله لتلك الاشياء محله
بوجود النشتم المذكور حتى يلزم ان الواحد لا ينقسم عنه الا واحد ولا يوصف بالواحد
ولا ينقسم الا واحد والحوادث ان حلت الشيء عن الشيء وانصاف الشيء يقول الشيء
الشيء انما لا يجمع عند وجود شيء واحد لا غير فانها لا يلزم الشيء الواحد من حيث هو
واحد بل يستلزم وجود اشياء وقوة واحدة تفعل بها حتى يلزم تلك الامور لتلك الاشياء
فانما عبادان محله وصفه من الاشياء الكثيره عن الاشياء الكثيره لنفس محال سلب
لنفس الى سور منسلون ومنسلون عنه فعل ما به ولا يفي فيه سور منسلون عنه فقط
وكذلك لا يضاف لغيره الى سور من صوف وصفه والماثلة الى باطل ومقول او الى قابل
وشيء يحد المقبول فيه واختلاف المقبول كالسواد والحركة نفس الى اختلاف حال
للقابل فان الجسم ينقسم السواد من حيث يتفعل عن غيره ويقال للحركة من حيث يكون
خال لا يجمع حركتها وغناها واما فنون الشيء عن الشيء امر يكون محققه من شيء
واحد هو العلة ولا لا يمنع اسناد جميع المعطولات الى مبدأ واحد انما يقال الصلة
انما لا يجمع الى واحد ينفرد عنه وسيصادق انما يقول الصلة ويطلق على حسب
اخذها امراضا يخدم للعلة والمعلول من حيث يكونان معا وكلامنا للشيء فيه والنا
كون العلة حسب مصدر عنها المعلول وهو بهذا المعنى مستلزم على المعلول ثم على
الاضافه العارضة لها وكلامنا فيه وهو امر واحد ان كان المعلول واحدا وذلك
لان من يكون هو ذا العلة بعينها ان كانت العلة عليه لانها وقد يكون حاله يعرض
لها ان كان عليه لانها بل حسب حاله اخري اما اذا كان المعلول موزع واحد فلا محاله
يكون ذلك الامر محلهما ويلزم منه الكثير في ذات العلة كما مر في الامم ونشأت قال
يولم ان هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجبه لنفسه لكنا اذا تذكرنا ما وقع في
الواجب الوجود لم نجد هذا المحسوس واحدا بل هو قوله تعالى لا اله الا الله

في خطبه الامكان انما هو بالآخر وبهذا الموقوف المحسوس مغلول ثم انما هو واقع
من عم ان امله وطبقه عن معلولين لكن صفة من مغلوله فهو لا تخل جملون الوجود
واجبه واسمها سجاله ذلك ومنهم من جعل وجود الوجود لغيره او لغيره
اشياء وجعل وجود ذلك من ذلك وهو لا في حكم الدرس من علم يبرز كبرياء الناس
وجوب اعتبار الوجودات وامكانها وبنها وحدها وان يسهل على ما هو الحق عند
واول اختلافهم في الشيء الخفي عن المور الذي هو موجود لنفسه ولذاته اياه هو
واحد ام الكثير واحد في العالمون بانه الكثير من احد افعاله الى بالبين بانه هو الوجود
المحسوسه والى بالبين بانه غير ذلك فالوجه الاول في عمت لا يلاك والكواكب اسما لها
وهي اتماء ونصلها والخصا صير كلياتها واجبه بل بيه وان الممكن الحادث العالم هو الكا
والوكا بيه ما يسهل لا غير والسبح رده علمه بل كيو ما مر من سوط واجبه الوجود هو
انه واحد غير مجاز في موامه الى شيء غير منقسم حسب الحد والماهية ولا حسب
والموام ولا حسب الكمية الى اجزاء الى جزيئات والى الماهية ووجود وان جميع فاهو
موصوف يسمى من ذلك ممكن ثم استعمل على اسماع كون هذه المحسوسات الموصوفة بل
بما دى بانفسها عيه عن غير ما بوله تعالى لا اله الا الله بضم اوههم عليه حكاه
عنه حين حكم باسماع رتبه الكواكب لا فو لها فان لا مكان اقول اما الفرع التاسع
الماثلة بان هذه المحسوسات ليست بواجبه بل افعالها الى بالبين بان مادة هذه
وعنصرها واجبه والى بالبين بانها ليست بواجبه اما العالمون بانها واجبه منهم من ذهب
الى انها هي في محردة عن الصورة ككثير من الهدى ما ومنهم من ذهب الى انها اجزاء اجسام
انما تنقسمه بالنوع محله بلا شكال وهم اصحاب سحر اطلقوا بها محله بالنوع وهم
اصحاب الخيط ومنهم من ذهب الى انها عنصر واحد هو ماء او هواء او حار او غير ذلك
ثم اسمعوا على هذه المحسوسات كايه من تلك المادة جاذبة معلوله وايضا على مغارة
لها واجبه اما واحدة او موزع واحد اما العالمون بانها واحدة فهم يعرض القابل للمعلول
المخرج وجميع من قال بالاحراء او بالعنصر الواحد واما العالمون بانها موزع واحد فهم
جمله العالمين بالمعنى المخرجه وهم الحدائقون الذين بالوا بان المادى خمسة هيولى
وزمان وحلا ونفس واله واما العالمون بان المادة ليست بواجبه وان الواحد الكثير من واحد
فهم الحاعلون وجود الوجود لغيره خير وشرير غيرهم من عبادنا وبنها الى ان
من يمار بالنور والظلمة والسبح رده على جميع من يدكر انما كان على ان واجب الوجود

واحد قوسه ومهم من افوق على ان واحد الوجود واحد ثم افترقوا فقال قوسهم
 انه لم يزل واحد لشي منهما سدا واراد وجود شي عنه ولو كانا كالكاتب والاحوال المتحد
 من اصناف مسمى الماضى لانها لها موجوده بالفعل لان كل واحد منهما واحد بالكل واحد
 يكون لانها له من امور متخافه كليه محتم في الوجود فالواو ذلك محال وان
 لم يكن كلمة حاصره لاحد منهما معا فاما في حكم ذلك وكفى يمكن ان يكون حال مرهه الاحوال
 بوصفها بالانكون لا حول ملامها له وسكون موقوفه على ملامها له فيقطع اليها
 ملامها له لم كل وقت بعد ديد عد ذلك الاحوال ولنف يداد عدد ملامها له
 ومن هو كذا من قال ان العالم واحد حين كان اصلي لوجوده ومهم من قال لم يكن
 وجوده الا حين خلد منهم من قال لم يعلو وجوده غير شي اخر بل بالفاعل ولا
 يشال عن لم فهو كذا هو كذا ما فرغ غير ذلك اموال العالمين ان الواحد اكثر من واحد
 في اموال العالمين بانه واحد ومن قولنا انهم على ذلك اموال موقوفه على
 الى ان فاعله مسوق بالخدم شفا ما سادهم المتكلمون في كذا من سائر الملوك
 واليا به الى ان بعض باعد عن مسنوق بالخدم الاستقانا بالذات وهم جمهور
 الحكماء فقالوا العرفه الاولى ان واحد الوجود لم يزل غير موجود لشي من اموال
 العالم بتاراده واحدا على ذلك ان الحال لم يكن كذلك للدم المولود بحد الاول
 لها كما ذهب الحكماء الله وهو باطل لأمور منها وحول كون تلك الحوادث موجوده
 بالفعل لان كل واحد منها موجود فان كون ملامها له كليه محتم في الوجود
 ولا يحصره شي ما من عدم السامعي وان لم يكن لها كليه حاصره لاحادها معاني
 الوجود فانها في حكم ذلك عقلا ساء على ان الحكم على كل واحد هو الحكم على كل الاحاد
 والسبح اشار الى هذه الحجة بقوله موجوده بالفعل الى قوله فانها في حكم ذلك
 ومنها امتناع وجود كل واحد من الحوادث لكونه موقوف الوجود على امتناعها
 نهاه له من الحوادث السابقة والامور المتريه غير المتساويه مسموع ان بعض اشار
 الى هذه الحجة بقوله وكفى يمكن ان يكون حال مرهه الاحوال الى قوله فيقطع اليها
 ملامها له ومنها وحول بياض عدد الحوادث بعد ذلك حاد في ملامها مع
 في بياض في بياض الى هذه الحجة اسار بقوله لم كل وقت بعد ديد عد ذلك الاحوال
 وكفى يداد عدد ملامها له من ان هذه العرقه اد طولها وانفله يخصص خلو
 العالم بالوقت الذي خلد فيه دون سائر الاوقات التي يمكن فيها ملامها مع قوله

افترقوا فاحسبوا اموال المكنه عنه الى ما يثبت الوجود بالوقت المختص اما بالذات ذلك الوقت
 او للفاعل او لشي غيرهما والى ما يثبت في الخصص والخصص لا ترون شي من اموال الخصص
 مستند للفاعل وحده لا غير فادى العرقه المذكوره افسر فوالى بياض موقوفه
 بخصص ذلك الوقت بالحدوث بوجوه على ذلك الخصص غير الفاعل وهم جمهور
 فواما المختصه من المتكلمين في محرم وهو كذا اما موقوف بخصصه على سبيل
 الاول بوجه دون الوجود ويجعلون على الخصص مصلحه بوجوه الى العالم وبوجه بالواو
 بخصصه لادى الوقت على سبيل الوجود وحول خلو العالم في غير ذلك الوقت
 لانه لا وقت قبل ذلك الوقت وهو قول لبي القسم الثاني المجرى والكفى من وجه منهم
 ومنهم لم يعتبر فوالى الخصص حونا من العجز عن البطلان بل ذهبوا الى ان وجود العالم
 لا يعلو بوجه لا شي اخر غير الفاعل بل ذهبوا الى ان للفاعل المحرار ان يحار احد
 مقدوره على الآخر من غير خصص مملوا في ذلك بظن ان خصص الما في اياها
 النسبه اليه من كل الوجوه فانه يحار احد هما محاله ويعتبر ذلك في اميله المستوي
 وهم اصحاب لبي الحسن الاسرى من خلو الخلوه وغيرهم من المتكلمين المناجدين
 السبح الى هذه الاحوال بقوله ومن هو كذا من قال الى قوله ولا يسأل عن لم يزل
 وخيم اموال المتكلمين بقوله فهو كذا هو كذا وبازاء هو كذا قوم من المتكلمين
 بوجوه الاول يقولون ان واحد الوجود بانه واحد الوجود بجميع صفاته
 الاولى له وانه لم يمتد في العلم الصريح خال الاول به منها ان يوجع شيا او لا مشا
 ان لا توجد عنه اصلا وحال خلافها لما فرغ من ان مذهب المتكلمين سرح في بيان
 الحكماء وبنانهم يقولون ان واحد الوجود بانه واحد الوجود بجميع صفاته
 واجواله الاولى له لان ذلك يسمى عدم الفعل من جانب الفاعل فان الفاعل اذا كان
 باعليه واحده له وخر ان يكون باعلا دائما اما ان كان باعليه ممكنا احتاج في باعليه
 الى مستند اخر كما مضى بانه واحد الوجود لا يجوز ان يكون كذلك اذ ارا بالاحوال
 الاولى بالاحوال التي موقوف وجودها على شي غير ذاته ككونه قادرا او عالما او باعلا
 وباقالها بالاحوال الياسه المتوقفه على وجود الغير ككونه اولا واجرا وطاهرا
 وباقالها وهي لا يكون واحده له لذاته بل عند وجود غيره ثم ذكر بعض ذلك واسحق
 بحال الفعل فاشار الى ان العلم الصريح لا يمتد منه حال يكون فيها امتداد الفاعل
 عن الفاعله او في العباس الله او يكون لا صدور الفعل او في العباس في الفعل

وهو لا يزل حاشي
 او اعز فوالى بالذات
 ولكن لا يجوز ان يشار
 الى العالم بالفاعل

وَلَا تُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَمْسِكُوا الزَّكَاةَ وَلَا تَقْرَأُوا الْكُتُبَ وَلَا تَنْتَظِرُوا الْحَرْثَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ حُزْنٌ كَبِيرٌ

فقد لا يسارة الى احكامها الكلية وهي ان اى الفاعل لا يكون له فعالة عامة ثم اسار الى اعلا
امعال الصنف الثاني فدل ذلك على وجود موضوعات فخرته هي مبادى افعال تلك
الافعال بل لو خوردها الى الصور من الفاعل في ساقه ذلك الى السطر الثاني واما تلك
الموجودات فهي برزت الوجودات من المبدأ الاول الى المراتب الاخرى ولذلك
وسمى السطر الثالث واما دهاى الترتيب تنزيهه اعرف بالحقى العنى التام فهو
الذى يكون عند معلو شى خارج عنه في امور يلهى داته وفي هئان ممكنه من داته
وفي هئان كاليه اضافيه لداته من اصاح الى سى اخر خارج عنه حتى يمله داته
او حال ممكنه من داته مثل او حصر او عود ذلك او حال لها اضافيه ما كعلم او عالمه
او قدر او مادريه فهو مصدر محاج الى الكسب هذا يعرف الحقى المقصود
مواضعه مخناه المحمول على المبدأ الاول يسمى له لا يكون له فعله عامه مناسبه لداته
واعلم ان صفات الشى يسمى الى ماصوله في نفسه والى ماصوله نسب وجود غيره
والاول ينقسم الى ما ليس من سانه لا تعرض له نسبته الى غيره والى ما من سانه ذلك هو
بله اضافى الاول هو الصفات الممكنه من دار الشى والى هو الصفات الكماله الاضافه
وهي كمال الشى نفسه هي مبادى اضافات له الى غيره والى الثاني هو الاضافات المحضه
والسبح دكان الحقى التام هو الذى لا يتعلق بغيره في بله اساء داته والى الصفات
الممكنه من داته والى الصفات الكماله الاضافه له ولم يذكر الاضافات المحضه لانها ساعله
الوجود بغيرها ما دكان الحقى هو الذى لا يتعلق بغيره في هذه الاساء بغيره ذكر
ان ما يتعلق بغيره لا بأس بغيره وهو ليس بحقى بل بغير محاج الى الكسب وهذا
الكلام كعكس نفسه الاول فكان الاول نفسه والى الفاضل السابح قوله من استقى
شى من هذه الامور ان غيره وهو مصدر محاج الى كسب كلام خارج عن قابول الخطاه
ما به لا معنى للتعبير لا اسارة واحل هذه الامور الى العز وحسنه فمصدر معنى الكلام
انه لو اصرع شى من اللغه الى المغير لا مفر منها الى الحيز ومعلوم ان ذلك مما لا فائدة
فيه وان كان يبدل المعنى شيئا اخر فلا بد من فاده بصورة واقول كلام هذا الفاضل
نفسى ان يكون كل هذه موضوعها ومحمولها شى واحل فهي خارج عن قابول الخطابه
وليس كذلك فان الحيز يحمل على المحل وذلك بغير مفهومه فمما من فهم المحزون وحمل
ذلك مملقه خطابه على ان قولنا العنبر فى شى فاعلم ان كسب تكرير ان الموضوع هو
العنبر المقتل والحقول هو المصدر المطلق وذلك محرى محرى قولنا الموجود فى

مشکله

للمنقر

المعبر

[illegible]

10.12.132

شيء موجود وانما هذا الفاصل قد صدر سريجه لهذا الفصل بان قال المقصود من هذا
الفصل ذكر ما هيته المعنى وهو الذي يسمى بالحيوان في ذاته ولا في شيء من صفاته المعنوية
وذلك يسمى ان يكون موله المعنى هو الذي يقتصر الى المعنى في هذه الامور وثبتيها بقضية
مستتملة على موضوع ومحمول معني احده ان المحل ذو الحد شي واحد اذا كان
لكذلك فلا محالة يكون ما يقابل الحد وما يقابل المحل وذا بانها انما هي اقسامها واحد او يكون
كلامه هذا حار بما جرى قول من يقول الانسان هو الحيوان الماطق فمالئنا بالحيوان
الماطق فليس بالسان ولا ادري لم صار الاول عروفا مقبولا والثاني مولا فليس بمراد
مقبول مع كونها في الحكم واحدا بل لو قال ان الشئ قد قال الاول ان المعنى هو الذي
لا يتعلق بغيره وقالت بجهل فيحتاج الى غيره فهو غير وكان من الواجب ان يقول
ومن يتعلق بغيره فهو غير لكان سؤالا لفظيا فكان الجواب انه لما كان الاول قاصدا
للمعنى لم يورد الاحصاء لئلا يكون خبرنا المعنى به خبرا مما يتقابلة بل اورد المتعلق
الذي قام مقامه في افاده معناه ولما لم يكن الثاني قاصدا للمعنى لم يورد الاحصاء
ليعلم انه استعملها بمعنى متقاربين تنبيهه اعلم ان الشئ الذي اجمعت
به ان يكون عنه شيء اخر ويكون ذلك النوع اولى من ان يكون فانه اذا لم يكن عنه ذلك
لم يكن ما هو اولى واحسن مطلقا وانما لم يكن ما هو اولى والاحسن به منصافا فهو مسئلة
كالحال ما يقتضي به الى كسبان فوما من الممكن ان يخلو او حال المادي حل ذكره بالاحسن
والاولوية فيقولون انما اتصال الصبح الى الحزن وحشر نفسه وفعله اولى من بركه بالاجل
ذلك حلوا الله الخلق والصبح اراد ان يسهل على ان هذا الحكم في حوائثه فيصير كسادا لهما
الله ويعبرون في الشئ الذي يحشر به ان يفعل فعلا ويكون ان يفعل احسن به من ان
لا يفعل فانه ان فعل كان ما هو احسن به في نفسه خاضلا وكان ما هو احسن به من شيء اخر
ايضا خاضلا واما صفتان له اخدهما مطلقه والاخرى كالمبني اضافة الى شيء اخر وليس
لم يعمل لم يكن ما هو احسن به خاضلا ولا ما هو احسن به من شيء اخر ويظهر من ذلك ان
حاشي المصنفين قد سبغوا هذا في ذلك الشئ من فعله وفعله عنده فادري هو وحياته
مسئلة كمال مفترق كسب الكمال من غيره تنبيهه فما اوضح ما يقال من ان الامور العالمة
عاول ان يعمل سائما عما هي لان ذلك احسن بها وليكون حاله للجهل وان ذكر من المحاسن
والامور اللاعبة بلاشياء السزيفة وان الاول احسن من الثاني في كل فعل له
هذا الصريح بالمقصود الذي اومأ اليه في الفصل المتقدم وهو كسبه لما قبله وراه

[illegible]

وَأَن

واضح وول جعل الحكم عاما مسا والجميع العقل الفاعل الى هي باقية اقامت واما او بعلها
مع ان اعيانها وانما سلب الخافه عن فعل الحق الاول جل جلاله مطلقا لان الفاعل الذي
يفعل الخافه فهو عن رايه من شخص احد من جنس يقصد وجود تلك الخافه فان ذلك
نفسه كونه مستحكما بل ذلك الوجود والناظر من حيث يتم باعلسه مما فيه تلك الخافه
فان ذلك نفس كونه من جنس ذاته يا صافي فاعلوه والحق الاول لما كان باخاذاه واحدا
لاثرة فيه ولا شيء فيه ولا معه فاذن عاينه لفعله بل هو بذاته فاعل وعينه للوجود
كله تدرب ان عرف ما الملك الملك الحق هو الحق مطلقا ولا يستغنى عنه شيء في
شيء له ذات كل شيء لان كل شيء منه او مما منه ذاته فكل شيء عنده فهو له مملوك وليس له
الى شيء يفر سبابة الكلام نفسي ان يؤتى هذا الفصل بالمشي والذى عليه بالمدى
ولا شك ان التقدم واللاحق فهو وقع من الباشيخ وهذا الفصل مسمى على عرف
معنى الملك فلا يصرفه طبعه اسما احد لها كونه عسا مطلقا وهو سلبى والمالى
اسما كل شيء كل شيء الله وهو اصابى والمالى كونه كل شيء له وهو اصابى وعلل
ذلك يكون كل شيء منه فانه لما كان كونه عاينه للاشياء هو كونه فاعلا لها بعينه مع
بطل كونه الاشياء له يكون الاشياء منه تشبه ان عرف بالجوذا الحوقا فاعلاه ما سعى
لا عوض فعل من هذا السكس لم يسمع له ليس عواد اول من هذا السكس مع
وليس عواد وليس عوض كله عسا بل وعنه حتى النسا والمدرج والمخلص من الدار
والموصل الى ان يكون على الاحسن وعلى ما سعى فوجد ان يشرف اوله والحق
به ما فعل فهو مستعصم عن عواد والحواد الحق هو الذى يقصد منه الفوائد
لا الشوق منه وطلب فصدى لشي عواد الله واعلم ان الذى يفعل شيالو لم يفعل
به اوله بحسب منه فهو مما يقصد من فعله محكم برب يعرف معنى الجود وول اعتر
به بلبه اشيا احد ما معنى لافادة والناظر يكون ما يقصد المعنى سابع المعنى
اي يكون مسمع برعوبه ما فيه موبر القياس اليه وان لا يكون عوض وباني الكلام بان
للعوض وهو ظاهر والفاصل السارح لفعله سعى محله برادها بارة الحسنى
كما يقال العلم ما يسمع وبارد ان السرى كما يقال الكاخ مما يسمع والحق لا يقول
بالحسن الحسنى لا يلقى هم النفسى الباني ولا معنى لها سوى هذا واول هذه الكلام
نفسى كونه مستحكما بل ذلك الوجود والناظر من حيث يتم باعلسه مما فيه تلك الخافه
فان ذلك نفس كونه من جنس ذاته يا صافي فاعلوه والحق الاول لما كان باخاذاه واحدا
لاثرة فيه ولا شيء فيه ولا معه فاذن عاينه لفعله بل هو بذاته فاعل وعينه للوجود
كله تدرب ان عرف ما الملك الملك الحق هو الحق مطلقا ولا يستغنى عنه شيء في
شيء له ذات كل شيء لان كل شيء منه او مما منه ذاته فكل شيء عنده فهو له مملوك وليس له
الى شيء يفر سبابة الكلام نفسي ان يؤتى هذا الفصل بالمشي والذى عليه بالمدى
ولا شك ان التقدم واللاحق فهو وقع من الباشيخ وهذا الفصل مسمى على عرف
معنى الملك فلا يصرفه طبعه اسما احد لها كونه عسا مطلقا وهو سلبى والمالى
اسما كل شيء كل شيء الله وهو اصابى والمالى كونه كل شيء له وهو اصابى وعلل
ذلك يكون كل شيء منه فانه لما كان كونه عاينه للاشياء هو كونه فاعلا لها بعينه مع
بطل كونه الاشياء له يكون الاشياء منه تشبه ان عرف بالجوذا الحوقا فاعلاه ما سعى
لا عوض فعل من هذا السكس لم يسمع له ليس عواد اول من هذا السكس مع
وليس عواد وليس عوض كله عسا بل وعنه حتى النسا والمدرج والمخلص من الدار
والموصل الى ان يكون على الاحسن وعلى ما سعى فوجد ان يشرف اوله والحق
به ما فعل فهو مستعصم عن عواد والحواد الحق هو الذى يقصد منه الفوائد
لا الشوق منه وطلب فصدى لشي عواد الله واعلم ان الذى يفعل شيالو لم يفعل
به اوله بحسب منه فهو مما يقصد من فعله محكم برب يعرف معنى الجود وول اعتر
به بلبه اشيا احد ما معنى لافادة والناظر يكون ما يقصد المعنى سابع المعنى
اي يكون مسمع برعوبه ما فيه موبر القياس اليه وان لا يكون عوض وباني الكلام بان
للعوض وهو ظاهر والفاصل السارح لفعله سعى محله برادها بارة الحسنى
كما يقال العلم ما يسمع وبارد ان السرى كما يقال الكاخ مما يسمع والحق لا يقول
بالحسن الحسنى لا يلقى هم النفسى الباني ولا معنى لها سوى هذا واول هذه الكلام

مستحق هذا البعط عاينه ما في الباني ثم ان سعى لولها على سبيل العمل لا بطلاحي لراهد من الحسنى
لكذلك مما يند على كونها في اصل اللوحه داله على معنى اخر معقول عنه وكيف وعلم
اللغة فمعا دكر وانما من افعال المطاوعه يقول بعينه اى طلبه ما سعى كما يقول كسره
فانكسر وهو مرسى ما سعى به واعلم ان القدر في امثال هذا الكلام الذى اسبحه
الحواس وللحواس حرى حرى الحرى الملك عمل ما ذكره هذا الفاصل لا يلوغ ماله لانه يند
على مدوره عن عصبه او حسدا ووله انصاف عاينه عن ذلك ثم انه قال المقصد الى
انصال الفايده الى المعنى لولم يكن معصيا في الجود لوجان ان يقال للحرى الذى سقط من
ووقع على راسه على انسان ما مات ذلك الحد وان عواد مطلقا حصول ما سعى منه العوض
والحواس ان الجود انما يكون من مصدر عنه الجود بالذات لا الغرض وهما حصول
ما سعى لم يصدر من الحرى بالذات لان الجود عنه بالذات هو حركته الطبيعية وهي شهاده
كالم منه لنبهه لا اتصال كمال غيره وانما وقع على راس انسان ليقاوا والاعمال يكون
بالعرض ثم ان الوقوع على الراس لا يفسى الموت بالذات بل يفسى احوال اوضاع الاعضاء
والموت سببا اخر يقصد به بالذات عند احوال الاعضاء ثم ان المقصد لول انسان
لا يكون مقصدا الموت عند الانسان احوال بالذات بل بالعرض ثم ان المقصد لول عواد
انسان لا يكون مقصدا الوصول فابده الى ذلك الانسان بالذات بل بالعرض وهذا حال ماله
الذى اوردته وكذلك القول في الدواه المصح او المراد بالمرض فانه يفسى ويزيل المرض
بالعرض وانما يفعل بالذات كمنه مصادره للكسبه العبر الملامه وهكذا حال سائر الباعلا
الطبيعيه فانها لا يفسى عر حانها فاعلا لها سببا بالعرض فان قيل فلم لم يفسى السبح بغير
الجود بانه ما يكون بالذات احسن بانه لو عرف الحواد احتاج الى ذكر هذا السبب لكنه لما
عرف الجود لم يحج اليه كما ان من عرف النار دانه سعى يفسى عنه كسبه كذا وكذا
اصاح الى ان يكون بالذات اما اذا عرف الدوده بانها كسبه كذا وكذا لم يحج الى ان يقول
بالذات يعود الى المقصود ويحول وادنى بظهور ان كل فاعل يفعل بطبعه من عواراده
او اراده فهو مستحكم اما يفسى فعله او مما يستعصم منه والحواد هو كل فاعل
كون اعلى مريبه من هذه المواضع الفاصل السارح وقول السبح واعلم ان الذى
يعمل سالىو لم يفعل مع به الى اخره اعاده للكلام الذى ذكره في الفصل الثاني من
هذا الموطا وقولها فاصبان اسير كما في الموضوع موطا وهو الفاعل الذى لولم
نقل سببا ليع ذلك به وتساى المحمول فانه حكم عليه هالك بانه مسئول كمال

المصح

وهنا ما به محلي اي مسيحي ما وظهر ان هذا السبب عاده لذلك كما طبع هذا القام
 البشائر. والعالي ان يكون طالبا ام لا حل المسائل حتى يكون ذلك جارا منه محري
 الجور طرعا ما هو عرض لغيره عند احبار من تقيضه ويكون عند الحبار ايه اول
 واوحي حتى انه لو صبح بال في ايه اول في نفسه واحسن ثم لم يكن عند الفاعل
 ان طلبة واراذه اول في واجه لم يكن عرضا فاذن الجواد والمملك الجواد عرض
 والعالي عرض له في السافل العرض هو غايه فعل فاعل في صفة لا خيار فهو احد
 من العاين والعالي ان يباري حل ذكره انما جعل لغيره هو الى انه انما جعله لغيره
 يعود الى غيره الى حايه وذلك لاسي كونه عسا وجوادا فاسار السبع الى ان يكون
 لغيره فلا يكون ذلك الفعل احسن من غيره لان الفعل الحسن نفسا لم يكن
 احسن الفاعل لم يكن لغيره عرضا له ثم ايج من ذلك ان الملك الجواد عرض له مطلقا
 وان العالي عرض له لا مطلقا بل بالعباس الى السافل انه ربما يكون له عرض بالقياس
 الى ما هو اعلى منه كالنفوس الملكية التي لم تدع كامله في مسيحي الكمال مما وقفا
 بتثنيه. وفي سبب يحتم كل دأيم حركه باراده فهو متوقع اخذ الاعراض المذكوره
 الزاحه الله حتى كونه متفصلا او مسكما للمرح فاحل عن ذلك فاعله احل عن
 الحركه ولا راده معاه ان كل محرك ذي اراده فهو مسكمل وبالعكس عكس السبب
 الى ان لا يحتاج الى الاستكمال فليس محرك ذي اراده والمقصود ان البارى تعالى
 والعمول الكامله في ابد اعلا سائر الجوارك وان النفوس المحركه للا فلا تاراده
 مسكملة محركا ما فيهم في نفسه اعلم ان ما عال في ان فعل الجواد احسن
 نفسه سيلا محل له في ارعاه العلى ان يكون الاثنان بل الحس بنزهه ونجوه
 وبزكويه ويكون تركه متفص منه ويثامه وكل هذا ضد الغنى لما سار الفاعل الذي
 لغيره يعود الله او الى غيره مسكمل بوجه آخر وهو ان يقال الفاعل الكامل
 بفعل لغيره يعود الله او الى غيره بل ان الفعل في نفسه واحد حسن يكون الفعل
 في نفسه على تلك الصفة مستقيم احسار الفاعل اياه هذا هو الوجه ومن ثمة على سببه
 انما هو وان حسن الفعل ووجوه في نفسه شيلا محل له في ان يحار العلى بل
 المتفص في الاحبار هو كونه مما نزهه من الدم او مخلفه ونضره مسكما للمرح
 وذكر في الغنى واعلم ان العاين بالوجود والحسن والفتح الفعليه لغيره الحس
 بانه كل قول يقتضي استحسانا ودم او لا استحسانا ودم فان اقتضى لا خلاف به مع ذلك

رأى

ذلك

استحسانا ودم هو واحد لا فلا والفتح بانه كل قول يقتضي استحسانا ودم ولا حل هذا ما يدرك
 السبع كبرامع فعل الحسن الواحد من السريه والمجنى واستحقاق المعاد والمزج
 والمحل والحاصل من المدمه وما جرى مجراها في هذه الفصول البشائر لا خلاف
 ظلت محلا لان يقول ان عمل النظام الكلي في السابق مع وقته الواحد الملائم
 منه ذلك النظام على بريقه في ما ضله محمولا فصانه وهو هو الغنايه وهو حمله
 شتى في سبل بعضها لما يتبين ان العمل العالي لا يعمل لغيره الامور السافله وحب
 عمله ان سائر النظام المشاهد في الموجودات الكاسه الفاسده كيف صدر عنها
 الا يجوز ان يكون صدرها من اراده ولا يحسن طبعه ولا على سبل الاساق
 او الجواني في ذلك في هذا الفصل ان عمل النظام الكلي اي عمل نظام جميع الموجودات
 من الازل الى الان في علم البارى السابق على هذه الموجودات مع الاوقات المبرسه عن
 المناهضه التي يحرك ويلمون مع كل موجود منها في واحد من تلك الاوقات ببعض
 افاضه ذلك النظام على ذلك السريه والمجنى والذات المتقيضه في جميع الاحوال
 بعمل ذلك المصنوع منها وهذا المعنى هو عنايه البارى تعالى بمخلوقاته وهذه جملة
 وعمل سائر بعضيها فيما بعد قال الفاضل السارح المقصود من هذه الفصول التسعه
 هو ان كل فاعل بالعقل والاراده فهو مستكمل بفعله ووجه نظم الفصول لربنا
 لو كان البارى فاعلا لا اراده لم يكن غنيا ولا مملكا ولا حوادا ولا نوالا ولا باطلا
 فالمقدم باطل بان السوطيه ان من فعل لا اراده فاعله اولي به فاذن هو مسكمل
 بفعله وذلك باني الغنى وباني الملك انما اعتبار معنى الغنى بانه وساق الجواد الذي
 لا يعمل لغيره بل تعالى انه انما يعمل في الفعل في نفسه حسن ولا اتصال البيع الى الغير
 لا يقول الانسان به نزهه وعدم الانسان بوقعه في استحسانا ودم وحسنه يعود لا
 ولا يشار الفاعل لا اراده مسكمل بتدبير العالي لا يعمل لغيره السافل ولما ثبت ان الله
 ليس فاعلا لا اراده وقد اتفقوا على عنايته وحق نزهته لا سطل ذلك واقول
 ليس المقصود من هذه الفصول هو ان كل فاعل لا اراده مسكمل بل هو مفيد في
 انما المقصود والمقصود هو في الجرح من افعال المادى العاليه لان المظلم
 كان سبلا على ذكر الغايات حركه لبدء المادى الاول وعنايات افعالها ووجه التفتق
 من الفصول ان السبع احبار من صفات المادى الاول المبسوط عليها هذه النظمه لا بما
 لا سار كونه غيره فيها ومعها بانه على في العرض عن فعله ودم العلى لا ياجل على

ذلك

ستحال

سم

ذلك لا مردى يحصل المسببه تكون احوال الوضوع وذلك ان الخروج من الموضع الى
الفعل على اتصال الحد القارعي الحركه لا يقع الا في اربع مقولات كما سبق العالم الطبيعي
والعقل لا يمكن ان يتغير في نفسه منها الى هي الكم والكيف والاشياء فادخل خروج له من القوة
الى الفعل لا في الوضوع وانما في الوجود الى هي هنا فخاصه لان احكام التغير بعض احوالها
على الاحكام السبلية بحسب اوضاعها والخصائص ليس بامان فخاصه لكن لما كان متغيرا
للافاضة وضربا ما بها فخاصه وانما يجري في القوة فيها يعني السماء يجري الفعل
بما يمكن من التغير ولذلك حصل المشبه فيكون افعالها في الكليات وانما هو الفصل
بالاساره والتقية لاشماله على بان عانه الحركه السماويه التي هي المسببه وعلى المسببه
على وجودها الجوهر المشبه به اعني العقل تنبيه لو كان المشبه به واحدا لكان المسببه
في جميع السماويه واحدا وهو مختلف لو كان لواحد منها لآخر مساميه لساويه
في المنهاج وليس كذلك في دليل بقاء المسببه على كبره العقول المعرفه واعلم ان الفيلسوف
الاول من اساره يحصل احواله الى المسببه في الجميع شي واحد هو العلم الاول وقيل
اساره في مواضع اخر ان كل فاعل محققه محسنه ونفسه ذلك الفاعل في نفسه السبع
في هذا الفصل على انها اكثره وسيل كرا الوحد وكونه واحدا في الفصل الذي يلووه
الكلام ان المسببه لو كان واحدا لكان المسببه في جميع الاحكام السماويه واحدا
وذلك ان الجسم من حيث هو جسم لا يمتد في حركه الى جميعه محسنه ولا وصفا محسا
وليس الا بالاطراف يطابع بعضه وضعا محسا ولا لكان العقل عنه بالقدر ولا جهة محسنه
فان وجود كل خروج من احوال الفاعل على كل مسبه محتمل طبعه الفاعل المعينه
احدانه واحواله ونموسها ايضا لا يجوز ان يكون طبعها ان يرد بل للجهة او الوضوع
لما ان يكون العرض في الحركه محتمل لكان لا ياراده مع للعرض في العرض لها
فان السبل اختلاف اعراف وتلزم من ذلك اختلاف مباديها المسببه بها واعلم
ان بعض المنفلسه من لا سلامه في غيرهم ذهبوا الى ان المسببه به هو الجسم فكل
فكر سابق بنفسه مما يحيط به على اساسي بانه والسبح ابطال ذلك بانه يمتد في سائر
الحركات في الجهات والافاق وان وجد في صور فاما يوجب صف المسببه عن المسببه
التام لا مخالفة وليس المسببه موجودا في دليل يعني المميزات بملك البديع علة
ممثل في غيرها بيسه فلك التروح في الحركات والافاق واعترض الفاضل المسارح
نفسه العقل العقل هو ان يسبح في كلاته اللاتيه الى الفعل كما في العقل وهذا

معنى مشترك بين العقول وليس لانه امتياز كل عقل من آخر من جهة ذلك فان المسببه به
شي واحد والحوادث خروج الكليات الى الفعل ام كل واحد يمكن ان يصدر عنه حركات
حده بل يمكن ان يكون عايات الحركات الحويه امورا حده بل ربما هذا المعنى الكلي
وبذلك الامور وان كان اختلاف الحركات قد دلنا على اتيانها وليس لها الى معرفة ما فيها
المخالفة طريق على ما هي بانه قال وممكن لم يكن سبل اختلاف حركاتها هو اختلاف
هو لبا مباديها فاهيه كما هي بانه فلا يكون كل هيولى بانه الحركه خاصه والحوادث عنه
مضافا الى ما مر ان ذلك يقتضي كون الحركه المسببه طبعه وول مساده وهم ونفسه
ذهب قوم الى ان المشبه به واحد معطو وان الحركات كان حور فيها ان يكون مساميه ولكنها
لما كان سواها ان يحرك الى اي جهة اسبق فقال العرض في الحركه ثم كان يمكن لها ان يطلب
الحركه على هيئه ساعه لما يحرك ان لم يكن الحركه في اصلها لذلك جمع بين الحركه لما اسبق
منها الحركه من العرض في جعلها على هيئه ساعه وحسب يقول لو حار ان سوي
منه الحركه يقع السافل حار ان سوي الحركه ذلك ايضا وكان يقال ان يقول لما كان لها
ان يحرك وان يسكن سواء لذيها الامور ان مل جهتي الحركه ثم كان ان يحرك ان يقع
للساؤل ليجاز به بل اذا كان الاصل هو ان لا يكون لاجل السافل لئلا يطلب ساعا لبا
مستعده يقع حور ان يكون منه الحركه كذلك قال السبح في سائر كنهه ان يوما لما سمعوا
ظاهر قول الاسكندر ان يقول ان لا اختلاف هذه الحركات وجهها سبله ان يكون
للجانب بالامور الكاسه الفاسده التي يحركهم القم وكما يوا سمعوه ايضا وعلموا
بالناس ان حركات السموات لا يجوز ان يكون لا حل شي عروداتها ولا حوران
يكون لا حل مغلولا تارادوا ان مجموع اس المذهبين معا لوال ان يمتد الحركه للسبل
لا حل ما يحرك القم ولكن المسببه بالخير الحركه السوي والله وان اختلاف الحركات كان
لظهور ما يكون من كل واحد منها في عالم الكون والفساد اختلافه بسطه بقاء الانواع
كما ان خلاخير الواراد ان معنى حاجته تحت موضع واعترض له انه بطريقان
احدهما يخص بوضوله الى الموضع الذي فيه وضاه وظم ولا حور يمتد في ذلك
اتصال بين الى مسبحي وحركه حور ان بعض الطرود الباني وان لم يكن حركه
لا حل بين عرود بل لا حل لانه قالوا وكل حركه كل فاعل على كماله الخير وانما
لك الحركه الى هذه الجهة وهذه السريعه لا يتفزع عرود فدل ان هذا هو المقصود في السبل
في ابطاله فاول ما يقول لخصوه انه ان امكن لحيث الاحكام السماويه وحركاتها فاعلم

الحركه في الحركات والافاق وان وجد في صور فاما يوجب صف المسببه عن المسببه
التام لا مخالفة وليس المسببه موجودا في دليل يعني المميزات بملك البديع علة
ممثل في غيرها بيسه فلك التروح في الحركات والافاق واعترض الفاضل المسارح
نفسه العقل العقل هو ان يسبح في كلاته اللاتيه الى الفعل كما في العقل وهذا

الحركه في الحركات والافاق وان وجد في صور فاما يوجب صف المسببه عن المسببه
التام لا مخالفة وليس المسببه موجودا في دليل يعني المميزات بملك البديع علة
ممثل في غيرها بيسه فلك التروح في الحركات والافاق واعترض الفاضل المسارح
نفسه العقل العقل هو ان يسبح في كلاته اللاتيه الى الفعل كما في العقل وهذا

انما من غير محذور زمان بينهما مرة ابطال القول لا جزا التي لا تجزى فاذا زان بينهما زمان المحرك
 المذكور لا يمكن ان يكون ذلك الزمان محركا لانه ليس مححركا الى ذلك الحد ولا عنه فاذن
 هو ساكن في هذه الجهة فحينئذ لا يباينها قايمة في الحيز والمفروضه في المسافات المتصلة
 التي يقطعها حركة واحدة وقد ابطالها الشيخ في الشفا بان قال فباينة المحرك المحرك التي
 هي حركته عنه انما يقع في زمان كالحركة فان عنوان البايئة طرف زمان البايئة فليس
 بممتنع ان يكون ذلك لان هو بعيته ان الوصول لانه طرف الحركة عن ذلك الحد وطرف
 الحركة يجوز ان يكون شيئا ليس فيه حركة وان عنوانه انا يصدق فيه الحكم على المحرك
 باينة مياين فهو ان مفاير لذلك لان يكون بين الاثنين زمان ولكن لا يكون المحرك المذكور
 ساكنا في ذلك الزمان بل يكون قاطعا مسافة تقع بين الحد المذكور وبين الوضع المبدا
 لذلك الحد قال وكذلك ان اردوا بديك لفظ البايئة لعماسة فانه يجوز ان يكون طرف
 زمان اللاماسة ماسة ثم اقام الحجة على ذلك بان الحركة الموصلة الى الحد المذكور انما يصدق
 عن حله موجودة تسمى باعتبار كونها منزلة للمحرك عن حد ما مقترنة له الى حد آخر
 مثلا وتلك العلة هي حله وصول المحرك الى الحد المذكور لكن لا تسمى باعتبار الايصال
 ميلا فاذا في موجوده ان الوصول والميل من الامور التي يوجد في ان ليس بالامور
 التي لا يوجد في زمان كالحركة واما البايئة فلا يحدث بل وجود ميل بان حدث
 ايضا في ان يبقى زمانا مالا ولا يكون لان الذي حدث فيه الميل الثاني هو ان الوصول
 لا متناع اجتماع ميلين مختلفين في جسم واحد كما مر فاذا بين الاثنين زمان يكون المحرك
 فيه عدم الميل وبسبب عدم الميل يكون ساكنا وبعد تقرير هذه المقدمات تجوز
 الى تقرير المتن فتقول الشيخ عبر عن الحركان المختلفين بالتي يعمل حد وان يتطا
 والحد اعم من النقطة فان كل نقطة حد ولا ينعكس جميع الحركات المختلفة
 الحد واما مثلا الحركة في الكيف اذا كانت متوجهة الى غاية ثم راجعه عنها فانها انما
 ينتهي الى حد ما يرجع عنها فهي قد فعلت ذلك الحد وانما اورد النقطة بعد ذلك الحد
 لان البيان في الحركات البائية المختلفة التي يعمل نظامها في زوايا الانعطاف
 والرجوع يكون اشبهل ووضح وانما وصف تلك الحركات بانها هي التي تقع بها الوصول
 والبلوغ لان الحركة المتوجهة الى حد ما انما ينقطع بالوصول اليه فالحركة التي
 تقع بها وصول بالفعل هي منقطعة والحركة الواحدة التي لا تنقطع لا تقع بها وصول
 الا بالقوة وانما ذكر المحرك الموصول بقوله عن محرك موصول لان الحجة المعتمد عليها

200
 صفة من البنية على امتناع اجتماع المحركين المختلفين اعني الميلى ولم يسم المحرك الموصول لانه انما
 يسمى ميلا باعتبار آخر كما مر وانما وصف المحرك بأنه يكون في ان الوصول موصلا بالفعل ليس
 بذلك على وجوده في ذلك لان اشار الى امكان وجوده في ان يقوله فان الايصال ليس مثل المفاير
 والحركة وغير ذلك مما يقع في ان ثم اثبت بطلان ذلك لان الثاني بقوله ثم انه يزول عنه كونه
 موصلا الى قوله لا يكون الشيء مفارقا ومحركا وانما قال يزول عن المحرك كونه موصلا مع
 ان المحرك القريب اعني الميل الاول لا يكون باقيا عند مفارقة المحرك للحد لان المحرك الاصل
 الذي يثبت الميل عنه اعني الطبيعة او الزيادة او القوة القاسرة بما يكون باقيا يزول
 عنه ما هو بسببه كان محركا وهو الميل واسار بقوله في جميع زمان مفارقة المحرك للحد
 الى ان الزوال المذكور انما يكون في جميع ذلك الزمان حاصلا واسار بقوله ويكون صيرورته
 غير موصول دفعة وان بقي زمانا الى وجود الزوال لان الذي هو مبدل ذلك الزمان في ذلك
 لان الشيء اذا كان موصلا في زمان ثم صار غير موصلا في زمان آخر فلا بد من ان يفصل بين
 الزمانين لا يجوز ان يكون الشيء في ذلك لان موصلا ولا غير موصلا امتناع حله من التضييق
 ولا يجوز ان يكون موصلا لان الموجود ما لم يرد عليه امر يجعله فانه لا يزول والواجب
 اذا كان ما يوجد في ان كان محاله موجودا في ان الفاصل فكان الايصال الذي هو حله
 ايضا حاصلا منه وانما لم يذكر المحرك الثاني اعني الوارد المتحد لان الحجة يمتشى غير ذلك
 فان الميلى المختلفين ليسا بمتناع اجتماع لذاتهما بل لان كل واحد منهما يستلزم عدم الاخر
 ولما كان وجود الميل الاول متناع الاجتماع مع عدمه اكتفى بذكر عدمه المعنى عن ذكر وجود
 الميل الثاني ثم اشار الى تغاير الاثنين بقوله ولان الذي يصير فيه غير موصول دفعة غير
 لان الذي صار فيه موصلا دفعة واسار الى وجود وقوع زمان بين الاثنين بقوله وبينهما
 زمان كان فيه موصلا وذلك لان الميل الثاني لم يحدث فيه بعد وانما قال وهو زمان السكون
 لا محاله لا بسبب الحركة اعني الميلى معدومين وهذا قد تم الحجة قال الفاصل الشارح انها
 مبنية على استحالة تنالي الذات في اثنائه في اشكال وهو ان عدم لان يكون اما على التدريج او
 دفعة والاول باطل والابصار لان زمانا والثاني يقتضى ان يكون ان عدمه متصلا بان وجوده
 فيلزم تنالي الاثنين قال واجاب الشيخ عنه في الشفا بان قال قولكم عدم لان اما ان يكون
 التدريج او دفعة تقسيم غير مختلص هناك قسمان ثالثا وهو ان يكون عدمه في جميع
 الزمان الذي جعله فلو قال السائل ليس الحجة عن استمرار عدم ذلك لان حتى يقال انه في جميع
 الزمان الذي جعله بل عن ابتداء عدمه ومعلوم ان ذلك ليس في جميع الزمان الذي جعله

واعلم ان الان ليس
 هذا الزمان بل هو
 الحركتان وهو
 الطرف

فان الان قد ذكر في الزمانين
 لان الذي هو الزمان الاول
 فقدم ذلك الان والاع
 في كل واحد من جوار
 هذا الزمان الثاني
 ولا استحالة لان يكون
 التي معدوم في زمان
 وفي كل الزمانين

كان جوابه ان ابتداء الزمان الذي هو في جميعه معدوم ليس انما هو غير ذلك لان
ولا يستحيل ان يتصف الشيء بصفة في زمان ويكون في الزمان الذي هو طرف ذلك الزمان على
خلاف تلك الصفة قال هذا تقرير كلام الشيخ ولا شك في ما عليه من وجهين الاول ان
حصول الشيء وعدمه على التدرج غير معقول لان الحصول حينئذ يحتمل الانقسام
في الحد الاول منه مثلا ان لم يحصل شيء لم يكن الحصول في كل ذلك الزمان بل في بعضه
قبل في كماله هذا خلف ان حصل شيء وكان الحاصل هو الذي تحصل في الجزء الثاني بعينه
كان ذلك الشيء في الجزء الاول موجودا معدوما معا وهو محال وان كان غيره لم يكن ذلك
حصول شيء على التدرج بل حصول اشياء كثيرة في اجزاء ذلك الزمان واذا ثبت ان عدم
الزمان المفروض انما يحصل دفعة ثم يستمر بعد ذلك زمانا فان كل حاصل بعد ما لم يكن لا بد
له من اول حصول يكون هو حاصله فيه ويلزم من ذلك ان يكون الثاني بوسيلة
هذا التقسيم وهو ان يكون عدمه لان حاصله في جميع الزمان الذي يعد من غير ان
يكون كذلك الزمان طرف هو فيه معدوم فلم يجوز ان يقال اللاماسة حاصله في
الزمان الحاصل بعد المماسه مع انه ليس لزمان اللاماسة طرف غير ان المماسه وحيد
يكن هناك ان واحد وسطل الحجة اقول على الوجه الاول معنى الحصول على التدرج
هو حصول الشيء الذي له صوبه اتصاله لا يمكن ان يحصل الا في زمان كالحركة وما يشبهها
فان تلك الصوبه متمتع وجودا مدعوه ولا يلزم من ذلك ان يكون حصولها حصول اشياء
كثيرة في اجزاء ذلك الزمان انما من حيث صوبتها ليست بملئمة عن اشياء كثيرة بل هي
شي واحد من شأنه قبول التسمية الى اجزاء فهي قبل عروضا للتسمية لا تكون لاشياء واحدا
منطبقا على زمان ولا يكون لذلك الزمان طرف يوجد ذلك الشيء في ذلك الطرف لان وجوده
متمتع بالحصول في طرف زمان بل اجبان يحصل مقارنا لجميع ذلك الزمان واما بعد
عروضا للتسمية فيكون حصول اجزائه في اجزاء ذلك الزمان شيئا بعد شي وهذا
لا اعتبار لاني لا اعتبار الاول فهذا هو الحصول على التدرج ويقابله ما يحصل على
التدرج بل انما في طرف زمان فقط كوصول المتحرك على مسافته الى منتهىها مثلا
واما في زمان بمعنى ان يكون له اتصال منطبق على ذلك الزمان بل معنى لا يوجد في
ذلك الزمان ان لا يكون ذلك الشيء حاصله وهذا القسم ينقسم الى ما يكون حاصله في
الزمان الذي هو طرف حصوله كالكون والتدرج مثلا الى ما لا يكون حاصله في ذلك الزمان
كاللاوصول وكون المتحرك على مسافته فيما بين طرفيها فان جميع ذلك انما يحصل في زمان

في طرفه او فيه دون غيره ولهذا حكم الشيخ بتلك الصفة وحكم بان عدمه لان انما يحصل
في جميع الزمان الذي يكون ذلك لان طرفه ويثبت في كل من تصور النقطة فان الحكم بان النقطة
موجودة هناك صادق على طرف الخط وليس تصادق على نفس الخط المتصل واما الحكم
بانها ليست موجودة هناك فصا دق على نفس الخط وليس تصادق على طرفه ولا يلزم من
ذلك ان يكون الخط طرفا غير النقطة يصدق عليه الحكم بانها ليست موجودة هناك وعلى
الوجه الثاني ان ذلك يقتضي تعيين الحجة المشهورة المذكورة في صدر هذا الفصل ولا يقتضي
تعيين الحجة التي اعتمدا الشيخ عليها فان المماسه التي يجب ان يكون السبب المتوصل موجودا
فيه لا يمكن ان يكون قبل زمان دون فيه من السبب كونه متوصلا لان ذلك الزوال مفتقر
الى حدوث سبب متجدد لا يمكن اجتماعه مع السبب الاول والسببان ليسا من الموجودات
التي يحصل من زمان دون اطرافها ولا يوجد الا في اطرافها لازمة ولا مما يكون منطبقه
على ان متنها فاما اذن ما يوجد في الزمان وفي اطرافها والفاصل الشارح توهم الشيخ انما
اورد الحجة المشهورة في الكتاب والذكر تعجب من اماره اياها بعد توهمها في الشفاء والدليل
على ان الشيخ لم يقصد الحجة المشهورة اشتغال بقضية على ذكر المحرك المتوصل واسارته
الى وجوده في ان المماسه وسبب توهم هذا الفاصل هو ان الشيخ لم يتعرض لتلك السبب
الثاني بل اقتصر على ذكر محلوله وصور والسيببة عن السبب الاول ثم ان الفاصل
الشارح اعترض على هذه الحجة بانكار وجود الميل او انما بانكار امتناع اجتماع ميلين
مختلفين دفعة ثانيا ثم يعجز وجودهما في زمانين مختلفين بفضليتهما ان واحد لا يوجد
فيه اما احدهما او كلاهما ومما مر من الكلام في كل واحد من هذه المواضع كفاية **ولست**
كل حركه في مسافة تنتهي الى حد انتهى الى سكون فيكون غير الحركه التي هي مستحقة الزمان
المتصل بالحركه الاصلية هي التي تسقط بها الزمان المتصل وهي الدوريه لما قد مر من
انها السكون بين الحركتين المختلفتين شرعا في المطلوب من حركه هو بيان ان الحركه الحافظه
للزمان دوريه وتقر بأن كل حركه في مسافة تنتهي تلك المسافة الى حد ونهى تلك الحركه الى
سكون لما قد مر من غير الحركه الحافظه للزمان لان الزمان الذي هو معدل الحركه على ما مر
بالاول له ولا احد كما مضى بانه فالهركه التي هو معدلها يجب ان لا يكون لها اول ولا آخر ولكن
الحركات التي تتخللها يكون امتدادها واما مسيرها كما استوعبها والمصطفة لا يمكن ان
يصلح انما لو حركت تها في المسافات المستقيمة فادنى هي صوبه دوريه واعلم ان العاقل ليس
بشي السكون بين الحركات المختلفة يستند في الزمان ايضا الى الحركه المستدرة دون غيرها

لأن

أن

أن

لاستماع اتصال الحركات الحسنة بعضها بعضا بحسب مصدر المجموع حركه واحد والدرمان ادهو
 شي واحد متصل بحركه يكون مستند الى ما هو مثله في الاتصال التوحيدي في ما ذكر الحركه
 الجامعه للزمان متصله دائما ولا حركه متعلقه دائما بسوى الدوريه وقد ظهر من ذلك
 ان هذا المطلوب لا ينفع الى ايات السكون كذا لاقتدار **باب** انما يجب ان يقال صار
 موصل ولا يجب ان يقال ما يقولون صار مدارا لان الحركه والمقارنه الى هي الحركه منسوبة
 الى ما حرك عنه ليس يقع دفعه ولا فهم ما هو اول حركه ومقارنه وان يزول كونه موصلا
 وابع دفعه هذه العائد متعلقه بالفعل المتقدم وهو ان الجمهور يقولون حجته التي
 حكها صاحبهم اعني الى ربيها السبع عند ايات **باب** الثاني ان المحرك يصدر بعد الوصول
 مغاير ما وجد في محله من شأنيهم في مطلوبهم بان المقارنه عبارة عن الحركه منسوبة الى
 ما حرك عنه والحركه ليست تقع دفعه بل في زمان لا يوصل منها شي هو اولها لان كل حركه
 يوصل منها فانه تنقسم ايضا الى اجزا تقدم بعضها على بعض وهكذا حال المقارنه وما
 نسبها ما دون الصبح ان يقال صار المحرك مغايرقا او مباينا في آن بل يجب ان يقال ان المحرك صار
 غير موصل بعد ما كان موصلا او زال عنه كونه موصلا في آن ما كان السبع غير موصل بل في
 في آن كما نفع في زمان ما ذكره السبع في الشفاء وهو ان المحرك المشهور لا يصير صحيحه
 ان تلك لفظه المسامه بالاماسه وغير متاف لتقوله هذا لان تلك المحركه في نفسها ضعيفه في
 التي يكون بها من جهة المحرك لا يصير صحيحه بل في الفاظها بل لا غير مؤثر في الحركه
 اما المحرك الصحيح فربما تقوم فسادا اذا لم يكن الفاظها مطابقة لبعائها الصحيحه بل
 فانه لم يقال في تعريف هذه المسئله **باب** بالحركه التي يحرك ان يطلب حال الموه عليها
 من حيث هي غير مساهمه هي الدوريه **باب** في تعريف الفصل الاول من الفصول السبعه الماسه
 الموه التي لا ينابها لها هي التي يكون على اعمال او حركات غير مساهمه وتبقى الفصل
 ان الحركه العنبر المساهمه هي الدوريه فاذن الحركه التي يحرك ان يعرف حال القوه عليها من
 هي غير مساهمه هي الدوريه لا غير ولا كان هذا الحكم مدعا على ما بعد من جعل هذا الفصل
 تدنيها له وقد ظهر في هذا الفصل ايضا انه يريد بلانها به القوه لانها تنبأ بحسب الماده او القوه
باب في تعريف هذه المسئله **باب** في تعريف هذه المسئله **باب** في تعريف هذه المسئله
 ان يكون لا متناهيا فاذا حركت بقوته جسم ما من قبل ان يفرضه حركا لا ينابها هي التي
 ثم حركتها لان حركه اصغر من ذلك الجسم تلك القوه فحركات حركه الكبر من ذلك المبدأ
 الحركه من تنفع الزيادة التي القوه في الجانب الاخر فينبغي ان الحركه لا تضافها انما هي

الحال يريد بان استماع كور القوى الجسمانيه غير مساهمه واعلم ان الموه العنبر المساهمه لو كانت
 جسمانيه وحركت جسمانيه ولا يحلو اما ان يكون حركتها لذلك الجسم بالمعنى او بالشيء لانه اما
 ان يكون محلا لتلك الموه او يكون في التسمان محلا لانها الاول فلما ثبت على هذه الفصل واما
 الثاني فلما ثبت على هذه الفصل وقوله لا يجوز ان يكون جسم ذو موه غير مساهمه
 حركه جسمانيه اسما الى فساد القسم الاول والحجه عليه ان الجسم لا يمكن ان يكون لامسها
 وذلك لما هو من صوب ما هي لا بعدا فاذا حركت جسم بقوته جسمانيه من قبل ان يوصف
 حركا لا ينابها لها حسب الامتداد الزماني او حسب العدة في الموه فان غير المساهمه لا يخرج
 الفعل ثم فرضنا ان ذلك الجسم المحرك يحرك جسم آخر عندها الجسم الاول في الطسعه واما
 منه بالمقدار تلك الموه بعضها من ذلك المبدأ المعروف من تحت ان حركه الثاني الكبر من الاول
 وذلك لان المقسور اما معاوي الناس بحسب طبيعته المتخالفه لطبقة القاسم حركه هو
 فاسره ولا شك ان طبقة الجسم الاعظم يكون اقوى من طبقة الجسم الاصغر لا سيما الاعظم
 على مثل طبقة الاصغر على ما يزيد عليه ويلزم منه ان يكون معاويه للاعظم اكبر من معاوته
 الاصغر فاذن يكون حركه الاصغر اكثر من حركه الاعظم وهذا مما لم ينسبه الشيخ في هذا الفصل
 لانه ليس مما في الفصل السادس من الخط الثاني مما سبق ولما كان هذا الجواب
 واحد بالعرض وحسب رتبة الزيادة التي بالموه في الجانب الاخر الذي فرضه اللانها به
 وكذلك النقصان ويلزم منه انقطاع الاقل **باب** في تعريف هذه المسئله **باب** في تعريف هذه المسئله
 مساهمه هذا حلف فاذن هذا العرض محال واعلم ان هذا البرهان اعم ما خذ مما استعمله
 السبع فان الحاصل منه ان الموه العنبر المساهمه لو حركت العرض جسمين مختلفين لوجب
 ان يكون حركتها اياها معاويا ويلزم منه كونها مساهمه بالاساس الى احد هاتين
 فرض غير مساهمه مطلقا هذا حلف فاذن الموه العنبر المساهمه سواء كانت جسمانيه
 او غير جسمانيه صحيح ان ماسر لكونها لا احكام بالعرض والسبع حصصه بالقوى الجسمانيه
 لا غير منه في هذا الموضع هو نفي اللانها به عن القوى الجسمانيه ولا هذا من المشهور
 الذي اورد الفاضل السارح عليه بحججه ان يكون المعاوي في الحركه كمن السبع والبطون
 وحسب لا يلزم منه انقطاع احد منهما من دفع لان المراد بالموه التي يكون بها هي التي
 لانها لها باعتبار الماده او الحلف دون الشئ على ما هو ثم انه اورد عليه بطون لا آخر
 وهو ان الما ليس بها في الحوادث لا اسندا وان حركت اذ نادها كل يوم على ما هي باراد
 السبع عليهم بان قال لما لم يكون لها مجموع موجود في وقت من الاوقات لم يكن الحكم بالانها

عليها فحقها فضلا عما ان يكون مقتضيا لتأثيرها قال ولتأمل ان يرد عليه ههنا ما رده هو
 عليهم بخصه وهو ان يقول ليس للحركيات التي تعوي هذه القوة عليها مجموع موجود في
 وقت ما فادع لي مع الحكم عليها بالزيادة والنقصان قال ولقد اورد عليه بعض الامم هذا
 السؤال فاجاب ان المحكوم عليه ههنا كون القوة قوية على تلك الاعمال وهذا المعنى حاصل
 في الحال ولا شك ان كون القوة قوية على تحريك الكل اقل من كونها قوية على تحريك الجزء وتوقع
 التساوي في القوة عليها بخلاف الحوادث فان مجموعها لا يمكن ان يكون موجودا في وقت ما استحالة الحكم
 عليها استحالة الحكم عليها بالزيادة والنقصان ثم قال الفاضل والسائل ان وجوده فيقول
 انهم انما يستدلون على تساوي قوة القوة على تحريك الكل والجزء بتوقع التساوي في تلك الافعال
 وحسبنا يجوز الاشكال اقول الشيخ لم يحكم ببقائه في الحوادث الغير المتساوية مطلقا
 بل ذكر في آخر القمط الخامس ان جمعه لا يمكن ان يوجد في وقت غير المتساوي المحكوم عليه بل
 فيه اكثر واقل ولا سلم ذلك كونه غير متساوي في المدة وفي هذا الكلام نصيخ بان كبر الشيء
 وقبلة لا سيما ان كونه غير متساوي وكيفية زعمنا بوصفها وتاثيرها في المعاني النظر الاول اذا
 اختلف حقيقتها اعني جهة الكثرة والقله وخفة اللاتينية وبار ذلك ان كل واحد منهما
 في العمل او في الخارج مقدار كان او معدا فيكون محالة لا متداهة فحققتان يمكن ان يوصف
 ذلك لا مبتداه في الحقيقة محال السامعي او يستلزم عنه فيها السامعي او يوصف احد منهما
 ويستلزم الاخرى عنه والحكم لا يرد ما ذكرنا من ان مقتضى ذلك يكون في الجهة الموصوفة
 بالثبات لا يتما من خواص الحكم السامعي تاد الحكم تمامي جهة واحدة لا سامي سلب الثبات في الجهة
 الاخرى بحسب النظر المذكور واما ما ساع سلب الثبات عنه اذا كان موجودا على ما
 هو المقرر عند جمهور الحكماء وذلك لا يرتفع عنه خارج عن مفهومه وهو غير ما حث
 واذ نفور هذا يقول لما كانت لثبات الحوادث في الجهة التي تلي الماضي وازدادها في الجهة
 الاخرى كالتالي في الحال لم يكن لا يستدل بالازداد على حق السامعي محققا كما مر واما
 الافعال الصادرة عن النوع المذكور فلما كان متداهة مبتداه داخل في العرض وكانت متداهة
 لزيادة ونقصان بحسب طبائع المفسور ان المصلحة وحق ان يكون التساوي في الجهة الاخرى
 واذ حث التساوي تأثيرها في تلك الجهة ايضا ويدل على ذلك ان في الصور ان هذا ما عندي
 في هذا الموضع واما عبارة الشيخ في الجوان المحكي عنه فلم يقع الى القاطنة حتى يطرأ
 اذا كانت في محرك جسم ولا تما في ذلك الجسم كان فيقول لا كبر للمحرك مثل
 فيقول لا يصح ان يكون احد في المعنى والآخر اطوع حيث لا معاوفا اصلا لما مر من ان الساع

كور القوى الجسمانية غير متساوية بالحركة بالقدر اذ ان من اجزاء كونها غير متساوية بالحركة
 بالطبع ايضا لعدم ذلك بل في ما ذكره في هذا الفصل وهو ان الجسم من حيث هو
 جسم لا يمكن مقصدا للحركة ولا مجمع عنه بل كان ذلك القوة محله كما مر ما ذكره وضعه اذا
 مر ما يحد من عن تلك القوة كما يامسا ويصير في قول الحركية لا كان الجسم من حيث هو جسم
 مانع عنه **مقدمة اخرى** القوة الطبيعية لجسم ما اذا حركت جسمها لم يكن جسمها معاوفا
 اصلا بلا محذور ان تعرض بسبب الجسم معاوفا في القول بل عسي ان تعرض ذلك بسبب القوة
 بانه المبدأ في ان القوى الجسمانية المتساوية بالطبيعة اذا حركت جسمها ولا محالة يكون
 ذلك الجسم حالبا على المعاوفا ولا يمكن الطبيعة طبعه لكون الجسم بلا محذور ان تعرض بسبب
 كبر الجسم وصغر معاوفا في القول لأمرة المبدأ في ان تعرض معاوفا في وسبب القوة
 فاما بخلاف اختلاف على ما ساق في المقدمة الثانية وهناك تسبب في المعاوفا كما كان
 في الحركات المتسوية بسبب الموايل اعني هو في الطبيعة بسبب الموايل اعني **مقدمة اخرى**
 القوة في الجسم الاكبر اذا كانت متساوية للقوة في الجسم الاصغر حتى لو فصل من الاكبر من الاصغر
 تساميت الموايل بالاطلاق فاما في الجسم الاكبر اقوى في الاكبر منها بالقوة سببه بل كوربان
 وهذه باله المبدأ في ان القوى الجسمانية المتساوية بطبيعتها لا اختلاف في الاجسام وسبب
 ساس محالها المصلحة بالكل والصغر لا محالة منها محيرة نحوها والقاط الكاف
 واصح **استدلال** نقول لا محذور ان يكون جسم من الاجسام قوة طبعية تحرك ذلك الجسم
 بالثبات لما مر عن غير المبدأ في سرعة في المقصود وهو ما ذكره في صدر الفعل
مقوله وذلك لان قوة ذلك الجسم اكبر واقوى من قوة بعضه لوانه **استدلال** اسام الى اللحد
 الاخره **وقوله** وليس زيادة جسمه في المقدار يوجب منع الحركية حتى يكون معه
 المحركين والمحركين احده اسام الى المقدمة الاولى والى سبب الاصباح اليها وهو ان
 المعاوفا لو كانت الكثرة اكبر منها في الصغر مع ان القوة والكثرة ايضا اقوى منها في
 الصغر لكاتب نسبة المحركين والمحركين فاحده لكون ليس كذلك لأمرة المقدمة الاولى
وقوله بل المحرك كان حكمه لا محليان والمحرك كان محليان **استدلال** اسام الى ما استبان في المقدمة
 الثانية وهو كون التساوي ههنا بسبب الفواعل بسبب الموايل **وقوله** فان حركا
 جسمين معاوفا معاوفا في مقدار غير متساوية عرضا ذكرنا في غير البرهان بالاحالة
 على ما مر وهو انه من ذلك مجموع التساوي الحاشي الذي مر عن غير متساوية ويلزم منه ساهي
 الاول كما مر **وقوله** وان حرك الاضغ حركا متساوية كانت الزيادة على حركها على نسبة



مساهبه فكان الجميع مساهبا فيهم لهذا البرهان واما احصاء الى ذلك لا باللام مما ليس
 الا وحده في الحركات الصادرة عن الجسم الاصغر كذا كان في الحجة السابقة فليكن القوة
 الواحدة اوتنصف من حركتها غير مساهبه فعلا مساهبا ولم يكن فيها حركتان القوة للنسب
 الواحد بل انما يلزم المجال من حيث ذكره وهو ان يتأخر حركتا الاصغر فيسمى تأخر حركتا
 الاكبر ايضا لكونها على نسبة جسميها المتأخر على تأخر القوة العائدة اليها وهذا هو
 الكتاب واعلم اننا ذكرنا في الشرح بريدنا ان امساع كون القوى المساهبه غير مساهبه
 الحركه فيسببه بامساع صدور رسمي الحركه عنها اعني الذي بالقدر والذى بالطبع من
 ثباته لكن كما كان البرهان الذي اقامه على امساع كون القوى المساهبه الغير المتساويه
 محركه بالقدر اعلم ما هذا من الموضوع الذي استعمله فيه هذا البرهان الذي اقامه على
 امساع كونها محركه بالطبع اخبرنا واما ما حدث ذلك لانه لم يتم الا على امساع صدور الحركه
 الغير المتساويه عن قوة خاله في جسم لا متاوه فيه منقسمه بانقسام ذلك الجسم على التثايف
 كالطبيعة والقبول والفلكية المبطنة في اجسامها وبالجملة القوى المتساويه الخاله
 في اجسام السطوة والحركه بالطبع الذي يعادل الحركه بالقسر يكون اعلم من ذلك لكونه
 متساويا للحركه الصادرة عن النفوس المتساويه والحيوانه مع ان اجسامها المركبه
 لا تخلو عن عاوان بعضها طابع بسا نظرا على ما بين وما رواه ايضا اكبر النفوس
 مما لا تنقسم بانقسام مجالها لكون تلك المجال اجساما ماله فاذن هذا البرهان كان اجتمع
 حركه لكان المقصود ههنا ان امساع كون الصور الفلكية المبطنة في ههنا ما
 للحركه الغير المتساويه الكسبي السبع هذا البرهان المسمى على فصول مرسوم **باب**
 والقوى المحركه للسماء غير مساهبه وغير جسمانيه في مقارنه عقليه **باب**
 التبع في غير جسمانيه في مقارنه عقليه **باب** ان فيهما معنى وجود حركه غير
 وبار انما يكون لا دوريه وبار في الخط الثاني ان اجسام المجرى بالحركه الدوريه هي
 فاذن سائر القوى المحركه للسماء غير مساهبه وبنيت ايضا بالبرهان المذكور في الفصول
 المبيد منه ان القوى الجسمانيه لا تصدر عنها حركه غير مساهبه فالتحيز المبدى ان
 القوى المحركه للسماء لنسب جسمانيه وبالنسب جسماني يكون مقارنا فاذن هي مقارنه والمفاده
 اما بنفسها اما على التثايف المقارنه اذ حاولت حركتها فاما لما لم يخرج
 ما فيها بالقوى من الكمال الى الفعل ولا فلا احصاء لها الى الحركه فاذن هي مقصود الحركه
 التي يكون كماله موجوده بالفعل يخرج تلك الحالات المتساويه من القوى الى الفعل

وذلك الشيء هو عقل ولا يخال له يكون ذلك الشيء هو السبيل الاول للحركه السماويه فاذن القوة الاولى
 التي تصدر عنها حركه السماء مقارنه عقليه **باب** في مقارنه عقليه **باب** في مقارنه عقليه
 السماويه حركه عن مقارنه عقليه فاذن يكون من حيث ان يكون المباشر للصيرورة امرا عقليا ما في
 بل قوة جسمانيه فخواصها ان هذا الذي يتحرك هو محرك اول ونحو ان يكون اللاصق للحركه في
 جسمانيه ودرجته الصمد الحاسر من هذا الخط ان حركه السماء لا يجوز ان يكون عملا بل هو
 نوع جسمانيه جسمانيه وههنا قد حكم بانه متاخر عقلي وذلك نوع من مقارنه عقليه على ان ذلك
 غير متاخر عن الحكم بان المباشر للحركه لا يجوز ان يكون عملا لاسيما كون الفعل متاخر من جهة
 اخرى واعلم ان حركه النفس محركا على حركه العقل حركه عاني والغايه وان كانت
 هي علمه لعله الفاعل متاخر بعد افعلي من حيث انساب الفعل اليها باعتبار اعتبار
 انسابه الى ما في العلم متاخر من حيث انسابه الى الفاعل اسرار وهو ان الحركه
 العريضة ان كان جسمانيه فهو بغيره ولا فهو عقل ولا وجه لكونها مقارنه **باب** في مقارنه عقليه
 ولعلك يقول ان جار ذلك فيكون مساهبا في الحركه لادام الحركه فيكون اخر هذه الحركه
 فاسمع اعلم انه يجوز ان يكون محرك غير مساهبا في الحركه حركه سائر اخره يصدر عن ذلك
 الاخر حركه غير مساهبه لا على انها تصدر عنه لو انما صدر على انه لا يزال يفعل عن
 ذلك المتاخر الاول بفعل واعلم ان قول لا يعطى الاخر المتساويه غير المتساويه الغير
 المتساويه والمتاخر المتساويه على سبيل الوسايطه غير متاخر على سبيل المتاخره وانما
 يمنع في الاجسام احدى هذه التلبه فقط معنى السؤال انه ان جار ان يكون المباشر للحركه
 الحركه السماويه جسمانيه فيكون تلك القوى مساهبه الحركه لادامه الحركه فيكون
 حركه الغير الحركه السماويه اللامعه هذا حلف وبه على الجواب بانه يجوز ان يكون محرك
 غير متحرك عقلي غير متساوي الحركه حركه في حاله في جسم اني يحل منه في تلك القوى
 بامور متصلة غير قاره هم يصدر عن تلك القوى حركه غير مساهبه في ذلك الجسم
 لا على انها تصدر عن تلك القوى لو انما صدر على انها تفعل انما عن ذلك الحركه العقل
 وتعمل بحسب اعتبارها بل كما راد في السان الفرق بين الاصول غير المتساويه
 المتساويه غير المتساويه على سبيل الوسايطه وبنيت تلك التاخرات على سبيل المتاخره
 وذكر ان المنع على القوى الجسمانيه هو بالبال فقط واعتبر من الفاصلة المتأخرات
 الامور الحادثة في النفس الجسمانيه لا يجوز ان يصدر عن العقل ان التاخر يكون عليه المتأخر
 وان جار على صدور الحركه عن غير احصاء الى النفس فحسب ان تلك القوى هي

من القوى الجسمانية ما لا يتوهم على افعال غير متناهية اذ افعالها غير الجارية اما
والجواب ان المتصور انما يتوهم على الذات بسبب وجود الحركة الذاتية والحركة لا يتوهم
الا عند تحريك احوال في حركتها متسوية الى اراخ او مثل طبعي او مسري يكون كل حركه
غلبه احد حال وكل حال على احد حركه فيحصل التحرك في المجرى كالمحرك اذا
كان من محرك يحرك احواله وليس هو محيل ولما امتنع في الفلك انساب تلك الاحوال
الى طبعه او تستوي تلك انسابها الى نفس اما الاحمال يكون القوى الجسمانية موجه على
غير المساهي بحيث لا يتوهم انما عن العقل وليس الارام على السمع لانه غير ما صرح به لكنه
لا يتصور فيما لا يتوهم انما عن افعاله **اسرار** فالمدد المعارف والعلل لا بد ان ينص
بمنه كجوانب نفسانية للتفكير الجسمانية على هيات بنسابة يسوية تتوهم منها الحركه
السمويه والحوال المذكور من لا سعاد لان افعال المعارف فيحصل فاصبح ذلك المتصور متصل
على ان المحرك الاول هو المفارق لا يمكن غير هذا منه بان الكسبه صدور الاحوال المحركه
في النفس العقلية عن الحمل وصدور الحركه كالحركه عن النفس وهو معنى السمع
استقرباد فاحذر المساهي من سبب ان محرك كل حركه محركا غير متناه وانما غير
مساهي الموضع وانما لا يكون يتوهم جسمانية فحصل عنه كثير من اصحابه حتى طبعوا ان الحركه
يعد الاول من محرك بالحركه لانها في اجسام والعن انهم جعلوا لها صور ان عملها لم
يخصوهم ان الصور العقلية عنهم ممكن جسم ولا هو جسم فهو غير ممكن لما يحرك بداه
او يحرك بالحركه اي نسبت محرك بداه وانما ان جميع لم يستخرج ان يقول ان النفس
الناطقة التي لها محرك بالحركه من لا محار وذلك لان الحركه نال الحركه هي ان يكون
فصار له وضع وموضع بسبب ما هو فيه ثم يزول ذلك بسبب زواله عما هو فيه الذي
هو مبطوع فيه **سار** في بيان كثر العقول ان هو ما من المساهي طبعوا ان المساهي
في جميع السماوات واخذوا ان المعلم الاول قد حكم في موضع بوجهه وفي موضع
آخر كثره وذكرنا وجه كل واحد من هؤلاء من ذلك الموضع وهو ان الحركه في السما
هي موهبة الطبيعة في اجسامها وانهم الفول يحركها بالحركه من الخلق المحرك
بالذات يحرك بالحركه المحرك المتحرك يحتاج من جسم محرك الى محرك اخر واساسل
ان يحرك من المحرك غير محرك من جسم هو محرك فالواحد لك المحرك الذي يحرك
من جسم هو محرك هو العله الاولى او العقل الاول وسائر ما عدل ذلك الواحد من
المحركين محركا اما بالذات واما بالعرض وذلك غير واحد لانه يجوز ان يكون المحرك

255
غير محرك من جهة ما هو محرك فيكون محركا من جهة اخرى مثلا من جهة كونه حلا
في مادة وهل هو الذي حركه على الاكفاء بالصورة المنطقية في مواد الافلاك دون
المعارف والاعمال في هذا الفصل عليهم بسبب احد ما قول المعلم الاول فانهم
يدعون ملازمه من جهة وذلك انه صرح بان محرك كل حركه محركا غير متناه وان
الحركه الغير المساهي لا يكون موهبة جسمانية وهذا ان المولى ان محرك كل حركه جوه
منافق لكن التوهم المذكور قد غفلوا عن جمع المولى وانما اجتمعا والذات انما عرفهم بان النفس
السماويه تصور ان عملها هي تارة تسوقا تارة وتغير بدليل ان المتصور العقل لا يمكن
ان يكون جسم او قوة جسم لما ليس في المبدأ الثالث وكل محرك بالذات او بالعرض هو جسم
او قوة جسم فاذن المتصور العقل لا يمكن ان يكون لا يتحرك بالذات او بالعرض لكن المحرك
السماويه تصور ان عملها يدعونهم فاذا في عقول مفارقة غير متحركه بالذات ولا بالعرض
ثم ان السمع اراد انهم من يظن ان النفوس الناطقة متحركة بالحركه من سبب النفوس
الفلكية بما يبين معنى الحركه بالحركه في ذلك المعنى عن النفوس الناطقة وجميع ذلك
ظاهر واعلم ان المحرك من المشايير لا يذهبوا الى ما ذهب اليه اليوم المذكور انما ذهب
اليه يوم منهم لا مرد يحصل لهم ذلك على ذلك قول الشيخ في كتابه الموسوم بالمبدأ
والعاقبة انه قال في تلك العنارة والفيلسوف يضع عدد الكرات المحركه على ما كان
طهر في زمانه وينبع عدد هائل من المبادئ المفارقة ولا سكينه يصرح ويقول في
رسالته التي في المبادئ ان محرك حركه السماء واحد لا يجوز ان يكون عددا كثيرا وان لكل حركه
محركا ومشتوقا بخصانه وثا مبطيوس يصرح ويقول ما هذا معناه ان لا شبه ولا
وجود مبدأ حركه خاصه لكل بل على انه فيه وجود مبدأ حركه خاصه له على انه معصو
منافق **سار** الاول ليس به جبهتيان او حداثيته فيلزم كما علمت ان لا يكون مبدأ الا
لواحد بسيط اللهم الا بالتوسط وكل جسم كما علمت مركب من هتولي وصورة فسهل
ان المبدأ ابرز بوجوده عن اشياء وعن مبدأ فيه اثنان ليصح ان يكون عنه اثنان فحاله
علمت انه ليس ولا واحد من الهيولي والصورة على الاخرى لا تطلق ولا واسطه لا تطلق
بل بما كان الماهو عليه لكل واحد منهما اولها معا ولا يكونان معا علمت ان لا يتوهم
بوسط فالمعقول الاول عقل غير جسم واثبت من ذلك وجود علة عقول غيبية
ولا شك ان هذا المبدأ الاول في سلسلته او في حيزها العقلية هو الذي هو المبدأ الاول
الاول لا يمكن ان يكون جسم بل هو عقل مجرد قال الفاضل الساري في هذا الفصل في علم

الذي يليه على بيان الطريقة الثالثة لاسان الحمول في غير ما في هذا الفصل من المبدأ
 الاول ليس فيه كثرة لواحد ايته كما في بقية النظم الرابع فليكن كما علمت في النظم الخامس ان
 لا يكون مبدأ الواحد بسيط الا بالنسبة وكل جسم كما علمت في النظم الاول موكب من
 هينولي في صورة متفخ لكرار المبدأ الاول لو خود الجسم يكون مولفا عن شيئين او يكون
 وجود الجسم عن مبدأ فيه جيتان ليصح ان يندرج عنه الهنولي والصورة معلا علمت
 في النظم الاول ايضا انه لا واحد منهما هله ولا واسطه مطلقة للاخرى بل هما حار معالي
 علمه توحد كل واحد منهما فان ايجاد الموكب يسوق باحاد اجزائه او يوحد هما معا
 ولا يجوز ان يكون علمتهما العرته شيئا غير منقسم فاذن العلول الاول جوهر بسيط ليس
 بجسم ولا غير جسم ولا نفس بل هو عمل محض وقد مع ذلك في هذا النظم
 وجوده علة عمول متباينة الذوات هي مبادي تحريكها فلاك ولا سكر ان هذا المبدأ
 الاول في سلسلتها اي هو ايضا محرك للعكر هو اول الافلاك وفي جزها العنق اي هو
 محرك الفلك اي يكون مشاركا لها في التجرد والبراة عن القوت **تنبيه** قد علمت ان الجسم
 ان اجسام الكربة العاليه افلاكها وكواكبها كسره العدد في هذا الفصل مسجل على اربعة
 مطالب الكربة انما هي بيانها ولذلك سميتها لتبين وانما حركتها هي بيانها وتبينها على
 كسره الحمول في الاول هو معرفة كسره الاجرام العاليه والباقي معرفة كسره محركها اعني
 بموتها والباقي معرفة كسره متشوقاتها اعني عقولها والواحد معرفة اختلافها والباقي
 بعد اشراكها في حصول الامور وفي احوال الفصل تدعى على تعريف علمها العاليه وقد
 لبيان ذلك اما المطلوب الاول فالنظر فيه من العلوم الرياضية ولذلك قال فيه قد علمت
 ان تعلم ولم يشغل ببقائه وانا اورد حاضرا نظار اهل تلك العلوم فيه على سبيل
 الاحتمال فاقول الاجرام العاليه تنقسم الكواكب الى افلاك اما الكواكب فيقسم الى سيارا
 والى نوابغ والسيارات سبعة والنوابغ كسره كسره في مذكر من منها الف وبقية
 وغسرون وكما والطريق الى معرفة وجود الكواكب هو الحان اعني الى معرفة
 متبناها وبيانها هو الرصد واما الافلاك فليس والطريق الى اسانها الاستدلال بحركات
 الكواكب الموقوفة بالرصد بعد فهم اصول الحكمة وهي اسناد كل حركة الى جسم محرك
 بالذات فيحرك ما يحتوي عليه بالعرض وجوب الاتصال بالحركات الفلكية المندرجة
 البسيطة ووجوب التشابه فيها واتباع الخلق والقيام على اجرامها وقد اختلف اهل
 العالم في عددها اختلفوا في روائه بعد ان قسموها الى كسره يظهر منها حركه

حركه واحد اما بسيطة او مركبه والى جوية تفصل الكسره اليها فالمراد اسوانها ²⁰⁶
 افلاك كسره كسره بعضها بعض من سائر سائر العالي محلات السائل ويكون مركز الجميع
 مركز الارض واحد منها وهو المحيط بالكل تلك النوابغ فانه مما لا بد منه وان كان كون النوابغ
 على افلاك كسره ممكنا وهذا الفلك هو ايضا من البروج وسبعة للستار ان السبعة على
 النصف المسمور وان كان فيه ايضا اختلاف المباحرون وادوا واما اجزاه فمكونة من مركب
 الكل بالحركة اليومية وجعلوه محيطا بالكل ثم ان الموقف جعلوا الفلك الكلي لكر كوكب
 متصلا الى اجسام كسره بعضها اختلاف حركات كرا الكوكب طول وعرض واسما
 ورجعه وسرعة وبطو او بعد او من الارض من غير المحصلين منهم من جعل
 تلك الاجسام اشكالا غير الكرم كالفائس المنشورات والخلق والرفوف وامثالها
 وجعلوها مصنوعة في جوف مثل عليها هو ثخن فلكه الكلي منهم من جعلها في كسرها
 ايضا مختلفه كالفائس بسرخاء او تارها عند الرجوع وما يقابل عند الاستقامة
 وكالفائس بالمال البكر واداء من غير اسناد ذلك الى حركه بسيطة فتشابهها
 كله مع اختلافهم في اعدادها واما المحصلون الذين يبرمون الموازين الحكمة بعد
 اختلفوا ايضا في اعدادها بعد ايامهم على وجوب اسنادها سكال وحركه والمعلم
 الاول كرا عدد الجميع بمزج خستين فافوقه والمباحرون المتعمرون لاصاد
 نظامهم من الفاصل اشوا الكوكب فلكا ممثلا بفلك البروج مركبه مركز العالم مما سيجل
 معوما يوفه ومعلوم محلاتها كسره وهو فلكه الكلي المشتمل على سائر افلاكه الا ان
 فان مثله المستقيم فلكه جوههم محيطا بفلكه اخره يسمى المائل هو في شمل على سائر
 افلاكه وملكها خارج المركز عن مركز الارض متفصل عن المائل او المائل تماثل محلاتها
 ومقرها على نقطتين يسمى اهل عن الارض واجا والاقرب منه خصصا ملكا آخر
 يسمى بالند وبقية محيطا بالارض هو في خارج المركز يماثل محله سطح على
 نقطتين يسمى اهل عن الارض خوة واقربها خفيضا ما حلا الشمس في ما يكتفي
 باخذ الفلك اعني خارج المركز والند وبقية من غير رجحان لاهل على اجرامها
 الحركات الا ان بطليموس باي اثبات الخارج لها اولى لكونه ابسط والكواكب البسيطة
 موكب في بل او برها كسره سائر سطوحها سطوح البند او بر على بطة والشمس
 موكب في الخارج المركز وزادوا العطار ذلكا اخر خارج الموكب ايضا وله ملكا
 خارجا الموكب سائل المائل على اهلها اسمها سائر المائل على افلاكه وهو المستقيم

على
المذكور وتسمى الدائرة على الثاني اسمها المهيكل عليه وهو المسمى بالحامل لنفك البدن وادهر
المستعمل عليه فيكون جميع افلاك الكواكب المستعملة هذه النجوم راسين وعشرين مع
الفلك العظيم اربعة وعشرين منها مواضعها المذكورة الارض من ثمانية خارجة
المزاج عنه وبقية افلاك تدور بحرك الفلك الاعلى بالحركة الاولى اليومية السريعة وحرك
مادونه بحركته وتحرك فلك الثوابت بالحركة الثانية البطيئة وتحرك مادونها بها والكل
ملك من الباقية حركه خاصه لا الممتلأ الستة التي فوق القمر فاما لا تحرك غير الحركس
المذكور من فينظم الرجعة والاستقامة والسرعة والبطء والقرب والبعث بحركات
الافلاك الخارجة المذكورة التدوير وتترك حركات الكواكب المختلفة الطولية من هذه
الحركات على الفصل المذكور في كتب الهندسة ويبقى الحركات العرضية الموجودة للدوائر
الخمس المعتبرة وبعض اختلافات الخمسة والقمر والحركة المقتضية لساقص البعد
قطبي الفلك العظيم على ما ينظر ان هذه حركات الكواكب حقيقه مصاحبه الى ايات
اجرام اخرى تحرك بها وقد اشار السبع وعصروه من الحكماء والمهندسين الى عدد من
الافلاك ينبغي ان يضافه الى ما سبق اجل هذه الحركات لا ان لا يراى لم يبق بعد على ذلك
انعامها على ما سبق ذكره فهذا هو المول المجمع عند الافلاك **والسبع** ويلزمك
على اصولك ان تعلم ان لكل جسم منها كان فلكا محيطا بالارض من مواضع المذكورة خارج
المركز او فلكا غير محيط بالارض مثل التدوير او كوكبا شاموا هو مركزه مسندا
على نفسه لا تحت الفلك ذلك عن الكوكب وان الكواكب تسفل حول الارض بسبع الافلاك
التي هي مركزه فيها لان تحركها اجرام الافلاك وتزيد في ذلك بمسوره اذا ما حال
القمر بحركته المصاعفه واوجيه وحال عطاردي اوجيه وانه لو كان هناك الفلك
يوجيه جريان الكوكب او جريان فلك تدويره لم يعرض ذلك كذلك وهذا هو المطلوب
الثاني وهو معرفة كنه النجوم من الحركات المذكورة الافلاك وهو محتمل حكمي ولدك قال اوله
على اصولك واعلم انهم احتملوا انصاف حركات الافلاك الخروجه لكواكب السبع
قد ذهب عدو الى ان كل كوكب منها يدور مع افلاكه منوله خروجه واحد ذو راسين
واحد يتعلو الكوكب اول تعلتها واما افلاكها واسطه الكوكب بعد ذلك كما سئل
الجنون عليه اولها واما عصابه الباقية بعد ذلك في توسطه فالنجوم الحركه متعده
عن الكوكب الذي هو كائنه افلاكه التي هي الجوارح ولا اعصابه الباقية وعلى هذا
التي قد يكون المقصود من الملكيه تشعاع الفلكيين العظيمين وسبع للسيارات وان افلاكها

٢٨
ودهبها فون الى ان كل فلك من الافلاك المذكورة ذو راسين محوره اياه وكل فلك كل كوكب وكل
اشياء الكواكب اصاح حركات وضعيه على انفسها كما اثبتوا افلاكها فان حكمها في حروب
احراج الارواح المكنه من النجوم الى الفلك واحد وهذا شيء غير محسوس مما في
البراهين الفرفان لم يكن محسوسا خيالا بل في الحقيقة انكاس كائني من الحالات ونسبي في
او اجساما موجوده واقعه بخلافه بل كان شيئا موجودا به باسباب جميع الارواح على حاله
واحد لم يكن له حركه استدل به لكن الحكم القطعي فيه مشكل ولا طبرانه لا يكون سامودا
فيه لو هو راسا طيه وامساع تغص عن وضعه الطبيعي وحول البقوس الحركه على
هذا البراي عدد الافلاك والكواكب جميعا والسبع حكم يدرك الكتاب بقوله ان لكل جسم
منها فلكا كان او كوكبا شاموا هو مركزه مستدل به على نفسه لا تحت الفلك ذلك عن
عن الكوكب فيكون ما ذكرناه قبل من حروب كون الافلاك الخارجة المذكورة التدوير الكواكب
مختصه ولا بدلع بصور كماله زايده على صور الممتلأ ثم ان الشيخ نفي الوجه المذكور
الله عند العوام وهو ان الكواكب تحرك الافلاك بحرك الحيات المياه فان القول
نكر الحركات المقتضية لكس المحركات من عليه وانما انما يشترط احد هما البرهان الكلي
المسلم وهو امساع الحركه واللباس على الاجسام دوار الحركات المسند به بالطبع
والله اسار بقوله وان الكوكب ينقل حول الارض الى قوله لا بان تحركها اجرام
الافلاك والثاني بهان جدي وهو ان الارض والاعصار يدان على مواضع مركزه
التم اوجه في كل دور مرتين وهو عند كونه في الاجماع والاسمينال وحضيضه ايضا
مرتين وهو عند كونه في ربعي الشمس وكل كوكب على مواضع مركزه وير عطاردي اوجه
في كل دور مرتين احد هما عند كونه في ثار ثمانية في اول العقرب بالتقريب والثاني
عند كونه في اول الثور الا ان اوجه العقرب يكون ابعيد عن الارض من اوجه النوري
علاق الفرفان اوجيه متساويان موافقه حضيضه ايضا مرتين على المتساوي وهو
عند كونه في اول برج السرطان والجوز فادن اوله يكون الفلك الحامل للتدوير حركه
كالبدن وهو الذي يطع الحامل بحركه وحل لم يعرض ذلك كذلك والوجه في القمر
قوان جليل تدويره بحرك الى بولتي البروج كل يوم اربعة وعشرين جروا وكس
جرو من ليمايه وستين جروا هي المحيط وحمل البدن معه والمائل بحركه
وحركه المهيكل جنعا الى خلاف البوالى احد عشرين جروا وكسرا وحمل الحامل حركه
التي تجعله من كونهما فصلا حلاق الجهمين وسبع حركه مركز التدوير عن موضعه

الاول بلبه عسرجروا وكسرا والبعدي والحقى وان يسمى ان يكون مركزا للبدور عند
 مواضع السمسرة اوج الحامل فاذا تحرك الفلك كان موضع المواضع حركتهما
 المذكورين صار الاوج مما يلي اوج السمسرة على بعد احد عسرجروا وكسرا من
 ذلك الموضع ومركز البدور مما يلي الجانب الاخر على بعد ثلثه عسرجروا وامنه وكسرا
 السمسرة حركتها الخاصة بما قربها من جروا الى الجهة التي يلي المركز منه ايضا وكما ان
 متوسطه من الاوج ومركز البدور على بعدين متساويين كل واحد منهما انا عسرجروا
 وكسرا ومجموعهما هو بعد مركز البدور من الاوج ويكون ذلك البعد ضعف
 المركز عن السمسرة في البعد المضاعف سميت حركه الحامل بذلك البعد بالحركة المضاعفة
 وهكذا يوما بعد يوم حتى اذا صار بعد المركز عن الشمس ربع دور وبعد الاوج عنها
 من الجانب الاخر انصار بها وكان من الاوج والمركز نصف دور وان المركز مقابل الاوج
 اعني الحضيض واذا صار بعد المركز عن الشمس نصف دور واسمى له الاوج الجانب
 الاخر مواضع استعمال السمسرة وكذا في البروج الاخر فاذن المركز هو الاوج في
 الاوج والاسمى والاضيق في البروج وما عطا رد فلما كان له فلكا جارحا
 المذكور اعني المدبر والحامل واوج المدبر يحرك حركه الحمل المظلمة المنبهة في رماها
 الى اول الحفرة وكان المدبر يحركها بالحامل على خلاف التوالي ويدرس سيرا الشمس
 والحامل يحركها بالبدور على التوالي ضعف ذلك وكان البعد من الاوج مقصيا ان يكون
 البدور في الاوج وحاصل اوج الفلك كان عن ذلك الموضع ان يصير بعد المركز
 عن اوج الحامل ضعف سيرا الشمس وعرا اوج المدبر بعد دهاة اوج الحركس عمله
 من الاكثر فضا من سيراها والبعد بين الاوج وبينه فيكون اوج البدور متوسطا
 بين اوج الحامل ومركز البدور حتى اذا صار بعد المركز عن اوج المدبر نصف دور
 اسمى له اوج الحامل من الجانب الاخر فواهاه المركز عند حضيض المدبر واخذ
 ذلك كان المذكور في هذا الاوج اقرب الى الارض مما كان في الاوجين معا ويكون اقرب
 ما يكون المركز من المدبر في موضعين متساويين البعد عن اوج الحامل ويكون
 محالة الى الاوج الا في اوج منها الا اوج الا بعدد هما اول السوطان والحوث فانها
 على التثنية من الاوج الا بعدد وعلى التثنية من الاوج الا في هذه حال الفلك عطا رد
 في اوجها اجمع وقصوتها الى اوج الحامل من دور واحد وذلك مما يقتضي
 الحد من يكون الحركتان مستندة الى الاطلاق الى الكواكب انفسها واذا تبع خرق في اوجها

الاطلاق وان كان الفاصل السارح خوار كون الجسم الواحد محركا بحركتين مختلفتين في الاوج
 الاسمى الى جهة بلوم الحصول في تلك الجهة ولو اسفل الى جهة بلوم حصوله دفقة في جهة
 سواء كان لا شغل في الدار او بالعرض او بهما والى افعال اناس في الدار يحرك الى جهة
 والنقلة عليه الى خلافها لانما لم يحرك ان يكون للنقلة وقته حال حركه الدار والحوث
 حال النقلة وهذا وان كان مستبعدا لكن لا يستبعد عند فهم الاعراض من البرهان والحوث
 ان الجسم الواحد محرك بحركتين مختلفتين من جهة واحدة كان بل يحرك حركه واحدة
 مركبتين هما فان الحركتان اذا تركبتا كانت الى جهة واحدة اذ كانت حركته تتساوى مجموعها
 وان كانت مختلفتين متضادتين اذ كانت حركه متساوية لفصل البعد عن على البعد او سكونا
 ان لم يكن فصلا وان كانت في جهات مختلفتين اذ كانت حركه مركبة الى جهة متوسط تلك
 الجهات على مستقيما وذلك على ما سار المبرهان فاذن الجسم الواحد لا يحرك من حيث
 فهو واحد لا حركه واحدة الى جهة واحدة لان الحركه الواحد كما يكون متساوية فعل
 يكون مختلفة وكما يكون بسطه فعل يكون مركبة وكل بسطه متساوية وكل مختلفة مركبة
 ولا ينعكسان والحوث ان الجسم الواحد يكون بالقياس الى محركاتها الاول بالدار والى غيرها بالعرض
 ولا يكون جميعها بالقياس الى محركاتها واحد بالدار بل لو كان فيها ما هي بالقياس اليه
 بالدار لكانت واحدة ما عطا واذا ظهر ذلك فقل ظهور انه لا بد من كون الجسم محركا
 بحركتين حصوله دفقة في جهة واحدة وعرض ذلك الى اربكان في مستبعدا فصلا عن
 محال **قول** وتعلم انها كلها في سائر الحركه السوفيه الشهيرة على ما سار واحد
 وتعلم انه لا حور ان حال ما يقال ان السافل منها محسوسه الخاص هو ما قوه **هـ**
 وهذا هو المطلوب الثالث هو محسوسه كبره الحصول فان اختلاف الحركتان يسمى
 اختلاف مادتها المتسوية كما مر وانما يتبع ذلك بعد ابطال القول بان الفلك السافل
 انما يحرك سوبا الى الفلك العالي كما مر والعاملون به محمولون اول الاطلاق ولما ساكنا
 متساويين غير متساويين بطبعه الاحصاح وهذا البرهان مما قال اليه ابو البركات البغدادي
 واتسده الى انقراط من الفلك ما وانما عجز السمع عنه بقوله ما يقال اساره الى انه
 ملزم لقوم ولا يندم ابطال هذا البرهان في الفصل الثاني عشر من هذا المظلم يعرف
 بها ذلك واذا ثبت انها انما يحرك سوبا الى متساوية المجره الى الاجسام المختلفة
 ما فعلت هذه الفلكين بموسى تسعة يكون الحصول المتسوية ايضا تسعة عاشرها
 العمل المحسوس في نفاصه على عالم الكون المساد الذي يعمونه العمل الفعال وعلى

المذهب الذي ذهب السبع اليه يكون عندنا عند الاملاك والكواكب زيادة واحدا واعلم
 ان العدد المثلث الذي هو ما يطع بان المعقول ليس اقل منه اما كونها الكثر منه من
 المحمل اذ لم يزل على امتناعه دليل **قول** هو يعلم انها لم تختلف فصاعدا وحركانا
 ومواضعها بطبع الاول ليست من طسعة واحدا بل هي طابع شتى وان جمعها كونهما تحت
 القياس الى الطابع الخضرية طبيعة خامسة وهذا هو المطلوب الرابع وهو مقرر
 اصلا ولا يحتاج الى اعادة الطابع والاسم استدلال على ذلك احصاء الاوصاف والاشكال
 والحركات التي هي منصفاه الطابع كما تقدم بيانه فاذن هي مختلفة بل انواع وكل نوع
 منها لا يوجد الا في شخص واحد ويجمعها معنى مشترك في استدلال الاشكال والحركات واسماء
 روائعها لا يكون الاشكال وذلك المعنى طبيعة عامة هي منها خبير يتحمل عليها وهي التي
 يسمى بالقياس الى الطابع الخضرية طبيعة خامسة **فالتسعة** فيبقى كذا ان تظهر هل
 عددان يكون بعضها سببا قريبا للبعض في الوجود ام استنباطا تلك الجواهر المتعارفة من
 ههنا نوع متباين ذلك كذا هذا هو الحق على تحريف المبادئ القاعلية لهذه الاحكام
 احكام مثلهام جواهر متعارفة والوعود لبيان **كذلك** اذ امرضا جسمنا من
 عنه فعل فاما انصل عنه اذا صار شخصه ذلك الشخص المعين ولو كان جسم فلكي علة
 لجسم فلكي جوته لكان اذا اعتبرت حال المعلول مع وجود العلة وجدنا الامكان
 وايما الوجود والوجود بعد وجود العلة ووجودها ولكن وجود المحوى وعلم
 الخلا في الحاوي هما معا فاذا اعتبرنا شخص الحاوي الخلة كان معه للمحوى امكان
 شخص العلة متقدم في الوجود والوجود على شخص المعلول فلا محال ان يكون
 علم الخلا واحتمال وجوده او غير واجب مع وجوده فان كان واحتمال وجوده
 كان الملا المحوى واحتمال وجوده وبيان انه يكون ممكنا مع وجوده وان كان عدوا
 فهو ممكن نفسه واحد علة فالخلا غير ممكن بذاته بل يتسبب وبيان انه ممكن بذاته
 وليس معنى السماوان علة لما تحته والمحوى فيه قال الفاضل الشارح هذا الفصل
 مع خمسة فصول بعد تسهيل على الطريقة النافعة لاسان الحقول وهي ان يتبين اسماع
 كون الاحسام والجسمانيات على الاشياء من الاحسام ويلمح منه ان يكون علمها المتعارفات
 ولا يجوز ان يكون الاول تعالى علة لها اسماع علة لها اسماع **ص** صدور الجسم عنه بلا
 واسطة كما مر فاذن علمها متاخر بان هذا الاول وهي الحقول **اقول** والمقصود من هذا
 الفصل ان اسماع كون بعض الاحسام العالية علة لبعضها كاسم الاحسام العالية

203
 منقسمه الى جاو ومحموى وكاس عليه الحاوي على بعد الجوارق الى الوهم ولم يمان
 امساعها واعلم ان البرهان قائم على اسماع صدور جسم عن جسم او عما جلع جسم
 الوجه العام على ما سياتي لكن لما كان لبيان اسماع كون كل جسم حاو علة لمحموى طريق
 خاص هو اسناد اسم لسيور الخلا قدم ذكر هذا الوجه ووسمه بالهداية فان سلوك
 الطريق الخاصة الى الهداية احوح من سلوك الشوارع العادية وهذه الطريقة مسبوقة
 على بلع بعد ان احل بنا ان الجسم لا يمكن ان يكون علة لوجوده لشي لا يوجد ضروريه
 محضا معسافا فان الطابع النوعية ما لم يكن اسما محضا معسافا لم يوجد في الخارج والاسم
 ان العلة لما كاس متقدم بالذات على معلولها كان وجود المعلول وجوده متاخر
 عن وجود العلة فان اعتبر المعلول مع وجود العلة كان حاله حصيدا لا مكانا لم
 يح وجود كل ما لم يح وجوده كان من شأنه ان يح وجوده في العالم ان الشبهين اللذين يكونان
 مضافا معيه المصاحبه لا ينافيه بل محبة محبة لا يمكن ان يكون احدهما علة لآخر فانهما
 لا يتجانسان في الوجود ولا مكانا في الزمان ذلك يقتضي امكان ابتكائهما وتغيرهما في
 بعد تقدم هذه المقدمات بان يقال لو كان الحاوي علة للمحموى لسبقه مقتضى ما لا يتناه
 في المدة الاولى وحصيدا كان وجود المحوى اذا اعتبر مع وجود الحاوي المسحوص
 موضوعا لا مكانا لا يتناه في المدة الثانية ولكن علم الخلا في داخل الحاوي امر متاخر
 اعسار اعتبار وجود المحوى بحيث لا يمكن ابتكائه عنه فاذن يلزم ان يكون هو ايضا مع
 وجود الحاوي الشخص ممكنا لا يتناه في المدة الثانية في جميع الاحوال **والا** كان
 الخلا ممكنا لكنه مجتمع لذاته هذا خلف فاذن الحاوي ليس علة للمحموى واعلم ان قولنا
 الخلا ممسوع لذاته ليس معناه ان الخلا ذاتا هي المتضمنة لاسماع وجوده بل معناه ان
 بصره هو المسمى لاسماع وجوده والمقارن للمحموى هو الذي ما يتصور فيه فان
 المحوى من حيث هو ملا لا تصور الامع ذلك المعنى لا تصور الامع بصر المحوى من
 حيث هو ملا فاذا تخقق هذا سقط ما يمكن ان يتسكك به وهو ان يقال كون عدم الخلا
 واحدا لذاته متاخر في كون ما معه اعني وجود المحوى واحدا لغيره وذلك لا ريب في ذلك الحق الذي
 سئل وجود المحوى هذا العرض هو الذي يحول المحوى بحيث يمكن ان يتصور معه
 الخلا حتى يحكم بوجوده بالمعنى المذكور ولذا حكم باسماع افاده وجود المحوى
 والحاصل ان المحوى يكون واجبا بغيره اذ لم يكن معلولا للحاوي اما مع كونه معلولا
 للحاوي فهو مجتمع لذاته لا واجب بغيره ويعود الى المربع يقول قول السبع اذ امرضا

لان الخلا ممسوع لذاته

حسبما الى قوله ذلك السخص المعبر اسارة الى المقدم الاول وقوله فلو كان جسم ملكي الى قوله
 وحيد تبالا مكان متصلة هي اصل العناس فان العناس استثنائي واما اوردنا اليها كالمعبر
 مقتضى هذا الواضع بميزان ابراهه مخصصا وبصل الميزان لا يصاح وهذا البالي
 هو المقدمه الباليه وقوله واما الوجود والوجوب فبصل وجود العلة ووجوبها
 بان لا يكون الحكم الكلي وقوله ولكن وجود المحوى وعدم الخلال الجاوي مما عا اسسا للبال
 على سبيل الاجمال فيه اساره ما الى المقدمه الباليه ثم انه عاد ودخل البالي مخصصا
 بهذا الموضع بقوله فاذا اعتبر بالسخص الجاوي العلة كان مع المحوى امكان
 بسخص العلة مبداه في الوجود والوجوب على بسخص العلول ثم عاد الى ان
 البالي مفضلا مبال فلا يخلوا ما يكون علم الخلال واصابع وجوبه اى مع وجود
 او غير واحد مع وجوبه فان كان واصابع وجوبه كان الملا المحوى واصابع وجوبه
 ايضا لما يشاء في المقدمه الباليه كانه محال يكون مكميا معه هذا حلف وان كان عدم الخلال
 غير واحد مع الجاوي فهو ممكن بمسره واجب بعله بالخلا غير ممتنع بانه بل بسبب
 هذا حلف واحد ليس من السماويان علة للمحوى فيه وذكرنا الفاصل السارح ان قوله
 فاذا اعتبر بالسخص الجاوي الى قوله تنقسم العلول بكونها مفرده او اولاد وحده
 لئلا يتسوس بظن المحه بسببه والكلام بسط على وجهه وضم ما قبله الى ما بعده واقول
 لا يقتصر على ما مفرده او لا غير كاف في هذا الموضع لانه لم يقرر هناك ان يكون العلول
 مكميا مع العلة واحدا بعله ولا يقتصر عليه لا يقتل بمارنه عدم الخلال للمحوى العلول
 فان المحوى لم يتجدد بالجاوي الشخص مكانه لم يجب للخلا ولا لعله اعتبارا معه
 ثم لو قدر انه افاد ذلك لمار البرهان جسد مقتضيا لا متابع اسناد شي من الجسم
 الى علمه اصلا لانه يقتضى كون الخلا مع تلك العلة ممكنا فاذا ان الواجب ان يبق العلة
 بكونه جسما متشخصا جاويا والعلول بكونه محويا ليستقيم البرهان فان باخر
 هذا العلول عز مثل هذه العلة يقتضى تونا للخلا الممتنع بانه واذا قدر هذا
 ما قولك ان ام احد بظن ما اورد في المتقلا صوت ان يقدم بوليه فاذا اعتبر
 بتسخص الجاوي الى قوله على تسخص العلول على قوله ولكن وجود المحوى وعدم
 الجاوي مما عا ثم نفهم هذا الى قوله فلا يخلوا ما ان يكون عدم الخلا واحدا الى اخر
 فان ذلك يصير تفرقا الى المتصله متعديا على تفرق لا يسببا وبسبب منه ما يرم
 المتكرازا ولا يبعد ان لا يصل قد كان هكذا وان هذا المقدم والباخر مما وقع من

انما نحن

السارح وانه اعلم واما اعتبار الفاصل الفارخ بان الحكم يكون مامع المناظر ماصرا
 كالحكم يكون مامع المتقدم متقدما والعقل الذي هو علة المحوى انما يوجد مع الجاوي
 عندهم فتقدمه على المحوى بالذات يقتضى تقدم الجاوي ايضا عليه وتكون المحل
 فغير متوجه لئلا له الع في الموضوع لا سيراك اللفظ على محسن محسن وان احدها
 نزل على المصاحبه لا اتفاقية بن شيبين يمكن ان يكون احدها من اخر من حيث دانها
 والبان على ملازمه ذاته بن شيبين يمكن ان ينزل احدها من اخر من حيث دانها
قوله واما ان يكون المحوى علة لها هو اسرف واموي واعظم منه اعني الجاوي
 بعزم من هو الله بوجه ولا يمكن لما وقع عن بيان اصناع كون الجاوي علة للمحوى
 اسار الى القسم الباقي وهو كون المحوى علة للجاوي وذكرنا الوجه لا بد من هذا
 القسم دهانه الى القسم الاول وذلك لان الوجه انما يزل هذا الى ما يتصور فيه ماسه
 او مشامنه بوجه ما للحق ولما كانت العلة اتم وجودا من العلول لا سببا ماعنه
 واصباره البالي وكان الجاوي اشرف من المحوى لكونه اصل عما من شانه ان يقتل
 منه واموي واعظم منه لا سببا له بحسب الضورة والمقدار على ما هو منه مع زياده
 كان اسناد العلية الى الجاوي اشبه بالحق من اسنادها الى المحوى ثم ذكرنا ذلك مع
 انه غير من هو الله بوجه ليس يمكن على ما سار من بان اصناع كون الجسم علة لجسم
 لخر والفاصل السارح نسب قول الشيخ هذا الى الخطاه طمانته بان وجود اللفظ
 بالشرط خطابه وليس كذلك لانه لو غللا اصناع هذا القسم بالشرط لكان ماله خطا
 لكنه لم يغلل بذلك لكونه غير من هو الله بوجه واما لكونه غير من هو الله بوجه
 وللمر هو ان يستعمل كل شيء اسار ما ياسبه على ما يتبين صناعته **وهو مسه**
 ولعلك يقول هذا ان علة الجسم السواوي غير جسم ولا بد من ان يقول انه نلوم
 من غير الجسم جاوي ومحوى هو اكان عن احد او عن اشرف لا محالة ان كان الخلا مع
 وجود الجاوي قد يجوز من هنا كما عرض فيما مضى ذكره لانك تجعل للجاوي وجودا
 عليه فلو وجود المحوى فاسمع واعلم ان الجاوي انما كان وجوده يصح امكان المحوى
 ادا كان علة بسبب المحوى فيكون المحوى مع وجوده امكان جسدي بوجه
 السطح ولا يجوز معه ما يملأه ان كان معلولا بل يجب بعله واما اذا لم يكن علة بل كان مع
 العلة لم يجب ان يستوفى سطحه الداخلي وجودا مالا الذي فيه لانه ليس هناك
 شئ مالى اصلا فاما الذي انما يكون للعلة لا لليس بعله بل مع العلة بل يقول ان

انما سار الخلا

ما

حق

هذا مقبول اذا صدر عن المبدأ الاول شي كان لذلك السمي هو به مغاير للاول بالصورة
ومفهوم كونه صادرا عن الاول غير مفهوم كونه ذاتية ما اذا من هذا امران
احدهما الامر الصادر عن الاول وهو المسمى بالوجود والآخر هو المسمى باللازم
الوجود وهو المسمى بالماهية في من حيث الوجود بانه لذلك الوجود لان المبدأ الاول
لزم بعمله ان يكون ماهية اصله لكن من حيث العقل يكون الوجود بانه عالم الكون منه
لهام اذا تيسرت الماهية وخذها الى ذلك الوجود عقل لا مكان هو لازم لذلك الماهية
بالعناصر الى وجودها واذا تيسرت وخذها من النظم الى المبدأ الاول عمل الوجود
بالغير فهو لازم لذلك الماهية بالقياس الى وجودها مع النظم الى المبدأ الاول ولذلك
خارجا تصاف كل واحد من الماهية والوجود بانه مكان الوجود ايضا اذا اعتبر كون
الوجود الصادر عن الاول وخذها بما يمايزه لزمه ان يكون عاملا لذاته واذا اعتبر
ذلك مع الاول لزمه ان يكون عاملا للاول فذلك شبه اسما وجود وهو به وامكان
ووجود وعقل لذاته وعقل للمبدأ واحد منها في اول المراتب هو الوجود وثله في
تاسمها هي الهوية اللازمة للوجود باعتبار معاربه للاول والتعقل بالذات اللازم له
لغيره والتعقل للمبدأ الذي استغاده من الاول واسمها بالماهية وهو لا مكان والوجود
المستخرج عن الهوية وذلك باعتبار تاخو الهوية عن الوجود اما باعتبار هذا ما علمه
فما في يسه المراتب على الوجود والتعقل بالذات بالماهية واسم العقل الاول يساوي هذه
الامور بينهما والبراهما وان كان العقل الاول من هذه الجهة ليس بالحسنة بل واحدا
والهوية ولا مكان يسير كان انهما حال ذلك العقل في ذاته من حيث كونه بالوجود
والتعقل بالذات يسير كان انهما حاله في ذاته من حيث كونه بالفعل والوجود والتعقل
للمبدأ يسير كان انهما حاله المستفاد من هذا من هذا الاحوال التي هي التي بعد عنها
بالسلب الوجود في العقل والاول والماهية يسير كان انهما حاله في ذاته والباله يسير
عنهما بانه حاله بالقياس الى هذا وهما المراد ان من قول من ذكر التنبيه وادبر
هذا بل يرجع الى ما في شرح المنع وهو قول السمع في الصورة ان يكون جوهر عقلي
نقوم عنه جوهر عقلي وجزم سماوي يدل على انه لم يحوم بكون العقل الاول مصدر للعقل
الاول اذ لا يستلزم الى ذلك حكم بالاحتمال ان مصدر العقل الاول جوهر عقلي سواء كان هو
اول الجوهر او غير ذلك اذا كان اول الافلاك هو العقل المحمومي على جميع المواضع
ذهب اليه بخص العقل من فلاسه ان مصدره لا يكون هو العقل الاول فان الكون

المتاخران

عدا عن اسباب جميع النوازل الهائل هو عمل آخر بعد العقل الاول **قوله** واحسن ²¹⁴ ٢١٥
اختلاف هناك لا بالكلية من انما به امكان الوجود والاول واحد الوجود وانه
يعمل ذاته ويعمل الاول اسما الى ان اسنادا للكون الى العقل الذي هو معلول الاول
لا يمكن من هذا الوجه وانما ذكر اربعة امور من اسببه المذكور ولم يذكر الهوية والوجود
لان المعلول الاول عام عن مجموعها معا والحسبان للاربعه له هي الاربعه التي ذكرها
لا عن **قوله** يكون حاله من عقله الاول الموجب لوجوده وبما له من حاله عند بدء
شي اسما الى امرين احدهما بان يصير من الاول على معلوله والآخر بان يحصل للمعلول
النظر الى الاول وهما يصير عنهما بعمل المبدأ ووجوب الوجود للذات بجمعها حال
المعلول بالقياس الى مبدأ وهو افضل حاله المذكور تيقن التي بها صار مبدأ العقل آخر
قوله وبما له من ذاتة مبدأ لشي آخر اسما الى حاله في ذاته المشتملة على الخلق ^{الناهي}
التي بها صار مبدأ للعقل **قوله** ولانه معلول فلا مانع من ان يكون هو مقوماً بمقتضى
اسما الى امكان كون المعلولات مشتملة على كثير بخلاف الواجب لذاته وانما اشار بلفظه
هو الى العقل الاول مع جميع كلماته اللازمة له لا الى ما يكون منه في اول مراتب المعلولات
وخذها فان ذلك شيء واحد كما مر **قوله** وكيف لا له ماهية امكانية ووجوده عن
واحد اسما الى الماهية والوجود للذات لم يذكرها من قبل وانما ذكرها هنا لكونها
مقومات لا لوازم ووصفها بالامكان والوجوب يتبينها على استلزامها باللازم والذات
قوله ثم يحتمل ان يكون من الصور من هذا الكائن الصوري والامر الاسمي بالمان
مبدأ للكائن المناسب للمادة أي سعي ان يسبق عليه للعقل الذي يحتمل الى حاله التي له
بالناس الى هذا وعليه للعقل الذي يحتمل الى حاله التي له في ذاته فان ذاته بالمان
اسم وكما له العاقل عليه من هذا بالصورة اسببه والمعلول بسببه العلة وباسمها
ثم صرح بذلك **قوله** فيكون ما هو عامل للاول وجب به هذا الجوهر عقلي وبلاخر
مبدأ الجوهر جسماني ثم اشار **قوله** ويجوز ان يكون للاخرة تفصيل ايضا الى امرين
يصدر بهما بسبب الصور ومادة جسميتين الى تفصيل حاله في ذاته الى الماهية المذكورة
اعني التي لم من حيث كونه بالذات والتي لم من حيث كونه بالفعل بانه بالاول صار من الماهية
العقل التي يكون العقل بها فلكا بالذات وبالآخر صار من الماهية لصورته التي يكون العقل بها فلكا
بالفعل ولاجل كون الماهية والامكان عن ذاتها ووجودها عن غيرها كالمادة
غلبة ما يرادها وجوده بالصورة ولاجل كون الماهية مبدأ على الوجود

تحت العقل خارج عنه من حيث الوجود كالمادة مفيدة على الصور من وجه مباشر
 عنها من وجه كما ميز في المبدأ الأول ولا محل كون الوجود في المبدأ في البرهان كان
 للصور بعد العلم على المادة من حيث انما اردنا سانه واما اطبها القول فيه لان البرهان
 اللدني لم يعمد في الاسوار الحكيمه قد حبروا في هذه المسئلة واحد هو الجهل من باع
 تحت العقل من غير الحكماء والتسليم عليهم ومن شنع عليهم ابو البركات البغدادي
 بانهم يستولون العقل في المراتب الاخيرة الى المتوسطه والمتوسطه الى العاليه
 والواجب ان يستلوا الكل الى المبدأ الأول وبحول المراتب شروطا معلوله لانها متعال
 وهذه مواضع تستنبه المواخذ في القبطية فان الكل مضمون على صدور الكلام به حل
 حاله وان الوجود معلول لمعلول لا طلاقا بل ساهلوا في حالهم واستندوا معلولا
 الى عاليه كما يستندونه الى العقل في اتفاقية والعرضية والى الشروط وعبر ذلك لم يكن
 ذلك منافيا لما استسوه وينوا مسايلهم عليه والفاصل السارح من نسبت كلامهم في
 هذه المسئلة الى الوضوح والركاكة للسياط المذكورة وقد ذكر في السورج ان السورج جبطي
 هذا الكتاب في سائر كتبه لان كلامه مسجونا به بانه لما يصدر عقله ويذكر عن العقل
 الاول لما فيه من الامكان والوجود قباره لانه يعقل نفسه ويجعل غيره ولعل كان من
 الواجب عليه ان يفصل فان المحكي غير لانه هذا الموضوع اقول السورج لم يجعل
 الوجود وحده مضطرا للعقل اذ هو موضع مركبه الوجود تحت الى كالشفا والتجاه
 والمبدأ والمعاد والمباحثات والاشارة وغيرها من سايه بل جعل عقله الاول
 الموضوع لوجوده من العقل اخذ ولعله ذهب كباي اذ وقع الى هذا الفاصل الى
 ما يخالف ذلك واما جعل الامكان وعقله لنفسه مبداءا في الفكر فعلى ما ذكره واما
 قضيه بينهما كما مر واما المحججه التي ذكرها ان كانت في هذا الموضوع على
 صور بل اعرضي فلكي السورج محججه في موضع خرسا لسن الفصحاء فيه فضلا
 وسرفاه انه اشتغل ببيان ان الامور المذكورة من الامكان والوجود والوجود
 لا تصح للعليه في هذا الموضوع وكذا ما ذكره مولانا من كونها امورا عدليه او ابورا
 مشتركه متساويه في جميع الماهيات وما يجري مجراه والحوادث بعد ما مر من الكلام عليه
 انما على بين يدي علم كونهها امورا عدليه لا متساويه بالانفسها بل هي شروط
 كحلول احوال العلم الموجود بها والحد من ان يصلح لذلك لا يوافق واما كونها امورا
 مشتركه على السواء في نفس كماله بل هي مما يقع على ما يبال عليه تلك الامور بالتسليم

215
 كما مر في الوجود ثم قال المعلوم الاول لا يجوز ان يكون مضمونا من مختلفات ولا متكافئات
 عليه لها والحوادث ان المعلوم الاول يطلق على العقل الاول مع جميع كماله قائمه اول ما منه
 صدرت عن الاول كمالها منطلق على الصادر الاول وجعل من غير ان يحسن منه شيء من لوازمه
 نقل العقل من الاول يصح الحكم على المعلوم الاول بانه مضمون من مختلفات في العقل من الباطن
 لا يصح ولا ما قصده بهما او الشرح قد صرح بذلك الشفاء في هذا الموضع فانه قال العقل
 وعن لا يمنع ان يكون عن شيء واحد حادثا حتى يتم تبيينها كمن اضافيه ليست اول وجوده
 داخله في مبداءها ما بل يجوز ان يكون الداخل يلزم عنه واحد من ذلك الواحد يلزمه
 حكم وخالف او صفه او معلول ويكون ذلك ايضا واحدا ثم يلزم عنه لذاته شيء وعساره
 ذلك اللازم شيء فينتج من هناك كثره كلها يلزم داه بحيث اذا كان يكون مثل هذه الكثره من
 العلم لا مكان وجود الكثره معان المعلومات الاولى ثم قال الفاصل الشارح نقل الحكم بان
 المعلوم الاول لا يجوز ان يكون مركبا من مضموناته بانه يظهر تضاد قولهم الجوهر جنس
 لما فيه لان ذلك يقتضي كون المعلوم الاول مركبا من جنس وفضل اقول وهذا حط
 وقع منه لاستثناء الاحوال الوجوديه مما جرى مجرى احوال العقل ثم قال بعد كلام
 ولو فصحا مثل هذه الكثره في ان يكون مصدر الممحوالات الكثره هي خاصه لذات
 اذا حدثت مع المستلزم ولاضافا الى الكثره والحوادث ان السلوك والاضافات انما العقل
 بعد ثبوت العزف ولو جعلت مبداء السلوك الحركي كان دورا ثم قال والسورج لم يذكر على
 وجود كون لاسمه بالصورة من الكائنات الصوري والاستثناء بالماه من الكائنات
 الناس للماده دليل والذري عول عليه في سائر كتبه ان الاستدلال مع الاستدلال مع الله
 الذي قاله برهان الشفاء وادار ارباب العقل العلمي يقول هذا بغيره وهذا خسران واعلم
 انه محط فلتب سرى كذا استسار استعمال هذه المبداء من الخطا في هذه المناصب
 العلميه اقول اذا استندت مسان احد هاتين وجوزا من احوال سبقت كذا وكان
 السبقت الامم ثم وجوزا من السبقت لا تضره حاسان الى السبقت الام لان المعلوم لا يمكن
 ان يكون امم وجودا من علمه وهذا موضع علمي وله بطاير كثره لا حلقها مال السورج في
 في سائر كتبه في هذا الموضع ولا فصل بين الاصل من جهات كثره ثم حكم لا خلد ذلك
 بان الجوهر الفارق العقل الذي عن الامكان يقع حال علمه في ذاتها اعني الطبقه العلميه
 لا كما يبدل بين حال علمه بالماهات الى مبداءها اعني الطبقه العلميه الوجوديه الوجوديه
 فان الجوهر المادي يقع الحال المناسب لها على انه ليس محتاج في سائر كتبه صلا والكم

عن الواحد الى هذا التفصيل وهو لم يجرم ايضا بذلك فكيف هو محذور والعجز عدا ذلك
ما هو دون ذلك من تفاصيل الامور كما ذكر في كتابه مزارا بل انما ذكر بعد مبدئ
صدور الكثرة عن الواحد كما قال ذلك على سبيل الاولوية فقط وسائر اعتبارات الفاضل
التسارع بحال امر **وهم** **وسمى** وليس كذلك لان اختلافه لا يكون لا عن اختلاف
محذور بل عن عكسه حتى يكون الاختلاف الذي في كل عقل بوجوه وجود مختلف
الى غير زمانه فانك تعلم ان الموحدين يتعكس كلما تغيرت الوهم ان يقال اذا كانت الحيات
المذكورة الموحدة في العقل سببا لوجود عقل وملك معا حتى ذلك العقل وكان كل
عقل متملا على ميل ذلك الحيثيات فاذن يجب ان يكون تحت كل عقل عقل وذلك الى ان يراه
والسنة على فساد زمان حالنا ان كل عقل وملك مصدر ان معا عن عقل ذلك
العقل يستعمل على كثر ولا يلزم من ذلك ان كل عقل يستعمل على كثر عقل مصدر عنه عمل
وفلك معا فان الموحدين يحكمون كلنا والعلوه في ذلك ان الحمول ليست متعقبة لاي نوع
حتى يكون متعقبة المتعقبات **تلك** **تلك** فلا اول شئ في جوهر اعقلنا هو بالحققة
مبدع وبتوسطه جوهر اعقلنا وجوهر سماننا وكذلك عن ذلك الجوهر العقل
حيث لا احكام السماوية ونسبى الى جوهر عقل يلزم عنه حرم سماوي لما كان الابداع
اجاد في لا توسطه الى او مادة او زمان او غير ذلك وكان العمل الاول هو الذي
او حله الاول تعالى من غير توسط شئ آخر ولا شرط وجودي ولا على كان المبدع
بالحققة هو ذلك العقل فقط واعلم ان قول الشيخ بتوسطه جوهر اعقلنا
وجوهر سماننا باللسان حكما بان المتوسط بين الاول والثاني الاحكام السماوية ليس
بالعقل واخذ على سبيل الموحدين بل على سبيل الامكان والاحتمال كما مر دلل على
ذلك وادعى انما اخل التسارع ان قول الشيخ ان صدور العمل الثاني عن العمل الاول
بوسط العقل الاول كلام محال في ان الموحدين في العقل الثاني ليس هو المبدع
الاول بتوسط بل هو العقل الاول فقط ثم انه لم يترك دعواه بانه بل قل ان
الشيخ العقل الاول بانه المبدع بالحققة لان الابداع الحقيقى على اقرب هذا القائل
مفسر لا اتحاد من غير توسط فاذا كان وجود العقل الثاني هو العقل الاول
لكان العمل الثاني ايضا مبدعا بالحققة وكذلك سائر الاولات التي لا تستند الى شئ
غير عنها المقربة وحقيق لم يكن اختصاص العمل الاول بل الصفة وجه وهذا
نفس لما نوهه انوار البركان ايضا من كلامهم ليس شئ في الفصل ظاهر وانما وجهه

بالذكر لكونه جامعا لمقاصد الفصول المتعلقة بتدريس الحمول والاولا والارض
منه اعادة بصور الجميع معا **اساره** فحيث ان يكون هيولى العالم العنصري
لازما على العمل لا خبر ولا يمنع ان يكون الاحكام السماوية صوب من المعاوزة فيه
ولا يكتفى بذلك استقار له ومهايا لم يدرى بها المصورين بل بان يربط جلد ورماع عالم
الكون والفساد عن مباديها ويدل بالهيولى المبسوكه للخصائص الاربعه فاسهلها
الى العقل الاخر وهو العقل الذي لا يلزم عنه حرم سماوي واليه ينسب العمل ويعزى
بالفعال فيقول لما كانت الاجسام الكائنه وهذه الهيولى فابله لجميع انواع النجس
والحوكة بخلاف الاحكام السماوية لم يمكن ان يفسد وجودها اعتقلا محض بل وجب
لكون ما هو سببا العرب سببا على نوع من النجس والحركة لكونها ليس هيكل سبب
على النجس والحركة بل الاحكام السماوية فاذن وجب ان يكون للاجسام السماوية
من المبادي يحصل هذه الاجسام ولما كانت هذه الاجسام مولفه من هيولى مشركه
وصور محمله وكان كل واحد منها قابلا للنجس والحركة في حله وحدها يكون
اختلاف صورها مما يورثه اختلاف احوال الاحكام السماوية وان يكون اسير
ما دها مما يورثه اسير احوال الاحكام السماوية ولا احكام السماوية مشتركة
في الطبيعة المتعقبة للحركة المسند من السماء بالطبيعة الخامسة في ان المتعقبة
بل الطبيعة ما سرائر وجود المادة المشتركة ويكون ما يختلف فيه مبدع انبيوها للصور
المحملة ولا يمكن ان يكون ذلك كافيا في ايجاد المادة اما اولها لان الاجسام وتوابعها
لا يمكن ان يكون عللا للمواد اجسام اخرى كما مر واما ثانيا فلان الامور الكثير المشتركه
في النوع او الجنس لا يكون وجودها بلا مشاركه من واحد حتى علة لذات واحدة بل
تكون ارتباطا بواحد يرد بها الى امر واحد كما مر في المخط الاول في كون الصورة على
بذل العقل المذكور هو الذي يفيض عنه بمخاونه الحركات السمويه ما دة فيها
رسم صور العالم الاسفل مرجعه لانفعال كما ان ذلك العمل يسمى على حقه
وهو هو المواد من قول الشيخ ولا يمنع ان يكون للاجسام السماوية صوب من المعاوزة
فيه ولا يكتفى وجود العمل والطبيعة المتعقبة للكل في اسفل الدوم المادة
ليكون بها الصور كما مر في المخط الاول فان قل انكم تقيمن امكان كون الجسم وبوا
علم لما دة جسم آخر وهما بل جعل الطبيعة الجسمانية حراما من علمه ما دة جسم
اخر اجنبيا عن الطبيعة الجسمانية لست شريكه في بقاءه اصل وجود المادة بل في

يكون

مخجل ذلك التوحد عند سبل العنصر والحركة في حله كما مر **قوله** واما الصور
فيعتبر ايضا من ذلك العقل لكن مختلفه ههنا ما يختلف من استحقاقها
لها حسب استعداداتها المختلفة لما وقع عن ذكر كيفية صدور المادة الجسم
عن مبدأها اشتغل بذلك الصورة وبقدر ما تصد راضا من ذلك العقل ولكن كيف
في المصير المستوك بحسب الاستحقاق المختلفة المنسوبة الى الاستعدادات المختلفة
الحاصلة من اختلاف اوضاع العلويات وحركاتها وذلك ما يكون اذا حصر
تأثير من الباريات السماوية بلا واسطه جسم عنصري او بواسطه منه فجعلها على
استعداد خاص من العقل العام الذي كان محوهم ماض عن هذا المنار وصور
وارتسمت تلك المادة فاذن هناك محضات مختلفه ومحضات المادة معداتها
والعقل هو الذي يحدث عنه في المستقل انما يصير متا سببه لذلك لا ينبغي
اولى من مناسبتة بشي اخذ فنكون هذا العقل اذ مخرج الوجود ما هو اولي منه
واهي الصور ولو كانت المادة على التثنية الاولى العام لتشامت نسبها الى الصور
الا ما يكون بحسب اختلاف الباريات فيها وذلك لا خلا في ايضا بقسمة الى جميع اللاد
نسبة داخله ولا يجب ان يحصر بمادة ذرة المادة اذ يرجع اليها وهو
لا استعداد اذ لا يلبس وجود الصور المختلفة من الاستعدادات المختلفة ومثاله
الماء اذا اموط سحبه فان مادته بذلك يصير بعدد المناسبه للصور المائية
سد المناسبه للصور الهوائية وهذا هو الاستعداد وجاز من حيث ان يفسر
الصور الهوائية عليها ويرول الصور المائية منها وهذا هو الاستحقاق **قوله**
ولا عذر الا خلافا لها الا احرام السماوية بمقتضى ما يلي حجة الموكذ مما يلي حجة
المحيط وباحوال يد وعوارا كاللاهام بقا صلبها وان حطفت لملها وهاك
نوح صور العنا صور يرد ان يشيوا بسبب اختلاف صور العنا صور الارض
ان هذا هو ذلك لا خلا في هو الاحرام السماوية المختصه لتفصيل كرهه بل ان
مما يلي حجة المحيط الى ان تفصيل حشوا الفكر لا خيال الى اربع كرات مختلفة الصور
وهذا شئت اجمالى واما التفصيل فقد ذكر عوارا كاللاهام واعلم ان السبع ذكر
في السفاء ان قوم من المنسبين الى هذا العلم نعى الكندي ومنه يعلم والوا
ان الفلك لانه مسدود فحق ان يستدل على ما يات بحسبه فيلوم من محالته له
التحيز حتى يستحيل ان ياد ما تنقل عنه شي سا كما يصير الى البرد والكيف في

217
ارضا وما يلي النار منه يكون جارا ولكفه اقل جزا من النار وما يلي الارض يكون كسبا ولكن
اولا تكتفا من الارض ووله الجرد ووله المكسب ووجاز التوطيف ان اليوسية اما من الجرد
واما من البرد لكن الطب الذي يلي الارض هو ابرد والذي يلي النار هو احر من سب
كون العنا صدم قال ان ذلك ليس بسديد عند التفتيش انه يقتضي ان يكون الوجود
اول الجسم للسر في نفسه احدى المصور المنقولة عن الجسميه وانما يكسب شيان
الصور بالحركة والسكون باسا والحق ان الجسم لا يسكن له وجود بمخرج الصور
الجسميه التي هي الابعاد فقط ما لم يصير به صور اخرى فالاعاد تتبع وجودها
صور اخرى تسبق الابعاد وان شئت مما يلي حال الحاصل من الجواره واليكاف من
البرودة بل الجسم لا يصير جسميا حسب سبع غيره والحركة او سكر لا وبقدر طبعته
لكن يجوز ان يكون اذا تمت طبيعته بسحبه باصلح المواضع لا سيما طها فان الجار
تسحبه حسب الحركة والبارد يسحب حسب السكون قال ولا يسه ان يكون الام
على ما يوزن احو هو ان يكون هذه المادة التي تحدثت الشوكة يقتضي اليها من الاحرام
السماوية اما عن اربعة اجوام واما عن علة مخصصة واربعة جمل عن كل واحد
منها ما يشيها الصور جسم بسيط فاذا استعدت تلك الصور من اهلها او يكون
ذلك كله لفيض عرجم واحد وان يكون هناك سبب يوجب انقسامها من الاسباب
الجسمه علما **قوله** ويجزئها بحسب نسبها من السماوية ومن امور متبعته
من السماوية امتزاجات مختلفة للاعداد التي يعوى بعلها وهناك يقصر النفوس
الباتية والحيوانية والناطقية من الجوهر العقلي الذي يلي هذا العالم اراد
ان يسر الى اسباب امتزاجات التي هي مبادئ التركيبات فذكر انها انما هي لشئين
احد هما نسب العنا صور من السماويات والثاني امور متبعته عن السماويات اما
النسب فكما اذا الشمس موضع من الارض المتقضية لاضاة ذلك الموضع وسط
الصول نسجها وبوسط الشحونه لالحله الجسم المسحور او اصغاره وسبب
العقل او الصعود او جواحه من موضعه الطبيعي وسبب الخروج من موضعه
الاسراجه نوره واما الامور المسحبه من السماويات فكما انهن الفايضة على
الطابع والصور والنفوس التي ما يصير لافعال عنها فانها امور متبعته عن الصور
الملكه التي هي مبادئ حركاتها فتصير هذه الصور بسببها فقال في موادها وواد
عنها واد اصاب في فعاله فصار في حركه هذه الاجسام مازجة بعضها بالبعين

كما شاهد من القوى العاذية وتفاوت تلك الامور اجاز واعلم ان المراد من الامور
المنفعية عن السماوية ليس هو تلك الصور والنفوس انفسها لانها ليست منفعية
السماوية انما هي منفعية عن جوهر متعارف بل المراد تلك الجهات المذكورة التي
تتوسطها ان يكون مبادي افعالها خفية وتعد حصول الامور اجاز عن هذه
النفوس من المبادي المحسوسة ونسبها بحسب جودها ومرتبتها من الاعمال
اقول الصور المنعنية بالنفوس الساتية والحواسية والباطنية ونسبها
الصور والنفوس عليهما من العقل الفعال كما مر في هذا الباب في المخطوط الثاني **باب**
وتعد الباطنية تقيت وتثبت وجود الجواهر العقلية وهي المحسوسة الى الاستكمال
بالالات البدينية وما يليها من الاضافات العاليه وهذه الخلة وان اوردناها على سبيل
الاقتضاء من ان يملك فيها الخطية من الاصول يترك سبيل تحقيقها من طريق
البرهان شير الى ان آخر مراتب الوجودات العقلية جوهر عقلي هو النفس
الباطنية كما كان اولها جوهرها عقليها هو العقل الاول لان ذلك الجوهر لما كان
انواعيا كان كمالا غنيا في اول ابداعه برأيه من القوة والصفات كل البراه وهذا
الجوهر لما كان موجودا بوساطة كثرة محذات من مادة كان كماله مباح
عن وجوده وكان محسوسا الى الاستكمال من افاضات الجواهر العاليه العقلية عليها
بالالات البدينية وما يليها من الاجسام التي تعدلها القبول بلك الاضافات وما ابي الى
احد المراتب وطرح الكلام في هذا المخطوط والفاصل الشارح اورد سكو كما منها ان
الاشعرا دار المذكور ان كانت علمية لم تكن اسبابا للترجيح وان كانت وجوده
محكم بصدرها عن السمويات يقتضي اعتراقم بار السمويات صالحة للعليه
وحسد محكم اسناد الصور اليها دون العمل المفعال وان اذاع ذلك لمولم
الصور لا يصدر عن الاجسام ولا كلام في اسناد جميع الكيفيات والقوى
عناصر الجسمانية اليها محكم وذلك مما لا يذهبون اليه والجواب ان اسناد الاعراض
الى الاجسام يستلزم سوابقا لوضع المحسوس من غيره وما استجيب به السائل
استدل به وما لم يستجبه استدل بالغير ومنها انهم لما حكموا بصدر الصور
والقوى عن العمل المفعال فقد حكموا بصدر انواع غير محسوسه عنه وهذا
ساقط فلو لم الواحد لا يصدر عنه الا واحد فان جعلوا السبب في ذلك اختلاف
القوانين مثلا استدلوا ذلك الصدد والى المبدأ الاول وعلى الاختلاف القوانين

وهذا الاعتراض قد نسب في بعض كتيبه الى الشهرستاني رحمه الله ثم اورد عنه جوابا بنسبه
الى بعض الناس وهو ان الواحد يفعل افلا كنس عند وجود الات كما ليس الناطقة
او عند تعدد القوانين كالعقل الفعال اما الاول فلم يجران فعليه بتوسط الاله ولا
المادة لم يمكن اسناد هذه الكس اليه **اول** هذه الجواب ليس برضى على حصوله اذ لا
عند من المبدأ الاول وبين الحصول المجردة في نفي الفعل بتوسط الاله والمادة عنهما بل
انما عوروه في النفوس فقط والجواب الصحيح ان يقال صدور الافعال التي لا يحسن
فاعل واحد انما يكون بحسب حيثات غير محسوسة فيه واختلاف القوانين لا يمكن ان يكون
سببا لكون الفاعل نفسه بحيث يمكن ان يصدر عنه تلك الافعال المتكثرة بل انما هو سبب
لتعريف كل فعل من تلك الافعال الممكنة الصدور لكل مادة وكل محسوس كل مادة دون
عده قادر على هذه الصور والقوى محمل على حساب عن محسوسه والاول يقال عن ذلك
مادون هو جوهر من العقليات متاخر لوجودها عن المبدأ الاول بحيث يمكن
اسنادها على امثال تلك الحسرات ومنها ان اسناد الحوائج الى الاحوال السماوية الحادثة
بعضها اسناد تلك الاحوال الى غيرها حتى تسلسل الاسباب فحة او يستل شي الى ما
نسبته بالمرام وهي امتنعان عندهم وهذا السك مكرر فقل تقدم جوابه **المخطوط**
السابع في التجريد يزبدان سترع هذا المخطوط وهو بقاء النفوس الانسانية
بعد جردها عن المبدأ من مافور منها من المعلومات وكسبه بمرور المعلومات الجوهر
المجردة الحاطة اياها ووجوب تعقل الاول الواحد تعالى جميع الموجودات الكلية
والجبروتة على الوجه الاشرف من وجوه التعقل وكيفية كون علمه سببا لتمام الكل
وكيفية وقوع الشريعة الكائنات مع تعقله اياها من حيث هي خيرات باقية لذاته التي
هي منبع الخير وما شمل بذلك من المباحث وانما وسعته بالتجريد يخرج موضوعات هذه
المسائل عن المواد الجسمانية **سنة** تأمل كمال هذا الوجود من الاسرى ولا سرف
حتى انتهى الى الحقولي ثم عاد من الاخص فلا خسر الى الاشرف فلا شرف حتى بلغ النفس
الناطقه والعقل المستفاد كما ذكره احوال المخطوط المسمى مراسد الموحودات اراد
ان يدل في هذا المخطوط على سائر الى هذا الوجود ومعناه ان الوجود بذاته ليس
بلا صار دامت امدانته ودامت عاداته ومراسلته وتعد المبدأ الاول هي
مرسدة الحصول من العمل الاول الى الاخير وتعد هامة النفوس السماوية والناطقه
من عقل الفكر الاعلى الى نفس الفكر الادنى وتعد هامة الصور من صور الفكر الاعلى

والجسم حانط ايضا ولكن بالعرض ذلك لان بفساد المزاج المتعقبي لقطع الخلقة انما سطر
من جهة الجسم وغوارضه ولذلك استدل استحالة البدن عن كونه الة للنفس الى الجسم
وعدم تعلق النفس الى الشئ مما من شأنه ان يتطرق منه الفساد حفظا لذلك السبق
حفظا بالعرض ثم ان الشئ الذي هو المطلوب بما اوردته بعد هذا الفصل **مفسره**
اذا كانت النفس الناطقة قد استنفدت ملكة الاتصال بالاعتقالي افعال لم يقضها فقلنا
لا انما تحقل بذاتها كما علمت لا بالآنها ولو عقلت بالآنها لكان لا يعرض للآله كلال الية
لا يعرض للقوة كلال كما يعرض بحاله لقوى الحس والحركة ولكن ليس يعرض هذا الكلال
بل كثيرا ما تكون القوى الحسية والحركية في طريق انحلال والنوى العقلية اما بانه
في طريق النمو ولا زدياد وليس اذا كان يعرض لها مع كلال الة كلال محض ان يكون
لها فعل بنفسها وذلك لانك علمت ان استثناء غير التالي لا يمنع وازيدك باننا فاقول
ان الشئ الذي عرض له من غيره ما يشغله عن فعل نفسه وليس ذلك دليلا على انه
لا فعل له في نفسه فاما اذا وجد قولا يشغله غيره فلا يحتاج اليه دل على ان له فعلا
بنفسه البتة جعل غير البصير كالا في بصير او التنبية جعل غير البصير كالا في بصير
بصير في سمع هذا الفصل بالسمع دون البصير يعرض بان السمع المذكور فيه
اوضح من البصير المذكور في الفصل الموسوم بالتنبية لان البصير عند
الفاعل عن ادراك الشئ الحاضر اما انما يكون تسبقه الى العمى اكثر من تالي تسبقه الى
النوم واما كون هذا الجهد اوضح من غيره فكلانه نفس استنبصار الفاعل لذاته بل انه
وما عداه بعد استنبصاره بغيره فقلنا اذا كانت النفس الناطقة قد استنفدت ملكة
الاتصال بالعمل المفعول لم يقضها فقلنا لان كلالها سلف الفصل المتقدم مع
مراد فانها وهي ان يكون كلالها حصول ملكة الاتصال للنفس بالعمل المفعول
لا يقضها في مقامها في نفسها ولا في مقامها على كلالها الداسة المستبارة من العمل المفعول
فان الفاعل والقابل لها موجودان معا عند قتل الال والال المعهودة ليست
تلات لها بل لغيرها وتلك لانها تحقل بذاتها كما علمت ان سائر الال في امر الخطا البالي
من يان كون النفس عاقلة بذاتها لانها لا تلبذنية ثم انه اراد المانع في اوضح
ذلك لسمع الرقي من كلال الداسة الباقية مع النفس والال الداسة الدابة
عنها بعد المارة وقد ذكر على ذلك اربع حجج منها واحد في هذا الفصل وهي استنباسه
بمصله مقدرها موله ولو عقلت بالآنها وبآلها متصله كانه موحده في موله كان

الى صورها لثنا صور وبعدها مرسه المصنوعات من هوى الفكر الى المصنوع
المستوكه العنصره وبها ينهي مراد البدن ويكون بعد ما مراد الجود اعمى التوجه
الى الكمال بعد التوجه منه واولها مرسه الاجسام البوعيه البسطه من الفكر
الى الارض وبعدها مرسه الصور الاولى الجاديه بعد التركيب كالصور المحذ
وعبرها على اختلاف مراتبها وبعدها مرسه النفوس الناطقة المجرى الاساسي
جسمها والموسم الاجنح مرسه العمل المستنفاد المشتمل على صور جميع الموجودات
كما هي اشياء لا افعال كما كانت العقول المرسه الاولى مشتمله عليها اسمها لافعالها
فبالعقل المستنفاد عباد الوجود الى المبدأ الذي ابتدأ به وارتقى الى ذروة الكمال
بعد ان هيض عنها وظاهر ان الشئ واعنى البراة عن القوة مرتبة صنفى للمراتب
على الكافي منه من الجاس الى المصوى الى وجودها ليس الا كونها بالقوى وهي في ماله
الحسنة ونجاذيبها في الجانب الآخر العقول المجرى وما فوقها **مفسره** ولما كانت النفس
الناطقة التي هي موضوعها بالصور العقلية غير منطوية في الجسم بقوم به بل انها
هي ذات الة بالجسم فاستحالة الجسم عن ان يكون الة لها وحاطة للخلقة مع ذلك
لا تقض جوهر بل يكون لها ما هو مستبعد الوجود من الجواهر الباقية لما كانت
النفس الناطقة واقعة في احوالها الوجود اسفل البحر عن حالها بعد مجزها
عن البدن فاستدل بمردها في ذاتها وكلالها الداسة عن المادة وما تبعها عن
مخلقة الوجود سي عومها في الدائمة الوجود على ما يتبع الخطا البالي وعن
عقباتها بعد الموت كذلك وشار بلطفه لما الى ما يتبع الخطا البالي من عدم استطاع
النفس الجسم ويقوله التي هي موضوعها بالصور المعنوية الى كلالها الداسة
معها سبها الى ما استدل على اسباع ابطاعها في الجسم ويقوله بل انها هي ذات الة
بالجسم الى كونه ارباطها بالجسم على وجه لا يلزم منه احسانها في وجودها وكلالها
المذكور اليه لم جعل موله واستحالة الجسم عن كونه الة لها لا تقض جوهرها بالها
لما وضعه بعد لطفه لما واهم مقصود بموله بل يكون لها ما هو مستبعد الوجود
من الجواهر الباقية وذلك لوجود بقا الحلول مع علقته التامة قبل ان يوهي
هو عملها بامس هذا الباب على ما ذكره السبع ابو البركات البغدادي واعلم ان
اساس حفظ الخلقة مع الجسم هيها الى الجسم ليس بمناقص سناده حفظ المراج
الذي هو شئ العلامة في الخطا البالي الى النفس ان النفس كما كانت حاطة لها بالذات

ويعلم ان مرسه النفوس
الناطقة مرسا وبعدها
مرسة للنفوس كيوانه
على اختلاف مراتبها
فبالعقل المستنفاد
عباد الوجود الى المبدأ
الذي ابتدأ به وارتقى
الى ذروة الكمال بعد
ان هيض عنها وظاهر
ان الشئ واعنى البراة
عن القوة مرتبة
صنفى للمراتب على
الكافي منه من الجاس
الى المصوى الى وجودها
ليس الا كونها بالقوى
وهي في ماله الحسنة
ونجاذيبها في الجانب
الآخر العقول المجرى
وما فوقها **مفسره**
ولما كانت النفس
الناطقة التي هي
موضوعها بالصور
العقلية غير منطوية
في الجسم بقوم به
بل انها هي ذات الة
بالجسم فاستحالة
الجسم عن ان يكون
الة لها وحاطة
للخلقة مع ذلك
لا تقض جوهر بل
يكون لها ما هو
مستبعد الوجود
من الجواهر الباقية
لما كانت النفس
الناطقة واقعة
في احوالها الوجود
اسفل البحر عن
حالها بعد مجزها
عن البدن فاستدل
بمردها في ذاتها
وكلالها الداسة
عن المادة وما
تبعها عن مخلقة
الوجود سي عومها
في الدائمة الوجود
على ما يتبع الخطا
البالي وعن عقباتها
بعد الموت كذلك
وشار بلطفه لما
الى ما يتبع الخطا
البالي من عدم
استطاع النفس
الجسم ويقوله
التي هي موضوعها
بالصور المعنوية
الى كلالها الداسة
معها سبها الى ما
استدل على اسباع
ابطاعها في الجسم
ويقوله بل انها
هي ذات الة بالجسم
الى كونه ارباطها
بالجسم على وجه
لا يلزم منه احسانها
في وجودها وكلالها
المذكور اليه لم
جعل موله واستحالة
الجسم عن كونه الة
لها لا تقض جوهرها
بالها لما وضعه
بعد لطفه لما واهم
مقصود بموله بل
يكون لها ما هو
مستبعد الوجود
من الجواهر الباقية
ذلك لوجود بقا
الحلول مع علقته
التامة قبل ان
يوهي هو عملها
بامس هذا الباب
على ما ذكره السبع
ابو البركات
البغدادي واعلم
ان اساس حفظ
الخلقة مع الجسم
هيها الى الجسم
ليس بمناقص
سناده حفظ
المراج الذي هو
شئ العلامة في
الخطا البالي
الى النفس ان
النفس كما كانت
حاطة لها بالذات

وجلوها عن السواوم المذكور بحلا والمذنب وانما بالمد يكون كسرا خلافا ما وصف ولم
 نقل دامت الحاقلة اذ كان يحفلها بمعاونه من الحكم التي في قوة مدته فمن ضعف
 عن الجعل المذنبها ولكن ضعف مجاونا والمائل ان يكون الافعال يوهو الهوى الذي
 او شظايا دائما ولا يوهو الحفلة دائما بل ربما يوهو وسجلها وصلا عن الاطال والعقل
 الفاضل المشارح هو يكون العاقلة محالها سائر القوى بالنوع مع كون الجميع مدته
 وحسبنا سجد احصا من البعض بالكلال دون البعض ما بطلان العاقل المذكور بانها
 واما قوله الحمال يدرك الله بعد جعل الجمل فان الحكم بان الضعف غير مسعوره
 ان الهوى ليس بكل شيء انهم لا يحسون بقوة المحسوس كبره ولا تصحبه صغره بل
 يحسون بها سدا ياتون في الحاسه وضعفه **رياده** مسعوره ما كان يحله بلاله ولم يكن له
 فعل خاص لم يكن له فعل في الآله ولهم انان القوي الحاسه لا يدرك لانها توجه ولا يدرك
 اذراكاتها توجه لانها لا تاتي لها الى آياتها واذراكاتها ولا فعل لها الا بالآياتها وليس القوى
 الحفلة كذلك فانها تعقل كل شيء هذه حجة بالثبوت وهي اوضح من المذكور تنقيلها وهي
 مثبتة على قضيه واضحه هي ان كل فاعل ليس له فعل الا بتوسط الآلة فلا فعل له في شيء
 لا يمكن ان يتوسط الآلة منه وينتج ذلك السعي وسرع منه معد منه في كبري هون الخ وهي
 قولنا كل مدرك بالآلة حسانية فلا يمكنه ان يدرك ذاته ولا الله ولا اذراكه فان الآلة للسماء
 لا يمكن ان يتوسط منه وينتج هذه الامور وصغرها قولنا والعاقلة مدركه لانها لا تدرك
 كاتها وجميع ما ينظر انما الآيات والسبحه قولنا وليس العاقلة مدركه بالآلة حساسه
 واعراض الفاضل المشارح على ذلك تخويزه وتعالى المدركه الجسمانيه بنفسها وما عملها
 من دفع بما من في النمط السادس من اسباع صدور الافعال عن القوى الحاله في الاجسام
 من غير توسط تلك الاجسام والشئ انما تمثّل بالقوى الحساسه التي لا يمكن لها ان يدرك
 انفسها ولا آياتها ولا اذراكاتها لا يصاح بساد الحكم على القوى الحساسه المدركه مادراك
 كل شيء **رياده** بنصره لو كانت القوى الحفلة منطبعة في جسم من فلان او دماغ الكا
 دايه العمل له او كانت بعمله الله وهذه حجة رابعة وهي اوضح الحجج على هذا المطلب
 وهي مثبتة على مقدّمات اخبرها ان لا اذراك انما يكون بمغاوته بصوره المدرك المدرك
 والبايعان المذكور ان كان مدركا بذاته كانت المقارنه محمول الصور في ذاته وان
 كان مدركا بالآلة كانت محمولها في الآله وهذا انما مر بنا في النمط الثالث والثالث ان
 الامور الحساسه لا يمكن ان يكون فاعله الا بتوسط اجسامها التي هي موضوعاتها فان

تلك الاجسام لا تاتي في افعالها وهذا مما مر بنا في النمط السادس والرابع ان الامور
 المحسوسه بالماهيته لا يتغير الا بتغير احوالها بامور متغيره اما ما ادته كتغير الاشخاص
 المتغيره بالنوع او غير مادته كتغير الانواع المتغيره بالحس او بتغير احوال البعض
 شيء وتجد البعض عنه وذلك الشيء ما دى وهو كتغير الانبياء الجدي للانسان حسب
 هو طبيعته او غير ما دى وهو كتغير الانسان الكل للانسان من حيث هو طبيعة ويتبين
 من ذلك اسباع تغير الاشخاص المتغيره بالنوع من غير تغير المواد وما جرى مجراها
 على ما بين في النمط الرابع واذ تقدم هذا اصول هذه الحجة استنباطه من مصلته في
 من حليته ومنفصله وهي قولنا لو كانت القوى العاقلة منطبعة في جسم لكانت هي اما
 دائمة التحلل اذ ذلك الجسم او غير متعقله له في وقت من الاوقات والذوق اما يتبين
 باطال قسم آخر يصور به المنفصله حقيقته وهو ان يكون تحلل العاقل اذ ذلك الجسم
 في وقت من الاوقات فالسبحه ابطال هذا القسم بياننا للازمه المتصله المذكور **قوله**
 لانها انما يعمل حصول صور المعقل لها وهذا اشار الى المقدمة الاولى التي ذكرناها
 وانما اورد هذا في القسم القاسم من المصطله اما بنسب سادتها **قوله** فان
 اسبابها تعلا بعملها لم يكن يكون حصولها صورة المتعقل بعد ما لم يكن لها متصله
 اخرى وضع في مقدمها القسم القاسم وهو وجود العمل في الالهة بالصوره
 اللامر لحد العمل **قوله** ولا تاتي مادته اشار الى المقدمة الثالثه وهي كون المادة
 آله للمدركه الماديه **قوله** فليدرك ان يكون ما حصل لها من صور المتعقل من مادته
 موجودا في مادته ايضا اشار الى المقدمة الثامه **قوله** وان حصوله متعقل
 فهو غير الصورة التي لم تدركه في مادته بالعدل اشار الى بقاء الصور في اعني
 صور الآله المحل في عمل العمل والمستمرة الوجود جالتي العمل وعدمه وهذا
 البقاء لازم للثبات المذكور **قوله** فليكون حصول مادته واحده مكنونه باخر
 باعتبارها صوراً في شيء واحد معاً اشار الى المقدمة الرابعه وانما قيد المادة بالكساف
 لاعتراض باعتبارها لان الاعراض المختلفه قد يكون مقتضيه لتغيرها **قوله** ويد
 سواد هذا اشار الى ما من في النمط الرابع وعند ذلك ظهر فساد البالي المسمى
 لفساد المقدم وهو فرض استيفاء تحلل الآله وظهر من ذلك ان العاقلة اما كانت
 عاقله بالصوره المستمرة الوجود معها وهو المراد من **قوله** واذن هذه الصور
 التي بانصير القوى المعقله متعقله لانها تكون الصور التي للشيء الذي فيه القوى المعقله

والعوار ان سال المراد
 بالمادة الجسميه وب
 من يحلها الحركه والاعمال
 العلوم

حصر لما

قوله والقوة المتعقلة مقارنته لها دائما **قوله** اشار الى معنيهما في جميع الاوقات **قوله**
 فاما ان يكون تلك المقارنته بوجوه التعقل دائما او لا يحمل التعقل اصلا لا يخفى لا يستلزم
 مقدم المتصلة الاولى للمتعقلة المذكورة التي هي تلك المتصلة **قوله** وليس ولا واحد
 من الامور يتكحج استثنائا للغير الثاني بفساد قسمي المتصلة مع ان الحق كقول الاسان
 منعلا لا يحصانه في وقت دون وقت فاذا لم يعدم وهو كون العاقله مبطعة في جسم
 باطل وهو المطلوب والفاصل السارج اعاد الاعتراض على المقدم في المذكور في هذا
 الموضع فتمت **قوله** حل المقدمه الاولى المحمول من السماء ليس بمساو للسماء الموجد
 في الخارج في تمام الماهية ولا الخارج ان يكون السواد مثل الساطع تمام الماهية المناسبة
 من السواد والساطع سائرهما في كونها عرصة خالص المحمل محسوس سائرهما من
 من المحمول من السماء الذي هو عرصة من غير محسوس حاله محل كذلك ومن السماء
 الموجد له الذي هو محسوس موجود في الخارج محيط بالارض والاعود ايضا
 فاقول ان الماهية التي هي ما يحصل في العقل من ذلك الشيء نفسه دون عوارضه
 الخارج عنه ولذلك استعمل لفظه الماهية من لفظه ما هو فان الجوانب عنها يكون
 ولما كان ذلك كذلك كان معنى قول للعاقل المحمول من السماء ليس بمساو للسماء الموجد
 في الخارج هو ان السماء المحمولة المجرى عن اللوح ليس بمساو له للسماء المحسوس
 المقارنته اماها وحسب ان زاد نعدم المساواة المجرى واللاتحج كان صادقا وان
 اراد به ان مفهوم السماء نفسه ليس بمجرى من المجرى والمعارنه كان كاديا فان زاد
 وقال المحمول من السماء ليس بمساو للسماء الموجد في تمام الماهية كما قال هذا الناقل
 كان معناه ان المحمول من السماء ليس بمساو للسماء الموجد في تمام المحمول اي
 ليس بمساو لها حال كونها محمولة وهذا هو ان كانت معه فان المحمول من السماء
 هو نفس ماهية السماء الموجد في فضله عن المساواة واما كون السواد عرصة
 للساطع في تمام وظاهر وظاهر ان المناسبة من الموضوع عرصة في تمام فان الفرق بين
 المحمول والمحسوس منه يكون احدهما عرصة في محل محسوس والمحسوس في الآخر
 محسوس في محل فرق بين الطسوة النوعية المحضلة الماخوذة بارة مع عوارض
 وبارة مع مبالاها والفرق بين السواد والساطع فرق بين الطسوة الخمسة الغير
 المحضلة الماخوذة بارة مع فصل بومها نوعا وبارة مع فصل آخر بومها نوعا
 متصادم الاول على ان السماء المحمولة اذا اختلفت عرصة هي عرصة فامم نفس عالم

223
 يكون ماهية للسماء اما يكون ماهية لها من حيث يكون صورة حصلت في العقل ومطابقة
 لها ومنها **قوله** لا يلزم من كون العاقله متعقلة لمجليا بصوره مساوية لمجليا اجتماع
 صور من مجليا ليس مجليا لان احدهما حاله في العاقله والاخرى محل لها والحوار عنه
 بعد ما مر ان العاقله لو كانت مجليا لصورة من عوارض محل تلك الصورة في مجليا كانت
 فعل من غير مساو له المحل ولما كان كل فاعل جسماني فاعلا بمساو له الجسم لما مر في
 المقدمة الثالثة كان كل فاعل من غير مساو له الجسم فهو غير جسماني فان العاقله
 ليست جسمانية ولو كانت مجليا لصورة حلت مجليا عاذا المحال المذكور فان من الفرق
 بين الصور من ياولا واحد بها حاله في العاقله من مجليا معا والاخرى حاله في مجليا ساطع
 بلنا هذا النوع من الحلول اعتبارا على ما مر وان السواء السواء المتعارفين دون
 الاخر غير محمول ومع ذلك فالمحال المذكور ياولا حاله للمقول بحلول صور من مجليا
 لماهية في محل واحد ومنها **قوله** الجسم من محل فيه عوارض ولا شك في وجودها
 القابلة على ماها بما هي عليه وحالها في الجسم ويلزم من ذلك اجتماع المثلين والحوار
 ان الوجود ليس بمرحلة محل وجودات لا عوارض ليس بمساو له بل هي مخالفة
 بالحقاق ومساو له في لزم واحد هو الوجود المسبوك للمقول بالمتكسر عليها وعلى
 عرصة وهذه الاعراضات اما لها متولد من اصول الفاسد التي سبق ذكرها ومنها
قوله هذه الحجة بعضها يسمى ان يكون النفس عالمه بصعابها ولواربها اذ او
 عبر عنه سمي بها في وقت لا وقار ذلك لسانكم الذي ذكره هو بعينه والحوار
 ان الصناعات واللوازم مسميها الى ما يحل النفس لانها لكونها مدركة لذاتها والى ما
 يحلها بول مقاسمها بالاشياء الخارجة لها لكونها محسوسة عن المادة وغير موجد
 في الموضوع والنفس مدركة للصف الاول دائما كما كانت مدركة لذاتها دائما وليست
 مدركة للصف الثاني لاجاله المقاسم ليعقل ان السرط في غير تلك الحالة
قوله **لهذه الاسرار** فاعلم من هذا ان الجوهر العاقل ماله ان يجعل بذاته لما مر
 من اقامه الحجة على كون النفس عالمه بذاتها عاذا الى الحال الكلام في ماها على كمالها
 الناس بعد مبارقة الدين ولذلك سمى الفصل بكملة العصور المستلزمة وجعل
قوله فاعلم من هذا ان الجوهر العاقل ماله ان يجعل بذاته نسخة للشيء المذكور
قوله ولانه اصل على كون مركبا من موه قابله للفساد معارنه لنوع الثابت
 اخذت على انها اصل بل كالمركب من شي كالحصول في شي كالصورة عندنا بالكلام على اصل

من جزيئة هذا اسد احجاجة على بقاء النفس وبطلان اصل كل بسيط غير حال في شيء من شأنه
ان يوجد فيه اعراض وصور وان يراد عنه تلك الاعراض والصور وهو باق في الحالين هو
اصل بالعبارة اليها واذا تقرر هذا فنقول كل موجود يبقى زمانا ويكون من شأنه ان يفسد
كان قبل الفساد باقيا بالفعل فاستدلال القوة ويجعل البقاء عن فساد ولا كان كل
ما في مكر الفساد وكل مكر الفساد باقيا فاذن هذا امر من محاسن الاصل لا يمكن ان يكون متعلا
على محاسن اذ هو بسيط فالنفس ان كان اصلا فلا يكون مركبا من شيء فالبقاء للفساد
بما رتب له لوجود الثبات وان لم يكن اصلا اي لم يكن بسيط غير حال كان اما مركبا واما حالا
والثاني اطلاق الامر والمركب يكون مركبا من بساط غير حاله اما بعضها كاللحم من الجسم
كلها وعلى البدن من البسيط الغير الحال اعني اصل موجود في المركب وهو غير مركب
من قوة الفساد ووجود الثبات **قوله** ولا اعراض وجودها في موضوعاتها هو
فسادها وحدها هي موضوعاتها فلم يجمع فيها تركيب هذه الجواب عن سواك وهو
ان يقال كثير من الاعراض والصور يكون باقية ممكنة الفساد مع بساطتها فهلا كانت النفس
كذلك فاجاب بان قوة فساد امثالها انما يكون في موضوعاتها الحاملة لوجودها وبذلك
لا ياتي بساطتها في ذواتها اما لا يكون له حامل وجود فاجتماع الامر في شيء ياتي بساطته
قوله واذا كان كذلك لم يكن امثال هذه في انفسها فالبقاء للفساد بعد وجودها بطلانها
وشأنها بما هي اذ انشأ النفس اما اصل واما ذات اصل لم يكن هي وما جرى مجراها امثال
منه ولا هو حال عن ماسل الفساد فان البقاء هو الفساد لا محذور البسيط
ولا اول حاصل والثاني ليس حاصل فاذن البسيط لا يمكن ان يفسد وانما قال بعد وجودها
لظلالها وبنائها بما لان اصل الوجود وبقاؤه يكون مع ممكنات الوجود مسماة من
عليها واعترض الفاضل الشارح فقال لو كان للنفس هيولى وصوره محال ليس لهيولى
الجسام وصورها وكان الباقي منها هيولاها وحدها لما كان الباقي من النفس هو النفس
بل جزء منه وحسن محوران لا يكون كلالها الداسة باقية لانها باقية لصورها والجب
ان هيولى النفس يكون اما دار وضع او غير دار وضع ولا اول محال لان الوضع لا
يكون جزءا للوضع له والثاني محال لانها لا يكون مع كونها غير دار وضع دار وضع
باعتبارها اولم يكن فان كانت عاقلة مدنا على ما مر وكانت هي النفس وصورها
حرفا منها هذا خلف وان لم يكن دار فوام باعتبارها فان يكون البدن باقية انما
اولم يكن فان كان كانت النفس غير مستغنية عن وجودها عن البدن لم يكن ان فعل

باعتبارها على ما مر وقد مر ان هذا القسم وان لم يكن البدن باقية او ما فيها
كان باقية مما فيها وان لم يكن البدن موجودا وهو المطلوب ثم ان الصور المتقطعة
اماها والخلاف المانع لتلك الصور لا يحور ان يفسد في غير محل انقطاع علامها
عن البدن لان الصور لا توجد الا مستند الى جسم متحرك كما يقرر في الاصول الحكيمه ثم
والنفس غير متعولة الجوهر في مركبة من جس وفضل والجنس والفصل اذ احد اشراط
الحد كانهامادة وصوره فالنفس عند كل مركبة من مادة وصوره وذلك يوجب ما ذكرناه
والجواب ان هذا مغالطة فاستدراك الاسم فان المادة والصور يقعان على ما ذكره وعلى
حداي الجسم بالتساوي ولا يجمع انواع الاعراض انما مركبة من مادة وصوره ثم قال
الفساد والحدوث متساويان احتياجهما الى امكان يسبقهما والى محل لذلك الامكان
اذا استغنيهما عن ذلك فان استغنى امكان الحدوث عن المحل مع وقوع الحدوث في نفس
امكان الفساد ايضا عنه مع وقوع الفساد وان استغنى الامكان عن المحل هو البدن فليكن
البدن ايضا محلا لامكان الفساد وبالحكمة يحور ان يكون البدن شرط الوجود للنفس
ولزم ان يعلم المشروط عند فقدان الشرط والجواب ان كون الشيء محلا لامكان وجود
ما هو غير التوهم له او لا مكان فساد غير محقول فان معنى كون الجسم محلا لامكان
وجود السواد هو تنسوه لوجود السواد فيه حتى يكون حال وجود السواد
معتز به وكذلك امكان الفساد ولذا لا يمنع كون الشيء محلا لامكان فساد ذاته
بالبدن ليس محلا لامكان حدوث النفس من حيث هو شأن لها ولا امكان فسادها
اصلا بل انما كان مع هيأة مخصوصة موجودة قبل حدوث النفس محلا لامكان وقوع
حدوث صور الساتية تغايره وتقومه نوعا محصلا ولم تكن وجود تلك الصور محلا
لجمع ما هو مبدأها القوي بالذات اعني النفس فحدث بحسب استحداثه وبذلك
مبدأ الصور المتغايرة له المقومة ايا على وجه كان ذلك المبدأ من قبيل هذه النوع
من الاضطرار الى ذلك الحدوث ذلك الامكان والتميز عن البدن اذ زال عنه ما كان
البدن جهة محلا لامكان حدوث النفس اعني الهيئة المحصورة في البدن محلا لامكان
فساد الصور المتغايرة به ووال ذلك لا يباطل عنه فقط وامتنع ان يكون محلا لفساد
ذلك البدن من حيث هو دار مبان عنه فاذن البدن مع هيئة مخصوصة شرط في
في حدوث النفس من حيث هي صور او مبدأ صور لا من حيث هي وجود مجرد
وليس شرط في وجودها والشيء اذا حدث فلا نفس فساد ما هو شرط في حدوثه

كما ليس فيه سوى بعد موت البناء الذي كان سوطا في حذوه فان قيل لم يوجد استصحاب
البدن في حذوه ما حذوه في مبداء تلك الصورة ولم يوجد استصحابه لفساد
تلك الصورة فساد مبداء ذلك وما الفرق بين الامور على ان ما يسمى حذو معلول
ما قاما يسمى حذو جميع علل ذلك المعلول بسوا بطاها وما يسمى فساد معلول
لا يسمى فساد العلل بل يسمى فساد سوطا ما ولو كان عدسيا **وهو يسمى** ان قوا
من المصطلح في وقوعه عند ان الجوهر العاقل اذا عقل صورة عقلية صار هو
يلقى من الجوهر العاقل عقل وكان هو على قولهم بعينه المحقول من الفيل
هو حسد موجودا كما كان عند ما لم يعقل او يطل منه ذلك ما كان كما كان فسواء
عقل او لم يعقلها وان كان يطل منه ذلك ان عقل على انه حال له او على انه ذاته فان كان
على انه حال له والذات باقية فهو كسائر الاشياء ليس على ما يقولون وان كان على انه
ذاته فمطلد ذاته وحده شي آخر ليس انه صار هو شي آخر على انك اذا بطل هذا
ايضا علمت انه يقتضي هوي مشترك في ذلك مركب لا بسيط كما مر من ايات وجوب
بقاء النفس الناطقة مع مجيها بها المكسبة بل انما الذي كالاتها الداه اذ ان
سكنه ايضا ما سلك الكالات مبداء باطل من هذا فاسد في ذلك كان مشهورا بعد
الاول عند المساس من احيائه وهو المول بايجاد العاقل بالصورة الموجودة عند
تعليمه اناها على اول مدتهم ذلك وانما هم على قوله ان يوما من المصطلح في وقوعه عند
ان الجوهر العاقل اذا عقل صورة عقلية صار هو هو واحدا جميع على ذلك هو مطلق
في كانه الموسوم بالمبداء والمعاد في فضل متوهم بان واحد الوجود معقول الذات
وعقل الذات فانه صنف ذلك الكتاب تقرير المدتهم في المبداء والمعاد حيث ما استظهر
في صدر تصنيفهم انه على فساد هذا المذهب بقوله ويلقى من الجوهر العاقل
الى آخر وهو ظاهر **رياح يسمى** وايضا اذا عقل لم عقل ب ان يكون كما كان عند
عقل احيى يكون سوا عقل او لم يعملها او يصير سوا آخر ولم ما يعدم ذكره صحتها
ظاهر وبيان البسطة فيه انه يلزم انه اذا عقل صار اذ اعلمت فان يطل كونه اذ
محدد الذات عند كل عقل ان لم يطل عنه ذلك بل في ولم يصوت باقوا مدتهم
وان بقي وصار مع ذلك كان مع القول بايجاد العاقل بالمعقول وقوا بايجاد جميع
المعقولات على احوالها في الماهيات وكثيرها وهذا هو حاله واشد شناعة ما ذكره
اولا **وهو اخر يسمى** وهو لا ايضا بل يقول ان النفس الناطقة اذا علمت شيا

يعمل ذلك الشيء ايضا بالفعال العقل والفعال هو الذي هو بالفعال العقل هو الذي
يقدر العقل للفعال ايضا يصير العقل المستفاد والعقل الحاد هو بعينه متصل
بالنفس فيكون العقل المستفاد وهو الذي هو العقل المستفاد هو الذي هو العقل المستفاد
شي او جعلوا اتصالا واحدا به جعل النفس كاملة واصلة الى كل محقول على ان الحالة في
قولهم ان النفس الناطقة هي العقل المستفاد من ما تصور به فاعلم هذا الوجه هو علم
النفس الناطقة عند جعلها مفعولا ما شئ بالعقل الفعال لايجادها بالعقل المستفاد
الذي هو العقل الفعال وبه على فساد بل هو احد كالتس ما عرف العقل الفعال الذي
من غير قابل للحركة واما وجوب حصول جميع المعقولات التي عملها العقل الفعال للنفس
الناطقة عند جعلها مفعولا واحدا اي محقول كانت ثم ذكر ان هذا الحال لم يلزمهم على
سبل الامور اذ بل انما يلزم مضافا الى الحال الاول المذكور وهو معنى قوله على ان حاله
في قولهم ان النفس الناطقة هي العقل المستفاد حين ما تصور به فاعلم هذا واعلم انه
كالذي في الفصل المسمى القول بايجاد جميع الصور المفعولة بعد انهم في هذا الفصل
القول بايجاد جميع الذوات العاقلة ولهذا اورد هذه الفصول الثلاثة في هذا المعنى **كما انه**
وكان لهم رجل يعرف بقرور يوس عمل العقل والمفعولات كما ياتي في علمه المشاوي وهو
حش كنه وهم يعلمون انهم انفسهم انهم لا يفهمونه ولا يفهمون بقرور يوس بقرور يوس
اقل بقرور يوس وهو ذلك المناقضة هو اسقط من الاول الحش في ان التمر يقال للفرع
البالي ايضا حش في هذا الفصل دال على ان هذا المذهب كان من جملة جماعة من المشايخ
ويعرفون بقرور يوس هذا هو صاحب ابياسي **اساره** اعلم ان قول القائل ان سائر
اجزاء على سبل الاستحالة من حال الى حال ولا على سبل التوكل مع شي آخر حيث بالسر على
انه كان سوا واحد افسار واحد آخر قول شعري غير معقول لا مخرج من ابطال المذهب
اسار الى وجه الابطال يقول كل في هو اسباع احياء التي هي مفسر لايجاد اولاد ذكر
ان شاء هو المفهوم الحش من قولهم صار شي شيا آخر من ان هذا القول ايضا قد يطلق
المجاز على صورته في سائر احوال نظر بقرور يوس استحالته وفي ان يقول عرج ذكر الشئ المماثل في ما
وتضاف اليه شي آخر يكون معه مميزات اياه كما يقال صار الماء هواء او لا سودا سودا
بالقوى ما بالفعال او بطريق التوكل وهو ان يضاف شي آخر الى الشئ المماثل فيكون المصراة
عنها كما يقال صار النران طسا والحش سريزا وهذا ليس المراد هو هذا الحش بل المراد
منه ما فهم عنه بالحش وهو انه كان شيئا واحدا فصار هو وحده واحدا آخر وذكر ان ذلك

وقد عرفت ان سلبه المخلوليه النازله من عند اناطوا كسلبه المخلول من عند نفسه
التي في ذلك الترتيب وعرفنا كسلبه الخواص التي لا تنفي ذلك الترتيب اليه كسلبه
اليه من جهة كون الجميع ممكنة محتاجة اليه وهو احتياج غرضي يساوي جميع اجاد
السلسلة فيه بالنسبة الله تعالى **استاد** ادراك الاول للاشياء من ذاته في ذاته هو
افضل انعام كون الشيء قد راى وما يتلو ادراك الجوهر العقلي الاول بانراق
الاول ولا بعد منه من ذاته وبعد هذا ادراك النفس اليه في نفس وشم عن طابع
يعمل هو مبتدئ في المبادي والمناسبات الادراك اعتبار من حيث هو ادراك واعتبار من حيث
هو حال بالمذكر في اعتبار من حيث هو حال بالمذكر ويختلف مراده بكل واحد
من الاعتبارات اما اختلافه بحسب ماهيته وكونه بارة احسانا وتارة تحيلا وتارة بوجها
وتارة تحيلا واما اختلافه بحسب القياس الى المذكر فلكون الادراك الفعلي المقتضي كون
المذكر باعلا الم وجودا من الادراك لانفعالي المقتضي لكونه متفعلا وانما ان هذا
مفيد وجوده في ذلك مستفاد من وجوده واما اختلافه بحسب القياس الى المذكر فلكون
المذكر كالمجرد من الماده اعم وكونه مدركا من المحسوس فيها والمذكر كالمخلول من
المذكر كالمخلول ولما كان هذا هكذا وكان العلم العام بالعله النامه مضمنا للعلم العام
بمخلولها ولم يكن العلم العام بالمخلول علما بامنا بعلته فان العلم من حيث هو عام بوجوب
مخلولها المختص من حيث هو هو والمخلول من حيث هو هو ومخلول لا ينضمي عليه العينة
انما ينضمي عليه بالوجود من العلم بالعله ينضمي العلم بماهية المخلول وانتهى العلم
بالمخلول ينضمي العلم باسمه العلة دون ماهيتها كان الحمل الادراك كاد وانما ادراك
الاول لذاته بذاته كما هي لجميع ما سواه ايضا بذاته من حيث هو علة تامة لها وهو اما
افضل انحاء كون الشيء مدركا لانه فعلي في افضل احوال كون الشيء مدركا لانه باجم
من الوجه الذي يحسن ان يحصل وتلو ادراك الجوهر العقلي اما ادراكها الاول فمختص
من ذاتها المخلولة الاول لانها كان محقولا لذاته وهي عاقله لذاته وانما عقليته باشراف
الاول عليها ثم عملت مادون الاول من الاول فعملت دون عقل الاول لها وسلوه ادراكا
التي هي من المستفاد من طرف الحواس والاختلاف وغيرها وهي كلها تنقسم وشم عن طابع
لان يخرجها من القوة الى الفعل عقل متصور بصور المخلول من طبع منه فيها بعض
تلك الصور بحسب استعدادها وانما لها تلك العقل هي ادراكا كان مبتدئ المادي
لان بعضها عقل من الاستدلال بالعله على المخلول وبعضها بالعكس من طرف صورها ومبتدئ

مختصا

المناسبات لانها باه يتصل العلم بالشيء الى العلم بما يشابهه ويأمر الى العلم بما يشابهه ويأمر الى العلم
عقلها في اعمق مراتب الادراك وقد حصل ايضا من جميع ذلك الادراك تقع على اقسام
الادراكات بالمشتمل **مستاد** ولعلكم يقولون ان كانت المجهولات في العلم والعوامل بعضها
مع بعض لا يدرك ثم قد سلمت ان احد الوجود يعقل كل شيء وليس احد احتيايل هناك
كسره فتقول انه لما كان يعمل ذاته بذاته لم يلزم ونوميه عملا لذاته لذاته ان يعقل الكثر
حيث الكثر لازمة متاجرة لادله في الذات مقومه وحار ايضا على سبيل كبر اللوازم من
الذات مناسبه او غير مناسبه لا سلم الوجه والاول يعبر عن كبر لوازم اضافيه وعبر عما فيه
وكبر سلبه ونسبه كبر كبر اسماء الكبر باسراء الكبر وجداسه **دابة** في العلم انما الى
ذكر ان المجهولات في العلم والعوامل بعضها بعضا في صور مناسبه من جهة العقل
وذكر ان العلم بالعله لا يعقل كل شيء ياد من معمولاته صور مناسبه من جهة العقل
على ذلك ان يكون علم الاول الواحد احد احتيايل كون عمله على كبر وغيره ليسه ان يقال
الاول لما فعل ذاته بذاته وكان ذاته عليه الكثر لزمه يعمل الكثر سبب عقله لذاته
مفعوله للكثير لا يتم معلول له وصور الكثر التي في معمولاته هي معمولاته ولوازمه من جهة
نوم المخلول من جهة مباحرة من جهة ذاته باجرا لمخلول عن العلة وذاته ليست
بما ولا يعبرها بل هي واحد وتكون اللوازم والمخلولات في سائر جهات عليها الملو ومه اناها
سواء كانت تلك اللوازم من جهة في ذات العلة او مناسبه له ياد من صور الكثر المخلول في ذات
الواحد العام بذاته المتقدم عليها بالعله والوجود لا ينضمي كبر والحاصل ان الواحد
واحد واحد لا يروى كبر الصور المخلولة المستقرة منه من جهة العقل واليه وباقي
الفصل طاهر لا شك ان القول من لوازم الاول ذاته يقول يكون الشيء الواحد باعلا
وبالاعمال يقول يكون الاول في صورها من جهة العقل واليه ولا يسلبه على ما ذكره
القائل للبيان وحقول يكونه محلا لمخلولاته المحلثة المكنى تعالى عن ذلك علوا كبيرا
وقول ان مخلول اول غير مناس لذاته وبانه تعالى لا يوجد شيئا مناسبه بذاته بل
لا يوجد الحاله منه الى غير ذلك مما خالف المظاهر من مذهب الحكماء والعلماء القائلون في
العلم عنه تعالى في الاطراف المائل بسلام للصور المخلولة بذاته والمشاووز العاقلون باجم
العاقل المجهول انما او يكون تلك المخلولات جدران من اللوام هي المحتان ولوازم اسبق
على تسمى صير هذه المخلولات الى غير ذلك انما اعتمد فيها احد محالها احتشاد
نوعه النصف في هذه المسائل ومنها ما ياتيها ما ليس السطر انك ومع ذلك فلا احد من يسي

مستاد

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الاشياء لا تتصور الا في صور
 من صورها فلو تصورت في ذاتها لكانت موجودة في ذاتها
 وهذا مستحيل لان الاشياء لا تتصور الا في صورها
 فلو تصورت في ذاتها لكانت موجودة في ذاتها
 وهذا مستحيل لان الاشياء لا تتصور الا في صورها

وخصه ان لا يصدق هذا الموضوع الى شيء من ذلك اصلا فاسر الله اسامه جميعه بل هو الحق
 من المرحوم ومسئول ذلك في الغالب كالاختصاص في ادراك ذاته الى صورة غير صورة
 ذاته التي بها هو ولا يحتاج انضائي ادراك ما يصير عينه لاداة الى صورة عينه
 ذلك الماد الذي بها هو وهو واعين من نفسك انك تجعل شيئا بصورة يسمونها او يسمونها
 فيكون صادرا عنك لا يصادرك مطلقا بل يشاركه ما غيرك ومع ذلك فانك تجعل تلك الصورة بعينها
 بل كما تجعل ذلك الشيء بما اكدك بعقلها انضائيا بعينها من غير ان يضاعف الصورة فيكون
 يضاعف اعتبارا انك المعلقة بذلك في تلك الصورة فقط على سبيل البركة اذا كان حالك
 مع ما يصير عنك عسارية غيرك هذه الحال فاطلبك حال العاقل مع ما يصير عنه لاداة
 من غير ما خاله عينه فيه ولا يظن انك تكون محلا لتلك الصورة سريضا بعينك انماها
 بانك تجعل ذلك مع انك لست تجعل لها بل انما كان كونك محلا لتلك الصورة سريضا وهو
 تلك الصورة لك الذي هو سريضا بعينك انماها فان حصلت تلك الصورة لك بوجه اخر
 غير الجاهل فيك حصل العمل من غير حلول فيك ومعلوم ان حصول الشيء لفاعله في
 حصوله لا يخرج لنفسه من حصول الشيء لفاعله فادرك المحلول في الوجود للفاعل
 لاداة حاصله له من غير ان يحل فيه فهو عامل انماها من غير ان يكون في حاله فيه وادانته
 هذا ما هو من غير ان يكون عامل لاداة من غير ان يكون في حاله فيه وادانته
 لا في اعتبار المحلول على ما هو وحكيت ان عقلة لاداة عليه بعينه لمحلولة الاول واداة
 حكمت يكون العاقل اعني دايه وعينه لاداة شيئا واحدا في الوجود من غير ان يكون
 المعلول من انضائيا اعني المعلول الاول وعقل الاول له شيئا واحدا في الوجود من غير ان يكون
 كون احد هما سببا الاول والثاني معبر عنه وكما حكمت كون المغاير في العاقل
 محصا فاحكم يكون في المعلولين كذلك فادرك وجود المعلول الاول هو نفس العمل الاول
 من غير انضائيا الى صورة مستتابة محل ادراك اول يعال عن ذلك كما كانت الجواهر
 بعينها ليس محلولان لها حصول صور شيئا وهي عمل الاول الواحد لا وجود الاول
 معلول الاول الواحد كما جميع صور الموجودات الكلية والجزئية على ما عليه الوجود
 حاصله فيها والا في الواحد بعينه تلك الجواهر مع تلك الصور لا يحد ها بل يعان تلك
 الجواهر والصور كذلك الوجود على ما هو عليه فادرك عن عينه مسائل في
 عينه ومع مجال من المجال الذي يكون هذا الاصل في حقيقة وبسطة انكسب
 احاطه تعالى بجميع الاشياء الكلية والجزئية ان ساءه وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء

اولا لمخبر من هذا الحق على الوجه الثاني يستدعي كلاما بسيطا لا يلزم ان يكون ذاقا له على
 سبيل الحسول كونه ما فيه كفايه لكن لا يفتقر على هذا الا على اول **السؤال** في الاشياء
 الجزئية هل تجعل كما تجعل الكليات من حيث هي باعتبارها منسوبة الى مبداء نوعي في شخص
 يتخصص به كاللكنس والجزوي فانه هل يجعل وقوعه يستند في انشائه الجزئية و
 العقل بها ويعملها كما تجعل الجزويات وذلك غير ادراك الجزوي الذي في لها الذي يحكم
 انه وقع الا في عقله او يقع بعد بل من جعل ان كسوف فاعره وانعز في عند حضور القمر
 وهو جزوي ما هو كذا وهو جزوي ما في معالته كذا ام رما وقع ذلك الكسوف في لم يكن عند
 العامل الاول لاجل ما به وقع او لم يقع وان كان محقولا على القول الاول لان هذا ادراك
 آخر جزوي محقق مع حل في العقل ذلك ويؤول مع زواله وذلك الاول يكون شأنا الذي
 كله وان كان علما جزوي وهو ان العامل **الحق** ان يكون التبرع موضع كذا او متى كونه
 موضع كذا يكون كسوف فيجب وقوعه من زمان اولي الجاهل فيك وقد عقلة ذلك
 امر ثابت قبل كون الكسوف في وقوعه وتعلقه بوقت السرعة بواحد اذ الجزويان عاوجه كلي
 يمكن ان يتحقق في ادراكها على وجه جزوي يخص بعينها اليك ان الاول تعالى ان يكون
 عامل هو اما ان ذلك الجزويان من حيث هو عامل على الوجه الاول دون الثاني وادراكها
 على الوجه الثاني لا يحصل الا باصناف والحق او ما يحرم مجراهما من الامور الجسمانية
 وقبل ان يرد ذلك نقول كلمة لادراك جزئية متعلقان بكيفية التصور ان الواقعة منه
 وجزئيتها ولا تدخل في التصديقات ذلك فان قولنا هذا الانسان يقول هذا القول هذا
 الوقت جزوي وقولنا الانسان يقول القول وقت كلي ولم يفتقر في الاحال الانسان والقول
 والوقت بالجزئية والكلمة وكل جزوي معلوم حكمه طرفة بوجه في محضه اما ان يصير
 تلك الطرفة جزئية لان ركنها العقل ولا يباينها الزمان والحق يستند ايضا في
 الاسارة الحسنة اليها وما يحرم مجراهما من الخصائص التي تستند الى ادراكها الا الحس وما
 يحرم مجراهما فان اخذت تلك الطرفة مخرجة عن تلك الخصائص صار كونه ركنها العقل
 وسباولها الزمان والحق وكان الحكم المتعلق بها جزوي كونهما جزويين بافتتاحه اللهم
 ان يكون الحكم معلوما بالامور المختصة من حيث محضه وادانته هذا منقول
 كل من ادرك عقل الكائنات من حيث انها طابع وادرك احوالها الجزئية واحكامها كقلا في
 بكماساتها وتمامها وساعتها وكونها في حالها من حيث معلومة تلك الطابع
 وادراك الامور التي تحت مجراها وتعلقها من حيث يكون الخلق واقعة في اوقات

الكليات

يتجلى في بعض ما يتصور على وجه لا يفرق بين شي أصلا فليس خصل عند صورة للعالم منتظمة
على جميع كلياته وجزواته الثانية والمتحدة المقترنة الخاصة بوقت دون وقت
كما علمه الوجود غير متغير أياها فاشي وتكون تلك الصورة بعينها منتظمة على عوالم
أخر لو حصلت الوجود فيل هذا العالم بعينه تكون صورة كلية منتظمة على الجزوات
الحادثة في أرسنها غير متغير بتغيرها هكذا يكون إذا كانت الجزوات على الوجه الكلي هو
إلى شرح الكتاب ومفاته الأشياء الحرة قبل اعتل كما تحتل الكلمات السابقة إلى أدراكها
من حيث هي طابع محدد غير المتخصص المذكور وتدلها فتولت من حيث هي طابعها
لتكون الإدراك ليس مع كونه كليا تقنيا عن طوطي ثم بالمتسوية إلى مثل نوعه
تخصصه أي متسوية إلى مثل تخصصه النوعية موجودة في شخصه ذلك الأنا غير
موجوده في غير ذلك الشخص بل مع وجودها موجدوه في عين والمزاد أن تلك الأشياء
أما عن أجناسها من حيث هي طابع انصافه بالخصصه أي بخصص تلك الجزوات
ذلك المتولد وأما تبعها إلى هذا كذا لأن الجزوات في حيث هو جزوي لا يكون مخلوقا للطبقة
عن جزوونه والطبقة علة له من حيث هو كذا وبأن كلامه طاهر إلى مكنة وهو
أن العاقل لأن يكون العرف موضع كذا إلى آخره ومعناه أن من اعتل أن يكون العرف في أول
الجل مثلا وبين كونه في أول النور يكون كسوف معين وقت محدد ومن كان كونه في أول
الجل كالأول الذي سار العرف من أول الجماع عشر درجات فاما تكون بخل في ذلك العاقل لحد
الأمور أمرا بآياتها فقل من الكسوف معه وتكون وتظهر من هذا الشأن أن يتجدد مال الكسوف
زمان أول الحال الذي يكون القمر في أول الخلق فأن وتلك الكسوف إنما يجدد به أو ما جرى
تجديده وليس زياده غير محتاج الله كما ظنه القاض السارح **سنة وأما** من حيث
للأشياء على حقوه هذا الفصل فعمل على سمة الضمان إلى انصافها وتبين ما يتعين منها
تغير النور الخارج عن ان الموصوف وما لا يتغير لشد ذلك على بقى الصفات الأولى
عن الواجب لا وحل ذكره وتلك الظلمة أن يقال الصفقة أما أن يكون متغير في الموصوف
عن مخصصه لا ضاقه إلى عينه وأما أن يكون مخصصه لا ضاقه إلى عينه وليس متغير في
دلته وأما أن يكون متغيره ومخصصه لا ضاقه متعاوض في تقسيم إلى ثلاثين من الصفات
المضاف إليه وإلى ما من حيث عينه أربع أصناف **فصل** منها مثل أن يسود الذي
كان أسودا ذلك ما سماه صفته متغيره غير مضافه هذا هو المصنف الأول من طائفة وهو
طاهر المصنف الثاني غير متغير في هذا المصنف **فصل** ومنها مثل أن يكون الشيء ماديا
على غير جسم ما فلو عدم ذلك الجسم اسمها أن يقال أنه قادر على حركه فاسمها هو

أدرك صفته ولكن غير متغير في ذاته بل في انصافه فان كونه قادرًا صفة واحدة لم يتغير
انصافها إلى امر كل من حركه اجسام حال ما يلا لوزها أو ليلاد أياها بل حركه في ذلك
وحجاره وسبحم وخوارها فان لم يكن كونه قادرًا مخصصا لا ضاقا بالمخصصه بل هو ملاك
مته فانه لو لم يكن ريدا أصلا في الامكان لم يقع انصافه النوع إلى حركه انصافا صر ذلك كونه
قادرًا على الحركه قادرًا أصل كونه قادرًا لا سحر بعين احوال المتولد ور عليها من الاشياء
بل انصافها إلى الخارج فمقط فهدل القسم كالمقابل الذي مثله وهو انصافه المصنف
الثالث وهو الصفة المتيقن في الموصوف المخصصه لا ضاقه إلى سمي خارج إلى سمي
يتغير ذلك الشيء الخارج وان كان يتغير انصافه إلى ذلك الشيء في كالفرد الذي هو صفة
ما للذات يستلها يصح أن يصدر عن تلك الذات فعل هي تسمى كون القادر مضافا إلى
فعله وعليه ولا يتغير بعين المضاف إليه فان القادر على حركه ريدا يصير غير قادر
في ذاته عينا اجسام ريدا ولكن بعين انصافه بل كانه خصص لا يكون قادرًا على حركه
ريدا أن كان قادرًا في ذاته والمصنف ذلك ان المتولد يستلها انصافه إلى امر كل لوزها
أولها دأبا والجزوات التي يقع تحت ذلك الكلي لوزها ما ساعدا في بل سعة ذلك الكلي
والامر الكلي الذي يحل الصفة به لا يمكن أن يصير ولا حل ذلك لا يطر في المتغير إلى المصنف
وأما الجزوات في فعل يتغير ولتغيرها يتغير لا ضاقا بالجزوونه العرفية المتخلقة بها وهذا
المصنف كالمقابل الأول لانه صفة متغير ذات انصافه والأول معر به عاربه عن انصافه **فصل**
ومنها مثل أن يكون الشيء عالما بالانصاف لم يتغير في الشيء يتغير حالما بالانصاف للشيء
لا ضاقه والمصنف المضافه مغاير كونه عالما بالانصاف بخصصه لا ضاقه به حتى انه اذا كلف
عالما بمعنى كلف ذلك ان يكون عالما بحركه حركي بل يكون العلم بالانصاف عالما بغيرها
بل ربه انصافه مستتابة وهذه للمفسر في جعلها انصافه مستتابة بخصصه عن
العلم بالمتولد مع غير خصصه بخصصه لا كما كان كونه قادرًا به من واحد انصافا في سمي
هذا اذا اختلف حال المضاف إليه من عدم وجوده وحيث ان يختلف حال الشيء الذي له
الصفة لا في انصافه الصفة نفسها بطل في الصفة التي يلزمها بل لا ضاقه انصافه هذا
هو المصنف الرابع وهو الصفة المتيقن في الموصوف المخصصه لا ضاقه إلى شيء
خارج إلى سمي يتغير ذلك الشيء الخارج وهي كالعالم فانه صور متغير في العالم
لا ضاقه إلى معلومه ويتغير بعين المعلوم فان العالم يكون في ذلك الدار يتغير علمه في
عالمه ذلك لان العلم انما يستلها انصافه إلى معلومه الموصوف لا يعلم بعين ذلك العلوم

بطريقها وهي اللذات الحسية ومنها ان الله يمل الحسنة والجاه تؤمن ايضا عليها ومنها ان الكرم يؤثر
 في اثار الجبر صايبه والحاج اليه من غير ان الله الصانع بها ومنها ان كبر النفس يؤثر في
 الكرامة المتوقفة من حياطة ماء الوجه او من امدام على الاصول مع عدم العلم بتلكها على اللذات
 الحسية الى حد يجعل الالم الجوع والعطش يقاسى احوال الموت والهلاك معها وهذه صور
 ينضاف اليها كبرى من صور في كل ما هو اثر عند شخص هو ان الله بالبرهان لا بالذات مؤثر
 في الموردين سبحانه ان اللذات الباطنية مستعينة على الحسنة وان كان اللذات الباطنية
 خواتمه يتم على ان من يتاثر بالحواس ما يتاثر في الانسان فكل ما كان كماله في اللذة الالهية
 التي بها لها من بوع الكرام صاحبها على ان لا ياكل والارضعة من الحواسيات بوع اللذات الالهية
 التي هي ما من بوع سلامة وليها على ان لا ياكل والارضعة من الحواسيات بوع اللذات الالهية
 ان اللذات الباطنية الحواسية لما كانت اعظم من الظاهر فان يكون العقل عظم منها اولى وذلك
 على من اللذات وبعدها شفعان في الادراك وصعفه فان الله ادراكا تاما بسيما **باب**
 في ما ينبغي ان يستخرج الى قول من يقول ان اللذات الباطنية اعظم من الظاهر فكل ما كان كماله في اللذة الالهية
 بوع الكرام صاحبها على ان لا ياكل والارضعة من الحواسيات بوع اللذات الالهية
 التي هي ما من بوع سلامة وليها على ان لا ياكل والارضعة من الحواسيات بوع اللذات الالهية
 ان اللذات الباطنية الحواسية لما كانت اعظم من الظاهر فان يكون العقل عظم منها اولى وذلك
 على من اللذات وبعدها شفعان في الادراك وصعفه فان الله ادراكا تاما بسيما **باب**
 في ما ينبغي ان يستخرج الى قول من يقول ان اللذات الباطنية اعظم من الظاهر فكل ما كان كماله في اللذة الالهية
 بوع الكرام صاحبها على ان لا ياكل والارضعة من الحواسيات بوع اللذات الالهية
 التي هي ما من بوع سلامة وليها على ان لا ياكل والارضعة من الحواسيات بوع اللذات الالهية

ان يستخرج الى قول

المقصود بالخطاينة وقد علم ان اللذات الحسنة والجاه تؤمن ايضا عليها ومنها ان الكرم يؤثر
 في اثار الجبر صايبه والحاج اليه من غير ان الله الصانع بها ومنها ان كبر النفس يؤثر في
 الكرامة المتوقفة من حياطة ماء الوجه او من امدام على الاصول مع عدم العلم بتلكها على اللذات
 الحسية الى حد يجعل الالم الجوع والعطش يقاسى احوال الموت والهلاك معها وهذه صور
 ينضاف اليها كبرى من صور في كل ما هو اثر عند شخص هو ان الله بالبرهان لا بالذات مؤثر
 في الموردين سبحانه ان اللذات الباطنية مستعينة على الحسنة وان كان اللذات الباطنية
 خواتمه يتم على ان من يتاثر بالحواس ما يتاثر في الانسان فكل ما كان كماله في اللذة الالهية
 التي بها لها من بوع الكرام صاحبها على ان لا ياكل والارضعة من الحواسيات بوع اللذات الالهية
 التي هي ما من بوع سلامة وليها على ان لا ياكل والارضعة من الحواسيات بوع اللذات الالهية
 ان اللذات الباطنية الحواسية لما كانت اعظم من الظاهر فان يكون العقل عظم منها اولى وذلك
 على من اللذات وبعدها شفعان في الادراك وصعفه فان الله ادراكا تاما بسيما **باب**
 في ما ينبغي ان يستخرج الى قول من يقول ان اللذات الباطنية اعظم من الظاهر فكل ما كان كماله في اللذة الالهية
 بوع الكرام صاحبها على ان لا ياكل والارضعة من الحواسيات بوع اللذات الالهية
 التي هي ما من بوع سلامة وليها على ان لا ياكل والارضعة من الحواسيات بوع اللذات الالهية

في ما ينبغي ان يستخرج الى قول من يقول ان اللذات الباطنية اعظم من الظاهر فكل ما كان كماله في اللذة الالهية

علمه الوهم الكسيف منه ما رجوته وما نذكره وعما هذا حال ما رجوته من كمال الجوهر العاطل بهل فيه
جليه الخواص وان قد ما يحكمه ان تبارك منه بهايه الذي يحتمه ثم يتخلل فيه الوجود كله على ما هو عليه
مجردا عن الشوب مبتدأ فيه بعد الخواص والخواص العقلية العالية ثم الروحانية السماوية والارباب
السماوية ثم ما بعد ذلك تمثلا لآيات الذي قد اهو الكمال الذي يصوبه الجوهر العقلي بالاعتقالي
سلفه هو الكمال الحيواني والادراك العقلي خالف الى الكنه عن الشوب والحقى شوب كله وعندنا اصل
العقل كاد يماهي والجسيبه محصورة في قلة وان يكون في الاشياء والاضغف معلوم ان نسبة الله الى
الله المبدك الى المدرك والادراك الى الادراك فنسبة الله العقلية الى الشبهه ونسبة جلية الحق
وما يلو الى مثل كنهه الخلاء وكذلك نسبة الادراك الى الادراك والادراك العقلية وما انما الكمال
وهذا ان الصانع عاين مطالبه هذا اللفظ وتعمدها ان يبارك لما كانت الادراك كمال خيري يحصل
للمدرك ما كان كل مسلبة اي كل ما بعد ذلك فهو سلف كمال يحصل للمدرك وكذلك الكمال يكون خيرا
بالناس الى ذلك المبدك ثم ان الكمال والادراك كاتما للشيء يتخلل بها الله متعاضدة على ما نصه
منها ما سئل بالقوة الشبهه وهو ككسيف الجوهر الذي يكتفه الخلاء شوا كات خاوص عن
ما قد جازجه هي شئ جليوا كات جازجه في العضو عن سبب خارج فان كنهها واما الله
مساويان ولا يتركيب اليهم كاله الاصلام الذي بالوابع كاله النقطه وكذلك صابر الخواص
الطاهر ومنها ما يتخلل بالقوة العنفيه وهو ككسيف البشر الحيوانية بكنهه هي صورة غلبه ما
او بصورا ذي خل محصور عليه ومنها ما سئل بالقوى الباطنة ككسيف الوهم بصور شئ من حوى
بصورة شئ من كنهه فقل كنهه وكذلك صابرها وهذه كلها كالات حواسه مختلفة والادراك حواسه لها
مساوية بل يبعها الذات بحسبها والحواس المعاول ايضا كالات وهو ان يتخلل فيه ما يتخلل من الخواص
بعد ما بسطت في ان يعمل الخواص على ما هو عليه غير مكر اخير ثم ما يتخلل من صور معلولة
الموتة اعني الوجود كله تمثلا لآياتها عن سواك المظنون والاهام عاوجه لا يكون من باب
العاقل ومن ما تمثله بآيات في تصوير عقلا مستغنا عن الاطلاق ولا شك ان هذا الكمال خير
واله من ذلك ليعرف الكمال وحصول هذا الكمال له فاذن هو من ذلك الذي هو الله العقلية ثم
اذا ما بسطت الله من اعلى العقلية والحيوانية من حيث الكنه ومن حيث الكسيف وجن العقل
اقوى كنهه واكثر كنهه اما الاول ولان العقل يصل الى كنه العقول يحصل جسيبه الكسيف بخواصها
كما هي والحق ان ذلك لا يشترط عموم بسطه الاجسام الى خضم فاذن الادراك العقلي حاله
الكنه عن الشوب والجسيبه شوب كله واما الثاني ولان عندنا اصل الجوهر كاد يماهي وذلك لان
اجناس الخواص وانواعها عن مياصه وكذلك المناسبات الواقعة بينها والمدرك كالات

او لا سئل من الذات

نسبة
نك

محم

محمدة في احسان قلبه وان يكون فاما كبر الشدة والاضغف كالجلاء ومن المصلحتين ما اذا كان الكمال الضلي
الادراك كالاتهم كاتما للكنه التابع لهما اشد لان نسبة الله الى الله ككسيف الكمال والادراك الى
الادراك كالاتهم كاتما للكنه العقلية اشد وانهم من الجسيبه بل لا تنسب لها الى هذه والفاضل السارح اصنف
نسبة الله الى الله نسبة المدرك الى المدرك والادراك الى الادراك كالاتهم كاتما للكنه العقلية اشد وانهم من الجسيبه بل لا تنسب لها الى هذه والفاضل السارح اصنف
والمدرك ان يكونا متطابقين قبول الشدة والاضغف كالاتهم كاتما للكنه العقلية اشد وانهم من الجسيبه بل لا تنسب لها الى هذه والفاضل السارح اصنف
كان يصرف الالوان يصرف للبصر من جفت فوجد ان يكون بعض ما هو سوادا شدة من بعض وهذا موضع
مدكور في المواضع المتعلقة بالحواس من كاتما لآياتها من المطر وقد ذكره هناك انه موضع علم وقال
انما انما عند الاكل والسرور والوابع حاله محصوره يعرف الله ولا يذرى اي ادراك ملامم
للسواسم ما انهم عليه برهانهم كاتما لآياتهم كاتما للكنه العقلية اشد وانهم من الجسيبه بل لا تنسب لها الى هذه والفاضل السارح اصنف
فهو ملبس به وهذا الحق لا يستقيم بالقائه والنفس لو كانت لمصر بل حوى بعلمهم ان يعموا الدهران
عما ان حاله العاقل في تلك الحالة يصحح ليكم الحكم بوجوده عقله ثم قال وما سئل بولكم
ان النفس من الحور عالمه هذه المعلومات مع انتم لا تجد الله العظمة التي يصفونها فلو كانت
الادراك كالاتهم كاتما للكنه العقلية اشد وانهم من الجسيبه بل لا تنسب لها الى هذه والفاضل السارح اصنف
الله قول يكون الشئ مانعا عن حصول شئ من حصوله والحواس انهم لم يقولوا انما انهم كاتما للكنه
وكذا بل لا وجدوا كالاتهم كاتما للكنه العقلية اشد وانهم من الجسيبه بل لا تنسب لها الى هذه والفاضل السارح اصنف
عاجعها حصول الامور المبركة فيها ومن غيرها مما سئل عنها ونفسوا عنه ما يحصل كالاتهم كاتما للكنه
منها فوجدوا حاصلها في كل صورة بوصف الله وعبر حاصلها في كل صورة لا توصف بها فقلوا
انه المراد من مفهوم اسم الله لم لا وجدوا ذلك الامور جازلا للعقل حكموا بوجوده للعقل
ما انهم من اشغ اطلاق الاسم فلا مضاهيه معه بل هو المصطفى من الالوان انهم لم يقولوا ان الله
ادراك قط بل قالوا انهم ادراك مشروط بسوانظ ولعل العالم بالمعلومات العاقل كالاتهم كاتما للكنه
مستحقا لتلك السوانظ مثلا لا يكون عالما ان حصول هذه العلوم خبره او لا يكون عالما انها من
حده ما هي خبره ثم انه اسبح السوانظ فلا يسلم انه يكون عاقل الله فاما اني كاتما للكنه العقلية اشد وانهم من الجسيبه بل لا تنسب لها الى هذه والفاضل السارح اصنف
الذين لم يعلموا الامسايل محل ورة منه حوت بها اشد اشباح ويبرزون الاستغاث عند كاتما للكنه
عالمك الدنيا وما فيها فصلا عن ذلك مطمح ما ازمنك باجسيبه لان ذلك كاتما للكنه العقلية اشد وانهم من الجسيبه بل لا تنسب لها الى هذه والفاضل السارح اصنف
وعواطف علم مستقوى كالاتهم كاتما للكنه العقلية اشد وانهم من الجسيبه بل لا تنسب لها الى هذه والفاضل السارح اصنف
ذلك بعض ما يثبت علمه برهانهم على كالاتهم كاتما للكنه العقلية اشد وانهم من الجسيبه بل لا تنسب لها الى هذه والفاضل السارح اصنف
الى كالاتهم كاتما للكنه العقلية اشد وانهم من الجسيبه بل لا تنسب لها الى هذه والفاضل السارح اصنف

الانكاس

الاجل

المتعشرون ما بل المتعشرون العرفون عن السوا على بصيرة في الامور من هذه اللذات حقا وادرا
 قد يتكلم منهم فيسجلهم عن كل شيء هذا العبار عن وجود اللذات الخمسة قبل الموت ونفسه علمه
 بالفتاس العقل والما بحسبه من هو يتستر له والفاظه غنية عن الشرح **نفسه** والنفوس
 السليمة التي على العظم ولم يفظها ما من الامور الارضية التي استيقنا ذاسموت كذا راجانيا
 يفتقر الى احوال المفارقات غشيتها عاين في قعر سببه واصابها وجد يفرح مع له مفرجة
 ذلك بها الى جنة ودهن ذلك لنا سببه وقد جرت هذا عاينها بشد ذلك من اوصال النواصب
 ومن كان باعثه اياه لم ينع لا بتمه الاستبصار ومن كان باعثه طلب الحق والناقصة اقتضه مابقه
 العرف من حال الى العار من من بالنفوس السليمة التي هي على العظم النفوس التي لم يش
 بها الحق لم يبد تش العتاي المخالفة للحق ولم يفظها اتي لم يفظها والفظ من احوال
 الخلط والحاسمة السليمة المطلية قال يصان بل بالهم اصله وغشيتها اي عطيتها ووجد
 مفرح اي شدة حال من يفتقر الى شدة اي يشد ويخرج اي خصله والمناصبة الرعدة في
 الشئ على وجه المبالاة في الكرم والمقصود من هذا الفصل ان حال المستعد للكمال وفي
 قوله ومن كان باعثه اياه ان من كان باعثه على اطلال الكمال متعاشة دانه للكمال لم ينع الا بال
 التام اليه ومن كان باعثه شيئا غنود ذلك وقدره من حصول غرضه **سنة** واما اللذات فانهم
 اذا برزوا خالصا من البدن الى معاده يلقون بهم ولعلمهم لا يستغفرون فيها عن معاصيهم
 يكون موضوعا لحوالهم ولا يمنع ان يكون ذلك جسماسا وما او ما تسببه ولعل ذلك
 نفى بهم احوالهم الى الاستعداد للاتصال المسعد الذي لا حار فيه لا فرح عن احوال
 النفوس الكاملة والمستعد للكمال والجاهل في المعاد اذا ان مفرح حال النفوس
 على الكمال وعما تصان وهي نفوس الله في هذا الفصل واعلم ان من اللذات ما من عاينها
 لان النفس لها من الصور المتشعبة فيها فالحال التي عنها معلقة ولا معلقة الوجود لكن
 الان لا المعلق بقاء النفوس الناطقة نفى نفى هذا المرفق ثم القائلون بها
 بالواهباني عن متاذية خلوها عن اسباب القاذي والخلاص فوق الشقا فاذ في
 من جهة الله وينوافق هذا المذهب ما ورد في الخبر وهو قوله عليه السلام اكثر اهل الجنة البهائم
 لا يجوز ان يكون معلقة عن ادراك كانت لا يدرك الا في جسمانية وقد يعمهم اهلها
 باحسان احوالهم ولا يخلو ان يصير ما دى من صورها هذا ما ذكره الشيخ وما الى الله او تصير
 فيكون نفوسها وهذا هو القول السامع الذي سيبطله الشيخ ما الى الله الاول فيقول
 انما السامع في كمال البدن والمعاد وذكر ان بعض اهل العلم من اعجاز في ما يقول وطلعه بذلك

شاق

في الجرم

الثاني مال مولا مكلنا وخوار جوارحه اذا فارغوا البدن وهم يتنورون غير البديهي ليس
 لهم معلوم ما هو احوالهم من لا بد ان فينبط علم العقل ما عاين شيئا البديهي امكن ان لا يفرحهم متصورهم الى الله
 بعض البديهي الى من شيئا ان تعلو بها لا يفتقر عاينها بالطلع وهن ممتياه وهذه البديهي السب
 ما ان اناسه او حوزاته لا يفتقر بها الا ما يكون نفسا لها بخوار ان يكون الجراما سموا وبقا
 ان يصير هذه لا يفسر انفسا اليك الاجرام او مدبره لها فان هذا لا يمكن بل يستعمل تلك الاجرام امكان
 العمل به ثم يفتقر الجوارح الى كمال مختلف عنده وفي نفسه وان كان اعتقاده من نفسه واقواله
 ساعد الجوارح لا جوارح هو على حسنة ما قيلتها والافساد هذا العقاب كذا في ما لا يجوز ان يكون
 هذا الجرم يتولد من الهواء ولا وجهه ولا يكون مقارنا لروح الجوارح المسمى روحا الذي لا يشك
 الطبيعيون ان تعلو انفسه بالبدن من الالذات في الكمال المذكور في التواخي في السطوول
 ما ورد فيهم بغيره والشيخ جوزي ذلك ان نفى العلو المذكور بهم الى الاستعداد للالذات
 المسمو الذي لا عاين في كل من هذه المواضع **نظر** **مولى** **سنة** واما السامع في اجسامه
 ما كانت فيه من حسنة والالذات في كل من هذه المواضع **نظر** **مولى** **سنة** واما السامع في اجسامه
 فكانا حيوانا واحدا فيسان من نفس جسد يصل كل فيا يكون ولا ان يكون عدد الكمال من الاجسام
 عدد بايعارها من النفوس ولا ان يكون عدد نفوس مقارنه بسكونها واحدا فيصل به او
 سادع عنه مقارنه في السطوول هو واستوعب ما حله في مواضع احوالنا وهذا هو المذهب الثاني
 وذا ورد على ابطاله محبس احوالها ان حالها ان يكون البديهي بوجها فاقضه وجود البديهي
 من العلل المفارقة بين كل مواضع بدني وحدتها محبس البديهي في البدن باذا وصفا
 ان سادسا من البدن ان كان البدن المستشيع بهما ان احدهما المستشيع واليا به الحادثة
 نفقة فكان جسد حيوانا واحدا فيسان وهذا محال ان النفس هي التي يدبر البدن فيصرف
 به وكل حيوان يسوق بسبي واحد يدبره ويصرف فيه فان كان هذا ليس احدى اشيع
 الحيوان ما ولا هي باها ولا سبب في البدن ولا يكون لها عاين مع ذلك البدن ولا يكون
 هذا خلف والحق البديهي ان حال النفس المستشيع اما ان يصل بالبدن الثاني حال فيساد
 البدن الاول او يصل به عليه برمان او يوحى برمان يصل به في تلك الحالة فاما ان يكون البدن
 الثاني من هذه تلك الحالة او يكون من هذه فان كان كل واحد في تلك الحالة فاما
 ان يكون عدد النفوس المفارقة وعدد البديهي الحادثة في جميع الاوقات متساوية او يكون
 عدد النفوس اكثر او كليل على البدن الاول يجوز ان يصل كل ما بدني يكون بدني احوال
 لفساد ان يكون عدد الكائنات من الالذات عدد الفاسدات منها وصاحبها لا يصلح ان

232

العامله في ذلك فذكرها متوهمه في خمس مرات اولها متوهمه الواحد الاول تعالى وانما ذكر
لفظه اللذنه واستعمل فيها الاستباح لان اطلاقها على الواحد الاول وما يليه ليس بمعرف
عبد الجهور وانما كان الاول اصل صحيح يسمى لان حاله هو الحال الحسني عند وادراكه
هو الادراك العام فقط وعلى العاقل المذكور يكون اسماجه بداهه اكمل الاستباحات
للاطلاع واعلم ان كل جنس موثر وادراك الموت من حيث هو موثر بحت له والحب اذا اقرط
سمى عسيفا وكما كان الادراك اتم والمذكر اسد خيره كان الحسناشد والادراك العام لا
يكون مع الوصول العام والحسنا العام لا يكون لا مع الوصول العام ويكون ذلك على امام له
نامه واسماجاته من الحسني الحسني هو الاستباح تصور حضوره وانما هي الحسنيه
ثم لما كان الشوق عند امر لو ارم الحسني وما شئتبه احدها بالاجرا اشار الى الشوق
ايضا وذكر انه الحركه الى تمام هذا الاستباح ولا تصور ذلك الا اذا كان الحسني عامرا
من وجهه عا برام وجهه ثم اسد الحسني الحسني الاول تعالى حصول مجاه هناك فانه الحسني
المطلوع وادراكه لذاته اتم الادراكات فلم يفسد عن لظاوه هذا اللفظ عليه وان كان
غير مستعمل عند الجهور لانه مستعمل في عرف الحسني من العلماء والمحققين من اهل الله
ونوره تعالى عن الشوق ولا يمكن ان يفسد عنه شيء وبنايه عا سولذاته محسوس
لذاته من غير وقوع كس فيه وانه محسوس ايضا لعين محسب ادراك الخبوره وانما
الفاصل السارح بان الحسنا كان هو الادراك كان بولكم ادراك الكامل بوجهه ثم اسد
بالسبي على نفسه وان كان عن كان ادراك الاول لكانه من الفالادراك عين لكانه اخبر
لا يجب اشتراكها في الاحكام فادراكه يكون ادراك العبر موجب الحب وادراكه تعالى
غير موجب له والخواص ان الحب ليس هو الادراك فقط بل هو ادراك الموت من حيث هو موثر
وادراك الكامل انما بوجهه لكون الحال موثرا ولما كان الحال في ادراكه موجودين
للاول تعالى حكموا بلبور الحسناك **قوله** وسلوه المسبحون به ويد واهم من حيث
هم مسبحون به وهم الجواهر العقلية القدسه وليس ينسب الى الاول الحق ولا الى الثاني
من خلص اوله بالانفسين شوق هذه هي المبرته الباسه وهي مبرته الجنود واهم
ينسب الشوق اليها لبرائها عن القوة **قوله** وبعد الموتين مبرته الحسنا والسياس
فهم من حيث هم عشاق قبل الالام ما فهم من لذته ومن حيث هم مسباحون قبل يكون
لحسناي مهم اذى ما ولما كان اذى من قبله كان اذى لذته اذى من قبله اذى من قبله اذى
من الامور الحسنيه مما كاه يجعل جلا حال اذى الحكه والذعره فلو بما قيل ذلك منه

ان يكونوا واحداً وعلى البعد والى ان يكون اليقوس المجمع على يد واحد اما مساوية في احد
الاتصال به او مختلفة والاول يسمى بالانصال الكلي فيكون ليدن واحد يقوس كسرة قبل
من تطلانه ولما ان يدافع وتمايع فسمى الكل غير متصل يدن بعد سادس الاول
وهو موصاه متصله هذا على والى يسمى اتصال النعم وبما النعم غير متصل
ونعود الخلق على البعد الثالث مخلو اما ان يصل نفس واحد باذن النعم واحد
يكون حيوان واحد فهو بعينه عن وهذا محال او يسمى بعض الايدان المتسعة للنفس
لا يسمى وهذا محال او يصل بعض اليقوس بعض الايدان ويحد للنعم الاخرى
احد ويلزم منه ان اذ اتصال تلك اليقوس ببعض تلك الايدان دون بعض من
اولونه والى حد النفس بعض الايدان المتسعة دون بعض من غير اولونه وان
اتصل النفس المفارقة يدن قد خلت حاله المفارقة قبل ان يكون مخلو اما ان يكون
دائماً جدياً لا يكون على الاول اتصال نفس يدن واحد على البعد وجود يدن
لنفس خطل عنها واما ان يصل النفس المفارقة بعد المفارقة بزمان فحوار كونه
معتلله في زمان يسمى حوار ذلك سابقاً لازمه ولا يحتاج الى القول بالناسخ وانما
لا مخلو اما ان يكون اتصالها يدن موقوعاً على حد دون مراح متعدياً ولم يكن يلزم على
الاول حد دون نفس اخرى مع حد دون ذلك المراح ونعود المحال المذكورة وعلى الثاني
ان خصص اتصاله بزمان دون زمان مع تساوي لازمه بالنسبة اليه وهو محال
هذا عند الحجة الثانية والسبع اشار الى هذه الامسام بقوله ثم البسط هذا يعنى البرهان
البارى الى الاصول المفصلة لفساد المحال الالزام المذكورة بقوله واستغنينا
بحكمه في مواضع اجولنا **اساره** واحد يحتاج بشئ هو الاول يدانه لانه اشبه الاشياء
ادراكاً لاشياء الاشياء كمالاً الذي هو يرى عن طبيعة الامكان والعدم وهما متبعا
ولا شاعلا عنه والعشيق الحقيقي هو لا يحتاج بتصور حضرة دان ما والسوق هو
الحركة الى تمام هذا يحتاج اذا كانت الصورة ممثلة من وجه كما تميل الى حال عند
ممثلة من وجه كما سقوا ان يكون ممثلة في الحس حتى يكون عام التميل الحسنى للامر
الحسنى فكل متساو فانه يدن بالشيء ما وفاته شئ واما العشيق حتى آخر الاول عاشق
لذاته عشيق من غير اوله يعشق ولكنه ليس يعشق من غير بل هو معشوق لذاته
من خالقه من اساء كسرة غير لما فرغ من بل ان احوال اليقوس المعاد وقد تقرر فيها
مضى في موع الله على ما نطق عليه معناها ليس بالتساوي اذ ان شئ من تلك الجواهر

وہم

سنا وقد ترقى من يدى اخيه ونسأ أصبح الوجه عاقلا متادنا عما عطفنا شجاعا
وقد غسقت اموه سلمان قال لسلامان اخلطه باهلك لتعلم منه اولئك فاشار
عليه سلامان بذلك فالى ايسال من مخالطة النساء فقال له سلامان ان اولئك لك منزلة
ام و دخل عليها واكرمته واظهرت عليه بعد حين في خلوة عشقها له فانقبض ايسال من ذلك
و رثته ايطاوعها فقال لسلامان في ذلك اخاك يا اخي ما بللتها به وقالت اختها اني ما رزقتك
بابسال ليكون لك خاصة دوني بل ليكن ايسال فيك فيه وقالت لسلامان ان اخي بكر حبة لا تدخلها
نهارا ولا تكلمها ولا بعد ان تستأمن بك ليلة الزفاف يا بنت امرأة سلامان في فداش اخي دخل
ايسال عليها فلم تملك نفسها فبادرت بضم صدرها الى صدره فارتاب ايسال وقال في نفسه
الحقرا اني لا يعلو مثل ذلك وقد تقيم السمكة الوقت فيم فلاح منه برفق انصرفه وجهها
فازعجها وخرج من عندها وعزم على مفارقتها وقال لسلامان لي اريد ان افتح لك البلاد فاني
قادر على ذلك واخذ جيشا وحاربهم ففتح البلاد اخيه بذا وخر او شر او غيا من عينة
عليه وكان اول ذي قين استولى على وجه الارض ولما رجع الى وطنه وحسب انها تسكنه عادت
الى الحاشقة وقصدت معانقته فانه واخرجها وظهر لهم عدو فوجه سلامان ايسالا اليه
في جنوسه وقد رثت الحدة في زوايا الجيس اموالا ليرفضوه في المعركة ففعلوا وظفر به اعداء
وتركوه جرحا وبه واما حسيوه ميتا فعطف عليه موضوعة من جنوات الخشن والتمته حلية
نثرها واعتدى بذلك ان انقش وعوى ورجع الى سلامان وقد احبط به واذلوه وهو خزين
من فقد اخيه واخرجه ايسال واخذ الجيش والعدة وكر على اعداءه بدمهم واستعظمهم وسوى
الملك اخيه ثم واجاز المرأة طاحنة وطائمة واعطتها ما لا فسقياه السم وكان صديقا كبيرا
نسبا وحسبا وعالما وعلا واعتم من موته اخوه واعتزل من ملكه وقوصل بعض معاينة في
ربه فاولى اليه جليلة الحال فسقى المرأة والطامخ والطاعم ما سقوا الخاء ورجعوا فاما ايسال عليه
القصة **وتأويله** ان سلامان مثل للنفس الناطقة وايسال العقل النظري المتروكي الى الحيل
عقلا مستفادا وهو درجتها في العرفان ان كانت ترقى الى الكمال وامرأة سلامان القوة البدنية
سأمة للشهوة والنفس المتخدة بالنفس صليبة مضمنا من الاس وعشقها ايسال منها
الى تسخير العقل كما سخرت سائر القوى ليكون صومعا لما في تحصيل ما رادها الثانية واباوه
اجداد العقل لا عالم واخترها التي املكها القوة العملية المسمى بالعقل العملي المطيع للعقل
النظري وهو النفس المطمئنة وتليها نفسها بدل اخي تسويل النفس لأماره مطالبة الحسية
وتروى بها على انها مصباح حقيقيه والبرق الالاع من الغيم المظلم هو الحظفة لا الهية التي سم

هذا هو العقل النظري المتروكي الى الحيل
وهو النفس المطمئنة وتليها نفسها بدل اخي تسويل النفس لأماره مطالبة الحسية

في انشاء لا يستغنى بالامور الغانية وهي حذبة موجد بار الحق واذا عاينه للمرأة اعراض
العقل عن الهوى وفقعه البلاد لاخيه اطلال النفس بالقوة النظرية على الجبر والملكوت
وتدبرها الى العالم السألى وقد رتحتا بالقوة العامة على حسن تدبيرها في مصالح بدنها وخلق
امور المنازل والمدن ولذلك سماها باول ذي قين فانه لم يترك لها ان تلك الحافضين
التي تملق انقطاع القوى الحسية الخيالية والوهنية عنها عند خروجها الى العالم الاعلى
وقد رتحت تلك القوى لهدم التفاته اليها وتغذيتها بلها الوحي افاضه الكمال عليه عما فوقه
من الخافقات لهذا العالم واختلال حال سلامان لفقد اضطرار النفس عند انما تدبرها
سغلا بما فوقها ورجوعه الى اخيه التفات العقل الى انتظام مصالحها في تدبيرها البدن والطامخ
هو القوة الغضبية المستبعدة عند طلب انتقام والطاعم هو القوة الشهوية لجاذبة لما
يحتاج اليه البدن وتواطؤهم على هلاك ايسال اشارت الى اضلال العقل اذ ان العشر مع
استعمال النفس لأماره اياها بزيادة في الضيق بسبب الضعف والعجز واحلال سلامان
اياهم ترك النفس استعمال القوى البدنية آخر الامر وزوال صيحات الغضب والشهوة
وانكسار حاجتها واعتزاله الملك وتوفيقه الى غيره انقطاع تدبيره عن البدن في ضرورة البدن
تحت تصرف غيرها وهذا التأويل مطابقا لذكره الشيخ ومما يؤيدانه فصد هذه القصة
انه ذكر في رسالته في القضاء والقدر قصة سلامان وايسال وذكر فيها حديث كعبان النبى
من الغيم المظلم الذي اظهر ايسال وجه امرأة سلامان حتى تعرض عنها فها ما اتفق لئامن
امر هذه القصة وما اوردت القصة بعبارة الشيخ للا يطول الكتاب **تدبيره** المحرض
عن متاع الدنيا وطيبا بها بضم الزاهد والكوا طب على نقل العبادات من القيام
والصيام ونحوهما بضم اسم العابد والمنصرف بعكزه الى قدس الجبروت مستند على روق
نور الحق في سوره بضم اسم العارف وقد تركب بعض هذه مع بعض طالب الشى بضم
باعد من عما يعتقد انه يبعد عن المطلوب ثم باقبال على ما يعتقد انه يقرب اليه وينش عند
رجد ان المطلوب فطالب الحق يلزمه في لا يتدأ بان يفرض عما سوى الحق لا سيما ما يشغله
عن الطلب اعنى متاع الدنيا وطيبا بها ثم يقبل على ما يعتقد انه يقربه من الحق وهو عند
انفعال مخصوصة من العبادات وهذان هما الذهد والعبادة باعتبار التبرى والتولى
باعتبار ثم انه اذا وجد الحق فاول درجات وجدانه هي الموفقة فاذن احوال طلاب الحق في
هذه الثلاثة ولذلك ابتدأ الشيخ بتدبيرها ثم ان هذه احوال قد توجد في سائر شواهد سبيل
ما انفرد وقد توجد على سبيل اجتماع وذلك بحسب اختلاف الاعراض والاجتماعات الثانية كيرت

استولى على وجهه كادرس

المستعمل

والله لا واحد الا في ذلك اشار الشيخ بقوله وقد يرتكب بعض هذه مع بعض **تنبيه** الذهب
عند غير العارف معاملته ما كانه يسري بمقتضى الدوام مع ما خوره وعند العارف غيره ما
عما يستغل بغيره عن الحق وتكبر على كل شيء غير الحق والعبادة عند غير العارف معاملته ما
كانه يعمل في الدوام لا خوره ما خوره في سائر النوازل وعند العارف ما خوره ما
لهم به وقوى نفسه المتوهمه والمقتضاه لغيرها بالتعبد عن حنايا الغرور الى حنايا الحق
فتصير متسائلة للشيء الداخلي ما يستجلى الحق لا تنازعه فيضطر السري الى السري والباطن
ويصدر له ذلك مسبقا كما اشار في السرائر الى ان الحق غير فزاح من الهم بل مع تسليع
منه باله فلكون بكليته مضطرا في سلك القدس كما اشار الى جود التركيب من سائر الالوه
اراد ان يسهل على غير العارف وغير العارف من الزهد والعبادة لتمايز الفعلان بحسبه
مذكوران الزهد والعبادة من غير العارف معاملتان فان الزاهد غير العارف مجرد مجرد
يشري متاعا بجماع والعباد غير العارف مجرد مجرد ليجري عمل لا واحد اخره والعلان
مكلفان لكن الغرض واحد واما العارف فله هذه في حاله التي يكون بها متوجها الى الحق
فما سواه بغيره عما يشغله عن الحق انما لما قصده وفي حاله التي يكون فيها ملتفتا من
الى ما سواه تكبر على كل شيء غير الحق استحضار المبادىء واما عبادته فارتاض لهما التي
ضاد بها ارادته وغرما يده الشهوية والغضبية وغيرها وتقوى نفسه لئلا يلهي والوقية
لغيرها سمعا من الملل الى العالم الجسماني ولا اشتغال به الى العالم العقلي مستبعدة اياه عند
توجهه الى ذلك العالم ولصير تلك القوى معودة لذلك التشبع ولا تنازع العقل ولا تنازع السر
حاله المشاهدة فيخلص العقل لا ذلك العالم ويكون جمع ما تحت من الفروع والقوى مخروطة
منه في سلك التوجه الى ذلك ان كان **اشاره** لما لم يكن سائر بحيث يستقبل وحده بامر
لصده لا محسار كذا اخر من حيث حقيقته ومعاوضته ومعارضته كبريا منها يفرغ كل
واحد منها لصاحبه عن سائر لولاه نفسه لا زحم على الواحد كبر او كان مما تستعبد
ان لم يكن حيث ان يكون من الناس معاملته وذلك بحفظه شرع بغيره سارع متمسكا كان
الطاعة لا حصا صده باتت بل على الحاش من عذريته ووجوبه يكون للحسن والمسي حراما عند
القدور الخبير بوجوب معرفته الخاري والسارخ ومع المعرفة سبب جاذبة للمعرفة فزحمت
العبادة المذكورة للمعبود وكثرت عليهم لستحفظ التذكير بالتكبر حتى استمرت الدعوة
الى العدل القيم لغير النوع ثم زيد لستحفظها بعد النفع العظيم في الدوام لاجل الخيرة
ثم زيد للعارف من يستعملها المستغنى التي ضاهاها بما هم يتولون وجوبهم شرطه ما نظروا

شاهد

الى الحكمة ثم الى الذممة والنعمه لخطه جنابا بهر كبحا به **هـ** ما ذكر في الفصل المقدم ان الزهد
والعبادة انما يصدران عن غير العارف لا كقسط من اجرو والنوازل في سائر احوال ليسوا الى سائر
سائر النوازل المذكورين بل في الشبهة والبشرية وما يتعلق بها على طريقه كما انما يصدر
عليهما واسات في لك معنى على قواعد وتقريرها ان يقول الانسان لا يستعمل وحده بامور مما سئله
لا بد من حاج الى غذا ولباس ومسكن وسلاح لنفسه ولحق بعباده من اولى الصفات وغيرها وكما
صناعية لا يمكن ان يدتها صانع واحد بل في مدته لا يمكن ان يعيش تلك المدة فاذا انما او تضر
ان امكن لها سائر جماعة متعاونين وتشاركون في تحصيلها يفرغ كل واحد منهم لصاحبه عن بعض
متم معارضته وفي ان يعمل كل واحد من العمل ما يفعله آخر ومعارضته وفي ان يعطي كل واحد ضاحية
من عمله ما زاد ما خد منه من عمله فاذن الانسان لا يطع حجاج في نفسه الى اجتماع مود الى اصلاح
حاله وهو المراد من قولهم الانسان مبدى بالطبع والتمرد في اصطلاحهم هو هذا الاجتماع وهذه
قاعدة **ثم** يقولوا اجتماع الناس على التعاون لا يسطر الا اذا كان بينهم معاملته وعدل ان كل
واحد يستحق ما يحاج اليه وبعض على من سواه في ذلك ويدعوه شهوته وغضبه الى الكور على غيره
فتفقد ذلك المخرج ويحتل امرنا اجتماعا اما اذا كانت معاملته وعدل متفق عليهما لم يكن كذلك
فاذن لا بد منها والمعاملة والعدل لا يباينان في الجوانب الغير المحصورة الا اذا كانت لها قوا من كلية
وهي الشريعة فاذن لا بد من شريعة والسريعة في اللغة مورد الشاربه وانما سمي المحي المذكور بها
لاستواء الجماعة في الاستماع منه وهذه قاعدة ثانية **هـ** يقولوا الشريعة لا بد له من واضع يعين
ذلك القوانين ويقرر بها على الواحد الذي ينبغي وضو السارخ ثم ان الناس لو سارخوا وضو الشريعة
لوقع السارخ المذموم منه فاذن يجب ان يمتاز الشارع منهم باستحقاق الطاعة ليطبقه الباقيون
في قبول السريعة واستحقاق الطاعة انما يتقرر بآيات تدل على كون تلك السريعة من عذريته وبذلك
الآيات هي معجزاته وهي انما هو عليه واما فاعليه والخصائص لقوله اطوع والعوام للفقهاء اطوع لانهم
الفعليه محذره عن القول لا ان النبوه ولا عجز لا يحصلان من غير دعوة الى خير فاذن لا بد من
شارخ هو نبي ومعه هذه وقاعدة ثالثة **هـ** ان العوام وصفوا العقول سحرة واخلال العمل
النافع في امور معاشهم بحسب النوع عند استدلال الشوق عليهم لا ما يحضرون الله بحسب السحر من
على حافة الشريعة واذا كان للطبيع والقاصي ثواب وعقاب اخر وبان احكامهم الدخاويح على الطاعة
وتلك المعصية فالشرعية لا ينظم بدون ذلك ان نظامها به فاذن وجب ان يكون للحسن والمسي حراما
من عند الله القدير على مجازاتهم الخبير بما يبدونه او يخفونه من افعالهم واحوالهم وانما وجب
ان يكون معرفته الخاري والشارخ واجبة على المشركين للشرعية في الشريعة والمعرفة العامة

بالذات وتقدم ان قصد غيره بالعرض لاجل الحق كما مر بهذا حكم من حيث ملاحظ العارضة
 بالناس الى الحق الاول الذي هو مراده لذاته ثم اذا لاحظ كل واحد من الحق والعبادة بالناس الى الحق
 وجد استناد العباد الى الحق واجبا من الجبر اما باعتبار ملاحظه الحق بالناس الى العبادة فلما ذكره
 في قوله ولا نه مستحق للعبادة واما باعتبار ملاحظه العبادة بالناس الى الحق فلما ذكره في قوله
 ولا بها نسبه شريفة اليه وذكر **الفصل السابع** في هذا الموضع ان بعد العارفين بكون الحق لذات
 الحق او بعينه من صفاته او بكماله المسمى ومن طبعه بل من مظهره اسرار الشرح الى الاول بوجه
 له ففطر ولا العارضة بقوله ولا نه مستحق للعبادة والى الثاني بقوله ولا بها نسبه شريفة اليه **اقول**
 في هذا المفسر تحوي ان يكون العارف معبود بالذات غير الحق وما في الفصل يدل على خلافه علم الحق
 اسارا الى كونه عرضا لعارف محالها لا غرام من غيره بقوله لا يرغبه اور حبه اي لا يرغبه في الثواب
 اور حبه من العقاب ومن فساد كونه كذا غرضا بالناس الى العارف بقوله وان كان ما اى وان
 كانت الرغبة او الرعدة المذكوران غايتين للعبادة فيكون النوازل المدعور حبه او العاقبة المدعور
 هو الداعي الى عبادة الحق ومنهما مطلوب عابد الحق ويكون الحق غير العاقبة بل هو العارضة الى
 نيل الثواب والخلوص من العقاب للذين هما العاقبة وهو المطلوب فيكون هو المعبود بالذات الحق
 وهذا مستخرج من هذا الفصل **باب الفاضل السابع** من الناس من اجل القول بكون الله هو مراده
 وزعم ان مراده صفة لا يتعلق بها المكملات لانها بمعنى رجع احد طرفي الكلام على ما اخبره ذلك
 لا يعمل بها في المكملات قال والسبح ايضا من في اول النظم السادس ان كل من يريد ساءلا بد
 وان يكون حصوله للمريد اولى من غيره ويكون المقصود بالقصد هو اول هو ذلك الحصول وبسبب عليه
 ان كل من يريد مستكمل فاحل كل من اراد الله لم يكن مراده هو الله بل استكمال ذاته واجبات عنها
 ما لا يما مضاه على المطلوب لانها مبداء على ان مراده لا يتعلق بها المكملات لانها مستكملت
 المريد وهو ما ادعاه الحق من غير نقول انها تتعلق بالله لا بشئ غيره وانما **اقول** في سائر
 مراده ما لمعلمه بما فعله المريد بمعنى مكان المراد او اكمال المريد لا يتعلق بمراده بل بكونه
 فعلا او لكونه مستكملت للمريد بمراده ومنها السبل المرد كذا في ما ذكره من سبب لا غير اضاف
اشارة المستكمل في سبب الحق من حرم من وجه فانه لم يقطع لذة البهجة به فستطعمها انما
 انما عارفت مع الذات المتحدية فهو جشون بها غافل عما وراءها وما مثله بالناس الى العارف
 تمام مثل الصبيان بالناس الى الحكيم فانهم لما غفلوا عن طبيقات تحجب عن علمها بالافعال والهمم
 بهم المباشرة على طبيقات اللعب صاروا يتعجبون من اجل الجدا والارزوا عنها عاينين لما عاكس
 غيرها كذلك من غفل عن مقتضى بصره عن مطالعة الحق غفلت كقضية بما يليه من الذات

فمن لم يفرق
 بين

الذات فتركها في سائر عن كونه وما تركها الى استباجل اجتماعها وانما يعبد الله ويطلبه ليجوله
 في متخذه شبيهة بها فيسقط له مطيع شئ ومشتري شئ ومكسب شئ اذا بغر عنه فلا مطيع
 لبصره في اولاه واحضاره الى الذات فيقضي به وذبيته والمستبصر بهذابة القدس شجون بشار
 ودر ف اللذة الحق وولى وجهه متخبا متر جملة على هذا الماخوذ عن رسله الى ضده واركانها
 يتوخا بكنهه بغيره ولا يحسب غيره **الحديث** الناصر قال اخذت الناقة اذا جات بولدها ناقص
 الخلق والولد متخذه والجنون المشناق وحكته السبق واخكته الى احكامته البخار وهو محكك
 ومحكك وازور عنه الى عدل عنه وعاق الطعام او البدران كرهه فلم يتاوله وعكف على الشئ
 الى اقبل عليه فواظبا وخوله الله الشئ الى ملكه لياه وبعث عنه الى كسفه عنه وطمع بصره الى الشئ
 ارفع والقبض البطن والذنب الذكر ولاحظ السبح منما قول النبي علم من في ستر لقلبه
 وقبضه وذبيته فقد فرق واللقا للسان والسجود جمع شجون وهو طرف الوادي والذات البتة
 في القبل ومطلب الكسفة الغرض من هذا العمل تمهيد العذر لمن يجوز ان يجعل الحق واسطه في يحصل
 شئ آخر غيره وهو من يتقصد في الدنيا ويعبد الحق في غيبة في الموان اور حبه من العاقبة ووجه
 بيان قصده في ذاته وفي عبارات الشرح لطائف كثيرة تتبين للمتاقل فيها منها وصف الذات الحسية
 الخلقية وهو نقصان لا يمكن ان يزول ومنها تشبيه من لم يقدر على مطالعة البهجة الحسية بالاعى
 الذي يطلب شيئا فانه يتعلق بده بما يليه سوا كان ما علق به بده مطلوبه او لم يكن ومنها التسدد
 على ان حده غير العارف حده كره هو مع كونه في صورة الذهاد احد من الحق والطبع على الذات
 الحسية فان البارك شيا يستأجل اصعابه اقر في العلم منه الى العناعة ومنها تشبيه همة الى الدابة
 والضعف فان قوله لا مطيع لبصره مشهور انه اذ في مملكة من لا يشق بل الذات الحسية
 ومنها التعبير بالغ في محض لذة البطن والفرج بالذكر وورد ذكره اخذ الفصل ان هذا الكتاب
 المرحوم سال ما رجوته وبطلته بكنهه من الذات الحسية حسنت ما وعد لا ساء علم السلام
 وقد استناد الى كسفة ذلك في النظم الثاني من حرم ذكر اماكن يتلوه نفوس الله باجسام هي موصوفات
 لتخليتهم وعبر عن هذه السعادة بالسعادة التي يليق بهم **اسارة** اول درجات حركات
 العارفين ما يسمونه بمرادوه وهو ما يعبرى المستبصر بالنفس الروحاني او الساكن النفس في القدر
 لا عاني من الرغبة في غلاف العروة الوثقى فيضرك مرة الى العدم لسان من دفع لا يقال فلما امت
 رجيته حذ فهو مريد **ه** اعتراه اي غشيه واعتلاف العروة لا اعتصام به واعلم ان السبح اراد
 بعد ذكر مطالب العارفين وغيرهم ان يتذكر احوالهم المتروكة في سلوكهم طريق الحق من بدو حركتهم
 الى ما بها التي هي الوصول الى الله تعالى ويسر ما يسرهم في منازلهم وذكرها في احد عشر فقرة

والحق

ها

اولها هذا الفصل وهو مسمى على ذكر مبادئ حركاتهم وذكر ان مرادة في اول حركاتهم الجبرية بحسب
 حركاتهم وهي الجبر القوس من الحركة ومداها تصور الكمال الذاتي الحاصل بالحد الاول العاقل
 على المستعدين من خاقه بقدر استعداداتهم والتقدير بحدوده تصدعها جازما مع سكون نفس
 كان يقينيا مسبقا طم من قياس به حالي او كان بما يتبعها استعدادا من قبول قول الله الحاصل
 الله فان كل واحد منهما اعما ويغني تحريك صاحبه في طلب ذلك الفيض واللاست لاراده مترية
 على هذا التصديق غرضها باتخاذ حالة تعزى بعد الاستنباط او العقد المذكور ثم صرح بانها غيرة
 في الاعتصام بالمرور والوقوع اليه لا يتناول ولا تتغير في مبداء حركتها السور الى العالم القدسي وعائنا نزل
 روح لا يتصل بذلك العالم **واعلم** ان السبح وكثرة الخط العالم للحركة لا ارادة الحيوانية
 ارادة مبادى مترية لا ارادة ثم الشوق الحسي بالشهوة والغضب ثم العزم الحسي بالارادة الخارجية
 هم القوى المؤثرة المثبتة في الاعضاء والحركة المذكورة هي ارادة لكنها ليست بحياة لها من المبادى
 المذكورة الاولى وهي ما يغتر عنه بالحدس بقضار او العقد المقارن لسكون النفس والثانية والثالثة
 وهما ما يغتر عنها بالارادة وانما اتحدتا ههنا لانها لا يتباينان عند اختلاف الدواعي والصور
 وذلك باختلاف تصور مع سكون النفس التي اشترطه ههنا وسقطت الاربعة من هذه الحركة
 ليست بحسب سمانية **والعاقل** السارح اورد في تفسير هذا الفصل اصناف طلائع الحوى والرياضات
 بكل صنف وذلك غير مناسب **اساره** ثم انه لصاح الى الرياضة والرياضة موجه الى الله
 اغراض من اول تخيئة مادون الحق عن مشتتات لا يثار والذات تطوع النفس لادارة النفس الطبيعية
 لتطرب قوت العقل والوعم الى التوجهات المناسبة للامر العبدى ثم في هذه التوجهات المناسبة
 للامر السفلى والثالث لطيف السر للثبته والاول يعين عليها لزهو الحسنى والذات يفيض على
 اشياء العبادة المشفوعة بالعكس ثم للحان المستخرجة لقول النفس الموقفة لما يخرج من الكلام
 وقوع القبول من روحها ثم نفس الكلام الواعظ من قائل في جارية بليغة ونقمة رخيصة وثبت
 وشييد واما العرض الثالث فيكون عليه الفكر اللطيف والعشق العفيف الذي يامر به شمالك الحب
 ليس سلطان الشهوة **مشتت** لا يثار طريقتة والمشفوعة المقرونة وكلام رجم اى في
 تعالى رجم صورته اى لثبته والشمائل لكسر وجهه شمائل والمقصود من هذا الفصل في كراجه
 الحد بل الرياضة ومار اغراض الرياضة وانا اذكر قبل الخوض في التفسير ما صحت الرياضة
فامول رياضة التهام متفها عن اهلها على حركات لا يرتضيها الدافع واجازها على ما
 يرتضيه لتتمتع على طاعته والقوة الحيوانية التي هي مبادى حركاتها وبقا على الحيوانية
 في برفسان اذ لم تكن لها طاعة القوة العاقلة ملكة كانت بمنزلة بهيمة غير متراضة تدعوها

دور
 لائق

ناره وغضنها ناره اللذان يشرهما المخلقة والمتوجهة لسميت ما ذكره الله ناره وسبقت ما ساق
 اليها من احواس الظاهرة ناره الى ما بالها من متحرك حركات مختلفة حسب تلك الدواعي
 وتستخدم القوة العاقلة في حصول مرادها فيكون هي اثاره تصدر عنها افعال مختلفة
 المبادى والعقلية موقفة عن كره مصطدرة اما اذا راضتها القوة العاقلة عنوها عن
 الصلوات والنوم من غير حساسات ولا فاعل المثرة للشهوة والغضب واجازها
 على ما يرضيه العقل العلى الى ان يصير مقدره على طاعته متاذ به في خدمته تاثيرا مرها
 وتفتي شئها كما في العقلية مطمئنة لا تصدر عنها افعال مختلفة المبادى وباقي القوى
 مؤثرة مسالمة لها ومن الخلق حالات مختلفة بحسب استبدال احد بها على مخرجي مع الكلام
 فيها اجبا ما صوراها عاصية للعالم به ثم يندم فيعلم صبرها وتكون لقائمة وانما سميت القوى
 بالنفوس لماره والروايم والمطمنة ملاحظة لما جاء من كرها هذه السمات في السبل الى
 فاذ راضة النفس شئها عن صوراها وامرها بطاعة مولاهما ولما كانت غدا من العقلية
 مختلفة فانت الرياضات بحسبها الرياضات العقلية المذكورة في الحكمة العملية ومنها
 الرياضات السبع بعد المسماة بالرياضات البعيدة وادق اسمها رياضات هذه الفار من رجم
 يردون وجه الله لا غير وكل ما سواه ساغل عنه فربما يصير منع النفس عن سائر الفاعل
 الحق ساول واجبارها على التوجه بحسب ما يرضيها على ولا يعطى مما دونه ملكة لها طاهر
 ان كل راضة هي في لطفها بحقيقة في هذه الرياضة ولا يعكس سائر الرياضات حلا من رجم
 في سلوكهم يندى من اجل امتارها وشئ عند ادائها هذا ما اقول في الرياضة وارجع الى
 المقصود **فامول** العبد من رضى من الرياضة منى واحد هو نيل الكمال الحسنى من ان
 ذلك موقوف على حصول امر وحوى هو استعداد وحصول ذلك من شرطين والاول الخلق
 والموافق اما حارجه واما داخلية فادون الرياضة هذا الاعداد موجه كقولنا اعلم
 احدا تخيئة مادون الحق من مشتتات لا يثار وهو ازالة الموانع الخارجية والثاني تطوع النفس
 لادارة المنطقية لتخلف الضل واليوم من الحاصل السفلى لا كما في القدسي وشيئها سائر
 القائل ضرورة وهو ازالة الموانع الداخلية اعني الدواعي الحيوانية المذكورة والثالث لطيف
 السر للثبته وهو حصول استعداد لنيل الكمال فان مناسبة السر مع الشئ اللطيف
 لا بلطفه ولطف السر عازره من شهوة لا يسهل فيه الصور العقلية بسرعة ولا في شغل
 عن الامور الدنية المحيطة للشوق والوجد بسهولة ثم ان الشيخ لما قد فرغ من ذكر اغراض الرياضة

للنفس فنده علا واستعلا بمعنى والسكينة الدقار وآشوف في قد تد اي وقد تعود انشعبا
 غير مطهرين واستغفروا الحروف وما يشبهه اي استغفروا والتلبس كالنفس وهو كتمان العيب
 والسبب فيما ذكره الشيخ ان ما من العظم اذا غاف عن انفسه بعد استغفاره كوز النفس
 عاقله عن مجوده عن مفا هبة فتبزم عنه دفعة اما اذا توال واستمر الف انسان في وز العنة
 لا يستغفر ان النفس قد تنافس للقبه او في متوقفة لهودة والعارف فيكون نفسه فيكون
 المذكور لا يستغفروا عن التراب الكمال فلهذا في كتمان في يد عليه وتستعمل التلبس فيما **اسارة**
 يتم انه ليلع به الدخان من سلعها تنقلب له وقته سكونه فبصر المحطوف ما لو فوالو من شيا بيتا
 وطعيل له معارفه مستغفروا كانهما صفة مستغفروا ويستمتع لها بهجته فاذا انقلب عن القلب
 خيرا ان اشفا في بعض السمع بدل بوله سعلت له وقته سكونه سعلت له وفك سكونه عال وقد لان
 على لا مبراد اذ هو في الله هو وافد والجمع وقد الرواة الاول الطاهر والخطف سلاسل السكينة
 نار سا طعه وشها با يتا الى واضحا وفي بعض النسخ فيها ان يتا وكحل له معارفه مستغفروا
 اي مع الحق بول واشفا ان يتا في المعنى ظاهر **اسارة** ولعله الى هذا الحد نظر عليه ما به
 فاذا تفلغل في هذه المعارف قل ما نور عليه وكان في صوغات حاضرا و صوغا عن مبقها **تغلغل**
 التما في السكون ان تفلغل في سكونا والمعنى ان قبل هذا المقام كان في حجب نظر عليه ان يراى في عند
 الدخان في سكونه في الله في سكونه في معارفه هذا المقام حجب في نظر ظهور ذلك عليه وراه جليسة
 بها اتصال بجك بالجلال حاضرا غلظه مقيما معه وبها حقيقة غائب عنه ظاهر **اشارة**
 ولعله الى هذا الحد انما يتيسر له هذه المعارف انما تاتي بتدريج الى ان يكون له متى **اشارة** في السمع
 انما يستفي له اي تفتح ويستعمل عليه يقال سكونا في نفسه **اسارة** يتم انه ليتقدم هذه
 الدقة ولا يتوقف امره الى مشيئة بل كلما لاحظ شيئا لاحظ عبوة وار لم يكن ملاحظا للاعتبار
 فيسبح له تعبر عن عالم الذوق وال عالم الحق مستغفروا وكشف حوله العالمون فقال مع حقا
 اي ارى وعده عليه ليعلم ان اقام وعده الله وانعرج له مال والطف بالمتعرج هذا اما ما لعه
 في سارعا واما بعض الميل ولا تظان في حق واحتج له اي اطاف واستدرا حوله والمقام
اسارة فاذا غلبت اليه الى النيل صار سيرة سيرة محاذية محاذية لها سطر اكون في وقت عليه
 الذات العلى في نفسه لما بها من ان الحق وكان في نظر الى الحق في نظر الى نفسه وكان في نفسه
 عال في التلبس وغيره انصب في فاض ومجناه ان العارف اذا تمت في نفسه في انشغاف في الله
 ال مطلوبه الذي هو اتصاله بالحق كما صار سيرة المحال كما سوي الحق في سيرة محاذية بالذات محاذية
 شطوط الحيا لا واده فقل من ان الحق في فاضت عليه الذات الحسنية وانتهج نفسه لما ناله من

نما فشت انزل اخذ
 على غرض

رسوة

اي

ان الحق فكان له نظران نظرا الى الحق المبتدع به ونظرا الى ذاته المبتدعة بالحق وكان بعد
 في مقام التردد بين الجانبين **اسارة** يتم انه ليخيب عن نفسه فيلج جانب القدس
 فقط وان لحظ نفسه من حيث هي لم يحط به من حيث هي في نفسها وهناك الحق الوصول
 هذه احدى درجات السلوك الى الحق وهي درجة الوصول اليه وتليها درجات السلوك فيه
 وهي سبي عند المحو والبقاء في التوحيد على ما سياتي وفي هذا المقام نزول التردد
 المذكور في القليل السابق ويتم الغيبة عن النفس والوصول الى الحق واعلم
 ان الغيبة من النفس ساي ملاحظة لها ولذلك قال وان لحظ نفسه من حيث هي احاطة
 لا من حيث هي في نفسها وسانه ان لا يحاط من حيث هو احاطة او احاطة فلهذا لا يحاط
 فقد حطت نفسه الى ان هذه الملاحظة دون الملاحظة التي كانت قبلها لانه كان هناك
 لا يحاط للنفس من حيث هي مستغفروا بالحق متروكة بوجه حجب الحاشية فهو مبتدع
 بالنفس والحد بينهما في النفس وان كان سبب الحق عجاب بالنفس وتوجه الى النفس
 نحو اذن هو تارة متوجه الى النفس وتارة متوجه الى الحق ولذلك حكم عليه بالتردد
 واما من هنا في متوجه بالكلية الى الحق وانما يلحظ النفس من حيث هي لحظ المتوجه
 الله الذي لا يملك ما احاطة للتوحيد فقط في ملاحظة النفس في الحيا او بالعرض
 ولذلك حكم هو انما الوصول الى الحق في هذا المخرج ما في هذا الكتاب وفي علمنا ان يذكر
 الوجه في عدد هذه القبول والدرجات المذكورة فيها **اشارة** ان كل حركه
 ما مابدا او وسطا ونهيا في هذه الحاشية والمرو على الوسط والوصول الى
 المنه في تارة فة كان لكل واحد منها ايضا ابتداء ووسط وانها والجمع تسعة والسبع
 اورد بعد فصل الدخان تسعة فصول مستعملة على ذكر هذه الدرجات السبعة السبع التي
 ذكر فيها اول اقبال المسمى بالوقت وتمكنه بحيث يحصل في غير حال بمراتب استغفروا
 بحيث يزول معه الاستغفار مستعملة على مراتب بداية السلوك والطنية التي بعد
 التي ذكر فيها ازدياد اقبال الذي عبر عنه بصدوره الوقت تنكيتا ويمكن ذلك
 حتى يلتبس انما الحصول بالمراتب الاصول واستغفروا بحيث يحصل في تارة مستعملة
 على مراتب وسطا والطنية الحسنة التي ذكر فيها الاتصال مع عدم المشيئة **استغفار**
 مع عدم الدخان ونسوته مع عدم ملاحظة النفس مستعملة على مراتب المنه **استغفار**
 الحاشية الى ما تضره عنه شغل والاعتداد بما طوع من النفس محروا **استغفار**
 برتبة الذات من حيث الذات وانما بالحق فيية والحق يقال بالكلية على الحق خلاص
 لما فرغ من درجات السلوك وانتهى الى درجة الوصول اذا ان يته على نقصان

من المدا

حصول

جميع الدرجات التي قبل الوصول بالقياس اليه فبدأنا بهذا الذي هو منزلة ما عتد
يشغل عن الحق وذكر انه ايضا شاعل مع الالفاظ الى ما ينزعه عنه يعني ما سوى الحق
شغل ما دون الوجود الى ما به خفي ركنه ثم عطف بالعبارة التي هو تطلع النفس
بلا ماره للنفس المظلمة لتقوى المظلمة على افعالها الخاصة باعانه الجماره اليها
على ذلك وذكر انه ايضا عجز مع الالفاظ والاعتداد بما هو طوع من النفس عجزا في اعتبار
النفس ما يطعمها عجزا في اعتبارها ايضا موديه الى ما لها بحر ركنه ثم عطف بآخر درجات
السلوك المظلمة الى الوصول فان النفس على تقصيرها بقصر النفس على تقصيرها
وذكر ان ما يتبع من حيث هو لذاته وان كان ذلك الحاصل هو حق
نفسه نية وخيرة فانه يفتنى برؤس طائفة الحقائق يقابلها وقد يتبع ذلك الحاصل
عن التحيز مع الالفاظ والشيء بذهنية الذات من حيث هي للذات وان كان الحق نية فان
الوصول في هذه الدرجة من السلوك ايضا متناجيا الى ما تحت ركنه السلوك ثم ذكر
ان الحاصل من جميع ذلك الوصول الذي ذكره الى احد المراتب فقال بالكلية
على الحق بل من وصال طرا ايضا معنى مولى والخاصة على خطر عظم **إشارة**
العرفان مبتدئ من تقوى وتقصير وترك ورفض جميع صفات صوح جمع صفات الحق
للذات المبردة بالصدق مثله الى الواحد ثم ووقف **هـ** مدح جميع الشجج جميع معاني العار
في هذا الفصل واول ما يقدره المشهور من اهل الذوق ان تكمل التاميم بكون
تخليقة وتجليه كما ان مداواة المكنون تكون مشتملة تقوية وتقوية الاول سلبى والثاني
انجلى وربما يعتبر عن التخليق بالتركيب ولكل واحد منها درجات اما درجات التركيب
هي التي مر ذكرها وقدرتها الشجج في هذا الفصل في اربع مراتب تقوى وتقصير وترك ورفض
والصدق والمبالغة والصدق وهو فصل من الشيش لا ترجح الا على الآخر ومنه فرق الشجر
والصدق حدك حتى لتفصل عنه اشياء مستحقة بالقياس اليه كالغبار عن النوب
والتركيب تخطئه وانقطاع عن شيء والرفض ترك مع افعال وعدم مبالاة بالعرفان مستحق
من يترك صفات العارف ومن جمع ما تشغله عن الحق باعانه ثم يفتنى لانه
الشواغل كما لميل واما الصفات اليها عن ركنه تكملها بالحق والحق والحق
ثم ترك لتدعى الكمال اجل فانه لم يرض لانه بالكلية هذه درجات التركيب واما التخليق
وهي التي يتبعها السجج وذكر درجاتها في الفصل الذي يتلو هذا الفصل في بيان حراتها الالهية
اذا انقطع عن نفسه واصبل الحق راي كل قدرة مسبوقة في قدرته المتعلقة بجميع المراتب
وكل علم مستغرق في علمه الذي لا يعبر عنه شيء من المرحلات وكل اراوه مسبوقة في اراوته

التي مسبوقة في علمها شيء من المراتب بل كل وجود وكل كمال وجود هو صا در عنه فاض
من لونه صا والحق حسيه بصر الذي به سمع وسمع الذي به سمع وسمع الذي به سمع وسمع الذي به سمع
الذي به علم ووجود الذي به يوجد مصادر العارف حسيه متعلقا باخلاق الله بالحققة
وهذا معنى قول العرفان بمعنى جمع صفات هي صفات الحق للذات المبردة بالصدق ثم انه
بعد ذلك يعاين كونه هذه الصفات وما جردى مجزاه متعلقة بالقياس الى الكثرة متحدة
بالقياس الى مبدأها الواحد وان علمه الذاتي هو بعينه قدرته الذاتية وهي بعينها اراوته وكذلك
سائرهما واذا وجود ذاتيا لغيره فلا صفات متغايرة للذات ولا ذات موضوعه للصفات بل
الكل شيء واحد كما قال عز من قائل انما الله واحد هو صلا شيء غيره وهذا معنى قوله مثنية
الى الواحد وهناك لا يقع واصف ولا موضوع في اسالك ولا مبدول ولا عارف ولا معروف
وهو مقام العرف **إشارة** من ان العرفان للعرفان فقد قال بالثاني ومن جرد
العرفان كانه لا يجد بل يجد المعروف به فقد خاض حجة الوصول وصال درجات الست
اقل من درجات ما قبله انما فيها الاحتصار فانها لا تفرقها كبريت في كل شججها العار
ولا يكشف المقال عنها غير كمال ومن اجبت ان يعرفها فليكن ترجيح الى ان يصير من اصل المسألة
ليس المشافهة ومن الواصلين الى الحق ومن السامعين **إشارة** العرفان حاله للعارف
بالقياس الى المعروف في حاله غير المعروف من العرفان ينشئ العرفان وهو
من الموجدين به مدرك الحق شيئا غيره وهذه حال المتبع بزيته وانه وان كان الحق اما
من عرف الحق غاب عن ذاته فهو غائب عن حاله عن العرفان الذي هو حاله لانه هو قد جرد
العرفان كانه لا يجد بل يجد المعروف فقط وهو الحاصل في حجة الوصول الى معطاة وهذا كدرجات
في درجات التخليق بالاحسور والوجودية التي هي التعوت بآلية وهي ليست باقل من درجات
ما قبله اعني درجات التركيب من المصور الخلقية التي تعرف الالاف صا في العزيمة وذلك
لان الالاف تحيطه غير متناهية والخلقيات محاطة متناهية والحق في هذا الشرح قوله
عز من قائل قل لو كان البحر مدا لكلمات لنتي لغير البحر قبل ان تنفذ كلمات في الحية
فالحرقة ملك الدرجات سلوك الى الله وفي هذه سلوك الى الله وتنتهي السلوك الى الفناء في الجود
واعلم ان العارفة عن هذه الدرجات غير حكمة في العارفات موضوعه للمعاني التي يتصورها
اهل اللغات ثم يحفظها ثم يذكر ونهايم شفا صوبها تعلما وتعلما اما الى الفصل الرابع انما

عسنت ما يختلف فله من الجواهر على حكم ما يختلف عند من هو في العبر وما استوى عند
العارف في القسمة والتميز بل بما أثر القسمة في كل ما استوى عند الثقل والقسط
بل بما أثر الثقل في كل ما يكون الجاهل به استقام ما خلا الحق ورحمنا أصغر إلى الأبدية
واجب من كل جنس عقليته وكثرة الجواهر والسقط وذلك عند ما يعتبر عارضة من صحة الجواهر
الظاهر فهو تارة في كل شيء تارة في صفة خطورة من العناء به سواء واقرب إلى ان يكون من قبل
ما عكف عليه سواء وقد يختلف هذا من عارض وقد يختلف عارض من حيث **ع** يقال قسفت
الرجل إذا التفتت الشمس والقمر فتغير وأصابه قسفة المصنف الذي يتأخر بالشمس والشمس
وأثر قسمة النعمة إلى أضعافه وهو ثقل بين الثقل في غير حطية وأصل الية إلى مال وعقيلة كل
أكومه وعقيلة العبد ذرة والجواهر النقص والسقط روى المتاع وأربابا يختلف مع اختلاف
يحيى وذهاب واليهما الحسن والحزينة الفضيحة وحطية الجواهر بخند وروى خطورة الفهم والكسر
إلى قدرا ومثله وعكف عليه إلى أقبل عليه مواظبا والمضطر هدم في قوله لأنه مزنة خطورة من
سواء واقرب إلى ان يكون من قبل ما عكف عليه سواء وجهان من السيد لميل العارف إلى اليأس
أخذ من فضل العناء واليأس من نسبة للأخبر القديس **ج** والعارف بما دخل فيها بهيات
إليه ففعل عن كل شيء فهو من حكم من لا يكلف وكلف والكلف لمن يعقل التكليف جازا يعقله
ولنا جرح بخطيته إن لم يعقل التكليف **هـ** اجترح أن كسب والمداد والعارف بما دخل في حال
اتصاله بعالم القدس من هذا العالم ففعل من كل ما في هذا العالم وصدر عنه إخال إلى التكليف
الشرعي فهو لا يصير بذلك شيئا لأنه من حكم من لا يكلف لأن التكليف لا يتعلو إلا من يعقل التكليف
يعقله ذلك ويمنع ثم ترك التكليف إن لم يعقل التكليف كالباطن والعارف والعباد الذين
وحي الحكيم **إشارة** جل جلاله في قوله تعالى لا يكون شرعية لكل وارد أو يخرج بطلع عليه الأوامر
بعد واحد وليد ذلك فإنه مشتمل عليه هذا الفن صحة للمفعل عبده للمحصل من سبعة فاشارة عنه فليست
بفسد لعلها المنة سبعة وكل شئ من خلق **هـ** الشريعة مورو والشاربه وأسماء من عتد في نفس
نفس المدعو والمداد وكذا علمه فله عدد الاصلين إلى الحق والاسارة إلى ان سيدنا را حاكم للنفس
المدكور في هذا النمط هو جملهم بما بان اليأس عما جهلهم أو إلى ان هذا النوع من الكمال ليس ما
يحصل الاكتساب المحض بل إنما يحصل مع ذلك الجوهري من سبعة بحسب القسط
النمط العاشر **في أسرار الخفيات** يدان سبعة في هذا النمط الوجه

في حدود زمانة الغرسه كما اكتفينا بالوقت اليسير واليه من الاعمال السابقة و
عن الغيب وعبر ذلك عن اولى بل الوجه في ظهور الغرائب مطلقا هذا العالم
على سبيل المثال **اشاره** اذا لم يكن ان عاروا امسك عن الموت المدة غير معاد
فاسمح بالمصدر نق واعند ذلك من مذهب الطبعه المسموره **هـ** قال ما زلت تالاه
اي ما تقتضيه وارثوا السني بقصر من هذه الدرجه واما وصف قوت العارف كونه
ما رما صفة على هذه المودة واعله رغبته في المشيئة الحسنة والاسجاج حسن العفو
ومنه فقلتم ملكته فاسمح وقال اذا سالت فاسمح اي سهل العاقل وارث **هـ**
تذكر ان الحق الطبعه التي فيها اذا اشتعلت عن محرك المواد المحجوزة من المواد
الدرجه المحفوظات المواد المحجوزة قليلة التحلل غنمه عن البدل فربما يقطع عن صاحبها
الغذاء مدة طويلة له اعطى مثله في غير حاله بل عشر مده هلك وجفوع ولكن محفوظ
الحياة **هـ** الامساك عن الموت فبعد من سبب عوارض غيبه اما بدنه كالمواضع
الحارة واما نفسانه كالخوف واعتبار ذلك يدل على ان الامساك عن الموت مع العوارض
الغرسه ليس يمنع بل هو موجود ولذلك شبه الشرح على وجوده بسبب هذه العوارض
في فصل اوله للاستيعاذ واسار الى وجود سببه في موضع الخطا في فصل الثاني بعدهما
وان فصل من الامساك عن الموت ليس يكون سبب امراض الحارة ومن غيره فروع عنوان
الطبعه هما واجدة لما يتغذى بها اعني المواد الدرمه وفي سائر المواضع غير واحد لذلك
ما ذكره مكان هذا الامساك لانه على امساك من الامساك في سائر الامور فليست الغرض من
انما هذه الغرضه ليس الامساك انما هو الحكم بامساك من الامساك عن الموت مدة طويلة
على الاطلاق فهو حاصل واختلاف وجود الامساك ليس فادح فله **هـ**
الشروط ان لكل من الحيات السابقة الى النفس قد تحبب منها حيات اخرى بدنية لما تصعد
من الحيات السابقة الى القوى البدنية حيات تنال ان النفس وكيفية وانما يعلم ما يعبر
مستشعر الخوف من سقوط الشهوة وفساد البصر والعجز عن الاعمال طبعية كانه
مواته **هـ** يبين في هذا الفصل على الامساك عن الموت بالان عن العوارض النفسانية واسار
لعله ليس قديان لكن ال ما ذكره في الخط الثالث وبيان كل واحد من النفس والبدن قد
تفعل عن حيات بعد من لها حية اول **استناره** اذا راض النفس لمطمنة قوى البدن

[illegible]

الاعراض
التي
تحدث
في
البدن
من
سبب
الطبيعة

الحديث في النفس من مبادئها التي تخرج اليها الحنجرة والاذن استند
الحديث في الاستنداء من مبادئها التي تخرج اليها الحنجرة والاذن استند
الى قوى النفس النباتية فلم يقع من التحلل الا دون ما يقع في حالة المرض وكما في الموضع
الحاكي لا يدرى عن التحلل للحرارة وان لم يكن يعرف الطبيعة ومع ذلك فهو اجناس المرض
مضاد مسقط للقوة ولا وجود له في حال الاحتياط المذكور وللعارفين بالمرض من اسفال
الطبيعة عن المادة وزيادة من فقدان تحليل مثل شوا المراح الحار ومقدار المرض الحاصل
للقوة وله معنى ثالث وهو السكون البدني من حركات البدن وذلك نعم المعنى فالعريف
اولى بالحفاظ فونه وليس ما يحكي لك من ذلك مضاد لمذهب الطبيعة **الطبيعة** كون
العرفان معضيا للاسساك عن القوة هو وجه النفس الكلية الى العالم القدسي المسامح
لتسبيح القوى الجسمانية اما ما المستلزم لتلكها افعالها التي منها الحفيم والشهوة
والغذية وما يتعلق بها واما ما يبين الاسساك العرفاني والاسساك المرضي ولم يباين
ومن اسساك الجوف في الزاوية العرفان فالاعتقاد يكون احدهما معضيا للاسساك العرفاني
بجوز كون في احوال النفسانية سببا له اما المرضي فمخالفة للسبب الذي ذكرناه وهو
وجدار المادة التي تنصرف للغذية فيها والسبح بن ان العرفان باقتضاه الاسساك اولى
من المرضي بالمرض في بعض الصور يختص بمرتين بمصباح الاحتياج الى الغذاء احدهما
راجع الى مادة البدن وهو تحليل الطبقات البدنية بسبب الحرارة الغريبة المسماة بسوء
المزاج فالاحتياج الى الغذاء انما يكون لسبب ذلك الطبقات وكلما كان التحلل اكثر كانت
الحاجة اشد والثاني راجع الى الصورة وهو قصور القوى البدنية بسبب طول المرض
المضاد لحيا البدن في الاحتياج الى حفظ الطبقات لحفظ تلك القوى التي لا توجد مع تقاؤل
سواء كان تغذي الحرارة البدنية بها وكلما كانت القوى اقوى كانت الحاجة الى ما يحفظها
اشد والعرفان يختص بمرتين ايضا عدم الاحتياج الى الغذاء وهو السكون البدني الذي
يقتضيه ترك القوى البدنية افعالها عند مشا بها للنفس فاذا في العرفان باقتضاه الاسساك
اولى من المرضي في ذلك جواز اختصاص العارفين بالاسساك عن الغذاء بالعيش
غیره بغیر غذائهم **استار** اذا لم يكن عارفا لطاقته بعونه فعلا او تحركا او حركة
تخرج عن وسع مثله فلا يتكلمه بكل ذلك لا يتكلمه بقله تجد الى سببه سببا في اعسار

الجلد

نفسانيان

منه

مذا حب الطبيعة **هـ** هذه خاصية اخرى للعارفين قد ادعى امكانها في هذا الفصل وهي
بما هي في فضل بعد **هـ** قد يكون للانسان وهو على اعتدال من احواله حد
من الجنة محصورا منتهى فما صرف فيه وحركته ثم يعرض لنفسه هذه قاتل
قوتها عن ذلك لمتى حتى يعجز عن عشر ما كان مسترسلا فانه كما يعرض له عند خوف
او حزن او تعرض لنفسه هذه ما مضى من متني منتهى حتى يستعمل به نكته فونه
كما يعرض له في العصبية والمخاضية وكما يعرض له عند اشتغال المعدل والفرج المطرب
ولا عجب لو غشت للعارفين هبة كما تعجز عند الفرج فأولت القوة التي له سيطرة او
عشيتة غيره كما نفسى عند الخامسة فاستعلت قواه جمية وكان ذلك اعظم واجسم
مما يكون عند طوبى وغضت كيف لا وذلك بهرج الحق ومبدأ القوى واصل الوجه **هـ**
الجنة القوة والآسوسا بالانبعاث وينشأ السكز وعن اعتراض القوة النفسانية
والارباب وأولت له اي أعطى بها اوليته معروفا والسلاطة القهر واعلم ان مبدأ القوة
البدنية هو الروح الحيواني فالعوارض المعضية لا تضر من الروح وحركته التي اخلت في كرف
واحزن معنى انحطاط القوة والمنفعة لحركته الخارج كالعصبية والمخاضية او لا يتساقط
انسياطا عن مضطرب كالفرج المطرب وينشأ المعدل يقتضي ازديادها واما قيد الاشياء
بالاعتدال من الشكر المنطوق بوجوه القوة لا ضراره بالدماع والارواح الدماغية ثم لا كان
فرج العارفين بهجة الحق اعظم من فرج غيره بغیرها وكان حاله التي تعرض له وتحركه
اعتزالا ما حق وحمته آتية اشد ما يكون لغيره كان اقتداره على حركة لا يقدر غيره عليها
امرا مكملا ومن في ذلك يتبين معنى الكلام المنسوب الى علي عليه السلام والله ما قلعت ثياب خيبر
بقوة جسمانية ولكن قلعتهم بعونه ربانية **استار** اذا لم يكن عارفا حركته عن غيب
ما صاب متقدما يشتري او يذير قصدي في لا يتصرف على الامانة بان ذلك في مداها
الطبيعة اسبابا معلومة **هـ** هذه خاصية اخرى من المذكرين عارفا عارفا هذا الفصل
وسيقينها في ستة عشر فصلا **استار** التجربة والقياس مطابقتان على النفس
للاسانه ان يقال من الغيب شيئا ما في حال المنام فلا مانع من ان يكون ذلك الشئ حاله
النقطة اما كان في زواله سليل ولا رتقاع اما كان في الجذبة فالشمانع والتعارف
سعدان به وليس احد من الناس الا وقد جرد في ذلك بسببه تجارب الجنة المصطفى النعم

كاسر من عند

ان يكون اجزائهم فاسد المذبح باسم قوى الخيل والذكر واما القياس فاستبصره من غير ان
 يدرك ان المطلوب على وجه ممتنع وذكر ان سائر ما يطالع على الغيب حاله اليوم ما طالع
 عليه في غير تلك الحالة ايضا ليس بعدد واحد ما مع الجواهر كمال في رول وبيع بالاسباع
 ما لم يوساها اما اطلاقه على الغيب اليوم فدل عليه الصبر والعباس والحدية
 احدهما باعتبار حصول الاطلاع المذكور للصبر وهو السماع والثاني باعتبار حصوله للظاهر
 نفسه وهو التعارف واما جعل اللاحق عن الاطلاع اليوم فيسبغ المذبح وتصور الخيل والذكر
 لمعلوم ما يدان التام في نفسه بالمجمل في حظه وذكره بالحد كونه مطابقا للصور
 الممنه في المبادي المتعارفة الزوال الكوانع المذابة واما القياس فعمل ما يحسن به **بسط**
 قد علمت في حلق الجزئيات منقوشة في العالم العقلي بقضايا على وجه كلي ثم قد تمهلت
 في اجرام السماوية لها بقوس ذوات ابرار كاتبة حرة وادارت حرة تصدر عن راجح
 ولا مانع لها من تصور اللوارم اجزئيه خردناها اجزئيه من الكليات عنها العالم الصغر
 ثم ان كان ما يلوحه صحت من النظر مستورا الاعلى انه اصغر من الحكمة المتعالية لاجلها بعد العقل
 المتعارفة التي تليها كالمبادي في قوسا طرفة عين من طبيعة في موادها بل في علة ما كمال
 لقوسها مع انما تامل تلك العلاقة كما اما حقا صار للاجسام السماوية زيادة في ذلك
 لفظا هو راي جدي واحد كلي وجميع لكن مما يهنا عليه ان الجزئيات في العالم العقلي نفسا
 على صفة فليم من العالم النفساني نفسا على صفة حرة شاعرة بالذوات النفسانية معا
 القياس من الدال على ايمان اطلاق الانسان على الغيب حالي فومه وبعطت معنى على قدر متبر
 احدهما ان صور اجزئيات القاسم من تسمية في المبادي العالمية قبل كونها والقياس ان النفس
 من انما ان يرسم مما هو مرسوم بها والمقدمة الاولى قد ثبتت فيتم السمع اعادها في هذا
 الفصل فقولته قد علمت فيما سلف ان اجزئيات مفعولة في العالم العلوي نفسا على وجه كلي
 اساره الى انقسام اجزئيات على الوجه العلوي العقول وقوله ثم قد ثبتت ان اجرام السماوية
 في قوله في العالم الصغر كاساره ان ما ثبت من وجود بقوس ساعده من طبيعة في موادها ومن كمال
 ذوات اجزئيات حرة في مبادي كونها والاما ما تقدم من كون العلم بالعلم والمعلوم عن مفعول
 عن العلم بالعلوم الا ان كان في ذلك على حد انقسام الكليات اجزئيه في سائر النظم
 معاول اجزئيات العقلية ولو انما في النفوس العقلية فلا ان ذلك نفس كون الكليات العقلية

انهم الآن يقوم على اساع
 برهان من الجواهر
 هذا الاحكام

وانها

برسته في سبي والحروب والحسنة من سبحة في سبي آخر وذلك بانفسه راي المشائين ثم انه اسار
 بقوله ثم ان كان ما يلوحه ضرب من النظر الى قوله لظاهر راي جدي في اخر كل الى الذي
 الحاص به المحال في المشائين وهو انبار بقوس طرفة عين للكلية والحروب في محال
 فانه قول يار ساهما في سبي واحد وهذا الكلام قضية شرطية ولفظه كان قوله ثم ان كان
 ناقصة وما يلوحه اسمها وسائر ما يدل على قوله كمالا مستقلا وحفا خبرها وقوله
 صار للاجسام السماوية زيادة معنى ذلك تالي القضية ومعناه ان اقسام الحروب
 في المبادي على قدر كونها فلاك ذوات بقوس طرفة عين وذلك لظاهر راي جدي
 احد هما كلي والاخر جدي فانه قد سلط من السجدة كافي الذهب لاسان ولغة مشهور
 بوزن في بعض السجدة بالرفع على انه صفة لصوت من البصر وورد في بعضها بالنسب
 انه حال من المبادي في بعض المفعول قوله ما يلوحه وهو الصحيح لان الموضوع
 تالاسبار هو الحكم بوجود تلك النفوس الذي ذكر السجدة في مواضع انه سورا النظر المودع
 الى ذلك الحكم وقوله ان لها بعد العول المبادي نفوسا باطيم بدل من قوله ما يلوحه واما
 جعل هل المعلة من الحكمة المتعالية لان حكمه المشائين حكمه حرة صرفة وهذا واساها
 انما تم مع البحث والنظر بالكشف والذوق والحكمة المستعملة عليها متعالية بالقياس الى
 الاولى ثم ان السجدة لما مدغ عن كرامات اشار الى ما اجمع من ذلك بقوله وجميع
 لك مما يهنا عليه الى قوله ساعده بالوقت الى الحاصل من راي المشائين وبهوله والنقش
 معا الى ما اقتضاها راي بعض السجدة او النفسان معا وهو اظهر راي في العالم النفساني
 انما يمسوا واحدا على صفة جدي كحسب الرلي الاول والنفسان معا كحسب الراي الثاني
اساره ولنفسك ان تنقش بنفسك ذلك العالم كحسب الاستعداد وزوال الجليل قد
 علمت ذلك فلا يستنكر ان يكون بعض الخبيث تنقش فيها من عالمه ولا زيد في استقصاره
 هذا الفصل مشتمل على تقرير المعرفة الثانية التي اشترى اليها في الفصل السابق ومن جعل
 اقسام الغيب النفس الانساني مشروطا بشرط جدي هو حصول الاستعداد
 وعدم هور وال الجليل لان بالية النفس انما يتم بتدبير الشرط في العقل المصادف
 الفاعل اليها انما عتد وجودها بل قد ثبت بالية نادرا انقسام الغيب النفس
 الانساني واجتد حصوله من الشرط لكن البحث عن هذا الشرط في سبدي
 نفسا لا السجدة في ذلك بعد هذا الحكم الاجمالي على حصول **سبدي** القوى
 السياسية متخاذة متباعدة فاذا هاج الغضب شغل النفس عن السهولة والعكس فاذا

فلا

ت

والموتى يكون مسبوخا بمحاولة الطبيعة في يد الميزان لا يبرح ليعلمها الجاهل لا بعد عود
 الفصح نادى المشايخ باليوم سكيان وبتى المحلة بونه البساطان الحين المشرك غير
 ممنوع عن القول بل وجه الصور مشاهد ولعلها علموا اليوم عن **روايساره** واما
 استولى على الاضواء التي تلتها من صرخة النفس كل الاضواء التي حدها الموضع سعيها ذلك
 عن القبط الذي لها صعبا جدا الضابط لم تستطع ان تلوح الصور المحلة في لوح
 الحين المشرك لفتور اجل الضابط من صباه ظاهر وهو الى حاله اقل جزوا الى الميراث الذي
 يكون بعد الصفة يكون اقل الوجود ومع ذلك لا يكون احد الشاعليين سالكا **بديسه**
 انه كلما كانت النفس اوى موه كان افعالها عن المحاكيات اقل وكان صيها الجاهل اشبه
 وكلما كانت العكس كان ذلك بالعكس وكلما كانت النفس اوى موه كان سعيها الى السوء اقل
 اقل وكان يفصل منها غير الجاهل لاجز وصله الكرم كان سلكه هذه النوع كان هذا المعنى فيها
 مونايم اذا كانت مريضة كان يحفظها عن مضادات الغياضه وتصورها في مباحثها اوى
 لما وقع عن ايات ريسام الصور والحين المشرك من السبب الماطي ما ركبته استغيا
 في حاله اليوم والنعمة اذ ان سبيل الى شان كعبه ان تسامها من السبب الموي والسبب
 الماطي بعد ذلك من موه مسطحة على كرجا صبه للنفس وهي افعالها كما هي موه لم
 سمعها اسعيا لافعالها في افعالها كالمشرك عن افعال موي بها لهما كالعقبة لا اسعيا لهما
 ما افعال بعض موه افعالها الحاميه بها وكلما كانت ضعيفة كان لا موه العكس ولما
 كانت القوة والضعف من الامور القابلة للسلب والاضعف كان موات اليوم من سببها غير
 مشاهبه بل وجه انه كلما كانت النفس اوى موه كان افعالها عن المحاكيات اقل وفي بعض
 الفصح كان افعالها عن المحاكيات اقل وهذه السبب اقرب الى الصواب وكان الاولى بصحة
 لها ما على الرواية الاولى صباه ان المحلة انما سبيل من لا سببا الى ما ناسها من غير سبب
 وان لا ناسها سببها سببها لهما كما لا غير ولا يفعال النفس غير محاكيات المحلة
 سعيها عن افعالها الحاميه تمام ذكر السبب ان النفس كلما كانت موه في جوهها كان
 اسعيا لهما عن المحاكيات بل لا يحسن ان يشار بها المحلة في افعالها الحاميه بها وكان صيها
 لكلا النفس اشد واما على الرواية الثانية فمجهول ان النفس كلما كانت اوى موه كان افعالها
 عن المحاكيات المحلقة المذكور فيما مذكور كالمشرك في كماله كمالا كان النفس
 اقل وكان صيها الجاهل سببها كمالا كان صيها كمالا كان النفس
 كان اسعيا لهما انما سعيها من فعل اخر اقل وكان يفعال منها المذكور الفعل فصلة الكرم

فشان

غنى

والموتى يكون مسبوخا بمحاولة الطبيعة في يد الميزان لا يبرح ليعلمها الجاهل لا بعد عود
 الفصح نادى المشايخ باليوم سكيان وبتى المحلة بونه البساطان الحين المشرك غير
 ممنوع عن القول بل وجه الصور مشاهد ولعلها علموا اليوم عن **روايساره** واما
 استولى على الاضواء التي تلتها من صرخة النفس كل الاضواء التي حدها الموضع سعيها ذلك
 عن القبط الذي لها صعبا جدا الضابط لم تستطع ان تلوح الصور المحلة في لوح
 الحين المشرك لفتور اجل الضابط من صباه ظاهر وهو الى حاله اقل جزوا الى الميراث الذي
 يكون بعد الصفة يكون اقل الوجود ومع ذلك لا يكون احد الشاعليين سالكا **بديسه**
 انه كلما كانت النفس اوى موه كان افعالها عن المحاكيات اقل وكان صيها الجاهل اشبه
 وكلما كانت العكس كان ذلك بالعكس وكلما كانت النفس اوى موه كان سعيها الى السوء اقل
 اقل وكان يفصل منها غير الجاهل لاجز وصله الكرم كان سلكه هذه النوع كان هذا المعنى فيها
 مونايم اذا كانت مريضة كان يحفظها عن مضادات الغياضه وتصورها في مباحثها اوى
 لما وقع عن ايات ريسام الصور والحين المشرك من السبب الماطي ما ركبته استغيا
 في حاله اليوم والنعمة اذ ان سبيل الى شان كعبه ان تسامها من السبب الموي والسبب
 الماطي بعد ذلك من موه مسطحة على كرجا صبه للنفس وهي افعالها كما هي موه لم
 سمعها اسعيا لافعالها في افعالها كالمشرك عن افعال موي بها لهما كالعقبة لا اسعيا لهما
 ما افعال بعض موه افعالها الحاميه بها وكلما كانت ضعيفة كان لا موه العكس ولما
 كانت القوة والضعف من الامور القابلة للسلب والاضعف كان موات اليوم من سببها غير
 مشاهبه بل وجه انه كلما كانت النفس اوى موه كان افعالها عن المحاكيات اقل وفي بعض
 الفصح كان افعالها عن المحاكيات اقل وهذه السبب اقرب الى الصواب وكان الاولى بصحة
 لها ما على الرواية الاولى صباه ان المحلة انما سبيل من لا سببا الى ما ناسها من غير سبب
 وان لا ناسها سببها سببها لهما كما لا غير ولا يفعال النفس غير محاكيات المحلة
 سعيها عن افعالها الحاميه تمام ذكر السبب ان النفس كلما كانت موه في جوهها كان
 اسعيا لهما عن المحاكيات بل لا يحسن ان يشار بها المحلة في افعالها الحاميه بها وكان صيها
 لكلا النفس اشد واما على الرواية الثانية فمجهول ان النفس كلما كانت اوى موه كان افعالها
 عن المحاكيات المحلقة المذكور فيما مذكور كالمشرك في كماله كمالا كان النفس
 اقل وكان صيها الجاهل سببها كمالا كان صيها كمالا كان النفس
 كان اسعيا لهما انما سعيها من فعل اخر اقل وكان يفعال منها المذكور الفعل فصلة الكرم

الجاهل

256
 فيمكن من ذلك معرفة الحقيقة أو كلاً ما يحصل النظم وتماماً كما في اجل احوال الزينة مثال ذلك اننا نرى
 الى ذلك الواقف هناك قول النبي عليه السلام ان روح القدس نفثت روحاً على كل اكل ومثال
 استقبال الابن والاسواق والجمال والارضام الواصف في الحسن المستور كما في كل الاسماء
 عليهم السلام من مشاهد صور الملائكة واستماع كلامهم وانما يفعل مثل هذا الفعل في
 الارض والسموات من عوالمهم القاسم وعلمهم المحر والصفحة في الاوقات والاحيان
 نفوسهم القدس الشريفة القوية هذا اول واجب الوجود من ذلك وهو الارضام
 يكون مختلفاً في الضعف والقوة منه ما يكون عساهة وقوة او حجاب عظمة ما يكون
 باسماع صوته هاتين عظمة هاتين اى صياح ومنه ما يكون عساهة هاتين هاتين هاتين
 الهة واستماع كلامهم كمال النظم ومنه ما يكون اجل احوال الزينة وفي بعض النسخ في
 اجل احوال الزينة وهو ما يعرض عنه عساهة وكما انه الكريم واستماع كلامه من عساهة
 واسطة **مستغنى** ان القوة المحصلة جبلت كما كانت لكل ما يليها من هيئة اذن اليه او هيئة
 من اجتهاد سبعة الشغل من هي الى هيئة او الى صفة والحيلة الى ما هو منه مستغنى والكهف
 اسباب جزئية لا محالة وان لم يحصلها في باطنها ولو لم يكن هذه القوة على هذه الهيئة
 لم يكن لها ما تستغنى في اشتغال الفكر مستغنى المحر والوسطى وما يحوي صواها
 بوجه وفي ذكرها امور مستغنى وفي مصالح اخرى هذه القوة بوجهها كل صالح الى هذا
 الاسفل او تضبط وهذا الضبط اما بالقوة من خارجة النفس او قللة جلال الطور
 المستغنى في بعض يكون قبولها من قبل الوضوح ممكن الممثل وحده صار في التلخيص
 والتورود صراط الاحكام موقفاً ما يلزم منه فهو كما يفعل الحسن انضاد لكرها كاه التجلية
 للهيئة الاذن كما هي كاهها الحوائ والفتايل بصور جميلة ومخا كاهها الشرير والذليل
 بافتادها ومخا كاهها للهيئة المراجعة كاهها غلبة الصغر فلا لوان الصغر عليه
 الشور والالوان السود وقله ما يستغنى في اشتغال الفكر مستغنى المحر والوسط
 الوسطى او مستغنى المحر والوسطى شغلها ظهورها الاجدان طلب المحر والوسط
 لا تسمى اشتغالها اى الاستغنى طلب النتيجة منه وما يحوي محوى الجود والوسطى هو
 الجود المستغنى العباسات لا استغنى او ما يستغنى الاوسط والاستغنى ان الجسمانيات
 والمصالح الاخرى التي ذكرها من ما يقتضيه العقل والفكر من امور اخرى التي
 يلزم ان يفعل الا يفعل هذه القوة هي الهيئة تدعى ان يغلبها ويحذفها من كل
 صالح من خارج او باطن الى هذا الاسفل او تضبط اى ان تضبط والهيئة مستغنى

اذا كان من مزاياه كان محيطها عن حصاد ارب الرياضه اى اجزاءها عاينها عن حاله المطلقه
 بالرياضه واما لما على ما يدبرها الله اعوى **بمنه** اذا قلنا الشواغل الجسميه وبتبين
 شواغل لم يحدوا بكون النفس فلان تخلص عن شغل الجسد الى جانب المقدس فليس
 فيها نفس من الخيب فتسبح الى علم الخيل واسبق من الجسد المسكوك وهذا في حال النوم او
 في حال مرض فليس في الجسد وبهذه الخيل فان الجسد قد يوهبه الموضع وقد يوهبه كونه
 الحركه لجلال الروح الذي هو الله ويسمع الى سلوك ما ويراع ما في جوار النفس الى جانب
 الا على امره ولا ياد اهل على النفس بمشي يرفع الخيل الله وتلقاه ايضا وذلك اما المني
 هذا الطاهر وحركه الخيل بعد اسراخه او وحيه فانه سريع الحركه الى مثل هذا التنبه
 واما لا يحد اى النفس المنطقه له طبعاً فانه من معاو في النفس عند مثال هذه السبل
 ياد اقله الخيل حال في جوار النفس واعل عند اسبق لروح الجسد المشترك بكون النفس
 فلان اى في جوارها النفس حياه وسبح اى جوي الترحيل والتعايد المعاني
 الشواغل الجسميه اذا قلنا ان الجسد ليس في رعيه اتصال بالعالم القدسي **بمنه** على
 فيها عن اسبق الى الخيل يدبره فياشي من الخيب على وجه كل ويادى الى الخيل
 الخيل الجسمي المسكوك مشوراً وحيه مناسبه لذلك الرسم العتيق وهذا اما بكون
 في احد في حاله اهل بها النوم القاعل للجسد الظاهر والثانيه المرفق الموهب للجسد
 بار الخيل يوهبه اما المرضي اما لجلال الله اعنى الروح المنصه وسط الدماغ بسبب
 كونه الحركه الفكرية واذا و هو الخيل سكن فيفرغ النفس عنه وتصل العالم القدسي
 مشهوره فان روحه على النفس يبلغ عيسى بحرك الخيل اليه بسبب اجل ان يولد اهلها يعود
 الى الخيل وهو انه اذا اسبح في حال كلاله وكان الدار داراً عزلاً عنها تنبه له لكونه
 بالطبع سريع النفع للامور الخديه وباشيها يعود الى النفس وهو اسبق الى اليه
 او النفس جعل الخيل بالطبع في جميع حركاته واعماله فاذا قبله الخيل وكنت السبل
 مساعداً فيسبح النوم او المرضي فيمن منه في روح الجسد المشترك **بمنه** واداك
 النفس قوية الجوهر تسبح للجواند المتكادس لم يتوان في مع لها هذا الخلس والانتهاز
 في حال النقطه في مثال الاثر الى الذكر فوق هناك وربما استولى الاثر في شروق الخيال
 اثرها قواضيا واعتصب الخيال لروح الجسد المشترك الجسميه قد رسم ما النفس فيه فيه
 لا سيما والنفس الناطقه مظاهره له غير ما رفته في ما قل في قوله النور في الموضع
 وهذا اما اذا قبل هذا صابراً لا يشاهد اميصراً الوصفاً او غير ذلك وما تملك

اذا حصل لها ملكة فقد رما على قهر مولى بل ما كان الشهوة والجمعة وغيرهما بسهولة وهي بعد
 تحت تلك الملكة على قهر مولى القوي من يد غيرهما والفاضل السارح هذا الاستدلال
 لا يثبت المعصود لان الحكم يكون الوهم مؤثرا في البدن لا يوجب الحكم بان يكون للنفس التي هي ارب
 يا بتر اعظم من بانو الوهم وانما التخيالات التي جلبها لاختلاف حال المراح كالعصب والفرج
 جسمانية فلا استدلال بان يكون القوي الجسمانية موجه لتغييرات ما على نحو ان يكون لبدن ما هو
 بمعنى هذه الافعال الغريبة اولى من الاستدلال بذلك على نحو ان يكون لنفس ما هذه القوى
 فاذن يتخلو لحد الاستدلال بالنفس ولا تكونها مجردة فان كان المعصود اراه الاستعداد
 معط كان الحاصل انه لا دليل عندنا على صحة هذا المطلوب ولا على امساعه وهذا القدر مخف
 عن هذا التطويل فان قلت قوله هذا مبني على ظنه بالشيخ انه يقول النفس يدرك الحجاب
 اصلا وقد من الكلام فيه لكن لما كان عند الشيخ ان الوهم والحيل بل العصب والفرج ادراكا
 وهما بل حيز في النفس بواسطة الاراد البدينية كان هذا الاعتراض من بابا واما هذا
 الفاضل يدعي هذا الموضع قول الشيخ ان هذه الامور ليست ظنونا امكاسه ادركها
 امور عقلية انما هي خارجة لا يثبت ظن اسما والالم يجوز لاكتساب الحيل وبيان الدعوى المذكور
 اساره هذه القوى بما كانت للنفس حسب المراح الاصل في ان يفتد من هذه نفسانية يصير
 للنفس السخمية تسخيمها وقد حصل المراح فحصل وقد حصل ضروب من الكسب فحصل
 النفس كالمجردة لشدة الذكاء فحصل اوليا الله الاراد لما تدبر وجوده في بعض النفوس
 الانسانية اعني القوى التي هي من الافعال الغريبة المذكورة ووجد اسادها الى علمه فخص
 بذلك بعض من النفوس وذكر الشيخ ان تلك العلم خورا ان يكون عين ما يشخص به ذلك
 النحوص من النوع وخوران يكون امرا غير اما حاصلها بالكسب او لا بالكسب فان الاراسام
 هذه لا غير وتقدر كلامه ان يقال هذه القوى بما كانت للنفس حسب المراح الاصل في مسو به
 الى الهيئة النفسانية المستفاد من ذلك المراح التي هي اجزاء الشخص الذي يفتد النفس
 معه نفسا بخصه واما حصل المراح طار واما يحصل بالكسب كما لا ولما والفاضل السارح
 ذكر ان الشيخ اما يحتاج الى اثبات علمه لعله لخصه بكون النفوس البشرية عند
 متساوية في النوع مع انه لم يذكر في شيء من كتبه على ذلك شبهة فضلا عن حجة والكوايد
 ان نوع النفوس البشرية يخلق على نوع واحد كاي في الالة على تايها في النوع ود
 مع وموجه مما ذكره الشيخ في مواضع غير معددة من كتبه **اساره** والذي يبع له
 هذا في جملة النفس ثم يكون خيرا في شدة تركها لنفسه فهو ذو معجزة من الاسا او كرامه

الزكاة

الاول ولما يولد تركته لنفسه من هذا المعنى زيادة على مسمى جبلته مسلح المبلغ الاقصى
 والذي يبع له هذا ثم يكون شريرا ويستعمله في الشر وهو الساحب الخبيث وعلى كسب
 قدر نفسه من غلوايه في هذا المعنى بلا محو شأ ولا زكاة الغلو والخلو والشأ والعاية
 والامل والمعنى ظاهر وهو ان على ان الجبلته والكسب لخمجان في جانب الخير ولما كان ذلك
 الجانب اجل من الوسط من الحساب الذي يباله **اساره** الاصابة بالعين كما ان يكون من هذا
 الغيبيل والمبدأ فيه حالة نفسانية متخيلة تؤثر بها في المتخيل منه خاصيته وانما يستعمل
 من يرضى ان يكون المورث في الاحسام بلاما او مرسلا حروا ومنفذ كسبه في اسطه ومن
 تأمل ما اصلناه استسقط هذا السوط عن درجة الاعتناء اليك البصمان من الموضع وما
 يشبهه يقال منك ولان اي حيز في ضيق ملكه الحيز اعني صفة ومن يرضى ان يوحى انما مال
 الاصابة بالحق كما ان يكون من هذا الفصل لم يحرم كونها من هذا الفصل لانها مالم يحرم
 بوجوده بل هي امسا لها من الامور الطيبة والنافعة في الاحسام بالملا فاه كسبها النار القدر
 مثلا ومنه حد المخطاطيس الحديد وبارسا الحز كسب يد الارض في الما ما جعلوها من الهواء
 وبانفاذ الكسفة في الواسطة كسبها النار الما الذي العذر بل كان اراه الشمس سطح
 الارض على مسمى الارض العامي **سنة** ان الامور الغريبة تنبعث عالم الطبيعة من
 مبادئ يلبه احد ها الهيئة النفسانية المذكورة وبانها خواص الاحسام العنصرية بل
 جذب المخطاطيس الحديد بقوة فخصه وثا لها قوت في مما جبه بينها وبين ادرجة اجسام
 ارضيه مخصوصه بهما وضعية او بينها وبين موى بنوس ارضيه مخصوصه بها في فلية
 او افعالها ماسية مستتبع حذوثا بار عرسه والسبح من فصل القسم الاول بل المعجز
 والكوامات والنبوحيات من فصل القسم الثاني والطلسمات من قبيل القسم الثالث لما راع
 عند ذكر السبق طبع الانواع الغريبة المنسوبة الى الاحصاف الانسانية حاول ان يبين السبق
 لساير الحوادث الغريبة الخاديه في هذا العالم فحفظها تحت اسماها مخصوصه في هذه الاحسام
 قسم يكون مداه النفوس كما مر وعسم يكون مداه الاحسام السعلية وعسم يكون مداه
 الاحوام السماوية وهي حلها لكونها من الخاديه ارضي الم ينضم اليها قابل يستعمل
 ارضي ما في الكما وظاهر والفاضل السارح جعل القسم المنسوب الى الاحسام العنصري
 ماسرها سرحا وعرض حل المخطاطيس الحديد وخطها وذلك مخالف للعرف والكلام السبح
 لانه نسب البر حاد وحل المخطاطيس مالا ذلك القسم ولم يذكر ان ذلك القسم ينسب
 وكل ذلك الطسمات **نصيحة** اي ان يكون تليقك وتبركك عن العامة هو ان تدبر في متلكا

تبركك

لكل شيء في الطبيعة من غير ان يكون له قوة في نفسه دون الخلق
 تصديقك عالم يتم بين يديك بنبته بل عليك الاعتصام بحبل التوفيق وان احسرت استنكاره
 سمحك ما لم تقرر حيل استحالته لك فالصواب لك ان تسبح امثال ذلك الى بقعة الامكان ما لم
 يذكر عنها قائم البرهان واعلم ان الطبيعة عجائب وملتقى العقالة العالية والقوى
 السافلة المنعولة اجتماعات على غريب اثبتت له اي عتراض له واقبل قبلة والطلس
 والحق والخلق ما يقابل الرق وسرحت الماشية انفسها واهلها واداء طرد الغرض
 من هذه النسيجة التي عن مذهب المتفلسفة الذين يدعون انكار ما لا يحيطون به علم احكمة
 وفلسفة والتبسية على ان انكار احد طرفي الممكن من غير حجة ليس الى الحق اقول من لا يراه
 بطرفه الاخر من غير تبسية بل الواجب مثل هذا المقام التوقف ثم ختم الفصل بان وجود
 العجائب في عالم الطبيعة ليس بحجج صدور الخوايب عن الناعات العلوية والقبالات
 السطوية ليس بحجج **خاتمة وصية** ايها الاخ اني قد محقق لك في هذه الاشارات عن
 زينة الحق والتميز في الحكم في لطائف الكلم ففنته عن البتة لئلا يجهل من لم يبرز في الفطنة
 الوقادة والذرية والعادة وكان صغاه مع الفاعلة او كان من ملحة هؤلاء المتفلسفة
 ومن هجم فان وجدت من ثقتها سيرته واستقامة سيرته وتوقفه عما يتسرع
 اليه الوسواس وينظم الى الحق حين الرضا والصدق فانه ما يسأل عنه مثل رجاء
 مفوق ما تستقرس ما تسلفه لما يستقبله وعاهد بالله وبما يمانى بخارج لها يجري
 فيما توبه مجراكم سياتي ان ادعت هذا العلم او اضعته فانه يبنى وينكس في الله
 ويكلاه يقال فخصت المبرأخذ زينة والزيد زينة اللبر والذرية اخص منه والتمتع والقبلة
 الشيء الذي يؤثر به الضيف ابتداء التوب امتانه وترك صيافته والوقادة المشغولة
 بسوعة والذرية العادة والجدوة على الحرب وكل امر وصغاه مثله والفاعلة من الناس
 الكثير المختلطون والجدوة الذي ينادى جاد عنه وعدك انك جمع هجمه وهي في باب
 يسقط على وجوه الغم والجهد واعينها يقال للوعاء من الناس الحق انما هم في
 يتو الكسوفها ويتسرع اي يتبادر والوسوسة حيل النفس والاسم منها الوسواس
 وكذجه الى كذا اي ادنا منه على التدريج ولا يستتراس طلب الفروسة واسلفت اي
 اعطيت فيما تقدم وتاسى به اي تعري به واذاع الخبر اي افشاء واعلم ان الاعتقاد اذا اعتيد
 عقايدهم بالقياس الى المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية كانوا اما معتقدين لها واما
 معتقدين لا ضدا لها واما خالين عنها غير مستعدين لاجلها وكل واحد من المعتقدين

لستم

طائفة من
 طائفة من
 طائفة من
 طائفة من

لها ولا ضدا لها ان يكونوا جازمين او متقدمين من ذلك خمس فروع الحقائق الجازمين
 يتوقفون الى اصلين مستغنون عن العلم فيبقى ههنا شئ من هذا الفصل
 بصيانتها عن خمس فروع منهم اولهم الطالبون الذين يعرفون قدها وهم المبتدئون
 والثاني المعتدرون بصادها وهم الجاهلون والثالث الخالون عن الطرفين وهم الذين
 لم يبرز قوا الفطنة الوقادة والذرية والعادة والرابع المقلدون لا ضدا لها وهم الذين
 صغاهم مع الفاعلة والخامس المقلدون لها وهم ملحة هؤلاء المتفلسفة وهم جمع واما
 الفروقة الناقية وهم الطالبون الذين يعرفون قدها فقلد امثالهم باربعة امور
 اثنان ياجحان اليهم في انفسهم احدها الى عقولهم النظرية وهو الوثوق بقا سيرتهم
 والثاني الى عقولهم العملية وهو الوثوق باستقامة سيرتهم واثنان ياجحان اليهم بالقياس
 الى مطالبهم احدهما بالقياس الى طرف المناقض للحق وهو تحوزهم من مزال الاقدام وتوقفهم
 عما يتسرع اليه الوسواس وثانيهما بالقياس الى طرف الحق وهو نظره الى الحق بعين الرضا
 والصدق ثم امر بعد وجود هذه الشرايط بالا حياط البالغ عقلا ورسم حسب
 ما ذكره وختم به وصيته وهو اخرا الفصول فهذا ما يتسرع لي من حل مشكلات
 كتاب الاشارات والتبنيات مع قلة البصاعة وقصور الباع في هذه الصناعة وتعلم
 الحال وتوالم الاشغال والتزام الشرط المذكور في مقتضى الاقوال وانا اتوقع ممن يقع
 اليه كتابي هذا ان يصلح ما يحضر عليه من الخلل والفساد بعد ان يظفر فيها بعين الرضا
 ويحجب طريق الحناد والله ولي السداد والرشاد منه المبدأ واليه المعاد
 وفرغت من تسويده في واسط صفر سنة اربع واربعمائة وسمانه حاملا ومصليا
 وداعيا ومستغفرا هذا صورة ما وجدته بخطه في اخر الكتاب المسودة
 فرع من تعليقه افقر عبدا لله اليه
 عبد الله بن محمد بن عمر البخاري
 السمناني مولدا وفقه الله لعلم نافيه
 في الث شهر سبعين من سنة ثمان
 وعشرين وسبع مائة هجرية على صاحبها
 افضل الصلوة والسلام بمدينته تبريز
 حرسها الله تعالى من
 حوادث الايام

بصور الكبار

سرگوشتش عروس دلری عروس دانشش ای زن
طاف عشق می نویسد در اوداغی کو
جو آرا بدش خواند که باید چون آنجا
نبارد خود سودی نخواهد کرد جز
صبوح می بیند زانسته نیز ساقه شرافت
را تیر توخت آید که بر بکافان نکان آید
عشق در باغ بابان و ماراد شگری نه

در این شهر مکر و دشود و عالم را قفای زن
ساطت قبیل حوی ملا را مر حبای زن
دلانها مخدوم را بر ترب صلا ای زن
بلوی عاشقان در درد در عورت برای زن
سماج نانوایان است طمن مطرب برای زن
جو زخمی زدن برای مادر آشنای زن
آرشت کب از سر سکان صبا پای زن



دره و له حاه ناری که در عرصه و حوکه بود و مشارک
 و استراحت و مکس بنا شد و در عرصه و حوکه مشارک کرد
 و در عرصه و حوکه مشارک کرد و در عرصه و حوکه مشارک کرد

ولاد الشارح المحقق بفتح السبب حادی شریع جازی لادول شهر ۹۷ قمری طلوع شمس
 و توفي لغزها لاشیر بنامه و فی الحجه و قمر الغر و بیغدر سنه ۲۷۶



SOLEYMANIYE G. KOTOPHANE SI	
Turhan Valde	
Yeni Sayt No	205
Yeni Sayt No	11